

مكتبة دار الفقه والعلوم الإسلامية

تفصيل

فوائد الحاشية

كتاب الفقه

المجلد

الجزء

مكتبة دار الفقه والعلوم الإسلامية

مكتبة دار الفقه والعلوم الإسلامية

الجزء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنقيح مباني العروه : الاجتهاد والتقليد و الطهاره

کاتب:

آيت الله شيخ جواد تبريزي

نشرت في الطباعة:

دارالصديقه الشهيدہ سلام الله عليها

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	تنقيح مباني العروه: كتاب الطهاره المجلد ٢
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٤	اشاره
١٥	ادامه كتاب الطهاره
١٥	اشاره
١٦	فصل [فى النجاسات]
١٦	اشاره
١٦	البول و الغائط
١٦	اشاره
٢٤	بول الخفاش و خرؤه
٢٦	بول و خراء غير المأكول
٢٨	بول و روث مأكول اللحم
٣٤	بول و غائط ما ليس له نفس سائله
٣٦	ملاقاه الغائط فى الباطن
٣٧	صور الملاقاه فى الباطن
٤١	بيع البول و الغائط
٤٦	فى البول و الخراء المردد بين كونه من مأكول اللحم أو غيره
٥١	فى الحيوان المردد بين كونه مأكول اللحم و غيره
٦٧	فى الحيوان المردد بين كونه مما له نفس سائله أم لا
٧٠	المنى
٧٠	اشاره
٧٠	منى الانسان

٧٣	منى الحيوانات
٧٦	المذى و الودى و الودى
٧٩	الميته
٧٩	اشاره
٨٧	الأجزاء المبانه من الميته
٨٨	ما لا تحله الحياه من الميته
٩١	المأخوذ بجز أو نتف
٩٢	الإنفحه
٩٣	اللبن فى الضرع
٩٦	غسل ظاهر الانفحه الملاقى للميته
٩٧	الأجزاء المبانه من الحى
١٠٠	فأره المسك المبانه من الحى
١٠٣	فأره المسك المبانه من الميت
١٠٥	ميته ما لا نفس له
١٠٨	أجزاء الحيوان المأخوذه من يد المسلم
١١٢	ما المراد من الميته؟
١١٧	ما يؤخذ من يد الكافر
١١٨	جلد الميته
١٢١	ما يقبل الطهاره من الميتات
١٢٢	حكم السقط
١٢٤	ملاقاه الميته
١٢٧	شروط نجاسه الميته
١٣١	حكم المضغه
١٣٢	العضو المقطوع المعلق
١٣٣	عظم الحيوان
١٣٥	الجلد المشكوك

١٣٦	بيع الميتة
١٤٢	الدم
١٤٢	اشاره
١٥٢	دم ما لا نفس له
١٥٥	دم الذبيحه
١٥٦	فى الدم المتخلف فى الذبيحه
١٥٩	حكم العلقه
١٦١	حكم الجنين
١٦٢	دم المصطاد بآله
١٦٣	الدم المشكوك
١٦٩	حكم الدم المراق فى الأمراق
١٧٣	ملاقاه الدم فى الباطن
١٧٤	الدم المنجمد
١٧٦	الكلب و الخنزير
١٧٦	اشاره
١٨١	المتولد من الكلب و الخنزير أو من أحدهما
١٨٤	الكافر
١٨٤	اشاره
١٩٧	المرتد و غيره
١٩٨	ما المراد بالكافر؟
٢٠٦	ولد الكافر
٢١٢	ولد الزنا
٢١٥	الغلاه
٢١٦	الخوارج
٢١٧	النواصب
٢١٩	المجسمه و المجبره

٢٢١	غير الاثنى عشرية من الشيعة
٢٢٢	من شك في إسلامه و كفره
٢٢٥	الخمير
٢٢٥	اشاره
٢٣٥	الجامد بالعرض
٢٣٦	العصير العنبى
٢٤٧	التمر و الزبيب و عصيرهما
٢٥٩	الفقاع
٢٦٤	عرق الجنب من الحرام
٢٦٤	اشاره
٢٧٢	تيمم المجنب من الحرام
٢٧٥	عرق الإبل الجلالة
٢٧٥	اشاره
٢٧٧	الثعلب و الأرنب و...
٢٧٩	حكم المشكوك فى طهارته
٢٨٢	غساله الحمام
٢٨٣	معابد اليهود و النصارى
٢٨٥	إذا شك فى الطهارة و النجاسة هل يجب الفحص؟
٢٨٧	فصل فى طرق ثبوت النجاسة
٢٨٧	اشاره
٢٩٣	حكم الوسواسى
٢٩٦	العلم الإجمالى بالنجاسة
٢٩٨	فى البئنه
٣٠٨	إخبار ذى اليد
٣١٣	فصل فى كيفية تنجس المتنجسات
٣١٣	اشاره

٣١٣	كيفية التنجس
٣١٧	الذباب الواقع على النجس
٣٢٠	تنجس الجامد
٣٢٢	سريان النجاسه
٣٢٥	المتنجس لا يتنجس ثانياً
٣٣٠	المتنجس منجس
٣٥١	يشترط التأثير في الملاقاه
٣٥٣	فصل [في وجوب الطهاره فى الصلاه]
٣٥٣	اشاره
٣٥٦	وجوب طهاره مسجد الجبهه
٣٦٢	وجوب تطهير المساجد
٣٦٨	وجوب تطهير المساجد كفائى
٣٦٩	التزام بين الصلاه و الإزاله
٣٧٤	لا يجوز تنجيس المسجد ثانياً
٣٧٥	تطهير المسجد
٣٨٩	طهاره المصحف و أحكامه
٣٩٧	الانتفاع بالنجس و المتنجس
٤٠١	الإعلام بالنجاسه
٤١١	تعريف مركز

سرشناسه: تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.

عنوان قراردادی: عروه الوثقی . شرحعروه الوثقی. شرح

عنوان و نام پدیدآور: تنقیح مبانی العروه/ تالیف جواد التبریزی.

مشخصات نشر: قم: دارالصدیقه الشهیده، ۱۴ق = ۲۰م = ۱۳-

مشخصات ظاهری: ج.

شابک: دوره ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۶: ؛ دوره ۹۷۸-۸۴۳۸-۲۲-۲: ؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۱. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۱-۸: ؛ ج. ۱، چاپ دوم ۹۷۸-۸۴۳۸-۲۱-۵: ؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۲. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۷-۷: ؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۳. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۶: ؛ ج. ۴، چاپ دوم ۹۷۸-۸۴۳۸-۴۳-۷: ؛ ج. ۵. ۹۷۸-۸۴۳۸-۴۹-۹: ؛ ج. ۶، چاپ دوم ۹۷۸-۸۴۳۸-۶۳-۵:

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد دوم: ۱۴۲۶ق = ۱۳۸۴.

یادداشت: ج. ۱. (چاپ اول: ۱۴۲۶ق = ۱۳۸۳).

یادداشت: ج. ۱ - ۴ و ۶ (چاپ دوم: ۱۴۲۹ق = ۱۳۸۷).

یادداشت: ج. ۵. (چاپ اول: ۱۴۲۹ق = ۱۳۸۷).

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر "عروه الوثقی" محمد کاظم بن عبدالعظیم یزدی است.

یادداشت: کتابنامه.

مندرجات: ج. ۱. الاجتهاد والتقلیدو الطهاره. - ج. ۲. ۴. الطهاره

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی. برگزیده

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع: طهارت

شناسه افزوده : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقی . شرح

رده بندی کنگره : ۱۸۳/۵BP ی ۴ع ۴۰۲۳۲۱۷۳ ۴۰۲۳۰۰۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۱۰۰۳۹۹

ص : ۱

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

□

الحمد لله الذى أنزل القرآن هدى للناس و بينات من الهدى و الفرقان و هداانا إلى التفقه فى أحكام الدين و صلى الله على خير خلقه و أفضل بريته المبعوث رحمه للعالمين و على آله الطيبين الطاهرين و اللعنه على أعدائهم من الأولين و الآخرين إلى قيام يوم الدين.

و بعد فهذه مجموعه من البحوث الفقهيّه التى قمت بتدريسها لجمع غفير من أهل العلم و الفضل فى مدينه قم المشرفه عش آل محمد صلى الله عليه و آله و محور هذه المباحث كتاب العروه الوثقى للفقيه الكبير و المحقق النبيل سماحه آيه الله العظمى السيد محمد كاظم اليزدى تغمده الله بغفرانه و أسكنه بحبوحه جنته و قد تعرضت فى ضمنها لتنقيح كثير من المباني و النكات الأصوليه و الفقهيّه و الرجاليه، و حيث إن جماعه من أبنائى الفضلاء رغبوا فى نشر هذه المباحث من أجل أن ينتفع بها أرباب العلم و التحصيل، فنزلت عند رغبتهم و أجبت مسئولهم سائلاً المولى العلى القدير أن يفيد بها أهل الفضل، و أن يتقبلها بأحسن القبول إنه قريب مجيب و بالإجابه جدير و إياه أستعين فإنه نعم المولى و نعم النصير. و أرجو من الله العلى العظيم أن يجعله ذخراً ليوم فقرى و حاجتى فإنه الغفور الرحيم.

جواد التبريزى

٢٩ جمادى الأولى ١٤٢٦

ص: ٤

اشاره

النجاسات اثنتا عشرة:

[البول و الغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه]

الأول و الثانى: البول و الغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه إنساناً أو غيره (١) برياً أو بحرياً صغيراً أو كبيراً بشرط أن يكون له دم سائل حين الذبح.

النجاسات

البول و الغائط

اشاره

لا- يعرف الخلاف فى أن البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه، له نفس سائله و لم يكن من الطيور من النجاسات، و ادعى عليه فى المعتبر و المنتهى (١) إجماع العلماء كافه عدا شذوذ من العامه، بل لا يبعد عدّ نجاسه البول و الغائط من الإنسان و الحيوان كما ذكر من الضروريات فى الجمله.

و المراد بذى النفس السائله اجتماع الدم فى عروق الحيوان و خروجه بقوه و دفع إذا قطع شىء منها، و يقابله ما لا دم له أو يخرج دمه بالرشح كالسمك، و من هنا يشكل إدخال حيوان البحر حيث لا يعرف منه ذى النفس السائله و إن قيل إن التمساح كذلك.

ص: ٦

و كيف كان يدل على نجاسه البول و الغائط من الإنسان غير واحد من الروايات:

منها صحيحه داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال: «كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطره بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، و قد وسّع الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الأرض، و جعل لكم الماء طهوراً» (١) فإن الظاهر نجاسه البول، و أن مطهره الماء، نعم لا إطلاق فيها ليحكم بعدم الفرق بين بول الصبي و غيره.

و حسنه الحسين بن أبي العلاء: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال: «صب عليه الماء مرتين» (٢) و لو كان الصب لإزالة العين و كونها مانعه عن الصلاة لما احتاج إلى تعدد الصب.

و بهذا يظهر وجه الاستدلال بصحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول؟ قال: «اغسله في المرن مرتين» (٣) .

و موثقه أبي بصير عنهم عليهم السلام: «إذا أدخلت يدك في الإناء قبل أن تغسلها فلا بأس، إلّا أن يكون أصابها قدر بول أو جنبه، فإن أدخلت يدك في الماء و فيها شيء من ذلك فأهرق ذلك الماء» (٤) .

و صحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذاه؟ قال: «يغسل ذكره

ص: ٨

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٥٠، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٤٣، الباب ٢٦، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٩٧، الباب ٢ من أبواب النجاسات.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ١٥٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

.....
و فخذيه» (١).

و فى صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام سألته عن الدجاجة و الحمامه و أشباههما تطأ العذره ثم تدخل فى الماء يتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا، إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كر من ماء» (٢). إلى غير ذلك مما ورد فى الاستنجاء و غيره.

و البول الوارد فى الروايات المتقدمه و إن كان مطلقاً فى كثير منها إلا أنه يمكن دعوى انصراف بعضها إلى بول الإنسان خاصه من غير فرق بين بول الصبى و غيره، و ما فى صحيحه الحلبي سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبى؟ قال: «تصب عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلاً، و الغلام و الجارية فى ذلك شرع سواء» (٣). فلا ظهور لها على طهاره بول الرضيع بل مدلولها عدم اعتبار الغسل فى تطهيره، بل يكفى فيه صب الماء و إن كان قابلاً للعصر كما لا يخفى.

و أما البول و الغائط مما لا يؤكل لحمه من الحيوان كما ذكر فيدل عليه مضافاً إلى الإطلاق فى بعض الروايات المتقدمه صحيحه عبد الله بن سنان قال أبو عبد الله عليه السلام «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٤).

و كذلك روايته الأخرى (٥).

و فى موثقه سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال: «إن أصاب الثوب شئ من بول

ص: ٩

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٥٠، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ١٥٥، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٣.

٣- (٣) المصدر السابق ٣: ٣٩٧-٣٩٨، الباب ٣ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٠٥، الباب ٨، الحديث ٢.

٥- (٥) التهذيب ١: ٢٦٤، الحديث ٧٧٠.

نعم فى الطيور المحرمه الأقوى عدم النجاسه (١)، لكن الأحوط فيها الاجتناب.

السّنور فلا تصح الصلاه فيه حتى يغسله» (١) حيث إن المأنوس فى الأذهان أن الأمر بغسل الثوب مما لا يؤكل لحمه نظير الأمر بغسله من بول الإنسان لتطهير الثوب، لا- لإزاله العين خاصه بحيث يكون مانعاً عن الصلاه خاصه نظير مانعيه عرق الجلال و الجنب من الحرام.

و يدل أيضاً على تنجس أبوال ما لا يؤكل لحمه فى الجملة صحيحه زواره أنه قال:

«لا- تغسل ثوبك من بول شىء يؤكل لحمه» (٢) فإنه لو كان البول مما لا يؤكل لحمه طاهراً مطلقاً؛ لما كان لتوصيف الشىء بالوصف المزبور وجه فتأمل.

و أما العذره من غير المأكول لحمه لعدم احتمال الفرق بين بوله و خثره، مع أنه يستفاد من بعض الروايات نجاسه الغائط غير المأكول لحمه و لو فى الجملة كقوله عليه السلام فى موثقه عمار: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٣) فتأمل.

كما عن الفقيه حيث قال: «لا- بأس بخثره ما طار و بوله» (٤) و نقل ذلك عن ابن أبى عقيل و الجعفى (٥)، و عن الشيخ فى المبسوط استثناء الخشاف (٦) و عن المشهور أن رجيع غير المأكول من الطير كغير المأكول من غير الطير نجس، و فى البين

ص: ١٠

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٤٠٤، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٠٧، الباب ٩، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٠٩، الحديث ١٢.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١:٧٠-٧١، باب ما ينجس الثوب و الجسد، ذيل الحديث ١٦٤.

٥- (٥) نقله فى المدارك ٢:٢٥٩.

٦- (٦) المبسوط ١:٣٩.

قول ثالث: هو طهاره خرئه، و التردد في طهاره بوله، و قد يظهر ذلك من صاحب المدارك (١)، و حكى عن المجلسي (٢).

و يستدل على القول بالطهاره بموثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «كل شيء يطير فلا بأس ببوله و خرئه» (٣).

و لكن يقال إن الموثقه معارضه بصحيحه عبد الله بن سنان قال أبو عبد الله عليه السلام:

«اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٤) فإن النسبه بينها و بين الموثقه عموم من وجه فيفترقان في بول المأكول لحمه من الطير و في بول غير المأكول من غير الطير، و يجتمعان في بول غير المأكول من الطير.

و إن الصحيحه تتقدم على الموثقه؛ لأنها أصح سنداً و توافقها الشهره.

و أضاف الشيخ الأنصاري قدس سره (٥) وجهاً آخر لتقديم الصحيحه حيث ذكر ما نقله علامه في المختلف (٦) نقلاً من كتاب عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام قال: «خرء الخطاف لا بأس به هو مما يؤكل لحمه، و لكن كره أكله لأنه استجار بك و أوى إلى منزلك و كل طير يستجير بك فأجره» (٧) و قال و لو كان بول الطير و روته طاهراً و إن لم

ص: ١١

١- (١) المدارك ٢: ٢٥٩.

٢- (٢) حكاة في جواهر الكلام ٥: ٢٨١. و في الحقائق الناضرة ٥: ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤١٢، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٠٥، الباب ٨، الحديث ٢.

٥- (٥) كتاب الطهاره ٢: ٣٣٧ (الطبعة الحجرية).

٦- (٦) مختلف الشيعة ٨: ٢٩١.

٧- (٧) وسائل الشيعة ٣: ٤١١، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢٠.

يؤكل لحمة؛ لكان المتعين تعليل طهاره خرئه بكونه طائراً لا بكونه مأكول اللحم.

أقول: رواها الشيخ قدس سره (١) بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام و أسقط لفظ (الخرء) و ظاهرها أن الخطاف طائر و أنه يجوز أكل لحمة غير أنه يكره أكله؛ لأنه طير مستجير، و لو فرض ثبوت لفظ (الخرء) فلم يعلم أن قوله عليه السلام: «و هو مما يؤكل لحمة» تعليل لطهاره خرئه، بل هو حكم مستقل و بيان أنه من مأكول اللحم.

و أيضاً لم يتم دليل على تقديم الصحيحه على الموثقه، و صفات الراوى مرجحه فى باب القضاء لا الإفتاء و كذا الشهره فى الفتوى و الشهره فى الروايه، بحيث يكون المعارض روايه شاذه و تكون تلك من السنه غير محقق فى المقام.

بل قد يقال بتعين تقديم الموثقه لوجهين:

الأول: أن المأكول لحمة من الطيور لا يعرف لها بول، بل لها خرء خاص، و لو كان من الطير المأكول لحمة ما له بول فهو أمر نادر، و على ذلك فلو قدمت الصحيحه و حملت الموثقه على الطير المأكول لحمة يكون ذلك مساوفاً لحمل الموثقه على فرد نادر أو معدوم.

و فيه أن ما هو المعلوم عدم خروج بول مأكول اللحم من مخرج آخر، و أما أنه ليس له بول مختلط مع خرئه فلم يعلم خلافه.

الثانى: أن تقديم الصحيحه على الموثقه يوجب إلغاء عنوان وصف يطير رأساً،

ص: ١٢

حيث ينحصر مدلول الموثقه بالبول و الخراء من الطير المأكول لحمه، و من الظاهر طهاره البول و الروث من مأكول اللحم من غير فرق بين الطائر و غيره، بخلاف تقديم الموثقه على الصحيحه فإنه لا يوجب إلّا تقييد عنوان ما لا يؤكل لحمه بغير الطير.

و قد ذكرنا فى الأصول أن ما يلزم من تقديم معارضه عليه إلغاء العنوان الوارد فيه رأساً يعامل معه معامله الخاص، و هذا الوجه صحيح و عليه يحكم بطهاره البول و الخراء من الطيور بلا فرق بين المأكول لحمه و غيره، بل الدليل على تنجس الخراء للإلحاق بالبول لعدم احتمال الفرق بينهما أو للإجماع على عدم الفرق، و هذا الإجماع غير جار فى الطيور؛ و لذا التزم فى المدارك بطهاره الخراء من الطيور غير المأكول لحمها و تردد فى أبوابها للمعارضه المتقدمه.

و أضف إلى الوجهين وجهاً آخر هو أن دلالة الصحيحه على نجاسه بول غير المأكول من الطير بالإطلاق، و دلالة الموثقه على طهارته بالعموم و بناءً على عدم تمام الإطلاق مع معارضه العموم الوضعى بلا فرق بين اتصال العام الوضعى بخطاب المطلق أو منفصلاً عنه كما فى المقام، يتعين الأخذ بعموم الموثقه.

ثم لو فرض المعارضه بين الصحيحه و الموثقه فتسقط كلتا الروايتين فى مورد اجتماعهما و تعين الرجوع إلى أصالة الطهاره.

و دعوى الرجوع إلى الإطلاق فى مثل قوله عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن أبى يعفور سألته عليه السلام «عن البول يصيب الثوب؟ قال: اغسله مرّتين» (١) و قوله عليه السلام فى حسنه الحسين بن أبى العلاء سألته عليه السلام «عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء

ص: ١٣

خصوصاً الخفّاش (١) و خصوصاً بوله

مرّتين» (١) لا يمكن المساعدة عليها؛ لانصرافهما إلى بول الإنسان، حيث إنه لو كان المراد كبول غير المأكول من الطير أو غيره، كان السؤال بذكر خصوصيه البول.

و كذا دعوى أن الترجيح مع الصحيحه؛ لأنها موافقه للسنة أى إطلاق ما دل على نجاسه البول، فإن الإطلاق فى الروايتين و غيرهما غير تام، مع أنه على تقديره، فلا- تخرج الروايات المزبوره عن الخبر الواحد و لا- تكون من السنة إلّا بدعوى العلم الإجمالى بصدور بعضها، بل قد يقال إنه على هذا التقدير أيضاً فالموافق لا توجب تقديم الصحيحه، حيث إن موافقه أحد الخبرين لإطلاق الكتاب أو السنة لا تدخل الخبر فى الموافق للكتاب و السنة حيث إن الإطلاق حكم عقلى يبتنى على مقدمات الحكمه، و لا يكون من الكتاب أو السنة. و لكن لا يخفى ما فيه، فإن الإطلاق قسم من الظهور اللفظى و يكون نظير ظهور الكلام بسائر القرائن، و لذا يصحّ أن يقال إن المولى قد أظهر شمول الحكم لا أنه أراده بالإرادته الجديه فقط، و تمام الكلام فى باب التعارض.

بول الخفّاش و خرؤه

و الوجه فى ذلك أنه قد التزم بنجاسه بول الخفّاش و خرئه من التزم بطهاره رجيع الطير، سواء كان من مأكول اللحم أم من غيره.

و قد ادعى فى المختلف بأن روايه أبى بصير (٢) المتقدمه مخصصه بالخشاف

ص: ١٤

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٤٣، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤١٢، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

بالإجماع (١)، و ذكر الشيخ قدس سره فى وجه التزامه بنجاسه بول الخفاش (٢) روايه داود الرقى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فأطلبه فلا أجده؟ فقال:

«اغسل ثوبك» ثم قال: أما روايه غياث عن جعفر عن أبيه «لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف» فهى شاذه محموله على التقيه (٣).

ذكر فى المدارك بعد نقل كلام الشيخ قدس سره ، أن روايه غياث أوضح سنداً و أظهر دلاله (٤) و ذيله فى الحقائق بأنه لا أعرف لهذه الأوضحيه سنداً و لا الأظهره دلاله و وجهاً، بل الروايتان متساويتان سنداً و دلاله (٥).

أقول: كون سندها أوضح فإنه لا- يبعد أن يكون غياث هو ابن إبراهيم، و الراوى عنه محمد بن يحيى الخزاز الراوى لكتاب غياث، كما يظهر ذلك بملاحظه سائر الروايات و دلالتها؛ لكونها نصاً فى طهاره بول الخشاش و الأمر بغسل الثوب فى روايه داود غايته الظهور فى نجاسته، فيحمل على الكراهه تقديماً للنص على الظاهر.

مضافاً إلى أن الأمر بالغسل مع فرض السائل عدم وجدان البول لكون الغسل معالجه لإزاله بوله لكونه من رطوبات ما لا يؤكل، فيكون مانعاً عن الصلاه، إلّا أن يقال لا يبقى للبول عين مع جفافه ليكون مانعاً فتأمل.

و أيضاً كما شهد بذلك جماعه عدم الدم السائل للخفاش فيعمه ما دل على طهاره

ص: ١٥

١- (١) مختلف الشيعة ١: ٤٥٧.

٢- (٢) المبسوط ١: ٣٩.

٣- (٣) التهذيب ١: ٢٦٥-٢٦٦، الحديث ٦٤ و ٦٥، مع ذيله.

٤- (٤) المدارك ٢: ٢٦٢.

٥- (٥) الحقائق ٥: ١٥.

و لا فرق فى غير المأكول بين أن يكون أصلياً كالسباع و نحوها، أو عارضياً كالجلال و موطوء الإنسان و الغنم الذى شرب لبن خنزيره(١)

بول ما لا نفس له (١)، أضف إلى ذلك أنه بناءً على عدم البول لغير الخفاش من الطائر تكون الموثقه معارضه مع روايه داود الرقى، فيحمل الأمر بالغسل فيها على كراهه بوله لصراحه الموثقه، و لكن عدم البول لغيره غير ظاهر.

و على الجملة الحمل على الكراهه بإخراج الأمر بغسل الثوب عن ظاهره يعد من الجمع العرفى، و كذا حمله على كون الغسل معالجته لإزالة العين المانعه عن الصلاه فلا تصل النوبه إلى حمل الروايه الداله على طهاره بول الخشاف على التقيه، فإن الحمل المزبور فرع المعارضه بالتباين مع أن القول بطهاره بول الخفاش مذهب أكثر العامه أو معظمهم غير ظاهر.

و دعوى الإجماع على نجاسته ممن التزم بطهاره بول الطائر و خرئه لا يساعدها ظاهر الكلمات؛ و لذا لم يثبت صارف و مخصص لموثقه أبى بصير الداله على طهاره بول و خرء كل شىء يطير (٢)، و الله سبحانه هو العالم.

بول و خرء غير المأكول

قد تقدم الأمر بغسل الثوب من أبوال ما لا يؤكل لحمه، و الحيوان إما أن يكون محكوماً بعدم جواز أكله بعنوانه الأولى كالذئب و الأرنب من السباع و المسوخ، و أما أن يكون بعنوانه الأولى مأكول اللحم و يطراً عليه عنوان ثانوى فلا يؤكل لحمه ككون الإبل جلالاً أو موطوء الإنسان أو الغنم الرضيع بلبن خنزيره حتى يشتد عظمه، فهل

ص: ١٦

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٤١، الباب ١٠ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤١٢، الباب ١٠ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

الحكم بنجاسه بول ما لا يؤكل إشاره إلى الحيوانات التى لا يؤكل لحمها بعناوينها الأولى، أو أنه يعم الحيوان و لو كانت حرمه أكل لحمه بعنوانه الثانوى؟

و يجرى هذا الكلام فى مانعيه أجزاء و رطوبات غير المأكول لحمه عن الصلاة، فهل الموجب لفسادها لبس أو حمل ما لا يؤكل لحمه بعنوانه الأولى أو يعم غير المأكول لحمه و لو بعنوانه الثانوى؟

و لا يبعد دعوى الإطلاق فى كلا المقامين.

و لا- يتوهم أنه لو كانت الحرمة بالعنوان الثانوى موجباً لنجاسه البول و الخراء أو المانعيه للصلاه لزم الالتزام بنجاسه بول الغنم المغصوب أو مانعيه حمل أجزائه فى الصلاة؛ و ذلك فإن المراد بالعنوان الثانوى ما يكون عنواناً للحيوان خاصه و لا يجرى فى غيره كالجلال و موطوء الإنسان و الرضيع و لا- يكون المغصوب عنواناً لخصوص الحيوان و يجرى فى سائر الأبوال، بل لا يعم عنوان ما لا- يؤكل لحمه الميتة من الغنم و غيره مما يؤكل، فإن ظاهر ما لا يؤكل أن يكون الحيوان فى حال حياته معنوئاً بأنه لا يؤكل لحمه، فلا يستفاد من صحيحه عبد الله بن سنان (١) أو غيرها نجاسه الروث الخارج عن الغنم الميتة.

و يشهد لما ذكرنا ما فى موثقه ابن بكير الوارده فى بيان مانعيه ما لا يؤكل لحمه عن الصلاة، فإنه قد ذكر عليه السلام فيها: «فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى، قد ذكاه الذبح، و إن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله فالصلاه فى كل شىء منه فاسد ذكاه

ص: ١٧

و أما البول و الغائط من حلال اللحم فظاهر حتى الحمار و البغل و الخيل (١)

الذبح أو لم يذكره» (١) حيث إن ظاهرها عدم دخول الميتة من الغنم و نحوه فيما لا يؤكل لحمه.

نعم، لا يجوز الصلاة فيها؛ لأن عدم التذكية فيما لا يؤكل لحمه مانعه عن الصلاة كما نعيه أجزاء و سائر فضلات و رطوبات ما لا يؤكل لحمه.

بول و روث مأكول اللحم

المشهور بين الأصحاب قديماً و حديثاً طهاره البول و الروث من كل حيوان يجوز أكل لحمه من غير فرق بين الحمير و البغال و الخيل و بين غيرها من سائر المأكول لحمه.

نعم، يكره البول و الروث من الثلاثة، قال الشيخ قدس سره في المبسوط: ما يكره لحمه يكره بوله و روثه مثل الحمير و البغال و الدواب و إن كان بعضه أشد كراهه من بعض، و في أصحابنا من يقول بنجاسه بول البغال و الحمير و الدواب و أرواثها و يجب إزاله قليله و كثيره (٢).

و عن ابن الجنيد (٣) و الشيخ في النهاية (٤) القول بنجاسه البول و الروث من الحمير و البغال و الخيل، و عن المحقق الأردبيلي (٥) و صاحب الحقائق (٦) التفصيل بين

ص: ١٨

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلي، الحديث الأول.

٢- (٢) المبسوط ١: ٣٦.

٣- (٣) حكاية العلامة في المختلف ١: ٤٥٧.

٤- (٤) النهاية: ٥١.

٥- (٥) مجمع الفوائد و البرهان ١: ٣٠٠-٣٠١.

٦- (٦) الحقائق ٥: ٢١.

أبوالها و أرواثها فيحكم بنجاسه أبوال الثلاثة دون أرواثها، و عن المدارك الحكم بطهاره أرواثها و التوقف في أبوالها (١).

و يستدل على طهاره البول و الروث من كل ما يؤكل لحمه حتى الحمير و البغال و الخيل:

بصحيحه زراره أنهما قالاً: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه» (٢).

و موثقه عمار: «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٣).

و روايه معلى بن خنيس و عبد الله بن أبي يعفور قالاً: «كنا في جنازه و قدأما حمار فبال فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا و ثيابنا فدخلنا على أبي عبد الله عليه السلام فأخبرناه فقال: ليس عليكم بأس» (٤)، و في سندها الحكم بن مسكين.

و في الصحيح عن أبي الأغر النحاس قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني أعالج الدواب فربما خرجت بالليل و قد بالت وراثت فيضرب أحدها برجله أو يده فينضح على ثيابي فأصبح فأرى أثره فيه؟ فقال: «ليس عليك شيء» (٥) و لا ينحصر في مدح أو توثيق لأبي الأغر و إن عبر عنها الأردبيلي قدس سره بالحسنه (٦)، و ظاهرها طهاره أبوالها و أرواثها و عدم مانعيتها للصلاه أيضاً.

ص: ١٩

١- (١) المدارك ٣٠٢: ٢-٣٠٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٧، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٠٩، الحديث ١٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٤١٠، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٤.

٥- (٥) المصدر السابق: ٤٠٧، الحديث ٢.

٦- (٦) مجمع الفائدة و البرهان ١: ٢٩٩.

و فى موثقه زراره: «إن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى» (١).

أقول: يعنى ليست بميته، و قد ذكر فى مقابلها روايات ظاهره فى تنجس أبوال الثلاثه و أرواثها، أو أبوالها فقط:

كصحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل يمسه بعض أبوال البهائم أ يغسله أم لا؟ قال: «يغسل بول الحمار و الفرس و البغل، فأما الشاه و كل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله» (٢) و لكن لا يستفاد منها أزيد من المانع.

و نظيرها صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بروث الحمر و اغسل أبوالها» (٣).

و صحيحته الأخرى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوال الخيل و البغال؟ فقال:

«اغسل ما أصابك منه» (٤).

نعم، ظاهر بعض الروايات النجاسه:

كموثقه سماعه قال: سألت عن بول السنور و الكلب و الحمار و الفرس قال:

«كأبوال الإنسان» (٥).

ص: ٢٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٨، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٠٩، الحديث ٩.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٠٦، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٠٩، الحديث ١١.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٦، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

و روايه عبد الأعلى بن أعين قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبواب الحمير و البغال؟ قال: اغسل ثوبك، قال: قلت: فأروائها؟ قال: هو أكثر (أكبر) من ذلك (١).

و صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام و سألته عن أبواب الدواب و البغال و الحمير؟ فقال: «اغسله، فإن لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، فإن شككت فانضح» (٢).

أضف إلى ذلك بعض ما ورد في: الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب فقال: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (٣).

و ربما قيل بأنه لو كان في بعض ما تقدم ظهور في تساوى أبواب الحمير و البغال و الخيل و أروائها فيرفع اليد بالإضافة إلى الأرواث بصراحه صحيحه الحلبي المفصله بين الروث و أبوالها، و حيث إن هذه الروايات أخص مما ورد في نفى البأس عن بول مأكول اللحم و ما يخرج منه يرفع اليد بها عن الإطلاق المزبور.

و أما الروايات الخاصه الظاهره في طهاره أبواب الحمير و البغال فلعدم تمام إسنادها و لا أقل من ترجيح هذه في مقام المعارضه لا يمكن الاعتماد عليها.

و قد يقال لو فرض تمام السند في تلك الروايات فالترجيح معها لمخالفتها العامه، و قد تقدم أن صفات الراوى لا تكون مرجحه في مقام الإفتاء، بل لا تصل النوبه إلى التعارض بنحو التباين، فإن هذه الطائفة ظاهره في النجاسه أو المانع و تلك صريحه

ص: ٢١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٩، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٣.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٠٦، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٥٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

فى الطهاره فىحمل الأمر بالغسل على الكراهه.

و ربما يؤيد ذلك راويه زراره عن أحدهما عليه السلام فى أبوال الدوابّ تصيب الثوب فكرهه، فقلت: أليس لحومها حلالاً؟ فقال: «بلى، و لكن ليس ممّا جعله الله للأكل» (١) و يمكن تمام السند فيما دل على الطهاره؛ لأن الشهره تجبر ضعفه.

أقول: الجمع العرفى بحمل الأمر بالغسل على كراهه الصلاه فى الثوب الملاقى لأبوال الحمير و البغال و الخيل و كذا فى البدن الملاقى لها، و إن كان ممكناً فى بعض الروايات، و لكنه لا يتم بالإضافة إلى موثقه سماعه المتقدمه قال: سألته عن بول السنور و الكلب و الحمار و الفرس؟ قال: «كأبوال الإنسان» (٢) فإن الروايات الداله على عدم البأس بأبوالها أما مطلقه كموثقه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى» (٣)، فلا بد من رفع اليد عن إطلاقها بما دل على تنجس أبوال الحمير و البغال و الخيل كالموثقه، و أما الروايات الخاصه الداله على عدم البأس بأبوالها فإنها لعدم تمام إسنادها غير قابله للمعارضه للدلاله على نجاستها.

و دعوى اعتبار خبر معلى بن خنيس و عبد الله بن أبى يعفور المتقدمه؛ لأن الحكم بن مسكين لروايه ابن أبى عمير و غيره ممن لا يروى و لا يرسل إلّا عن ثقه عنه معتبر فى روايته لا يمكن المساعده عليها؛ لأن روايه هؤلاء لا تكشف عن وثاقه

ص: ٢٢

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٨، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٠٦، الباب ٨، الحديث ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

شخص على ما ذكرنا في ذيل كلام الشيخ في العده (١) الذي استظهره من الإجماع الذي ذكره الكشي قدس سره بقوله: أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عن جماعه (٢).

و كذا دعوى انجبار ضعف الروايات الداله على الطهاره بعمل الأصحاب، فإنه لو كان في البين ما يوجب اعتبارها لما كان الشيخ في النهايه ملتزماً بنجاستها (٣)، و كان من أوائل من يرى اعتبارها في أبوال حمير و البغال و الخيل.

نعم يمكن دعوى أن ما ظاهره نجاسه أبوالها معرض عنها عند معظم الأصحاب، و فيها ما يوجب الوثوق بأن الأمر بالغسل فيها لرعايه التقيه أو للكراهه، حيث إن التفكيك بين بول الحيوان و مدفوعه خلاف المرتكز في الأذهان.

و في معتبره أبي مريم: ما تقول في أبوال الدواب و أرواثها؟ قال: «أما أبوالها فاغسل إن أصابك و أما أرواثها فهي أكثر من ذلك» (٤) فإن ظاهرها و لا أقل من محتملها أن الغسل يثبت في الروث بالأولويه.

أضف إلى ذلك أن المعروف عند العامه أن الحمير و البغال و الخيل مما لا يؤكل لحمه على ما يشهد لذلك ما ورد في الأ-طعمه المباحه التزامهم أو التزام معظمهم بنجاسه أبوالها و أرواثها أيضاً؛ لالتزامهم بأنها غير مأكوله اللحم و هو الموجب لصدور بعض الأخبار الظاهره في نجاسه أبوالها أو أرواثها أيضاً.

و على الجملة لو كانت نجاسه أبوالها ثابتة من مذهب الأئمه عليهم السلام أيضاً لكان ذلك

ص: ٢٣

١- (١) العده ١: ١٥٤.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ١: ٥٧ و ٢٠٤ و ٢١٧ و ٣٩٧ و غيرها كثير.

٣- (٣) النهايه: ٥١.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣: ٤٠٨، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٨.

و كذا من حرام اللحم، الذى ليس له دم(١)

لكثره ابتلاء الناس بها أمراً مفروغاً عنه، مع أن الأمر بالعكس، فإن طهارتها كطهاره أرواثها حتى فى زمان الشيخ قدس سره فضلاً عما بعده كانت مشهوره كما يفصح عن ذلك كلامه فى المبسوط (١)، والله سبحانه هو العالم.

بول و غائط ما ليس له نفس سائله

نفى جماعه الخلاف فى طهاره رجيع ما لا نفس له من الحيوان و بوله و نسب فى التذكرة الخلاف فيه إلى الشافعى و أبى حنيفة (٢) و أبى يوسف، و ظاهره عدم الخلاف فى الطهاره عندنا. و قال فى المعتبر: أما رجيع ما لا نفس له كالذباب و الخنافس ففيه تردد أشبه أنه طاهر؛ لأن ميتته و دمه و لعابه طاهر، فصارت فضلاته كعصاره النبات (٣).

فنقول أما طهاره رجيع مثل الذباب و الخنافس مما ليس له لحم فهو محكوم بالطهاره؛ لأن الأصل فى المدفوع و البول الطهاره، و إنما يحكم بالنجاسه لقيام الدليل عليها.

و صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه الآمره بغسل الثوب من أبوال ما لا يؤكل لحمه (٤) لا يعم إلّا ما كان للحيوان لحم.

و إذا لم يحرز الإطلاق و العموم فى سائر ما دل على غسل الثوب من البول مرتين و صب الماء على الجسد منه مرتين فيحكم بطهاره رجيع هذا القسم من الحيوان.

ص: ٢٤

١- ((١)) المبسوط ١:٣٦.

٢- ((٢)) التذكرة ١:٥٠.

٣- ((٣)) المعتبر ١:٤١١.

٤- ((٤)) وسائل الشيعة ٣:٤٠٥، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

مضافاً إلى قيام السيره القطعيه من عدم الاجتناب عن المأكول و المشروب مما يقعد عليه الذباب و النمل و أشباههما حتى مع العلم بإصابه وجههما لذلك المأكول و المشروب.

كما يظهر ذلك بأدنى ملاحظه أحوال أهل القرى و البوادي بل البلدان.

و أما إذا كان لما ليس له نفس لحم كالسلحفاه و السمك المحرم، فقد ادعى فى الخلاف انصراف صحيحه عبد الله بن سنان يعنى قوله عليه السلام «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (١) عن بول هذا القسم من الحيوان، و أن ظاهرها ما له نفس.

و لكن لا يخفى عدم صحه الدعوى المزبوره؛ و لذا يلتزم بمانعيه استصحاب ما لا يؤكل لحمه عن الصلاه بلا فرق بين كونه مما له نفس أم لا.

و كذا دعوى أن البول من السلحفاه و الخفاش و غيرهما كعصاره النبات لا يصدق عليه البول أو الخراء مما لا يمكن المساعده عليها، و لعله هذا الموجب لتردد المحقق فى الشرائع و المعتبر (٢).

نعم، قد يقال بطهاره البول و الغائط من غير ذى النفس بموثقه حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عليه السلام «لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائله» (٣) فإن الأصحاب و إن استدلوا بها على طهاره ميتة ما لا نفس له إلّا أن مقتضى إطلاقها عدم فساد الماء بما ليس له نفس، سواء تفسخ فى الماء و انتشرت أعضاؤه و فضلاته فيه أم لا.

ص: ٢٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٥، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) الشرائع ١: ٤١ و المعتبر ١: ٤١١.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٢٤١، الباب ١٠ من أبواب الأسرار الحديث ٢.

(مسأله ١) ملاقاه الغائط في الباطن لا توجب النجاسه كالنوى الخارج من الإنسان أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معها شيء من الغائط و إن كان ملاقياً له في الباطن، نعم لو أدخل من الخارج شيئاً فلاقى الغائط في الباطن كشيئته الاحتقان إن علم ملاقاتها له فالأحوط الاجتناب عنه، و أما إذا شك في ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسه، فلو خرج ماء الاحتقان و لم يعلم خلطه بالغائط و لا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته (١).

لا يقال: دلالتها على عدم تنجس الماء ببول ما ليس له نفس و برجيعة بإطلاقها، و دلاله صحيحه عبد الله بن سنان على نجاسه بول غير ذى النفس مما لا يؤكل لحمه أيضاً بالإطلاق فيتعارضان.

فإنه يقال: لو سلم التعارض يكون المرجع أصالة الطهاره على ما تقدم مع أنه يمكن القول بأن الموثقه ناظره إلى ما ينجس الماء، و أن ما ينجس الماء بإصابته لا يدخل فيه ما ليس له نفس سواء كان متفسخاً أو لا، و لا يلاحظ النسبه بين دليل الحاكم و الدليل المحكوم، نعم يجرى ملاحظه النسبه في موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النمل و ما أشبه ذلك يموت في البئر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: «كل ما ليس له دم فلا بأس» (١).

و أما الاستدلال على طهاره بول ما ليس له نفس أنه إذا لم يكن ميتة و دمه و لعابه نجساً لا يكون رجيعة أيضاً نجساً فلا يخرج عن القياس.

ملاقاه الغائط في الباطن

لو لم يذكر قدس سره الاحتياط الوجوبى في شيشه الاحتقان الملاقيه للغائط في الباطن، و كذا في ماء الاحتقان الخارج المعلوم ملاقاته للغائط في الداخل لحمل العبارة

ص: ٢٦

أنه قدس سره لا- يرى نجاسه البول و الغائط و الدم و المنى ما يخرج من الباطن، حيث إن الأدله المستفاد منها نجاستها لا تعم العين ما دامت فى الباطن، و احتمال اختصاص النجاسه بالخارج غير بعيد، و لكن بما أنه قدس سره حكم بالاحتياط فى شيشه الاحتقان و ماء الاحتقان مع إحراز ملاقاتهما الغائط فى الباطن علم أن الحكم بالطهاره فى النوى و الدود؛ لكون الملاقاه فى الداخل مع كون كل من الغائط و الشىء باطنياً لا توجب النجاسه، و لذا يشكل الفرق بين النوى الخارج و شيشه الاحتقان، فإن النوى أيضاً شىء خارجى دخل الجوف من غير أن يستحيل، غايه الأمر أنه دخل الجوف من مجرى الحلق و شيشه الاحتقان من مجرى الغائط، و هذا لا يوجب الفرق بينهما.

نعم، الدود الخارج طاهر؛ لكونه متكون فى الجوف بل لدخوله فى الحيوان يمكن القول بعدم تنجسه أصلاً، و على تقديره يظهر بزوال العين المفروض؛ لعدم حمله أجزاء الغائط إلى الخارج.

صور الملاقاه فى الباطن

و كيف ما كان يقع الكلام فى أن أدله تنجس الطاهر بملاقاه النجاسه تعم الملاقاه فى الباطن أم لا، فنقول: للملاقاه فى الباطن صور:

الأولى: ما إذا كان الشىء الباطنى ملاقياً للنجاسه فى الباطن، كملاقاه مجارى البول للبول و مجرى الغائط للغائط، و هذه الملاقاه لا توجب تنجس المجارى و نحوها بلا شبهه. و يشهد لذلك ما ورد فى طهاره المذى و نحوه مع أنه يخرج من مجارى البول، و كذا ما دل على أن الأمر بالغسل فى التنجس و غيره لا- يعم غير الظواهر، و أنه لا- يعتبر غسل الباطن، و من الظاهر أن تنجس الشىء يستفاد من الأمر بغسله، و فى

موثقه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام «إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها يعنى المقعد و ليس عليه أن يغسل باطنها» (١) و نحوها غيرها، و فى موثقته الأخرى قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل يسيل من أنفه الدم، هل عليه أن يغسل باطنه يعنى جوف الأنف؟ فقال: «إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه» (٢).

أضف إلى ذلك أنه لا دليل على الحكم بنجاسه العين ما دام فى الباطن فعلم تنجس الملقى لها فى الباطن لعدم نجاسه العين غير بعيد.

الصورة الثانية: أن يلقى النجاسه الخارجيه الباطن كمن شرب الماء المتنجس فما أصاب الماء من داخل الفم أيضاً لا يتنجس، و يشهد لذلك ما ورد فى طهاره بصاق شارب الخمر كروايه عبد الحميد بن أبى الديلم قال: قلت: لأبى عبد الله عليه السلام رجل يشرب الخمر فبصق فأصاب ثوبى من بصاقه، قال: «ليس بشيء» (٣)، نعم لم يثبت وثاقه ابن أبى الديلم و ما ورد فى بلل الفرج من المرأة جنب كصحيحه إبراهيم بن محمود قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة وليها قميصها أو إزارها يصيبه من بلل الفرج و هى جنب أ تصلى فيه؟ قال: «إذا اغتسلت صلت فيهما» (٤) حيث إن ترك الاستفصال عن كون جنباتها بالجماع و إفراغ الرجل ماءه فى فرجها دليل على عدم تنجس فرجها بالمنى، بل يظهر من موثقه عمار المتقدمه أن البواطن لا تغسل فى موارد الأمر بالغسل من الخبث، و كذلك لا تغسل فى موارد الأمر به من الحدث.

ص: ٢٨

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٤٧، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٣٨، الباب ٢٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٧٣، الباب ٣٩، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٩٨، الباب ٥٥، الحديث الأول.

و فى صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المضمضه و الاستنشاق؟ قال: «ليس هما من الوضوء، هما من الجوف» (١) قد يتوهم من بعض الروايات دلالتها على تنجس البواطن من الحيوان و الإنسان بالنجاسه الوارده من الخارج، و فى مرسله موسى بن أكيلى عن بعض أصحابه عن أبى جعفر عليه السلام فى شاه شربت بولاً، ثم ذبحت، قال: فقال: يغسل ما فى جوفها، ثم لا- بأس به، و كذلك إذا اعتلفت بالعذره ما لم تكن جلاله، و الجلاله هى التى يكون ذلك غذاها» (٢) و فيه مع الإغماض عن سندها و عدم صلاحيتها للمعارضه لما تقدم أن الحكم فيها إما تعبدى لا يرتبط بالتنجس؛ لأن ظاهرها غسل تمام ما فى جوفها من قلبها و كبدها و غيرهما مع أن البول لا يصيبها إلّا بعد الاستحاله، و أما المراد حصول غسل البول من جوفها كما إذا ذبحها قبل الاستحاله فلا تدل على تنجس موضع البول فضلاً عن غيره.

و مما ذكر يظهر الحال فى روايه زيد الشحام عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال فى شاه شربت خمرًا حتى سكرت، ثم ذبحت على تلك الحال: «لا يؤكل ما فى بطنها» (٣) مع أن ظاهرها عدم جواز أكل ما فى جوفها قبل الغسل و ما بعدها كما لا يخفى.

الصوره الثالثه: ما إذا كان الشئ الطاهر الخارجى ملاقيًا فى الباطن الدم أو الغائط أو غيرهما من غير أن يخرج متلوثًا بما فى الباطن كشيئه الاحتقان و تزريق الإبر فى عروق الدم و نحو ذلك، فقد احتاط قدس سره فى الفرض على ما تقدم، و لكن لا موجب للاحتياط، فإنه لا دليل على كون الغائط أو الدم أو غيرهما- ما دام فى الباطن- محكوماً

ص: ٢٩

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٣٢، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٤: ١٦٠، الباب ٢٤ من أبواب الأطعمه و الأشربه، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: ١٦٠، الحديث الأول.

بالنجاسه فضلاً عن كونه منجساً لملاقئه، بل على تقدير كونها من النجاسه فيقال ما ورد في طهاره القىء يقتضى عدم تنجس الطاهر به، و فى موثقه عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتقيأ فى ثوبه يجوز أن يصلى فيه و لا يغسله؟ قال: لا بأس به» (١) فان ما يخرج من المعده يلاقى ما فيها من الغائط لا محاله.

و دعوى عدم صدق الغائط على المنهضم ما يدخل فى مجارى خروجه يكذبها ملاحظه ما يخرج عن معدة الغنم و نحوه عند شقها بعد الذبح، هذا كله فيما إذا لم تكن العين فى الباطن مشاهده، و إلا فيقال إنها تنجس ما لاقاها من الطاهر الخارجى كالسن المصنوع فى الفم فإنه يتنجس بالدم الخارج من اللثة أو غيرها، حيث يصدق على الشئ الخارجى أنه أصابه الدم فى فمه بل الدم المشاهد و نحوه و لا يحسب من العين فى الباطن.

أقول: لو لم نحسب الدم المشاهد فى اللثة من العين فى الباطن فلا تكون نفس اللثة أيضاً من الشئ الباطنى و لم نجد أيضاً روايه تعم إصابه الطاهر مثل الدم فى داخل الحلق أو الأنف إلا ما فى صحيحه زراره قال: قلت: أصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شئ من منى فعلمت أثره» (٢) فإن السؤال فيها يعم ما أصاب الدم ثوبه بإدخال طرفه فى الأنف و أصابته الدم و إن لم يخرج متلوثاً، و لكن ظاهر السؤال إصابه الدم الثوب كإصابه المنى له بمعنى وقوعه عليه، و لذا ذكر فى السؤال فعلمت أثره أى الدم.

و على الجملة فليس فى ما دل على نجاسه الغائط أو الدم ما يعم المشاهد فى

ص: ٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٨٨، الباب ٤٨ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) تهذيب الاحكام ١: ٤٢١، الحديث ٨.

[لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم]

(مسأله ٢) لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم (١)، و أما بيعهما من غير المأكول فلا يجوز.

الباطن كما لا- إطلاق في أدله التنجس ما يدل على تنجس مثل السن الموضوع في الفم بدم اللثه و نحوه فالرجوع إلى أصالة الطهاره غير بعيد.

الصورة الرابعه: ما إذا كان وعاء الملاقاه فقط هو الباطن و كان كل من الملقى و الملقى شيئاً خارجياً كمن تكون أسنانه المصنوعه في الماء المتنجس، و في هذه الصورة يحكم بتنجس الطاهر بالملاقاه مع النجاسه و لا يضر كون الملاقاه وعاءها باطناً أخذاً بالإطلاق في بعض الروايات كقوله عليه السلام في موثقه عمار بن موسى الساباطي الوارده في الحكم بتنجس الماء القليل الملقى للنجاسه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء فإن الأسنان المصنوعه في الماء شيء خارجي قد أصابها ذلك الماء المتنجس، و لا يصدق عليها أنها من الجوف الذي لا يغسل من الخبث أو الحدث.

بيع البول و الغائط

يقع الكلام في مقامات ثلاث:

الأول: جواز بيع البول و الغائط من مأكول اللحم.

و الثاني: جواز الانتفاع من البول و الغائط من غير المأكول لحمه.

الثالث: في جواز بيع البول و الغائط من غير المأكول لحمه و عدم جوازه.

و قد ذكرنا تفصيل الكلام في المقامات الثلاثه في المكاسب المحرمه و نشير إليها في المقام على وجه الاختصار، فنقول: استعمال الروث مما يؤكل لحمه في تسميد الأراضي المزروعه و البساتين و جعلها وقوداً كما هو المتعارف عند أهل القرى و البساتين يوجب المالبه لذلك الروث، فيجوز بيعه للمنفعه المقصوده للعقلاء

الموجبه لبذل المال بإزائها فى مقام تملكها، فيعمه قوله سبحانه: «أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ» (١) و «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» (٢).

و أما أبوالها فالمنسوب إلى المشهور و إن كان جواز بيعها كأروائها إلا أنه لا يمكن الالتزام بالجواز لعدم المنفعة المقصوده منها للعقلاء بحيث يوجب دخولها فى الأموال، بل أخذ المال بإزائها يكون من تملك المال بالباطل.

و التداوى ببعض تلك الأبوال لا يوجب كونها نظير الأدوية المتعارفه المعده لمعالجه الأمراض مما يستعمل فى حال الاضطراب أو صيرورتها كالمظله التى يستعملها الطيار عند الاضطراب إلى الهبوط بها على الأرض، فإن التداوى أو الهبوط عند الاضطراب من المنفعة المقصوده للعقلاء و المحلله الموجبه لبذل المال بإزائها، بخلاف التداوى فإنه ليس من المنفعة المقصوده، و لا أقل من عدم كون أبوالها فى مثل زماننا كذلك، فيكون أخذ المال بإزائها من تملكه، بالباطل.

و لو قيل بجواز شرب تلك الأبوال فى حال الاختيار أخذاً بالإطلاق فى بعض الروايات كروايه الجعفرى سمعت أبا الحسن موسى عليه السلام يقول: «أبوال الإبل خير من ألبانها» (٣) و فى بعضها الآخر جواز شربها للتداوى خاصه و فى موثقه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام عن بول البقر يشربه الرجل؟ قال: «إن كان محتاجاً إليه يتداوى به يشربه و كذلك أبوال الإبل و الغنم» (٤) فإن مقتضى الاشتراط فى هذه جواز اختصاص جواز

ص: ٣٢

١- (١) سورة البقره: الآية ٢٧٥.

٢- (٢) سورة المائده: الآية ١.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١١٤: ٢٥، الباب ٦٠ من أبواب الأطحه المباحه، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٤١٠، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٥.

شرب أبوالها بصورة الاضطرار.

و مقتضى روايه الجعفرى جوازها مطلقاً و لا يمكن حملها على صورة الاضطرار، فإن مقتضى كون أبوالها خيراً من ألبانها جواز شربها حتى اختياراً، و لكن لضعف سندها لا يمكن الاعتماد عليها و على تقدير المعارضه فالمرجع عموم حرمة الخبائث، فإن أبوالها منها فلا- تصل النوبه إلى أصاله الحليه، اللهم إلا أن يقال شمول الخبائث للأبوال الطاهره غير ظاهر، حيث يحتمل كون معناها الرجس من الفعل أو الشئ المعبر عنه بالفارسيه ب(پلید) فيختص بالنجس منها.

أضف إلى ذلك أنه يمكن القول بعدم المفهوم للشرط الوارد فى الموثقه فإن اختصاص حرمة فعل بصورة عدم الحاجه إليه و حلّها معها غير معهود فى الشرع.

و على الجملة فالمرجع هو أصاله الحليه، و لو مع الإغماض عن روايه الجعفرى و روايه أبى البخترى عن جعفر عن أبيه عن أنّ النبى صلى الله عليه و آله قال: «لا بأس ببول ما أكل لحمه» (١) فإنه مع ضعف سندها يحتمل كون المراد بعدم البأس طهاره البول لا جواز شربه، بل لا يبعد دعوى ظهورها فى الأول، و حمل روايه الجعفرى على كونها مجرد حكم طبى لا شرعى ضعيف، حيث إن ظاهرها بيان الحكم الشرعى خصوصاً مع ما فى ذيلها و يجعل الله الشفاء فى ألبانها.

و على الجملة فعدم المالىه لأبوالها يوجب خروج أخذ المال بإزائها عن البيع المعتبر فيه المالىه للمعوض، و دعوى عدم اعتبار المالىه فى المبيع، بل يكفى فى البيع كونه مورد الغرض العقلانى و على تقدير الإغماض فلا حاجه إلى كونه بيعاً، بل يكفى

ص: ٣٣

فى كونه تجاره لا- يخفى ما فيها، فإن التجاره هى البيع و الشراء بقصد الاسترباح، و إذا لم يكن أخذ المال بإزاء شىء بيعاً فلا تكون تجاره.

و مما ذكرنا يظهر الحال فى بيع أبواب ما لا يؤكل لحمه و أن أخذ المال بإزائها من أكل المال بالباطل بلا شبهه.

و أما العذره من غير مأكول اللحم فإن كانت لها منفعه مقصوده للعقلاء محلله شرعاً كالتسميد بها، كالروث من مأكول اللحم يجوز بيعها و تملك المال بإزائها أخذاً بإطلاق حل البيع و نحوه، و المفروض أى المالىه لها تمنع عن كون أخذ المال بإزائها من أكل المال بالباطل، نعم لو ثبت إلغاء الشارع مالىتها فدخل فيه على نحو الحكومه.

و ما قيل فى وجه الإلغاء أمران:

الأول: الإجماع المنقول المستفيض.

و الثانى: بعض الروايات كروايه يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ثمن العذره من السحت» (١) و فى سندها على بن مسكين.

و لكن يقال: أن ضعفها منجر بعمل الأصحاب، و روايه تحف العقول الوارده فيها النهى عن بيع وجوه النجس (٢)، و لا يخفى ما فيهما فإن الإجماع على تقديره يحتمل كونه للروايات المشار إليها و كونها موافقه للاحتياط دعتهم إلى العمل بها؛ و لذا لا يمكن الاعتماد عليه و لا على تلك الروايات، حيث لم يثبت كون موافقه الاحتياط من موجبات العمل بالروايه فيرفع اليد بها عن الإطلاق أو العموم الموجب للترخيص،

ص: ٣٤

١- (١) وسائل الشيعه ١٧: ١٧٥، الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول.

٢- (٢) تحف العقول: ٣٣٣. طبعه مؤسسه النشر الاسلامى التابعه لجماعه المدرسين فى قم.

نعم، يجوز الانتفاع بهما في التسميد و نحوه (١)

و في روايه محمد بن مضارب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس ببيع العذره» (١).

و نقل الشيخ الأنصاري قدس سره حمل المانع على عذره الإنسان و حمل المجوزه على الروث من مأكول اللحم و أيد الجمع بموثقه سماعه، قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا حاضر فقال إني رجل أبيع العذره فما تقول؟ قال: حرام بيعها و ثمنها و قال: لا بأس ببيع العذره (٢) فإن الجمع بين المنع و التجويز بالإضافه إلى مخاطب واحد قرينه على أن المراد بموضع المنع غير الموضوع للتجويز.

و فيه أنه يمكن كونه من قبيل الجمع في النقل و يؤيده تكرار لفظ (قال).

و على الجملة فمجرد نجاسه الشيء مع فرض المنفعه المحلله المقصوده له الموجه للماليه لا- تمنع عن جواز بيعه، و من هذا القبيل بيع الدم للتزيق المتعارف في زماننا هذا.

فإن جواز الانتفاع بها مقتضى أصاله الحليه بعد عدم قيام دليل على عدم جواز الانتفاع، و ما في روايه تحف العقول من حرمة جميع التقلب في النجس (٣) مع ضعف سندها، و كون خلافها من المتسالم عليه في الكلمات لا يمكن الاعتماد عليها، و قوله سبحانه: «وَالرُّجْزَ فَاهُجِرْ» (٤)، ظاهر الرجز من الأفعال المعبر عنها ب(يليد) و ليس مطلق الانتفاع بالنجس أو المتنجس منه.

ص: ٣٥

١- (١) وسائل الشيعه ١٧: ١٧٥، الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢.

٣- (٣) تحف العقول: ٣٣٣.

٤- (٤) سورة المدثر: الآية ٥.

[إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا، لا يحكم بنجاسه بوله و روثه]

(مسألة ٣) إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا، لا يحكم بنجاسه بوله و روثه (١).

فى البول و الخراء المردد بين كونه من مأكول اللحم أو غيره

الموضوع للنجاسه هو البول و الخراء مما لا يؤكل لحمة، و إذا شك فى بول أو خراء أنه من مأكول اللحم أو من غيره بالشبهة الموضوعية فيجرى فيه أصالة الطهارة، و كذلك فيما إذا علم أنه من الأرنب مثلاً و شك فى أن الأرنب مأكول اللحم أو من غيره، فيجرى فى بوله و خرائه أيضاً أصالة الطهارة.

غايه الأمر أن الرجوع إلى أصالة الطهارة فى الشبهة الحكمية مشروط بالفحص و عدم إمكان إحراز العلم أخذاً بمقتضى أدله و جوب تعلم الأحكام، و إن الجهل بها مع التمكن من إحرازها لا يكون عذراً بخلاف الشبهات الموضوعية، فإنه لا موجب لرفع اليد فيها عن إطلاق أدله الأصول.

و لكن ذكر فى الجواهر فى ذيل اعتبار النفس السائلة للحيوان فى نجاسه بوله و روثه أنه بناءً على اعتبار هذه القيد فى نجاسه بول غير مأكول اللحم و خرائه لو شك فى حيوان أن له نفس سائلة أم لا يحكم بطهارتهما بلا اختبار؛ لأصالة الطهارة و استصحاب طهاره ملاقيهما أو يتوقف الحكم بالطهارة على اختباره بالذبح و نحوه لتوقف امتثال الأمر بالاجتناب عن بول ما لا يؤكل لحمة من ذى النفس عليه، و لأنه كسائر الموضوعات المقيده التى علق الشارع عليها أحكاماً كالصلاه للوقت و للقبله و غيرهما، أو يفرق بين الحكم بطهارته و بين عدم تنجسه للغير فلا يحكم بطهاره نفس البول أو الخراء و يحكم بطهاره ملاقيهما لاستصحاب الطهارة فى الملاقى بلا معارض، و لأن الملاقى كالثوب فى الفرض نظير الثوب الذى أصابه رطوبه مردده بين البول النجس و الماء فإن الثانى يحكم بطهارته و كذا فى الفرض، وجوه فى المسألة لم أعثر على تنقيح

شئ منها فى كلمات الأصحاب (١).

أقول: لم يظهر لى ما مراده قدس سره من هذا الكلام فى المقام، فإنه إن كان المراد أن الأصل العملى كأصاله الطهاره لا تجرى فى المشتبه الذى يتمكن المكلف على رفع شكه فيه بالفحص، فلا يمكن التفصيل فيه بين نفس البول المشكوك و بين ملاقيه.

و إن كان المراد أن الموضوع للحكم فيما إذا كان مقيداً بقيد و شك فى حصول ذلك الحكم للشك فى حصول القيد فلا يكون ما صدق عليه عنوان نفس الموضوع قبل الفحص مجرى الأصل العملى، و بما أن المفروض إحراز أن الموجود خارجاً بول أو خرق مما لا يؤكل لحمه و يشك فى كونه من ذى النفس السائله فاللازم الفحص عن قيده كالفحص عن قيد الصلاه من الوقت و كونها للقبله و غيرهما، فهذا أيضاً لا يوجب الفرق بين نفس البول و ملاقيه، فإن الموضوع لتنجس الملاقى ملاقاته مع بول ما لا يؤكل لحمه من ذى النفس السائله، و الملاقاه مع بول غير المأكول محرز و الشك فى حصول قيد الموضوع و الأمر فى الصلاه أيضاً كذلك، فيمكن إحراز قيدها بالأصل كالاستصحاب الجارى فى الوقت، حيث يحرز به الصلاه فى الوقت من غير اعتبار الفحص كما هو المقرر فى بحث الاستصحاب فى الوقت.

نعم، القبله لا يمكن إحراز الصلاه إليها بالأصل و بما أنها متعلق الأمر فلا بد من إحراز الإتيان بالصلاه إليها فى مقام الامتثال، و الحاصل أنه لا- موجب لرفع اليد عن إطلاق خطابات الأصول العمليه فى الشبهات الموضوعيه بلا فرق بين الشك فى حصول نفس الموضوع أو قيده و أنه لا يجب الفحص فى شئ منهما، و بلا فرق بين

ص: ٣٧

الأحكام الانحلالية و غيرها. نعم إذا كان متعلق الطلب حصول المقيد فلا بد من إحراز القيد في حصول الامتثال و لو بالأصل كما تقدم.

لا- يقال: الحيوان المشكوك في كونه مما حرم أكل لحمه أو لا بالشبهه الموضوعيه أو الحكميه محكوم بحرمة أكل لحمه كما هو فرض الماتن قدس سره فيكون بوله و خرؤه مما يحرم أكل لحمه، فكيف ذكر أن البول و الخراء منه محكوم بأصاله الطهاره؟

فإنه يقال: المراد مما لا يؤكل لحمه أن يكون الحيوان بعنوانه محكوماً بعدم جواز أكل لحمه مع التذكيه أو كان معنواً بعنوان عرضي يختص بالحيوان و يكون الحيوان معه محكوماً بعدم جواز أكل لحمه و لو مع التذكيه كموطوء الإنسان و الجلال، و الثابت من الحرمة في مورد الشك في التذكيه بالشبهه الموضوعيه أو الحكميه الحرمة بعنوان أن الحيوان غير مذكي و البول أو الخراء من الميتة لا يكون من الأعيان النجسه على ما تقدم، فكيف بالبول و الخراء من غير المذكي.

و لو قيل بحرمة الأكل في غير مورد الشك في التذكيه أيضاً في الشبهه الموضوعيه أو الحكميه كما هو ظاهر الماتن قدس سره فهذه الحرمة ثابتة للحيوان و لو مع تذكيته بما هو مشكوك بقاء حرمة السابقة لا بما هو حيوان.

لا يقال: قد حكم في الخطابات الشرعيه بنجاسه البول من الحيوان مطلقاً كما في حسنه الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال:

«صب عليه الماء مرتين» (١).

و صحيحه عبد الله بن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب

ص: ٣٨

الثوب؟ قال: «اغسله مرتين» (١) و قد خرج عن هذا الإطلاق بول المأكل لحمه، و إذا شك في بول أو خرف أنه من المأكل لحمه فباستصحاب عدم كونه بول المأكل لحمه، يحرز بقاؤه في الإطلاق المزبور.

فإنه يقال: ما أُشير إليه من المطلقات جواب لخصوص مورد السؤال، و البول في سؤال السائل منصرف إلى بول الإنسان.

و بتعبير آخر لم يذكر عليه السلام ابتداءً اغسل الجسد أو الثوب من البول مرتين كما أنه لم يذكر الجواب كذلك ليدعى الإطلاق، بل ذكر في السؤال عن إصابه البول الثوب و الجسد اغسله مرتين، و إصابه البول الجسد أو الثوب في كلام السائل ينصرف إلى بول الإنسان، و إلا لذكر في السؤال خصوصيه البول كما هو الحال في السؤال عن إصابه بول السنور أو الحمير و البغال و الدواب، و لذا لا يبعد الالتزام بكفايه الغسل و الصب مره في إصابه غير بول الإنسان.

و على تقدير تسليم الإطلاق فنقول لا يحرز باستصحاب عدم كون البول المفروض من المأكل لحمه بقاؤه تحت الإطلاق، فإن الإطلاق المزبور مقيد بما إذا كان البول مما يحرم أكله، و ذلك فإن خطاب الأمر بغسل الثوب و الجسد من البول مرتين مع خطاب الأمر بغسل الثوب من بول ما لا يؤكل لحمه، و إن لم يكونا من المتنافيين ليعد خطاب المقيّد قرينه على المراد من المطلق؛ لأن الخطابين المثبتين انحلاليان على ما هو المقرر في باب المطلق و المقيّد، إلا أن وجود خطاب ثالث بأنه لا بأس بما يصيبه بول ما يؤكل لحمه، يوجب أن يكون قوله: «اغسل ثوبك من أبوال ما

ص: ٣٩

لا يؤكل لحمه» (١) قرينه على أن المراد من خطاب المطلق ليس جميع الأحكام الانحلاليه، بل أبواب ما لا يؤكل لحمه.

و الحاصل أن خطاب: «اغسل ثوبك من أبواب ما لا يؤكل لحمه» بعد ورود الأمر بنفى البأس بأبواب ما يؤكل لحمه تكون قرينه على المراد من خطاب المطلق، فيكون الموضوع للنجاسه بول ما لا يؤكل لحمه، و استصحاب عدم كون المشكوك من مأكول اللحم لا يثبت أنه من بول غير المأكول لحمه.

و قد يقال: عدم جريان الاستصحاب في ناحيه عدم حليه أكل لحم الحيوان مع تذكيتة كالأرنب فيما شك في حلّ أكل لحمه مع تذكيتة، و فيما إذا شك أن ما أصاب بوله الثوب و البدن شاه أو ذئب، و ذلك فإن إباحه أكل لحم الحيوان مع التذكيتة بمعنى عدم تحريم أكل لحمه حتى مع التذكيتة لا- الإباحه الخاصه التي تقابل الاستحباب و الكراهه و الوجوب و الحرمة التي يمكن دعوى أنها مجعوله في مقابل ما ذكر، فتكون الإباحه في قوله عليه السلام لا بأس ببول و روث ما يؤكل لحمه (٢)، نظير الإباحه و الحليه في قوله عليه السلام: كل شيء حلال حتى تعرف أنه حرام (٣) و ليس للإباحه بمعنى عدم التحريم حاله سابقه عدميه، بل حاله السابقه عدم جعل الحرمة لأكل لحم الحيوان حتى مع ذكاته، و لكنه لا يثبت أن البول مما لا يؤكل لحمه نظير ما تقدم من أن استصحاب بقاء المال لملك الغير لا يثبت أن تلفه تلف مال الغير، فيرجع إلى قاعده الطهاره في المشكوك، و هذا

ص: ٤٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٥، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤١٠، الباب ٩.

٣- (٣) انظر وسائل الشيعة ١٧: ٨٧، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول.

و إن كان لا يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل (١)

غايه ما خطر ببالي فى تقريب ما ذكر فى التنقيح (١) فى الجواب عن التمسك بإطلاق ما دل على نجاسه البول و تنجس الثوب و البدن بإصابه بول الحيوان المردد بين كونه مأكول اللحم أو غير المأكول.

و لكن لا- يخفى ما فيه، فإن التمسك بالإطلاق لم يذكر جريان الاستصحاب فى ناحيه عدم حليه أكل لحم الحيوان حتى مع ذكاته ليجاب عنه بأنه ليس لعدم الحليه حاله سابقه، بل ذكر جريان الاستصحاب فى ناحيه عدم انتساب البول خارجاً إلى ما يؤكل لحمه، حيث إن البول المفروض عند عدمه لم يكن منتسباً خارجاً إلى ما يؤكل لحمه، و يحتمل عدم الانتساب بحاله بعد وجوده، و إن يعلم انتسابه إلى حيوان خاص كالأرنب فى الشبهه الحكميه و الصحيح فى الجواب هو الوجهان الأوليان.

فى الحيوان المردد بين كونه مأكول اللحم و غيره

قد يُعلم أن الحيوان يقبل التذكيه و يشك فى جواز أكل لحمه، فقد يقال بحرمة أكل لحمه و شحمه سواء كان ذلك فى الشبهه الحكميه أم الموضوعيه، و يقرر هذا الأصل باستصحاب حرمة الأكل الثابته للحيوان قبل تذكيته حيث يحتمل أن لا يوجب تذكيه الحيوان المزبور حليه الأكل و تبقى حرمة السابقه بحالها.

و بتعبير آخر أكل الحيوان قبل تذكيته فيما كان الحيوان قابلاً للأكل حياً كالسمكه الصغيره حيث يمكن ابتلاعها حياً و أكل لحمه، بأن يؤخذ حال حياته قطعه من لحمه و شحمه كان محرماً و يحتمل بقاء الحرمة كذلك بعد تذكيته.

و لكن لا يخفى ما فى الاستدلال فإن حرمة أكل الحيوان الحى فيما لا يمكن

ص: ٤١

١- (١) التنقيح فى شرح العروه الوثقى ٢:٤٨٢ فما بعد.

ابتلاعه حيّاً لا معنى لها، و فيما يمكن ابتلاعه كالسمكه الصغيره غير ثابتة فإن قوله سبحانه «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» (١) استثناء عن حيوان يموت بالتردى و نحوه أو بأكل السبع، و غير ناظر إلى ابتلاع الحيوان حيّاً و حرمة أكل القطعه المبانه من الحى تكون فعليه بعد الإبانه لا- قبلها، فإن ظاهر ما ورد فى أن القطعه المبانه من الحى ميتة فرض الإبانه كما فى سائر الموضوعات، و استصحاب هذه الحرمة بعد موت الحيوان بالذكاه أو بغيره لا يدخل فى الاستصحاب التعليق أيضاً، فإن الاستصحاب التعليقى مورده ما إذا كانت حرمة شىء فى خطاب الشرع معلقاً على حصول أمر فى حال، و يحتمل بقاء تلك الحرمة المشروطه للشىء المزبور فى حال آخر، و أما إذا كانت الحرمة مجعوله للشىء الخاص لم يحصل ذلك الشىء و لو لعدم حصول خصوصيه و شك فى ثبوت الحرمة لخاص آخر كالقطعه المبانه من مذكى ذلك الحيوان فلا موضوع للاستصحاب أصلاً.

لا يقال: استصحاب حرمة الأكل فيما كان الحيوان قابلاً للابتلاع و عدم جواز أكل الحيوان حيّاً متسالم عليها عند جماعه، و على ذلك فاستصحاب هذه الحرمة بعد تذكيه الحيوان جار بلا معارض، فإن ما لا يؤكل من الحيوان يكون بالحرمة المجعوله لأكله المستمر حتى ما بعد ذكاته، بخلاف ما يؤكل فإن الحرمة لأكله ترتفع مع التذكيه، و بتعبير آخر لا فرق فى المأكول لحمه و غير المأكول لحمه بالإضافة إلى حال حياه الحيوان، و إنما الفرق بينهما ما بعد التذكيه حيث تستمر الحرمة فى غير المأكول لحمه و ترتفع فى المأكول لحمه.

فإنه يقال: على تقدير حرمة الأكل فى الحيوان الحى فلا تبقى لتلك الحرمة

ص: ٤٢

موضوع بعد تذكيه الحيوان و لو كان أكل لحم الحيوان أو شحمه محرماً بعد تذكيته أيضاً فهذه حرمة أخرى تثبت لبعض الحيوان، و يعبر عن الحيوان بما لا يؤكل لحمه و عن حرمة بالحرمة الذاتية، و عليه فاستصحاب حرمة أكل الحيوان بعد تذكيته يكون من استصحاب القسم الثالث من الكلى؛ لأن الحرمة الثابتة له بعنوان غير المذكى قد ارتفعت يقيناً، و يشك في ثبوت الحرمة الذاتية له من الأول فالأصل عدم حدوثها.

و كون المورد من استصحاب القسم الثالث مبنى على الالتزام بأن الحرمة في الحيوان غير المأكول لحمه متعددة، منها حرمة أكل الحيوان غير المذكى من غير فرق بين المأكول لحمه و غيره، و منها حرمة أكل ذلك الحيوان بلا فرق بين ما قبل ذكاته و بعدها المعبر عنها بالحرمة الذاتية.

و أما بناءً على أن حرمة أكل غير المذكى تثبت في الحيوان المأكول لحمه خاصة و لا يكون في غيره إلّا الحرمة الذاتية، يكون المشكوك المفروض من موارد الاستصحاب في القسم الثاني من الكلى و مع ذلك لا يجرى فيه استصحاب الحرمة بعد ذكاته لما هو المقرر في محله من عدم جريان الاستصحاب في ناحيه كلى الحكم مع جريان الأصل في ناحيه عدم حدوث الفرد الطويل من الحكم بلا معارض كما في المقام.

لا- يقال: على تقدير الحرمة الذاتية للحيوان تكون تلك الحرمة مع حرمة بعنوان غير المذكى متحدة في الوجود لا محاله، فإن الموضوع أو المتعلق الواحد لا يحتمل حكمين مستقلين إلّا بناءً على جواز الاجتماع، و عليه فيكون استصحاب حرمة بعد تذكيته من استصحاب الشخص لا من قبيل الاستصحاب الكلى.

فإنه يقال: لو سلم ذلك فلا يجرى الاستصحاب في ناحيه الحرمة الفعلية السابقة

لعدم إحراز بقاء الموضوع لها، لاحتمال أنها كانت الحرمة بعنوان غير المذكى و قد تغير الموضوع.

و دعوى التسامح فى بقاء الموضوع و أن الحرمة بعد التذكية على تقديرها تحسب بقاءً للحرمة السابقة لا تفيد، فإن استصحاب بقاء الحرمة السابقة يعارضها استصحاب عدم جعلها بالإضافة إلى ما بعد ذكاته كما هو الوجه فى عدم جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكمية، بل الموضوعية بالإضافة إلى استصحاب أحكامها لا فى نفس الموضوعات.

و هذا كله على فرض الحرمة لأكل الحيوان حال حياته، و قد ذكرنا عدم معقولية ذلك فيما لا يمكن ابتلاعه، و عدم الدليل عليها فيما يمكن ابتلاعه فالمرجع أصالة الحلية، بل لا تصل النوبة إلى الأصل العملى، بل يرجع فى الشبهة الحكمية بعد إحراز أن الحيوان يقبل التذكية إلى إطلاق الحصر فى قوله سبحانه: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ» (١)، و فى الشبهة الموضوعية أيضاً يرجع إلى الإطلاق فى المستثنى منه بعد إجراء الاستصحاب فى ناحيه عدم كون المشكوك من عنوان المخصص، و هذا من قبيل الاستصحاب فى العدم الأزلى فلاحظ و تدبر.

ثم إنه قد يستدل على جواز أكل لحم الحيوان و شحمه مع إحراز كونه قابلاً للتذكية فى الشبهة الحكمية بما ورد فى بعض روايات الصيد من تجويز أكل الصيد لو قتله سلاح الصيد، و فى صحيحه محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام قال: «من جرح

ص: ٤٤

صيداً بـسلاح، و ذكر اسم الله عليه، ثم بقى ليله أو ليلتين لم يأكل منه سبع، و قد علم أن سلاحه هو الذى قتله، فليأكل منه إن شاء» (١).

و فى صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «كل من الصيد ما قتل السيف و الرمح و السهم» (٢) هذا بالإضافة إلى الصيد البرى.

و أما بالإضافة إلى صيد البحر ففى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صيد الحيتان و إن لم يسم؟ قال: «لا بأس به» (٣).

و فى روايه زيد الشحام: «لا بأس به إن كان حياً أن تأخذه» (٤) و لكن لا يبعد أن يكون مفاد الروايات أنه لا يعتبر فى حل الصيد إدراك ذكاته، بل يكفى فى حله أن يقتله سلاح الصياد رمحاً أو سيفاً أو سهماً، بل و غيرها من السلاح و أن القتل كذلك يحسب ذكاه نظير قوله سبحانه: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» (٥)، و إنه لا يعتبر فى ذكاه الصيد أن يقتله الكلب المعلم، و أما أن أى حيوان يقبل الذكاه ليكون قتله بـسلاح الصياد أو بالكلب المعلم كافياً فى أكله فهذا خارج عن مدلول الآيه، و الروايات المشار إليها.

و بتعبير آخر الحيوان الذى يحل أكله بالتذكيه يحسب قتله بالسلاح مع ذكر اسم الله تذكيه له أيضاً، كما أن قتله بالكلب المعلم كذلك، و أما أن أى حيوان يجوز أكله بالتذكيه فلا تعرض فيما تقدم لذلك، و ما ورد فى صيد البحر ناظر إلى أنه لا يعتبر فى

ص: ٤٥

١- (١) وسائل الشيعة ٢٣: ٣٦٢، الباب ١٦ من أبواب الصيد، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: ٣٨٥، الباب ٣٣، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ٢.

٥- (٥) سورة المائدة: الآيه ٤.

حله ذكر اسم الله عليه، بل المعتبر فيه أخذه من الماء حيًّا؛ ولذا ما دل على أنه لا يؤكل من حيوان البحر إلّا ما له فلس لا يحسب مقيداً لإطلاق مثل صحيحه الحلبي وروايه الشحام فلاحظ.

و أما إذا كان الشك في حليه أكل الحيوان لاحتمال عدم قبوله التذكية كالكلب و الخنزير، فهل يحكم بأنه يقبل التذكية فيجوز أكل لحمه لأصاله الإباحه، أو أن مقتضى الأصل عدم حصول التذكية فلا يجوز أكل غير المذكى؟

و يقع الكلام أولاً- في الشبهه الحكميه و قد ذكر في الحقائق أن غير الإنسان و الكلب و الخنزير مما لا يؤكل، و كل ما يؤكل يقبل التذكية (١).

و قد يقال بأنه يستفاد ذلك من الروايات، منها ما تقدم من أن قتل الصيد بسلاح الصياد يحسب تذكية للحيوان و لا يضر بحله عدم تذكيته بالذبح، و من قوله سبحانه:

«قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ» (٢).

و لكن لا يخفى ما في الاستدلال بهما فإن المستفاد من الروايات المتقدمه كما ذكر أن الصيد المأكول لحمه لا يعتبر فيه الذكاه المعتبر في الحيوان المأكول الأهلى، بل يكفى فيه قتله بسلاح الصيد أو بقتل الكلب المعلم فلا تعرض فيها لذكاه غير المأكول لحمه و أنه يقع عليه الذكاه أم لا، و المفروض في المقام هو الشك في حل الحيوان لاحتمال أنه لا يقع عليه الذكاه، و الآيه المباركه مخصصه بغير المذكى جزماً مع أنه قد

ص: ٤٦

١- (١) الحقائق ٥٢٣: ٥.

٢- (٢) سورة الانعام: الآيه ١٤٥.

ذكر فيها الميتة و يحتمل كون المفروض فى المقام ميتة نظير الخنزير المذبوح.

و الاستدلال على قبول كل حيوان بالتذكية بما ورد فى ذيل موثقه ابن بكير الوارده فى مانعيه غير المأكول لحمه عن الصلاه حتى برطوباته و فضلاته من قوله عليه السلام:

«و إن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله و حرم عليك أكله، فالصلاه فى كل شىء منه فاسد ذكاه الذبح أو لم يذكه» (١) أيضاً غير تام، فإن عدم تذكيه الذابح يصدق و لو لعدم كون الحيوان قابلاً للذكاه مع أن فى بعض النسخ «ذكاه الذابح أو لم يذكه» و ظاهره أن الذبح فى غير المأكول قد يحقق الذكاه و قد لا يحقق.

و على الجملة المستفاد من الموثقه أن كل مأكول اللحم يقع عليه الذكاه، و كذا بعض غير مأكول اللحم، و أما وقوع الذكاه لكل ما لا يؤكل لحمه فلا دلالة لها على ذلك، فيحتمل المفروض فى المقام كونه مما لا يقع عليه الذكاه فلا يجوز أكل لحمه، نعم لو ثبت أن تذكيه كل حيوان هو ذبح أو داجه بالحديد مع شرط الاستقبال و ذكر اسم الله عليه، و عدم حصول الذكاه فى الكلب و الخنزير لنجاستهما الذاتيه فلا يوجب الذبح المزبور طهارتهما، و يدعى استفاده ذلك من روايه على بن أبى حمزه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء و الصلاه فيها؟ فقال: لا تصلّ فيها إلّا ما كان منه ذكياً، قال:

قلت: أ و ليس الذكى مما ذكى بالحديد؟ قال: بلى إذا كان مما يؤكل لحمه (٢) فيثبت الذكاه فى المفروض فى المقام و مع احتمال حرمة أكل لحمه و شحمه يرجع إلى الإطلاق و لا أقل من أصاله الحل على ما ذكر فى القسم الأول، و لكن لا سبيل لنا إلى إثبات ذلك

ص: ٤٧

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٤٥-٣٤٦، الباب ٣، الحديث ٢.

فإن الرواية ضعيفه سنداً بل دلالة أيضاً، حيث يحتمل أن يكون قوله: «بلى إذا كان مما يؤكل» بياناً لنفس الذكى لا للذكى مما يؤكل الذى يجوز الصلاة فيه، نعم يمكن كون ذيلها قرينه على الثانى فلاحظ.

و قد استدل فى الجواهر على قبول كل حيوان التذكية بصحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء و السمور و الفنك و الثعالب و جميع الجلود قال: «لا بأس بذلك» (١) فإن نفى البأس عن لبس جميع الجلود يدل على أن كل حيوان ذى جلد يقبل التذكية بضميمه ما ورد فى عدم جواز الانتفاع بشيء من الميتة.

و فيه أنه لو كان المراد من هذه الصحيحه نفى البأس عن الجلود فى الصلاة فلا بد من حملها على التقيه؛ لأنه لا تجوز الصلاة فى جلود الثعالب بل الفنك و السمور فضلاً عن جميع الجلود على ما يأتى إن شاء الله فى لباس المصلى.

و إن كان المراد جواز لبسها فى غير حال الصلاة فلا دلالة لها على قبول التذكية، حيث إنه لم يتم دليل على عدم الانتفاع بالميتة و عدم جواز لبسها فى غير الصلاة تكليفاً.

و لو فرض تمام الدليل على عدم جواز لبس جلد الميتة و لو فى غير الصلاة، فغايه ما يستفاد من الصحيحه أن الثعالب و الفنك و السنجاب تقبل التذكية، و أما جميع الحيوانات من ذوات الجلود فلا؛ لأن ما دل على عدم جواز لبس الميتة يكون مقيداً لنفى البأس فى الصحيحه بغير الميتة فيكون مفاد الصحيحه؛ لا بأس بجميع الجلود إلّا إذا كانت ميتة، فيكون المفروض فى المقام من الشبهه المصادقيه لعنوان المخصص

ص: ٤٨

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣٥٢، الباب ٥ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

فلا يمكن الأخذ فيه بالعموم، اللهم إلا أن يقال للصحيحة مدلولان:

أحدهما: جواز لبس جميع الجلود أى الجلد من كل نوع من الحيوان بقرينه ذكر الثعالب و الفنك و السمور.

و ثانيهما: أن كل نوع من الحيوان يقبل التذكية.

و المدلول الثانى حصل للصحيحة بملاحظه ما ورد فى عدم جواز الانتفاع بالميته، و الثابت من هذا الدليل تقييد المدلول الأولى للصحيحة بكون الجلد من نوع الحيوان من غير الميته منه، و أما تخصيص نوع من الجلود بأن يدخل الجلد من القرد فى الميته على الإطلاق فلم يثبت، بل مقتضى عموم الصحيحه بحسب الأنواع أن نوع القرد مثلاً قابل للتذكية بذبح الأوداج فلا تكون معه ميتة.

و بتعبير آخر كما أن ضم ما دل على عدم جواز الانتفاع بالميته و عدم جواز لبسها إلى ما فى الصحيحه من نفى البأس بلبس جلد الثعالب و السمور و الفنك تقتضى أن كلاً من الأنواع الثلاثه يقبل التذكية و أنه يكون مذكى بذبح أوداجها كذلك الحال فى سائر الأنواع، حيث إن أفراد العموم فى الصحيحه كما تقدم هى الأنواع من الجلود، نعم لو قام دليل على أن النوع من حيوان لا يقبل التذكية كالكلب و الخنزير يكون الجلد منهما خارجاً عن الصحيحه بالتخصيص.

لا يقال: معنى الميته ما زهق روحه بغير التذكية و ليس فى مفهومها إجمال، و مع الشك فى قابليه نوع من الحيوان للتذكية تكون دلالة الصحيحه على أن ذلك النوع يقبل التذكية موقفه على عدم كون ذلك النوع بزهوق روحه ميتة، و لو لعدم كونه قابلاً للتذكية فيكون التمسك بالعام فى ذلك النوع و الحكم بجواز لبسه مع ذبح أوداجه من

التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه لعنوان الخاص أو المقيد.

فإنه يقال: ما ذكر فى عدم جواز التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه غير جار فى المقام فإنه ما ذكر ما إذا ثبت تخصيص العام بعنوان و شك فى فرد أنه من أفراد المخصص أو الباقي تحت العام، و عدم جواز التمسك بالعام فيه لكون عنوان العام بعد التخصيص مقيداً بعدم ذلك العنوان فيكون صدق عنوان العام المقيد بسلب عنوان الخاص على المشكوك غير محرز، فلا يمكن التمسك به إلا مع إحراز القيد المسلوب بالأصل.

و أما إذا لم يحرز تخصيص العام بعنوان كما إذا ورد فى خطاب عدم جواز لعن المؤمن و المؤمنه، و ورد فى خطاب آخر جواز اللعن على بنى أميه قاطبه، و احتمل أن لا يكون فى المؤمنين و المؤمنات من بنى أميه أحد، ففي مثل ذلك لا بأس من التمسك بعدم جواز لعن كل مؤمن و مؤمنه فى الفرض المحتمل من كونه بنى أميه لإثبات أنه ليس من بنى أميه، و هذا لا يدخل فى التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه، و المقام من هذا القبيل حيث يحتمل أن يكون نوع الحيوان أو جلده من الميتة بلا فرق بين ذبحه و عدمه لعدم قبوله التذكيه، فتكون الصحيحه مخصصه بالإضافه إليه، و يحتمل أن شيئاً من نوع الحيوان غير مخصص، و إنما الثابت فى الأنواع تقييد نفى البأس فيها بكون ذلك النوع، و كذا كل من الأنواع من غير الميتة فلا بأس بالتمسك بعموم الصحيحه بالإضافه إلى الأنواع، و أن فى كل منها ما لا يكون ميتة.

و ذكر فى المستمسك فى الجواب عن التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه أنه إذا ورد على خطاب العام مخصص منفصل يثبت للعام دلالة التزاميه، بأن الفرد المشكوك ليس من أفراد عنوان المخصص، و هذه الدلاله الالتزاميه لا تكون معتبره إلا

إذا كان بيان كونه من أفراد المخصص من وظيفه الشارع (١)، كما إذا ورد كل ماء مطهر من الحدث و الخبث، و ورد في خطاب منفصل بأن الماء المتنجس لا يرفع حدثاً و لا خبثاً، و شك في ماء أنه متنجس أم لا بالشبهة الحكمية، كما إذا شك في أن الغسالة التي يعقبها طهاره المحل متنجسه أم لا، ففي مثل ذلك يتمسك بما دل على مطهره كل ماء لإثبات أن الغسالة المزبوره ليست من المتنجس و إذا كان للمشكوك بكونه مصداقاً للعنوان المخصص جهتان يكون في إحدى جهتيه بيانها من وظيفه الشارع و لم يكن بيان جهته الأخرى وظيفته، فيتمسك بتلك الدلالة الالتزامية فيما إذا كان الشك في جهته التي وظيفه الشارع بيانها.

و الأمر في المقام من هذا القبيل؛ لأن صحيحه على بن يقطين (٢) الداله على عدم البأس بجميع الجلود مخصصه ب خطاب النهى عن الانتفاع، و لبس الميتة و الحيوان المشكوك كونه من الميتة فيه جهتان، أحدهما: هل ذبحت أوداجه أم لا، و الثانية: أن نوعه قابل للتذكية أم لا، و إذا شك فيه من الجهة الأولى فلا يجوز فيه التمسك بالدلالة الالتزامية للصحيحه بأنه ليس من الميتة، و إذا شك في كونه ميتة من جهة نوعه قابلاً للتذكية فيتمسك بتلك الدلالة و إثبات أنه مع ذبح أوداجه إلى القبله و ذكر اسم الله عليه ليست ميتة.

أقول: لا موجب لعدم اعتبار الدلالة الالتزامية مع ثبوتها فعدم اعتبارها لعدم ثبوتها أصلاً، حيث إن حكم العام بعد ورود خطاب المخصص لا يكون بحسب

ص: ٥١

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ٢٩٢: ١- ٢٩٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٥٢: ٤، الباب ٥ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

المتفاهم العرفى لنفس العام بل يتقيد موضوعه بما ليس فيه عنوان المخصص.

و إذا ورد لا- تكرم الفساق من العلماء بعد خطاب أكرم كل عالم يكون الموضوع بطلب الإ- كرام العالم المسلوب عنه عنوان الفاسق، فيكون صدقه على المشكوك غير محرز فلا يثبت له الحكم إلا إذا جرى الأصل فى ناحيه عدم عنوان الخاص.

نعم، ما ذكر فى مثل التمسك بعموم مطهره الماء عند الشك فى نجاسه الغساله مثلاً صحيح، و ذلك لأنه لم يرد فى خطاب أن الماء المتنجس لا- يكون مطهراً، بل الوارد عدم جواز الوضوء و الشرب من بعض المياه كالذى وقعت فيه قدر أو نحوه، و مثل ذلك لا يعم الغساله مطلقاً أو التى يتعقبها طهاره المحل، فالخارج من مطهره الماء تلك الموارد المعبر عنها بتنجس الماء، و بما أنه لم يرد فى الغساله شىء من تنجسها أو عدم جواز الوضوء و الشرب منها يؤخذ فيها بعموم كون الماء مطهراً، فيثبت عدم تنجسها.

و العمده فى الجواب ما ذكره من أن المفروض فى المقام من موارد الشك فى التخصيص لا من موارد الشك فى دخول الفرد فى عنوان المخصص، و هذا كله أى استفاده قابليه كل حيوان للتذكيه من الصحيحه مبنى على ثبوت عدم جواز لبس الميتة فى غير الصلاه أيضاً، و لكن سيأتى جوازه و جواز سائر الانتفاعات غير المشروطه بالطهاره منها، و عليه فلا دلالة للصحيحه أو غيرها على قابليه كل حيوان للتذكيه أصلاً.

و لم يبق فى البين إلّا دعوى أن ذكاه الحيوان مما له نفس سائله بذبح أوداجه أو صيده بنحو لو وقع على المحلل أكله موجباً لجواز أكله، و أن ذكاه الحيوان بهذا النحو يوجب خروجه عن عنوان الميتة المحكوم عليها بالنجاسه من كل ذى نفس، و بتعبير آخر تذكيه كل ذى نفس ليس إلا أن يحكم الشارع على الحيوان بذبح أوداجه و نحوه

بعدم كونها ميتة، وأنه في بعض الحيوان موضوع لجواز أكل لحمه وشحمه، ولو كان بعض الحيوان مع ذبحه أو صيده مع ما اعتبر فيهما من القيود من الميتة نظير الكلب والخنزير لأشير إليه في بعض الروايات، حيث لا يحتمل أن يكون بين الحيوانات من ذى النفس فرق في كون بعضها مع ذبح أو داجها و صيده مذكى مع عدم جواز أكله و لا يكون بعضه الآخر كذلك مع ما ورد في روايه على بن أبى حمزه المتقدمه «أو ليس الذكى ممّا ذكى بالحديد؟ قال: بلى» (١).

أضف إلى ذلك أنه لو كان المراد بقابلية الحيوان للتذكية الخصوصية الخارجية التي تكون بالحيوان و أنها دخيله في صدق عنوان التذكية عرفاً على فرى أو داجه فلا- يعرف منها إلّا كون الحيوان من ذى النفس السائله خصوصاً بعد ما أحرز أن التذكية تقع على غير المأكول و لو في الجملة، و لجميع السباع كما هو مدلول موثقه عبد الله بن بكير المتقدمه (٢) و غيرها كما يأتي.

و الحاصل أن للتذكية معنى عرفى يحمل الواقع في كلام الشارع عليه و إن زاد فيها قيود لذكر اسم الله عليه و التوجه إلى القبله، و كون ذابحه مسلماً، و إن كان المراد القابلية الشرعيه فليست القابلية لاعتبار الشارع إلّا عدم كون اعتباره لغواً كاعتبار التذكية على فرى أو داج الكلب و الخنزير أو كون الشئ بحيث يكون فيه ملاك الاعتبار و الملاك لا يدخل في الحكم الذى منه اعتبار التذكية بإمضاء التذكية العرفيه، و في روايه الصيقل:

«فإن كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس» (٣).

ص: ٥٣

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٢-٤٦٣، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

و الحاصل أن التذكية إما اعتبار لنفس قطع الأوداج مع شروط، أو أمر بسيط مترتب على قطعها بشروط. و لو فرض احتمال خصوصيه خارجيه غير ما ذكر في اعتبار التذكية أو احتمال اعتبار تلك الخصوصيه في ترتب التذكية على فرى أوداج الحيوان كان مقتضى الاستصحاب عدم حصول التذكية بذبح الحيوان المشكوك، و استصحاب عدم جعل الحرمة لأكله بعد فرى أوداجه أو الرجوع إلى أصاله الحليه لا يثبت وقوع التذكية عليه؛ لأن إثبات الموضوع بالأصل في حكمه من الأصل المثبت و بعد إحراز عدم وقوع التذكية على الحيوان المزبور لا يجوز لبس جلده و حمل سائر أعضائه في الصلاة بل لا يجوز أكل لحمه و شحمه؛ لأن الموضوع لجواز الأكل من الحيوان الميت هو المذكى كما هو ظاهر قوله سبحانه «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» (١) و لكن كما أُشير لا تصل النوبه إلى الاستصحاب؛ لما دل على وقوع الذكاه لغير المأكول في الجملة، و لجميع السباع، الأول: في موثقه ابن بكير (٢) و غيرها، و الثانى: في موثقه سماعه بن مهران قال: سأله عن جلود السباع ينتفع بها؟ قال: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده و أما الميتة فلا» (٣) و لكن استفاده ذكاه مثل الفأره مما ليس لها جلود مما تقدم مشكل جداً.

لا- يقال: قوله سبحانه «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» (٤) يحمل على التذكية العرفيه، و إن الحيوان المذكى عرفاً محكوم بحليه أكل لحمه، و بتعبير آخر التمسك بإطلاق ما ذكيتم نظير

ص: ٥٤

١- (١) سورة المائدة: الآية ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٨٩، الباب ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٤- (٤) سورة المائدة: الآية ٣.

التمسك بإطلاق حل البيع.

فإنه يقال: المراد بما ذكيت ما تكون ذكاته ممضاه نظير قوله: «البيعان بالخيار ما لم يفترقا» حيث إن الموضوع للخيار البيع الممضى فما وقع عليه التذكية الممضاه هو الخارج عن عموم التحريم بقرينه درج ما ذبح لغير الله في المستثنى منه مع أنها مذكاه عرفاً.

لا يقال: لو كانت التذكية عنواناً لنفس فرى الأوداج مع خصوصيه خارجيه في الحيوان فلا مجال لاستصحاب عدمها، فإن الشك في قابليه الحيوان على الفرض، و القابليه

أى الخصوصيه من لوازم الماهيه للحيوان المشكوك غير مسبوقه و لو بالعدم الأزلى.

فإنه يقال: ما هو دخیل في التذكية الخصوصيه بالحمل الشائع لا لها بالحمل الأولى، و المستصحب عدم ما بالحمل الشائع، و قد مر سابقاً أن المستصحب في أمثال هذه الموارد ما بالحمل الشائع فإنه الموضوع للحكم لا الطبيعه بالحمل الأولى، ليقال إن العدم في الطبيعه بالإضافه إلى ذاتها و لوازمها لا تحرز بالاستصحاب.

و قد تحصل من جميع ما ذكرنا أنه على تقدير إثبات كون الحيوان مما يقع عليه التذكية بما تقدم يرجع في إثبات جواز أكل لحمه و شحمه بعموم قوله سبحانه: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ» (١) الآية و مع الغمض عنها يرجع إلى أصاله الحليه في أكل لحمه و شحمه، و هذا كله بالإضافه إلى الشبهه الحكيمه.

و أما الشبهه الموضوعيه كالحيوان المردد بين الغنم و الخنزير فمقتضى

ص: ٥٥

الاستصحاب وإن كان عدم حصول التذكية فيه و لو مع إحراز فرى أوداجه مع الشروط المقرره لقربها، و يترتب عليه عدم جواز أكل لحمه و شحمه و عدم جواز الصلاه فى أجزاءه؛ لأن الموضوع لجوازهما المذكى، و لكن لا تصل النوبه إلى استصحاب عدم التذكية، و ذلك فإن استصحاب عدم كون الحيوان المزبور خنزيراً و إحراز فرى أوداجه مع شروطه يحرز كونه مذكى و يحكم بحليه أكله أيضاً تمسكاً بالآيه بعد إحراز كونه مذكى، و لا أقل من أصاله الحليه، و إنما يجرى استصحاب عدم التذكية فيما إذا شك فى حصول فرى الأوداج بشرائطه مما جعل فيه سوق المسلمين و يد المسلم أماره على التذكية.

و لو لم يحرز وقوع التذكية أى فرى الأوداج بشرائطها ما فى الشبهه الموضوعيه بالأماره و فى الشبهه الحكميه بما تقدم، و وصلت النوبه إلى الأصل العملى، فقد يقال باستصحاب عدم التذكية، و مقتضاه عدم جواز أكل اللحم و الشحم و عدم جواز الصلاه فيه و نجاسته، حيث إن الموضوع للحل و عدم المانعيه و الطهاره كون اللحم أو الشحم أو الجلد من الحيوان المذكى، فإن الحرمة فى الآيه و بعض الروايات و كذا النجاسه و إن ترتبا على عنوان الميتة، إلّا أن المراد بالميتة هو الحيوان الميت بلا تذكية فى مقابل المذكى و هو الحيوان الميت بالتذكية، أى فرى أوداجه مع الشرائط حال حياته، و يلحق بها نحر الإبل و صيد الحيوان بالسلاح، و على ما ذكر فكون الحيوان ميتاً محرز، و الأصل أنه لم يقع عليه التذكية فيثبت بضم الوجدان إلى الأصل عنوان الميتة و عن بعض أنه غير المذكى واقعاً و إن يلزم كون الحيوان ميتة مع إحراز الموت، إلّا أن الميتة هو موت الحيوان باستناد موته إلى التذكية و استصحاب عدم التذكية فى حيوان ميت لا يثبت استناد موته إلى غير التذكية،

و كذا إذا لم يعلم أن له دماً سائلاً- أم لا- كما أنه إذا شك في شيء أنه من فضله حلال اللحم أو حرامه، أو شك في أنه من الحيوان الفلاني حتى يكون نجساً أو من الفلاني حتى يكون طاهراً، كما إذا رأى شيئاً لا يدري أنه بعره فأر أو بعره خنفساء ففي جميع هذه الصور يبنى على طهارته (١).

و عليه فيحكم في الحيوان المشكوك وقوع التذكية عليه بعدم جواز الأكل و عدم جواز الصلاة في أجزائه و أعضائه إلما أنه يحكم بطهارته لأصاله عدم كونها ميتة، و لا أقل من أصاله الطهارة.

و دعوى أن غير المذكي محكوم بالنجاسة كالميته للإجماع لا تخلو عن المجازفة، و شمول الميته لغير المذكي واقعاً لاستناد الموت إلى غير التذكية، لا- لأن الميته هو غير المذكي من الحيوان الميت لو لم يكن محرزاً فلا أقل من أنه محتمل، و عليه فلا يمكن إحرازها بضم الوجدان إلى الأصل فيرجع إلى أصاله الطهارة مع الحكم بعدم جواز الصلاة فيه و عدم جواز أكل المشكوك كما لا يخفى.

في الحيوان المردد بين كونه مما له نفس سائل أم لا

ذكر قدس سره أنه يحكم بطهارة البول و الخراء فيما إذا تردد أنهما مما ليس له دم سائل ليكونان طاهرين أم من ذى الدم السائل ليكونا نجسين و الرجوع إلى أصاله الطهارة ظاهر لو قيل بعدم الإطلاق و العموم في نجاسة البول أو الخراء، و بناءً على الإطلاق فيهما فيقال إن مقتضى استصحاب عدم الدم السائل للحيوان فيدرج فيما ليس له دم، و الخراء أو البول مما ليس له دم سائل محكوم بالطهارة، و هذا من اندراج المشكوك في المستثنى، و إنما يندرج المشكوك في الباقي من العام أو المطلق لو كان الاستثناء بعنوان وجودى لا بعنوان عدمى كما في المقام. و فيه أن استصحاب عدم كون الحيوان ذى دم سائل لا يثبت أن البول من غير ذى الدم السائل، و الصحيح في الجواب

عدم الإطلاق و العموم خصوصاً بالإضافة إلى الخراء، و بهذا يظهر الحال فيما إذا ترددت الفضله بين كونها من حلال اللحم أو من غيره، و فيما إذا رأى شيئاً لا يدرى أنه فضله فأر أو خنفساء، فإن استصحب عدم كونه فضله فأر و لا أقل من أصاله الطهاره محكم فيه.

و عن السيد الحكيم قدس سره التفرقه بين ما إذا علم انتساب البول أو الخراء إلى معين خارجي و شك في أن له نفساً سائله أم لا، ففي مثله يمكن إجراء استصحاب الحرمة أو أصاله الحل في نفس الحيوان، بخلاف ما إذا لم يعلم أنه بول غنم أو ذئب أو بعرة فأر أو خنفساء فإنه لا- يجرى في الفرض استصحاب الحرمة أو أصاله الحليه في نفس الحيوان؛ لأنه من الفرد المردد بين معلوم الحل و معلوم الحرمة، و المردد ليس مجرى الأصول.

أقول: ليس مراده قدس سره من المردّد المعين وجوداً و المردّد عنواناً كما إذا لم يعلم أن هذا الحيوان الخارجى خنزير أو غنم لظلمه أو غيرها، فإنه قد ذكر قدس سره في المسألة الرابعه و الثالثه من مسائل تردّد الحيوان بين مأكول اللحم و غيره، من كلامه بالشبهه الموضوعيه الرجوع فيهما إلى استصحاب الحرمة أو استصحاب عدم التذكيه، بل مراده في المقام عدم تعيين الحيوان خارجاً، كما إذا رأى غنماً و خنزيراً و شك في أن البول الذى أصابه كان من الغنم أو من الخنزير، و فى مثل ذلك البول الذى أصابه لتعيّنه مجرى أصاله الطهاره، و أما الحيوان فليس بمجرى الأصل؛ لأن الحيوان المعين الخارجى لا شك فيه، فإن أحدهما المعين الخارجى مأكول اللحم، و الآخر المعين غير مأكول اللحم، و المردد بينهما لعدم وجوده ليس مجرى الأصل.

أقول: يمكن تعيين ما أصاب بوله بهذا العنوان و عدم جريان الأصل فيه لعدم الأثر له.

(مسأله ٤) لا- يحكم بنجاسه فضله الحيه لعدم العلم بأن دمها سائل (١)، نعم حكى عن بعض الساده أن دمها سائل و يمكن اختلاف الحيّات فى ذلك، و كذا لا يحكم بنجاسه فضله التمساح للشك المذكور، و إن حكى عن الشهيد أن جميع الحيوانات البحريه ليس لها دم سائل إلّا التمساح، لكنه غير معلوم و الكليه المذكوره أيضاً غير معلومه.

صرح فى المعتبر فى أحكام البئر أن الحيه لها نفس سائله و ميّتها نجسه (١)، و قد ينسب ذلك إلى المعروف بين الأصحاب (٢)، و عن الخلاف الإجماع على نجاسه مقتولها، و فى المدارك أن المتأخرين استبعدوا (٣).

أقول: قد ظهر الحكم بطهاره البول و الخراء مما ذكر من الحيوانات، فإنه بناءً على العموم فى أدله نجاسه البول و الخراء من كل حيوان، فقد خرج عنه الحيوان الذى ليس له نفس، و استصحاب عدم النفس السائله يدخل الحيوان المشكوك فيما ليس له نفس سائله فيحكم بطهاره بوله و خرائه، و ذكرنا أن الصحيح فى الجواب عدم الإطلاق فى أدله نجاسه البول فيحكم بطهاره الحيوان المشكوك لأصاله الطهاره، و إلّا فاستصحاب عدم النفس للحيوان لا يثبت أن بوله بول ما ليس له دم.

ص: ٥٩

١- (١) المعتبر ٧٥:١.

٢- (٢) مصابيح الظلام (كتاب الطهاره) ٥٢٨:١، السطر ١٠، فى نزح البئر.

٣- (٣) المدارك ٩٣:١.

[المنى من كل حيوان له دم سائل]

الثالث:المنى من كل حيوان(١) له دم سائل حراماً كان أو حلالاً برياً أو بحرياً.

المنى

اشاره

ينبغى الكلام فى مقامات:

الأول:فى منى الإنسان ذكراً كان أم أنثى.

الثانى:فى منى ذى الدم السائل من الحيوان سواء كان مأكول اللحم أم لا.

الثالث:فى منى غير ذى الدم السائل.

منى الانسان

أما منى الإنسان فلم يعرف الخلاف فى كونه من النجاسات، بل دعوى الإجماع عليه متكرره فى كلمات الأصحاب (١) ، و يشهد لذلك الروايات الكثيره المتفرقه فى الأبواب المختلفه من الوسائل:

منها موثقه أبى بصير عنهم عليهم السلام قال:«إذا أدخلت يدك فى الإناء قبل أن تغسلها فلا بأس إلّا أن يكون أصابها قدر بول أو جنباه» (٢) .

و فى موثقه سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:«إن أصاب الرجل جنباه فأدخل يده فى الإناء فلا بأس، إذا لم يكن أصاب يده شىء من المنى» (٣) .

و فى موثقه الأخرى «و إن كانت أصابته جنباه فأدخل يده فى الماء فلا بأس به إن لم يكن أصاب يده شىء من المنى، و إن كان أصاب يده فأدخل يده فى الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله» (٤) .

ص: ٦٠

١- ((١)) كما عن التذكرة ١:٥٣، و ظاهر المنتهى ٣:١٧٩، و المدارك ٢:٢٦٥.

٢- ((٢)) وسائل الشيعة ١:١٥٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٣- ((٣)) المصدر السابق: ١٥٣، الحديث ٩.

٤- ((٤)) المصدر السابق: ١٥٤، الحديث ١٠.

و فى صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال فى المنى يصيب الثوب: «فإن عرفت مكانه فاغسله، و إن خفى عليك فاغسله كله» (١) و قريب منها غيرها، و ظاهر الأمر بغسل موضع إصابه المنى تنجس ذلك الموضع.

و فى صحيحته الأخرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ذكر المنى و شدده و جعله أشد من البول ثم قال: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاة فعليك إعادته الصلاة، و إن أنت نظرت فى ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادته عليك و كذلك البول» (٢) و جعل المنى أشد من البول إما راجع إلى شدة تطهير الشئ منه و صعوبته؛ لأن ثخنته و لزوجته يقتضى التشديد فى غسله، بخلاف البول، و إما راجع إلى التشديد فى نجاسه المنى بالمعنى الآتى إلى غير ذلك من الروايات الظاهره أو المصرحه بقذاره المنى.

و فى مقابلها روايات ربما توهم عدم نجاسته:

منها موثقه زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يكون فيه الجنابه و تصيبني السماء حتى يبتل على فقال: لا بأس به» (٣).

و فى صحيحه زراره قال: سألت عن الرجل يجنب فى ثوبه، أ يتجفف فيه من غسله؟ فقال: «نعم لا بأس به إلا أن تكون النطفه فيه رطبه، فإن كانت جافه فلا بأس» (٤) فإن ظاهر نفى البأس عن تجفيف رطوبه البدن بالثوب الذى أصابه المنى لا يتم إلا بالحكم بطهاره ذلك الثوب.

ص: ٦١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٢، الباب ٧ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٢٤، الباب ١٦، الحديث ٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٧، باب ما ينجس الثوب و الجسد، الحديث ١٥٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٤٦، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

و فى روايه حمزه بن حمران عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا يجنب الثوب الرجل و لا يجنب الرجل الثوب» (١) و لكن شىء من ذلك لا يمكن الاعتماد عليه.

أما روايه حمزه بن حمران فلضعف سندها بحمزه، حيث إنه لم يوثق، و روايه صفوان و نحوه من أصحاب الإجماع عنه لا تدل على وثاقته مع أنه لم يفرض فيها أن يصيب الثوب منى الرجل، و غايه مدلولها أن لبس الجنب الثوب لا يوجب تنجس ذلك الثوب سواء أصاب قذر المنى ذلك الثوب أم لا، فيرفع اليد عن إطلاقها بالروايات المتقدمه الداله على أن إصابه المنى الثوب يوجب تنجسه.

و أما روايه جواز التجفيف بالثوب الذى أصابه المنى فلا يمكن الالتزام بمدلولها، فإنه لو كان المنى طاهراً فلا بأس بالتجفيف فيه سواء كان المنى رطباً أو يابساً، و إن كان نجساً فلا يجوز التجفيف سواء كان المنى رطباً أو يابساً، فالتفصيل الوارد فى الروايه لا يمكن الأخذ به على كلا- التقديرين، فلا- بد من حملها على أن مع جفاف المنى قد لا يحرز إصابه موضع القذر من الثوب و البدن، بخلاف ما إذا كان رطباً.

و أما روايه أبى أسامه فإن أمكن حملها على صورته إصابه المطر بحيث يطهر الثوب المتنجس بها فهو، و إلّا فلا بد من حملها أو حمل ما تقدم عليها أيضاً على التقية، فإن طهاره المنى مذهب جماعه من العامه (٢)، بل لا يدخل شىء فيها فى الاعتبار مع الغمض عن ذلك أيضاً، فإن الروايات الداله على نجاسه المنى لكثرتها بحيث يقطع بصدور بعضها و لو إجمالاً، فتدخل فى السنه، و الخبر المخالف للسنه غير معتبر، أضف إلى ذلك أن نجاسه المنى من الإنسان من الضروريات فى المذهب.

ص: ٦٢

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٤٥-٤٤٦، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٢- (٢) فتح العزيز ١: ١٨٨، المجموع ٢: ٥٥٣، بدايه المجتهد ١: ٧٠، المحلى ١: ١٢٦.

و أما ما فى صحيحه الحلبي من قوله عليه السلام: «و إن استيقن أنه قد أصابه منى و لم ير مكانه فليغسل ثوبه كله فإنه أحسن» (١) فإن التعبير بالأحسن لا دلالة له على طهاره المنى بوجه، بل التعبير المزبور باعتبار أن اللازم غسل الناحية التى يثق بأن المنى أصاب بموضع من تلك الناحية كما هو الوارد فى صحيحه زراره (٢) التى يتمسك بها لاعتبار الاستصحاب.

منى الحيوانات

المقام الثانى: منى الحيوان من ذى الدم السائل سواء كان مأكول اللحم أو غيره.

فقد ذكر فى كلمات الأصحاب عدم الخلاف فى نجاسته، و يقال إن العمده فى مدرك الحكم هو الإجماع، و أما الروايات ففى استظهار نجاسه منى غير الإنسان منها مشكل حيث إن السؤال فيها عن المنى يصيب الثوب، أو ما ذكر فيها من الأمر بغسل الثوب من إصابه المنى أو ما ورد فى تنجس الماء بإدخال اليد التى فيها الجنابه أو المنى كلها تنصرف إلى منى الإنسان و إصابه منى الحيوان للثوب أو اليد أمر نادر، لو لم نقل بأنه لا يقع كما يظهر ملاحظه حال خروج المنى من الحيوان.

نعم، يستدل على نجاسه منى غير الإنسان من ذى الدم من الحيوان بصحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ذكر المنى و شدّه و جعله أشدّ من البول (٣)، حيث إن المراد بكونه أشدّ من البول أيما كان فمقتضاه أن كل مورد يحكم بنجاسه البول

ص: ٦٣

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٤، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٦٦، الباب ٣٧، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٢٤، الباب ١٦، الحديث ٢.

فالمنى فيه أشد منه و لو كانت الأشدّيه من حيث التطهير بأن يكتفى فى تطهير البول بصب الماء؛ لأنه لا عين لوجه له، بخلاف المنى فإنه لثخونه و لزوجه يحتاج إلى إزاله العين، و ما فى ذيل الصحيحه من قوله عليه السلام: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل فى الصلاه...» (١) الخ. و إن يختص بمنى الإنسان؛ لما تقدم من إصابه المنى الثوب، مقتضاه كون المراد بالمنى منى الإنسان إلّا أن هذا الدليل حكم مستقل غير متفرع على ما ذكر فى الصدر، فلا ينافى اختصاصه إطلاق الصدر.

نعم، لما كان المراد من أشديه المنى عن البول سعه نجاسه المنى بحيث إن المنى من ذى النفس المأكول لحمه أيضاً من النجاسات مع طهاره البول و الروث منه غير بعيد، و يقرب ذلك عدم الخلاف فى نجاسه المنى كذلك، و إن تعرضه عليه السلام للأشديه فى تطهيره من حيث إزاله عينه فيه نوع خلاف الظهور، حيث إن إزاله العين مقوم لعنوان غسل موضعها فلا يحتاج إلى أزيد من الأمر بغسله، يمكن أن يقال إن الصحيحه بنفسها وافيه للحكم بنجاسه منى الإنسان و غيره من الحيوان، و قد يقال إنها على هذا التقدير أيضاً لا تصلح أن تكون مدرّكاً للحكم بنجاسه منى ذى المأكول لحمه، حيث تعارضها موثقه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام «كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه» (٢) فإن إطلاق ما يخرج من مأكول اللحم يعم المنى منه.

أضف إلى ذلك موثقه ابن بكير الداله على أن الصلاه فى كل شىء من مأكول اللحم لا- بأس بها (٣) و لو كان المنى منه محكوماً بالنجاسه لكانت الصلاه فى منيه

ص: ٦٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٤، الباب ١٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤١٤، الباب ١١، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٣٤٥، الباب ٢ من أبواب لباس المصلى، الحديث الأول.

كالصلاه فى دمه محكوم بالفساد.

اللهم إله أن يقال: إن هذه الموثقه فى مقام بيان المانعيه من حيث الحيوان غير المأكول لحمه و عدم المانعيه من حيث كونه مأكول اللحم، و ليست فى مقام المانعيه من حيث النجاسه و الطهاره، و كذا لا يكون عن الصلاه فى الثوب المتنجس بالدم تقييداً أو تخصيصاً لها، و كيف ما كان فيكفى فى عدم صلاح الاعتماد على الصحيحه معارضه موثقه عمار (١) فيرجع إلى أصله الطهاره، هذا مع الغمض عن الإجماع فى المقام، و بما أن الإجماع على نجاسه المنى من كل حيوان ذى النفس قائم فلا يمكن الرجوع إلى الأصل.

أقول: الإجماع فى المقام مدركى، و لا أقل من احتمال كونه مدركياً، كيف و قد استدل المحقق فى المعتبر (٢) و علامه فى المنتهى (٣) أن الحججه على نجاسه المنى من كل حيوان ذى النفس عموم الأخبار و لم يستند إلى الإجماع أصلاً.

و على ذلك فلا مانع عن الرجوع إلى أصله الطهاره فى منى المأكول لحمه، و إنما عدم الرجوع إليها لعدم المقتضى، لأن موثقه عمار (٤) لا تصلح للمعارضه مع الصحيحه و ذلك فإن تساقط الإطلاقين فى المتعارضين من وجه فى مورد اجتماعهما ما إذا كان دلالة كل منهما فى ذلك المورد بالتبع، و أما إذا كان رفع اليد عن أحدهما فى مورد الاجتماع من رفع اليد عن المدلول التبعي بأن لا تجرى أصله التطابق أو الإطلاق فيه،

ص: ٦٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤١٤، الباب ١١ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

٢- (٢) المعتبر ١: ٤١٥.

٣- (٣) المنتهى ٣: ١٧٩ فما بعد.

٤- (٤) المتقدمه آنفاً.

و أما المذى و الودى و الودى فظاهر(١) من كل حيوان إلّا نجس العين و كذا رطوبات الفرج و الدبر ما عدا البول و الغائط

و كان رفع اليد عن الآخر موجباً لإلغاء المدلول المطابقى رأساً فالمتعين رفع اليد عن المدلول التبعى، حيث إن إلغاء مدلول الآخر رأساً غير ممكن و المقام من هذا القبيل؛ لأنه إذا كان ظاهر الأشديّة التوسعه فى النجاسه فبالأخذ بموثقه عمار لا بد من إلغاء هذا المدلول رأساً، بخلاف الأخذ بالصحيحة فإنه يوجب رفع اليد عن إطلاق الطهاره بالإضافة إلى بعض الخارج من حيوان المأكول يعنى متيّه، و عليه فلا- يبعد الأخذ بمقتضى الصحيحه و رفع اليد عن إطلاق الموثقه بالحكم بنجاسه منى ذى النفس سواء كان مأكول اللحم أو غيره، نعم الأمر بالإضافة إلى منى غير ذى النفس كما ذكر من الحكم بالطهاره أخذاً بما دل على أن عدم ذى النفس لا- يفسد الماء و لو بتفسيخه و إصابه دمه أو بوله أو منيه الماء، و لا دلاله للصحيحه على خلاف ذلك و على تقديره فالمرجع بعد تعارضها أصاله الطهاره.

لا- يقال: ما الوجه فى ملاحظه موثقه عمار مع صحيحه محمد بن مسلم أولاً، و القول بأن الصحيحه فى مقابلها غير قابله للتقييد بخلاف الموثقه فإنها قابله له، و لم يلاحظ الصحيحه مع ما دل على عدم فساد الماء بما ليس له نفس كذلك، بل لو لوحظت الصحيحه معه ثانياً، مع أنه يمكن العكس، فيلاحظ الصحيحه معه أولاً، ثم تلاحظ مع الموثقه.

فإنه يقال: الوجه فى ذلك أنه لا يحتمل تنجس المنى من غير ذى النفس و طهاره المنى من الحيوان ذى النفس و لو من مأكول اللحم.

المذى و الودى و الودى

المشهور بين الأصحاب أن ما يخرج من القبل و الدبر غير البول و الغائط

و المنى و الدم من المذى و الودى و الودى و سائر الرطوبات طاهر، بل لم يعرف الخلاف من أصحابنا إلّا عن ابن الجنيّد حيث قال: ما كان من المذى ناقضاً طهاره الإنسان غسل منه الثوب و الجسد و لو غسل من جميعه لكان أحوط، و فسر الناقض للطهاره بما كان خارجاً عقيب الشهوه (١)، و ذكر الشيخ قدس سره فى الفهرست ابن الجنيّد و أثنى عليه و قال: إن أصحابنا تركوا خلافه لأنّه كان يقول بالقياس (٢).

و يشهد لما عليه الأصحاب الروايات الكثيره منها صحيحه محمد بن مسلم قال:

سألت أبا جعفر عليه السلام عن المذى يسيل حتى يصيب الفخذ؟ قال: «لا يقطع صلاته و لا يغسله من فخذه، إنه لم يخرج من مخرج المنى إنما هو بمنزله النخامه» (٣).

و صحيحه بريد بن معاويه قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن المذى؟ فقال: «لا ينقض الوضوء، و لا يغسل منه ثوب و لا جسد إنما هو بمنزله المخاط و البصاق» (٤).

و صحيحه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إن سال من ذكر ك شىء من مذى أو ودى و أنت فى الصلاه فلا تغسله، و لا تقطع له الصلاه، و لا- تنقض له الوضوء، و إن بلغ عقيبك، فإنما ذلك بمنزله النخامه، و كل شىء خرج منك بعد الوضوء فإنه من الجبائل، أو من البواسير، و ليس بشىء، فلا تغسله من ثوبك إلّا أن تقذره» (٥) و منها صحيحه زيد الشحام قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام المذى ينقض الوضوء؟ قال: «لا، و لا يغسل منه

ص: ٦٧

١- (١) مختلف الشيعة ١: ٤٦٣.

٢- (٢) الفهرست: ٢٠٩، الرقم ٦٠١.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٢٧٧، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

٤- (٤) المصدر السابق: ٢٧٦، الحديث الأول.

٥- (٥) المصدر السابق: الحديث ٢.

الثوب و لا الجسد إنما هو بمنزله البزاق، و المخاط» (١).

و منها صحيحه عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام فى الرجل يبول، ثم يستنجى، ثم يجد بعد ذلك بللاً، قال: «إذا بال فخرط ما بين المقعده و الأثنين ثلاث مرات، و غمز ما بينهما ثم استنجى، فإن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (٢) حيث إنه لو كان غير البول من البلل محكوماً بالنجاسه، لم يكن فرق بين قبل الاستبراء و بعده إلى غير ذلك.

و فى مقابلها حسنه الحسين بن أبى العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب؟ قال: «إن عرفت مكانه فاغسله، و إن خفى عليك مكانه فاغسل الثوب كله» (٣) و فى حسنته الأخرى سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب فيلتزق به؟ قال: «يغسله و لا يتوضأ» (٤).

و قد حُملت هاتين على استحباب الغسل خصوصاً بملاحظه حسنته الثالثه قال:

سألته عن المذى يصيب الثوب؟ فقال: «ينضح به الماء إن شاء» (٥) و ربما تحمل الروايتين له على التقية، فإن نجاسه المذى أو كونه مانعاً عن الصلاه و ناقضاً للوضوء.

أقول: المتعين الحمل على التقية، فإن حمل الأمر على الاستحباب مع ورود الترخيص فى الترك يعدُّ جمعاً عرفياً من موارد الحكم التكليفى، و أما فى موارد الأمر الإرشادى و منه الإرشاد إلى تنجس الثوب و البدن فنفى البأس و بيان أنه لا يحتاج الثوب

ص: ٦٨

١- (١) وسائل الشيعة ٢٧٧: ١-٢٧٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٢، الباب ١٣، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤٢٦: ٣، الباب ١٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٢٧، الحديث ٤.

٥- (٥) المصدر السابق: ٤٢٦، الحديث الأول.

الرابع: الميته من كل ما له دم سائل حلالاً كان أو حراماً (١).

و البدن إلى الغسل يعطى عدم تنجسهما، و لو لم يمكن نفى هذا جمعاً عرفياً و لا أقل من عدم إمكان إحراز كونه جمعاً عرفياً.

هذا كله فى غير البلل الخارج عن فرج المرأة، و أما بالإضافة إليه فيدل على طهارته صحيحه إبراهيم بن محمود قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة وليها قميصها أو إزارها يصيبها من بلل الفرج و هى جنب، أ تصلّى فيه؟ قال: «إذا اغتسلت صلّت فيهما» (١).

و على الجملة الأصل و إن كان هو الطهارة فى الرطوبات الخارجة من القبل و الدبر، إلّا أنه لا- تصل النوبة إليه مع العموم و الإطلاق فى بعض الروايات المتقدمة، نعم يرجع إليه فى الرطوبات الخارجة من الحيوان سواء كان مأكول اللحم أو غيره، و الله سبحانه هو العالم.

الميته

إشارة

و قد ذكر الإجماع على نجاسة الميته من الحيوان ذى الدم سواء كان مأكول اللحم أم غيره فى كل من الغنية و المعتبر و المنتهى و الذكرى (٢) و غيرها، بل على نجاسته إجماع علماء الإسلام كما فى المعتبر و المنتهى، و ذكر فى المعالم ما حاصله، أن العمدة فى وجه الحكم بنجاسة الميته كما ذكر هو الإجماع، إذ النصوص لا- تنهض بإثباته، فإن بعض الروايات المعتبرة اسنادها و إن كان ظاهرها نجاسة الميته و لكنها حكم خاص لمثل ميتة الفأرة و لا يستفاد منها حكم المطلق، و أن كل حيوان ذى دم لم يقع عليه التذكية أو لم يستند موته إليها من الأعيان النجسه (٣).

ص: ٦٩

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٨، الباب ٥٥ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) غنية النزوع: ٤٢، و المعتبر ١: ٤٢٠، و المنتهى ٣: ١٩٥، و الذكرى ١: ١١٣.

٣- (٣) معالم الدين (قسم الفقه): ٤٨١.

و ذكر فى المدارك بعد مثل هذا الكلام أن الاعتماد على الإجماع فى المقام مشكل، حيث إن ظاهر الصدوق قدس سره أنه كان يقول بطهاره الميتة، حيث ذكر فى أول الفقيه أنه لم يقصد فيه قصد المصنفين من إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتى به و أحكم بصحته و اعتقد أنه حجه بينى و بين ربه تقدره ذكره و تعالت قدرته (١)، مع أنه أورد فى أوائله الخبر الدال على طهارته مرسلاً عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و الماء و السمن ما ترى فيه؟ فقال: «لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن، و تتوضأ منه و تشرب، و لكن لا تصلّى فيها» (٢) و ظاهرها مانع الميتة عن الصلاة مع كونها طاهرة.

أقول: ينبغى الكلام فى المقام فى جهتين:

الأولى: الروايات التى يستفاد منها نجاسة الميتة من الحيوان ذى النفس سواء كان مأكول اللحم أو غيره.

و الثانية: التعرض لما يورده الصدوق قدس سره فى الفقيه و منها المرسله المزبوره.

أما الجبهه الأولى، منها موثقه سماعه قال: «سألته عن الرجل يمرّ بالماء و فيه دابه قد أنتنت؟ قال: إذا كان التّن هو الغالب على الماء فلا يتوضأ و لا يشرب» (٣) حيث إن ظاهرها تنجس الماء بتغيره، و هذا لا يكون إلّا مع نجاسة الميتة و لا يحتمل الفرق بين ميتة الدابه و غيرها، لو لم يكن المراد منه مطلق الحيوان الذى يدب على الأرض.

ص: ٧٠

١- ((١)) المدارك ٢: ٢٦٨-٢٦٩.

٢- ((٢)) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٩، الحديث ١٥، وسائل الشيعة ٣: ٤٦٣، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٣- ((٣)) وسائل الشيعة ١: ١٣٩، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

و في صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن آتية أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكل في آتيتهم، إذا كانوا يأكلون فيه الميتة و الدم و لحم الخنزير» (١) فإنه لو لم تكن الميتة كالدم و لحم الخنزير محكومةً بالنجاسة لما كان وجهٌ لضمها إليهما، و من الظاهر أن المراد بالميتة ما يقابل المذكي، حيث إن أكل ما مات حتف أنفه لا يقع عادة.

و منها موثقه سماعه قال: سألته عن جلود السباع ينتفع بها؟ قال: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا» (٢) فإنه لو لم يكن فرق بين مذكي السباع و ميتتها بالطهارة و النجاسة لم يكن وجه لاعتبار التذكية.

و على الجملة المنع عن الانتفاع عن الميتة و لو بنحو الكراهة لا يظهر له وجه إلّا طهاره المذكي و نجاسة الميتة، و يقال إنه يدل على نجاسة الميتة، كذلك صحيحه محمد بن مسلم عن البثر يقع فيها الميتة فقال: «إن كان لها ريح نزع منها عشرون دلواً» (٣) و يورد على هذا الاستدلال بأن كون الميتة نجسه يستكشف من كون النزع مطهراً لماء البثر، و إذا سقط هذا المدلول المطابق للمعارضه بما دل على عدم كون الشيء منجساً لماء البثر؛ لأن له ماله- كما هو المستفاد من صحيحه ابن بزيع الواردة في ماء البثر- فلا يكون النزع مطهراً، بل مستحباً و معه لا كاشف عن نجاسة الميتة نظير ما تقدم من حمل الأمر بغسل الثوب من إصابه المذى على الاستحباب، فلا يكشف عن نجاسة المذى.

و قد يجاب عن ذلك بوجهين:

الأول: أن سقوط الدلالة المطابقية للمتعارضين لا يوجب سقوط المدلول

ص: ٧١

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ٢١١، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٨٩، الباب ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٩٥، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

الالتزامى لأحدهما لو كان و لم يكن ذلك المدلول مورد المعارضه، و صحيحه ابن بزيع قد دلت على عدم تنجس ماء البئر لاعتصامه فلا تمنع عن الأخذ بالمدلول الالتزامى لجوب النزع، و لا يقاس بغسل الثوب من إصابه المذى، فإنه كما أن وجوب غسله يكشف عن نجاسه المذى كذلك يكشف نفى وجوب غسله عن طهارته.

الثانى: أن استحباب النزع لا يثبت مع طهاره الواقع فى البئر فاستحبابه بوقوع الميته كاشف عن نجاسه الميته.

و فيه أن المقرر أن مع سقوط المدلول المطابقى بالمعارضه يسقط مدلوله الالتزامى عن الحجيه، و حيث إن استحباب النزع ثابت فى وقوع ميته الحيوان الطاهر كالوزغه وسام أبرص، فلا يكون استحباب النزع عن وقوع الميته فى البئر استكشاف نجاستها مع أن الالتزام بعدم سقوط الدلاله الالتزاميه للمتعارضين لا ينفع فى المقام، فإنه مورد سقوط الدلاله المطابقيه لكل منهما عن الاعتبار و لا يجرى فيما إذا كان أحدهما قرينه على المدلول المطابقى للآخر الذى لا يكون لذلك المدلول المراد المطابقى لازم كما فى المقام.

و يمكن أن يستدل على نجاسه الميته بمثل صحيحه حريز عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كلما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء، و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب» (١). فإنه يتعين تقييد الجيفه بما إذا كان من الميته فإن الجائف الطاهر لا يوجب تنجس الماء و عدم جواز الوضوء أو الشرب منه.

و فى موثقه سماعه قال: سألته عن السمن تقع فيه الميته؟ فقال: «إن كان جامداً

ص: ٧٢

فألق ما حوله و كل الباقي فقلت: الزيت؟ فقال: أسرج به» (١) و نحوها غيرها، و لكن لا يستفاد من مثلها إلّا نجاسه الميتة بمعنى ما مات حتف أنفه.

و كيف كان ففيما ذكرنا من الروايات كفايه في الحكم بنجاسه الميتة بمعنى ما مات بغير التذكية.

و أما المرسله التي رواها في الفقيه (٢) فلضعف سندها بالإرسال لا يمكن الاعتماد عليها، بل و مع تمام سندها أيضاً لا بد من حملها على التقية؛ لأن مذهب العامه على طهاره جلد الميتة بالدباغ المفروض حصوله بجعل الجلد وعاءً للبن و الزيت و نحوهما، أو حملها على الجلد من غير ذى الدم السائل.

و الكلام في الجبهه الثانيه باختصار أنه لا- يمكن إسناد القول بطهاره الميتة إلى الصدوق رحمه الله بإيراده المرسل في الفقيه، كيف أنه قد أورد فيه ما دل على طهاره المنى و غيره من الموارد التي أورد فيها روايات لم يلتزم قدس سره أيضاً بمضمونها، و ما ذكر في أول الكتاب من أنه لم يقصد إلّا إيراد ما يفتى به و يراه حجه بينه و بين من لم يلتزم به في الكتاب و أن مراده الإفتاء به على تقدير عدم المعارض له كيف، و قد ذكر في غير باب الروايات المتعارضه و لا يمكن الإفتاء بالمتعارضين جميعاً، و لعله قدس سره رأى الروايات التي أورها في الكتاب من خبر العادل؛ لأن الأصل في الراوى و غيره العدالة، و هذا أيضاً غير كاف؛ لأن بعض الروايات رواها من غير الإماميه الاثنى عشرية بل مطلقاً، و كيف ما كان فهو أعلم بما قال.

ص: ٧٣

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٩٥، الباب ٤٣ من أبواب الأُطعمه المحرمه، الحديث ٥.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٩، الحديث ١٥.

هذا كله بالإضافة إلى ميتة ما له دم سواء كان محلل الأكل أو محرمة، و أما بالإضافة إلى ميتة ما ليس له دم سائل فيدل على طهارته:

موثقه عمار السباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة و ما أشبه ذلك يموت في البئر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: «كل ما ليس له دم فلا بأس به» (١) و دلالتها على الطهارة ظاهره.

و في روايه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام «لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائله» (٢) و يقال دلالتها على طهارته ميتة ما لا نفس سائله له، و على نجاسه ميتة ما له نفس سائله و إن كانت ظاهره إلّا أن في سندها أحمد بن محمد عن أبيه عن أحمد بن إدريس، و المراد بأحمد بن محمد هو ابن محمد بن يحيى العطار و لم يثبت له توثيق، و لهذا تكون صالحه لتأييد الحكم و لكن للشيخ قدس سره لجميع كتب محمد بن أحمد بن يحيى و رواياته و منها هذه الرواية طريق آخر على ما في الفهرست، و عليه فلا بأس بالاعتماد عليها، و الله سبحانه هو العالم.

بقي الكلام في ميت الإنسان فقد ذكروا أنه قبل تمام غسله كميتة ذى النفس من الحيوان نجس، و قد ذكر الإجماع عليها في كلام غير واحد من الأصحاب و لم يفرقوا بينه و بين ميتة الحيوان (٣)، و يستدل على ذلك بروايات:

منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: و سألت عن الرجل يصيب ثوبه

ص: ٧٤

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٤١، الباب ١٠ من أبواب الأسار، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢.

٣- (٣) مّرخيجه ذيل الحديث عن الميتة في الصفحة ٦٧.

جسد الميت؟ فقال: «يغسل ما أصاب الثوب» (١) ورواه إبراهيم بن ميمون قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت؟ قال: إن كان غسل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، وإن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه -يعني إذا برد الميت- (٢).

و موثقه عمار الساباطي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ذبح طيراً فوق وقع بدمه في البئر، فقال: «ينزح منها دلاء، هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا، وما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلواً، وأقله العصفور ينزح منها دلو واحد» (٣).

و استدل في الحقائق بصحيحه الصفار قال: كتبت إليه: رجل أصاب يديه أو بدنه ثوب الميت الذي يلي جلده قبل أن يغسل، هل يجب عليه غسل يديه أو بدنه؟ فوقع عليه السلام: «إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل» (٤) ولا يخفى ما في الاستدلال بالمكاتبه فإن ظاهرها وجوب غسل مس الميت بمس جسده، وأما نجاسه اليد أو الثوب الملاقى لجسده فلا دلالة لها عليها، وكذا في الاستدلال بما دل على نزح سبعين دلواً لموت الإنسان فإنه قد تقدم أن استحباب النزح لا يكشف عن نجاسه ما يقع في البئر.

نعم قد يقال بظهور صحيحه الحلبي ورواه إبراهيم بن ميمون في نجاسه الميت

ص: ٧٥

- ١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٠٠، الباب ٦ من أبواب غسل المس، الحديث ٣.
- ٢- (٢) المصدر السابق: ٤٦١، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٩٤، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.
- ٤- (٤) الحقائق ٥: ٦٥، والحديث في وسائل الشيعة ٣: ٢٩٠، الباب ١ من أبواب غسل المس، الحديث ٥.

الآدمي، حيث إن الأمر بغسل الثوب من إصابته لجسد الميت ظاهره تنجس الثوب.

لا يقال: لم يفرض فيهما الرطوبة المسريه في جسد الميت أو الثوب، و لعل الأمر بالغسل لاستحبابه، أو ما إذا كان للميت قذاره تصيب الثوب الملاقى لها.

فإنه يقال: الارتكاز العرفي هو فرض الرطوبة، حيث إن تنجس الطاهر بالملاقاه يابساً خلاف الارتكاز و يقتضيه أيضاً مثل موثقه عبد الله بن بكير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يبول و لا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط؟ قال: «كل شيء يابس ذكي» (١).

و على الجملة حمل الروايتين على صورته الرطوبة المسريه نظير حمل صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل؟ قال: «يغسل المكان الذي أصابه» (٢).

و في صحيحته الأخرى سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقي فقال: «إذا مسسته فاغسل يدك» (٣) إلى غير ذلك.

و على الجملة ظهور مثل الأمر بغسل الثوب في الإرشاد إلى نجاسته مقتضاه فرض الرطوبة و حمله على التنجس و لو بلا رطوبة أو على الاستحباب أو فرض القذاره العرضيه للميت خلاف الظاهر بملاحظه النظائر التي أُشير إليها.

و مما ذكر يظهر ضعف ما عن المحدث الكاشاني من عدم نجاسه الميت الآدمي

ص: ٧٦

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤١٥، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤١٦، الحديث ٩.

و كذا أجزاؤها المبانه منها و إن كانت صغاراً(١)

و حمل الروائتين على إصابه الرطوبات القذره من الميت إلى الثوب بدعوى أنه لو كان الميت الآدمى من نجس العين؛ لما كان يظهر بالغسل، و فيه أنه اجتهد فى مقابل النص و حمل الروائتين على خلاف ظاهرهما كما ذكر.

و أما التوقيع المروى فى الاحتجاج الظاهر فى أن من مس الميت بحرارته عليه غسل يده (١) فلعدم تماميه السند، و عدم العامل به لا يمكن الاعتماد عليه.

الأجزاء المبانه من الميتة

لا- خلاف بين الأصحاب فى أن الأجزاء المبانه من الميتة نجسه، و فى المدارك أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب و نقل عن المنتهى الاحتجاج على نجاستها بأن المقتضى لنجاسه الجملة و هو الموت يقتضى نجاسه أجزائها، و أورد عليه بأن ما يستفاد من الأخبار نجاسه جسد الميت و هذا لا يصدق على الأجزاء قطعاً (٢).

نعم، يمكن استصحاب نجاسه المبان من الميت.

أقول: يشهد لذلك جميع ما تقدم من الروايات الداله على نجاسه الميتة حيث لا يحتمل أن تكون نجاستها ما دام أعضاؤها على الاتصال، بل مثل صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه الوارد فيها المنع عن الأكل فى آنيه أهل الكتاب (٣)، دالته على نجاسه أجزائها بعد انفصالها واضحه، حيث لا يكون فى الآنيه الميتة لجميع أجزائها مع أن اتصال الأجزاء و عدمها من الحالات، فبناءً على اعتبار الاستصحاب فى الشبهات الحكيمه لا مجال للمناقشه فيه من جهة بقاء الموضوع.

ص: ٧٧

١- ((١)) الاحتجاج (للطبرسى) ٢: ٣٠٢.

٢- ((٢)) المدارك ٢: ٢٧١- ٢٧٢. و انظر المنتهى ٣: ٢٠٢.

٣- ((٣)) وسائل الشيعة ٢٤: ٢١١، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث ٦.

عدا ما لا تحله الحياه منها(١) كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و القرن و المنقار و الظفر و المخلب و الريش و الظلف و السن و البيضه إذا اكتست القشر الأعلى سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام

و الحاصل لا حازه فى المقام إلى الاستصحاب، بل ما دل على نجاسه الميتة وافيته بنجاستها و لو بتفرق أجزائها بالتفريق أو بغيره، و يؤيده ما فى بعض الروايات من طهاره ما لا- تحله الحياه من الميتة بأنه لا-روح لها و لو كانت نجاسه الميتة ما دام اتصال أجزائها، لكان تعليل طهارتها بتفرق الميتة أنسب حيث إنه لو كان لها روح لكانت طاهره لحصول التفرق.

ما لا تحله الحياه من الميتة

بلا خلاف معروف أو منقول، و الروايات الداله على نجاسه الميتة مقتضاها نجاسه هذه أيضاً، كما أن ما دلّ على نجاسه الكلب و الخنزير مقتضاها نجاسه أجزائهما تحلّهما الحياه أم لا، إلّا أنه يرفع اليد عن الإطلاق المزبور و تقييده بأجزائها التى تحلّها الحياه بقرينه الروايات المعتبره سنداً و دلالة، كصحيحه حريز قال: قال: أبو عبد الله عليه السلام لزراره و محمد بن مسلم «اللبن و اللباء و البيضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شىء يفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى، و إن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله، و صلّ فيه» (١).

و فى روايه صفوان عن الحسين بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الشعر و الصوف و الريش و كل نابت لا يكون ميتاً، و قال: سألته عن البيضه تخرج من بطن الدجاجة الميتة؟ فقال: يأكلها» (٢).

ص: ٧٨

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٨٠، الباب ٣٣ من أبواب الأطحمة المحرمة، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٥١٤، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

و فى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميتة إن الصوف ليس فيه روح» (١).

و فى موثقه ابن بكير عن الحسين بن زرارہ قال: كنت عند أبى عبد الله عليه السلام و أبى يسأله عن اللبن من الميتة و البيضة من الميتة و إنفحه الميتة؟ فقال: كل هذا ذكى» قال:

و زاد فيه على بن عقبه و على بن الحسن بن رباط قال: «و الشعر و الصوف كله ذكى» (٢).

ثم إن مقتضى موثقه ابن بكير و غيرها طهاره البيضة من الميتة، و لكن فى البين روايه اعتبرت اكتساءها بالقشر الغليظ المعبر عنه فى المتن بالقشر الأعلى، و ربما يدعى الاتفاق على اعتباره و هى ما رواه الكليني قدس سره عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله عليه السلام فى بيضه خرجت من إست دجاجة ميتة، قال: «إن كان البيضة اكتست الجلد الغليظ فلا- بأس بها» (٣) و هذه من حيث السند لا- بأس بها و رميها بالضعف فى بعض الكلمات ضعيف، و لكن ظاهرها عدم البأس بأكلها مع اكتسائها بالقشر الغليظ فلا- يجوز أكلها بدونها، و يحكم بطهارتها بدونها أيضاً للإطلاق فيما دل على أنها ذكيت من غير مقيد، بل مع قطع النظر عن الروايات الواردة فى المقام، فالبيضة لا تدخل فى ما دل على نجاسة الميتة فإن البيضة مخلوق فى باطن الميتة نظير الروث و غيره، و محكوم بالطهاره بأصالتها، و لم يبق فى البين إلّا دعوى تعليق نفى البأس فى موثقه غياث على اكتساء الجلد الغليظ يعم نفى

ص: ٧٩

١- (١) وسائل الشيعة ٥١٣: ٣، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢ و ٣.

٣- (٣) الكافي ٢٨٥: ٦، الحديث ٥. و الوجه فى كونها موثقه فإنه محمد بن يحيى الراوى عن غياث و إن يحتمل كونه الخنعمى و الخراز إلّا أن التردد لا يضر لأنهما موثقان و غياث بن إبراهيم و لو كان بترتياً إلّا أنه ثقة.

البأس من حيث الأكل و الإصابه بشيء طاهر.

و عن العلامه فى المنتهى نجاسه البيض من ميتة ما لا يؤكل لحمه (١) ، و فى الجواهر أنه لم يظهر له دليل و لا موافق (٢) .

أقول: قد ذكر فى حسنه الحسين بن زراره: البيضة من الميتة ذكى (٣) و كذا فى صحيحه حريز المتقدمه، و قد ذكر فى موثقه غياث بن إبراهيم المتقدمه فى بيضه خرجت من إست دجاجة عدم البأس بها مع اكتسائها الجلد الغليظ (٤) ، و لا توجب هذه الصحيحه تقييد ما تقدم؛ لأن خروج البيضة من مأكول اللحم يعنى الدجاجة فرض السؤال، بل لو كان القيد فى الجواب فلا يكون بينه و بين الإطلاق المتقدم منافاه كى يرفع اليد عن الإطلاق بالقيد الوارد.

و دعوى انصراف البيضة فى الروايات إلى المأكول لحمه لا يمكن المساعده عليه، و إلّا كان الأمر فى غيرها كذلك، و أيضاً قد تقدم أن ما دل على نجاسه الميتة لا- يعم البيض فإنه لا يعد من أجزاء الميتة فأصاله الطهاره فيها محكمه، بخلاف مثل العظم و السن و الناب فإنه لو لا روايات الباب لكان مقتضى ما دل على نجاسه الميتة نجاستها أيضاً.

و عن بعض المحشين للعروه الاستشكال فى طهاره عظم الميتة، و لعله لم يذكر فى الروايات المتقدمه مطلق العظم و مقتضى الاختصار بذكر القرن و الناب و السن

ص: ٨٠

١- ((١)) المنتهى ٣:٢٠٩.

٢- ((٢)) جواهر الكلام ٥:٣٢٤.

٣- ((٣)) وسائل الشيعه ٣:٥١٣-٥١٤، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

٤- ((٤)) وسائل الشيعه ٢٤:١٨١، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث ٦. عن الكافى ٦:٢٥٨، الحديث ٥.

و سواء اخذ ذلك بجز أو نتف أو غيرهما، نعم يجب غسل المنتوف من رطوبات الميتة (١)

و المنقار نجاسه غيرها من العظم، و فيه أن غايه ذلك اقتضاؤها نجاسه العظم بالإطلاق فيرفع اليد عنه بذكره في حسنه الحسين بن زراره الأخرى و قال فيها أبو عبد الله عليه السلام:

«الشعر و الصوف و الريش و كل نابت لا يكون ميتاً» (١) و نحوها مرفوعه ابن أبي عمير (٢) فراجع.

المأخوذ بجز أو نتف

خصص الشيخ قدس سره في محكى النهايه طهاره الشعر و الصوف و الوبر بصوره الجز (٣)، و لعل منشأ أنه مع النتف تكون أصولها المتصله بجسد الميتة من أجزائها فلا يحكم بطهارتها، و فيه أن أصل الشعر لا يزيد على أصل السن و الناب، و كما أن كلاً منهما محكوم بالطهاره و كذلك الصوف، غايه الأمر يجب غسل أصولها من رطوبات الميتة.

أضف إلى ذلك الإطلاق في صحيحتي حريز و الحلبي و حسنه الحسين بن زراره و غيرها، و في مقابل روايه الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام قال: كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً فكتب عليه السلام: «لا ينتفع من الميتة بإهاب و لا عصب و كلما كان من السخال الصوف و إن جزّ و الشعر و الوبر» (٤) الحديث.

و فيه أنها لضعف سندها لا تصلح للتقييد مع أن مدلولها لا يزيد إلّا على اعتبار الجز في صوف السخال.

ص: ٨١

١- (١) وسائل الشيعة ٥١٤: ٣، الباب ٦٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٥.

٣- (٣) حكاية البحراني في الحقائق ٨٢: ٥.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٢٤: ١٨١، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمه، الحديث ٧.

الإنفحة

قد ذكر في كلمات الأصحاب أن الإنفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء و قد تكسر بتشديد الحاء و تخفيفها تلحق بما تقدم مما لا تحله الحياه من أجزاء الميتة و توابعها، و عن جماعه دعوى الإجماع عليه، و اختلفوا في المراد من الإنفحة الوارد ذكاتها في حسنه الحسين بن زرارہ (١) و مرسله يونس (٢) و في خبر أبي حمزه الثمالی عن أبي جعفر أن قتاده قال: له أخبرني، عن الجبن فقال: لا بأس به، فقال: إنه ربما جعلت فيه إنفحة الميت، فقال:

ليس به بأس، إن الإنفحة ليس لها عروق، و لا فيها دم، و لا لها عظم، إنما تخرج من بين فرث و دم، و إنما الإنفحة بمنزله دجاجة ميتة، أخرجت منها بيضه» (٣) الحديث و في صحيحه زرارہ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الإنفحة تخرج من الجدى الميت، قال: لا بأس به، قلت: اللبن يكون في ضرع الشاه و قد مات؟ قال: لا بأس به» (٤) إلى غير ذلك.

ف قيل إن المراد به نفس الكرش الذى هو من الحيوان بمنزله المعده للإنسان غايه الأمر تختص معدة الحيوان بالاسم المزبور قبل أكله، و إذا أكل يقال لها الكرش.

و ربما يقال إنه نفس اللبن المستحيل من معدة الجدى فيكون المظروف خارجاً عن الاسم المزبور.

و ربما يقال إنه مجموع الظرف و المظروف و لو كان المراد بالإنفحة الأول فيكون مقتضاه طهاره الظرف و المظروف معاً؛ لأن اللبن المستحيل في المعده شيء في ظرف

ص: ٨٢

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٨٠، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمه و الأشربه، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ١٧٩، الباب ٣٣ من أبواب الاطعمه و الأشربه، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ١٨٢، الحديث ١٠.

و كذا اللبن فى الضرع (١) و لا ينجس بملاقاه الضرع النجس، لكن الأحوط فى اللبن الاجتناب

طاهر، و كذلك لو كان المراد بها مجموع الظرف و المظروف، و لكن لا بد من الالتزام بأن ما هو جزء جسد الميتة و هى معدته خارج عن سائر أجزائها، و لو كان المراد بها خصوص المظروف فإن التزمنا بطهارتها الفعلية يلزم رفع اليد عن قاعده تنجيس الطاهر بملاقاه الظرف النجس أو الالتزام بأن السطح الداخلى للظرف طاهر، كما أنه لو قيل بالطهاره الذاتيه للمظروف فلا يلزم شىء من الأمرين.

و بما أن شيئاً مما ذكر غير ثابت كما يجد ذلك من تتبع كلمات الأصحاب و اللغويين فيلزم الاقتصار بالمتيقن، و هو طهاره نفس اللبن المستحيل التى تجعل فى الجبن لما ذكرنا أنه لو كان المراد بها نفس الظرف يلزم منه طهاره المظروف أيضاً، لعدم دخوله فى الميتة و أجزائها، و حيث إن ظاهر الروايات طهارتها الفعلية كما يأتى فى اللبن فلا يهمننا أن ذلك لتخصيص قاعده تنجيس النجس أو أن السطح الداخلى من الظرف طاهر، بل يمكن الالتزام بالأول؛ لأن ما دل على نجاسه الميتة لم يعلم خروج نفس الظرف منه، و ظاهر عبارته الماتن أنه نفس الظرف و لذا أوجب غسل ظاهر الجلد من الإنفحة الملاقى للميتة، و الله سبحانه هو العالم.

اللبن فى الضرع

المنسوب إلى المشهور طهاره اللبن فى الضرع من الميتة كما عن البيان (١)، و اللمعه (٢)، بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه (٣)، و القول بالطهاره محكى عن

ص: ٨٣

١- (١) البيان: ٣٨.

٢- (٢) اللمعه الدمشقيه: ٢١٩.

٣- (٣) الخلاف ٥١٩: ١-٥٢٠. المسأله ٢٦٢.

الصدوق و الشيخين و غيرهما (١) من بعض قدماء الأصحاب، و عن ابن إدريس أن المحصلين على القول بالنجاسه (٢)، و أورد عليه كاشف الرموز أن الشيخين على القول بالطهاره و السيد المرتضى غير ناطق بشيء فما أعرف ما بقى من المحصلين (٣)، نعم نسب العلامه فى المنتهى و جامع المقاصد القول بالنجاسه إلى الشهره (٤).

و يستدل على الطهاره أى الفعلية بظاهر صحيحه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن الإنفحه تخرج من الجدى الميت، قال: لا- بأس به، قلت: اللبن يكون فى ضرع الشاه و قد ماتت؟ قال: لا بأس به (٥) الحديث.

و صحيحه حريز عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لزراه و محمد بن مسلم: «اللبن و اللباء و البيضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شيء يفصل من الشاه و الدابه فهو ذكى» (٦).

و فى مرسله ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام: «عشره أشياء من الميتة ذكيه، القرن و الحافر و العظم و السنّ و الإنفحه و اللبن» (٧) الحديث.

و فى مقابل ذلك روايه وهب عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام سئل عن شاه

ص: ٨٤

١- (١) حكاه البحرانى فى الحقائق ٩٣: ٥.

٢- (٢) السرائر ١١٢: ٣.

٣- (٣) كشف الرموز ٣٦٩: ٢.

٤- (٤) المنتهى ٢٠٤: ٣. و جامع المقاصد ١٦٧: ١.

٥- (٥) وسائل الشيعة ١٨٢: ٢٤، الباب ٣٣ من أبواب الأطحه المحرمه، الحديث ١٠.

٦- (٦) المصدر السابق: ١٨٠، الحديث ٣.

٧- (٧) المصدر السابق: ١٨٢، الحديث ٩.

ماتت فحلب منها لبن؟ فقال على عليه السلام: «ذلك الحرام محضاً» (١).

و روايه الفتح الجرجاني عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً؟ فكتب عليه السلام لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب» (٢) الحديث. حيث حصر ما ينتفع عن الميتة بما ذكر فيها و لم يعد منها اللبن.

أضف إلى ذلك قاعده تنجس الطاهر بالنجس و لكن القاعده قابله للتخصيص كما تقدم في الإنفحة و الإطلاق في روايه الجرجاني مع الغمض عن سندها يرفع اليد عنه بذكر اللبن فيما تقدم من الأخبار المعتبره، و روايه وهب لضعفها سنداً لا يمكن الاعتماد عليها و لا تصلح للمعارضه بما تقدم.

و ما عن الشيخ الأنصاري قدس سره من أن روايه وهب يتعين الأخذ بها في مقابل أخبار الطهارة لتأييدها بقاعده تنجس الطاهر بالنجس (٣) لا يمكن المساعدة عليه، فإن القاعده بمنزله العام قابله للتخصيص بما تقدم من الروايه المعتبره سنداً و دلالةً، وإنما يلتزم بانجبار ضعف الروايه بعمل الأصحاب، نظراً إلى كشف عملهم إلى قرينه صالحه للاعتماد عندهم بحيث لو وصلت إلينا لاعتمدنا عليه، و في المقام ليس عملهم محرراً كما تقدم في نقل الأقوال، و على تقديره فالوجه في عملهم و هي موافقتها للقاعده كموافقتها للاحتياط ليست من تلك القرائن عندنا.

نعم، ما دلّ على الطهارة مدلولها ميتة الشاه و الدابة فلا يبعد التعدى إلى سائر ما يؤكل لحمه بل و غيره أيضاً؛ لأن التفرقة في الطهارة بعيد جداً.

ص: ٨٥

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٨٣، الباب ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ١١.

٢- (٢) المصدر السابق: ١٨١، الحديث ٧.

٣- (٣) كتاب الطهارة (الطبعة الحجرية) ٢: ٣٤٣.

خصوصاً إذا كان من غير مأكول اللحم، ولا بد من غسل ظاهر الإنفحة الملاقي للميته هذا في ميتة غير نجس العين (١) و أما فيها فلا يستثنى شيء .

نعم، لا- يستفاد من الروايات كما ذكرنا إلّا طهاره نفس اللبن، و أما طهاره السطح الداخل من الضرع و إن كان محتملاً إلّا أن الالتزام بها بلا موجب إذا تمّ الإطلاق في ناحيه نجاسه الميته و أعضائها.

ثمّ إن استثناء ما لا تحله الحياه من ميتة الإنسان لا تخلو عن صعوبه و إن كان عدم الفرق قوى جداً.

غسل ظاهر الإنفحة الملاقي للميته

و الوجه في ذلك أن ما ورد في الروايات ناظر إلى طهاره بعض المبان من الميته، و أن عدم الذكاه الملازمه لكون الحيوان ميتة لا- تجرى في تلك الأشياء من أجزاء الميته و توابعها، و أما نجاسه تلك التوابع و الأجزاء من الحيوان الحى النجس فلا يحتمل ارتفاعها بموت ذلك الحيوان.

و قد حكي عن السيد المرتضى القول بطهاره شعر الخنزير و الكلب بل كل ما لا تحله الحياه (١)، و لعله قدس سره قد استند في ذلك إلى ما في موثقه ابن بكير و غيرها من قوله قلت له: «شعر الخنزير يعمل حبلاً و يستقى به من البئر التى يشرب منها أو يتوضأ منها؟ فقال: «لا بأس به» (٢) .

و قد تقدم في بحث انفعال الماء القليل أن مدلولها جواز ذلك تكليفاً و لا يحكم معه بنجاسه ماء الدلو لعدم العلم بملاقاه الجبل للماء في الدلو بعد انفصاله عن البئر،

ص: ٨٦

١- (١) حكاة في الحقائق ٥: ٢٠٨، و انظر الناصريات: ١٠١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ١٧١، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

[الأجزاء المبانه من الحى مما تحله الحياه كالمبانه من الميتة]

(مسألة ١) الأجزاء المبانه من الحى مما تحله الحياه كالمبانه من الميتة (١).

و أنه يمكن كون ماء الدلو كراً كما كان الحال كذلك فى بعض الدلاء المستخرج بها الماء لسقى الزرع و البساتين.

و على الجملة فالرواية على تقدير إطلاقها من أدله عدم انفعال الماء القليل المتعين طرحها لما تقدم من الأخبار الداله على نجاسه الماء القليل داخله فى عنوان السنه، و الله سبحانه هو العالم.

الأجزاء المبانه من الحى

بلا خلاف معروف أو منقول، و فى المدارك أنه مقطوع به فى كلمات الأصحاب (١)، نعم ما تقدم فى الأجزاء المبانه من الميتة من أنه كما تصدق الميتة على أجزاء الجسد متصله كذلك تصدق مع تفرقها لا يجرى فى الجزء المبان من الحى، و لكن فى الروايات الواردة فى المقام كفايه فى أن الجزء المبان من الحى يحكم عليه بما حكم على الميتة من حرمة الأكل و النجاسه.

و فى صحيحه محمد بن قيس عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال: أمير المؤمنين عليه السلام «ما أخذت الجباله من صيد، فقطعت منه يداً أو رجلاً فذروه، فإنه ميت، و كلوا ما أدركتم حيّاً، و ذكرتم اسم الله عليه» (٢).

و موثقه عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ما أخذت الجباله فقطعت منه شيئاً، فهو ميت و ما أدركت من سائر جسده حيّاً فذكّه، ثم كل منه» (٣).

و موثقه زراره عن أحدهما عليه السلام قال: «ما أخذت الجباله فقطعت منه شيئاً فهو

ص: ٨٧

١- (١) المدارك ٢: ٢٧١.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٣: ٣٧٦، الباب ٢٤ من أبواب الصيد، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث ٢.

مَيِّت، و ما أدركت من سائر جسده حيًّا، فذكَّه، ثمَّ كل منه» (١).

و معتبره الوشاء قال: سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت جُعِلْتُ فداك: إن أهل الجبل تثقل عندهم أليات الغنم فيقطعونها، قال: هي حرام، قلت فنصطبح بها؟ قال: أما تعلم أنه يصيب اليد و الثوب، و هو حرام؟ (٢) و قد تقدم أن المراد بالحرمة تنجس اليد و الثوب.

و فى روايه الكاهلى قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام -و أنا عنده- عن قطع أليات الغنم؟، فقال: لا بأس بقطعها إذا كنت تصلح بها مالك، ثمَّ قال: إن فى كتاب على عليه السلام أن ما قطع منها مَيِّت، لا ينتفع به (٣).

و فى روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: «فى أليات الضأن تقطع و هى أحياء: إنها ميتة» (٤).

و فى مرسله أيوب بن نوح عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا قُطِع من الرجل قطعه فهى ميتة، فإذا مسَّه إنسان فكلَّ ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسُّه الغسل فإن لم يكن فيه عظم فلا- غسل عليه» (٥) إلى غير ذلك مما ظاهره كون المقطوع من الحيوان الحى بل الإنسان ميتة يترتب عليه النجاسة و حرمة الأكل فإنه لا- يحتمل أن يكون المبان من المأكول لحمه ميتة و لا يكون كذلك من غير المأكول اللحم، بل لا يحتمل الفرق بينهما و بين المقطوع من الإنسان الحى بعد فرض أن الموت للإنسان أيضاً موجب

ص: ٨٨

١- (١) وسائل الشيعة ٣٧٧:٢٣، الباب ٢٤ من أبواب الصيد، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٧١:٢٤، الباب ٣٠ من أبواب الذبائح، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ٧٢، الحديث ٣.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٢٩٤:٣، الباب ٢ من أبواب غسل مس الميت، الحديث الأول.

إِلَّا الأجزاء الصغار كالثؤلول و البثور و كالجلده (١) التي تنفصل من الشفه أو من بدن الأجرب عند الحك و نحو ذلك.

لنجاسته، نعم هذه الروايات لا- تعم ما إذا لم ينفصل الجزء من الحيوان و لكن كان مع اتصاله بجسمه بلا روح كما فى بعض أنواع الشلل، فإنه كما تقدم عدم صدق الميتة على الجزء المبان فضلاً عن غيره و الروايات ناظره إلى المقطوع و المبان.

ذكر فى الحدائق الظاهر عدم الخلاف فى طهاره ما ينفصل عن بدن الإنسان من الأجزاء الصغيره و إن اختلفوا فى الدليل على طهارتها (١)، فعن العلامة فى المنتهى لعدم إمكان التحرز عنها فكان عفواً لدفع المشقه (٢).

و اعترض (٣) عليه بأن الدليل على نجاسه المبان من الحى إما الإجماع فلا إجماع فى مثلها، و أما الروايات فهى منصرفه عن مثل الأمور المزبوره مما يرى بنظر العرف بمنزله الوسخ المتكون فى بدن الإنسان، بل و لو لم يكن بنظرهم بمنزله الوسخ فلا ريب فى عدم شمول أخبار الباب لمثل ذلك من الأجزاء الصغار التى لا روح لها أو تنقضى الروح عنها قبل انفصالها عن البدن فيرجع فيها إلى أصله الطهاره فلا مورد للمناقشه فى ذلك بأن الانصراف بدوى، و لذا لا فرق فى النجاسه بين الجزء المبان الكبير و المبان الصغير.

و قد يستدل على الطهاره بصحيحه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به الثؤلول أو الجرح هل يصلح له أن يقطع الثؤلول و هو فى صلاته، أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح و يطرحه؟ قال: «إن لم يتخوف أن يسيل

ص: ٨٩

١- (١) الحدائق الناضره ٥: ٧٧.

٢- (٢) منتهى المطلب ٣: ٢١٠.

٣- (٣) المعترض هو صاحب المعالم حكاه فى مشارق الشمس ١: ٣١٤، و الحدائق ٥: ٧٥.

(مسألة ٢) فأره المسك المبانه من الحي طاهره على الأقوى (١) و إن كان

الدم فلا بأس» (١) حيث إن ظاهرها عدم المانعيه فى الفعل المزبور لا من جهه نفسه و أنه لا يكون من قبيل التكتف و القهقهه فى الصلاه، و لا من جهه كون المقطوع نجساً حيث لو كان الجزء الصغير محكوماً بالنجاسه كان فى قطعه بأساً سال الدم أم لا، فإنه على النجاسه يكون الفعل المزبور من حمل الميتة فى الصلاه و لو آنأ بعد القطع، و قبل الطرح و مع رطوبه اليد تكون اليد متنجسه بملاقاته، هذا لو لم نقل بأنه على النجاسه يكون موجباً لبطلان الصلاه من جهه الحدث، بدعوى أن الجزء المنفصل من الآدمى الحي فى حكم مس الميت فى إيجابه الغسل فلا يكون المفروض من المبان من الإنسان الحي محكوماً بأنه ميتة ليكون نجساً و مسه موجباً للغسل.

و ربما يورد على الاستدلال أنه لم يفرض فيها ملاقاه اليد بالقطعه المزبوره مع الرطوبه و إطلاق الروايه من هذه الجهه غير معلومه، بل ظاهرها عدم المانعيه فى نفس الفعل المزبور و عدم كون المس المزبور موجباً للغسل، و أن القطع المزبور لا يكون من حمل الميتة فى الصلاه.

أقول: إذا لم يكن ما ذكر من حمل الميتة فلا موجب لنجاسته فإن نجاسته بما هى ميتة و يبعد التفكيك فى أحكام الميتة مضافاً إلى عدم البعد فى إطلاقها من حيث الرطوبه و عدمها، و لذا تعرض عليه السلام لسيلان الدم مع أن خروجه و إن كان غالباً إلّا أنه بأزيد من الدرهم اتفاقاً.

فأره المسك المبانه من الحي

الفأره تكون مأخوذه من الحيوان المذكى و لا ينبغي التأمل، كما لا خلاف فى

ص: ٩٠

الأحوط الاجتناب عنها نعم لا إشكال فى طهاره ما فيها من المسك.

طهارتها و طهاره المسك المتكون فيها.

أما طهارتها فإنها إما أن تكون من أجزاء الحيوان فتكون طاهره كبقية أجزائها بالتذكية، وإما مثل البيضه مخلوقه فى سره الحيوان فتكون طاهره مطلقاً.

و أما طهاره مسكها فلأن المسك أمر استحال إليه دم الحيوان أو من الدم المتخلف فى الحيوان بعد تذكيته فيكون طاهراً.

و تكون الفأره مبانه من الحى و لا- ينبغى التأمل فى طهارتها أيضاً و فى طهاره المسك المتكون فيها، حيث إن الروايات الوارده فى كون المبان من الحى ميتة لا- يعمها فإنها كما تقدمت وارده فى مثل ما تقطعه الحباله أو يقطع من أليات الغنم و لا تعم ما ينفصل و يسقط عن الحيوان بنفسه، كما هو الحال فى الفأره المزبوره.

و أما طهاره مسكها حتى بناءً على أن المسك دم منجمد و غير مُستحيل إلى شىء آخر فإنه الظاهر المعروف من المسك الوارد فى الروايات عدم البأس به، و فى صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كانت لرسول الله صلى الله عليه و آله ممسكه إذا هو توضأ أخذها بيده و هى رطبه، فكان إذا خرج عرفوا أنه رسول الله صلى الله عليه و آله برائحته» (١).

و فى صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن فأره المسك تكون مع من يصلّى و هى فى جيبه أو ثيابه؟ فقال: «لا بأس بذلك» (٢).

نعم، فى صحيحه عبد الله بن جعفر قال: كتب إليه يعنى أبا محمد عليه السلام «يجوز للرجل أن يصلّى و معه فأره المسك؟ فكتب: «لا بأس به إذا كان ذكياً» (٣) و لكن لم يظهر

ص: ٩١

١- (١) وسائل الشيعه ٥٠٠: ٣، الباب ٥٨ من أبواب النجاسات.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤٣٣: ٤، الباب ٤١ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث ٢.

أن المراد بالذكي الحيوان ليدل على نجاسه الفأره المفصوله من غير المذكي، بل الظاهر و لا أقل من الاحتمال كون المراد فأره الذكي أى الطاهر و غير المفصوله من الميتة، لا- ما يصنع من خلط دم الظبي بروثه كما لا يخفى فيدخل المفصول بنفسه من الحي في المراد من الذكي كما هو مقتضى المتعارف من المسك و الإطلاق فيما تقدم.

و بالجمله الفأره المأخوذه من الميتة محكومته بالنجاسه على ما هو ظاهر المكاتبه أو المتيقن منها و لولاها لما أمكن الحكم بنجاستها لعدم إحراز أنها من أعضاء الحيوان و أجزاء جسده، فإنه من المحتمل جداً أنها كالبيضة المخلوقه فى بطن الدجاجة.

و أما المسك فيها فإن كان دمًا مستحيلاً منجمداً فيحكم بنجاسته العرضيه فيطهر بالغسل، بخلاف ما كان مائعاً فإنه غير قابل له، كما إذا لم يكن مستحيلاً فيحكم بكونه نجساً.

و قد نقل الشيخ الأنصارى قدس سره عن التحفه (١) أن للمسك أقساماً أربعة:

أحدها: الدم الذى يقذفه الظبي بطريق الحيض أو البواسير فينجمد على الأحجار و يسمى بالمسك التركى، و لم يتأمل قدس سره فى نجاسته فإن الدم بالانجماد لا يخرج إلى حقيقه أخرى فيعمه ما دل على نجاسه الدم كسائر الدماء المنجمده.

و ثانيها: المسك الهندى، و هو دم يؤخذ بعد ذبح الظبي و يختلط مع روثة فيصير أصفر اللون أو أشقر، و قد ألحق قدس سره هذا القسم بالأول فى نجاسته، حيث إن اختلاط الدم بالروث لا يخرج به إلى حقيقه أخرى كما تقدم.

أقول: لا بد من كون المراد من الدم المخلوط بروثه غير المتخلف فى المذبوح و إلّا فلا وجه للحكم بنجاسته.

ص: ٩٢

و أما المبانه من الميت ففيها إشكال و كذا في مسكها(١)، نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها و لو لم يعلم أنها مبانه من الحي أو الميت.

و ثالثها: دم يجتمع في سره الظبي بعد صيده يحصل بشق موضع الفأره و تغميز أطراف السره حتى يجتمع فيها الدم و ينجمد، و قال: هذا طاهر مع ذكاه الظبي و نجس لا معها.

و رابعها: دم يتكون في فأره الظبي بنفسه ثم تعرض للموضع حكه فينفصل الدم مع جلده و حكم بطهارته.

أقول: الأمر كما ذكر لما تقدم آنفا و به يظهر ضعف ما عن كشف اللثام، حيث حكم بنجاسه الفأره، إلّا الفأره المأخوذه من المذكي، فان الفأره كسائر أجزاء الحيوان تكون طاهره مع ذكاته بخلاف المأخوذه من الميتة أو من الحي.

فأره المسك المبانه من الميت

قد تقدم أن المبانه من الميت حيث إنه من الأجزاء المبانه من الميتة فيعمها ما دل على نجاسه الميتة، حيث لا يحتمل دخاله اجتماع الأعضاء في نجاستها، نعم يحتمل كون الفأره من فضلات الميتة و توابعها كالبيضه، و لكن مجرد الاحتمال يمنع الأخذ بإطلاق نجاسه الميتة، و أما صحيحه عبد الله بن جعفر (١) فلا يمكن رفع اليد عن الأخذ بظهور الاشتراط فيها، و قد تقدم أيضاً الوجه في نجاسه مسكها حيث إنه دم منجمد أو غير منجمد على ما تقدم.

فقد تحصل مما ذكرنا أن الفأره بجميع أقسامها محكوم به بالطهاره إلّا المأخوذه من الميتة، و إذا شك في فأره أنها مأخوذه من المذكي أو من الميتة أو ساقطه من الحي فاستصحاب عدم أخذها من الميتة يوجب طهارتها، فإن الموضوع لنجاستها أخذها من

ص: ٩٣

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٤٣٣، الباب ٤١ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٢.

الميته و لا حاحه فى الحكم بطهاره أخذها من يد المسلم.

نعم، بناءً على أن الفأره كسائر أعضاء الحيوان لا يجوز الصلاة فيها إلا مع ذكاه الحيوان، بل تكون نجسه إلا مع ذكاتها كما عن كشف اللثام (١)، فيحتاج جواز الصلاة فيها و طهارته إلى أخذها من يد المسلم، و إذا تردد أخذها من الميته أو من الحيوان الحى فلا مورد ليد المسلم حتى بناءً على القول المزبور، بل يحكم بنجاستها و عدم جواز الصلاة فيها على ذلك القول، بخلاف ما ذكرنا فإنه يحكم بطهارتها و جواز الصلاة فيها لاستصحاب عدم أخذها من الميته، و استصحاب عدم انفصالها عن الحى لا يثبت كونها مأخوذة من الميته، و المفروض كونها مأخوذة منها موضوع النجاسة و عدم جواز الصلاة فيها، و قد ذكر فى التنقيح (٢) أن للفأره المشكوكه صور ثلاث:

الأولى: ما إذا تردد بين كونها منفصله من المذكى أو من الحى أو من الميته مع احتمال بقاء الحيوان على حياته، ففي هذه الصورة يحتاج إثبات كونها مأخوذة من المذكى إلى الأماره الشرعيه كما هو مقتضى ما ذكر فى كشف اللثام (٣)؛ لأن الأصل عدم وقوع الذكاه عن الحيوان المنفصله عنه، و أما بناءً على أن المحكوم بالنجاسه و عدم جواز الصلاة فيها هى المنفصله عن الميته فلا حاحه فى الحكم بجوازها و طهارتها إلى أماره التذكيه، بل استصحاب حياه الحيوان إلى زمان انفصالها مقتضاه الجواز و الطهاره بلا معارض.

الصورة الثانيه: ما إذا علم موت الحيوان و شك فى أنها انفصلت عنه قبل موته أو

ص: ٩٤

١- (١) كشف اللثام ١: ٤٠٦.

٢- (٢) التنقيح فى شرح العروه الوثقى (كتاب الطهاره) ٥٢٤: ٢- ٥٢٥.

٣- (٣) كشف اللثام ١: ٤٠٦.

(مسأله ٣) ميته ما لا نفس له طاهره (١) كالوزغ والعقرب والخنفساء والسمك، وكذا الحيه والتمساح، وإن قيل بكونهما ذا نفس، لعدم معلوميه ذلك مع أنه إذا كان بعض الحيات كذلك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك.

بعده، ففي هذه الصورة يعلم بحدوث أمرين، أحدهما: انفصالها، والثاني: موت الحيوان، ويشك في المتقدم والمتأخر فيكون استصحاب حياه الحيوان إلى زمان انفصالها معارضاً باستصحاب عدم انفصالها إلى زمان موته بلا فرق بين العلم بتاريخ أحدهما أو الجهل بتاريخهما لما تقرر في محله من أن العلم بتاريخ أحدهما لا يوجب سقوط الاستصحاب في ناحيه عدمه زمان حدوث الآخر، و بعد سقوط الأصلين يرجع إلى أصاله الطهاره.

الصورة الثالثه: ما إذا علم أخذ الفأره من الحيوان بعد موته، ويشك في أن موته كان بالتذكيه أو بغيرها، ففي هذه الصورة يحتاج الحكم بطهارتها وجواز الصلاه فيها إلى أماره التذكيه، وإلّا فمقتضى عدم وقوع التذكيه عليها عدم جواز الصلاه فيها، بل نجاستها على المشهور.

أقول: لو كان استصحاب بقاء الحيوان على حياته إلى زمان انفصالها مفيداً للحكم بطهارتها وجواز الصلاه فيها، لجرى ذلك في الصورة الثانيه أيضاً بلا معارض؛ لأن استصحاب عدم انفصالها زمان حياه الحيوان لا يثبت انفصالها عنه زمان موته.

ميته ما لا نفس له

يقع الكلام في المقام في جهتين:

الأولى: أن ميته كل ما ليس له نفس سائله طاهر.

و الثانيه: في بعض الحيوانات أنها من ذى النفس أو من غيره.

أما الجبهه الأولى: فلم يظهر فيها خلاف، ويشهد له جملة من الروايات:

منها موثقه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال: «لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائله» (١) فإن المتيقن من عدم إفساده عدم الإفساد بالموت.

و موثقه عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الخنفساء، و الذباب، و الجراد، و النملة، و ما أشبه ذلك، يموت في البئر، و الزيت، و السمن، و شبهه؟ قال: «كل ما ليس له دم فلا بأس به» (٢) بناءً على أن المراد بالدم المنفى الدم السائل لا مطلق الدم، كما في الأمثلة المذكوره.

و في روايه أبي بصير: «و كل شيء وقع في البئر ليس له دم، مثل العقرب و الخنافس و أشباه ذلك فلا بأس» (٣) و لو كان المراد بنفى الدم فلا منافاه أيضاً بين طهاره ما ليس له دم، و طهاره ما ليس له نفس سائله و لو كان له دم؛ لأن المقام من صغريات الأخذ بكل من الخطابين من غير أن يوجب أحدهما تقييد الآخر كما لا يخفى.

ثم إنه نسب إلى جماعه منهم الصدوق و الشيخ و ابن زهره و سَلار (٤) أن الوزغ و إن كان مما لا نفس له، إلّا أنه من الأعيان النجسه حتى حال حياته، و إنما لا يحكم بنجاسه ميتة ما لا نفس له إذا كان حيّه طاهراً.

و ربما يستدل على ذلك بصحيحه معاويه بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأره، و الوزغه تقع في البئر، قال: «ينزع منها ثلاث دلاء» (٥).

ص: ٩٦

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٤١، الباب ١٠ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٨٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١.

٤- (٤) الحدائق الناضره ٥: ٢٢٦.

٥- (٥) وسائل الشيعة ١: ١٨٧، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

و روايه هارون بن حمزه الغنوى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الفأره، و العقرب، و أشباه ذلك، يقع فى الماء فيخرج حيّاً، هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ منه؟ قال: «يسكب منه ثلاث مرات و قليله و كثيره بمنزله واحده، ثم يشرب منه، و يتوضأ منه، غير الوزغ، فإنه لا ينتفع بما يقع فيه» (١)، و ظاهر عدم الانتفاع به تنجسه.

و فى الفقه الرضوى: فإن وقع فى الماء وزغٌ أُهريق ذلك الماء (٢)، و ظاهر إهراقه تنجسه على ما ورد فى تنجس الماء القليل فى غير مورد، و لكن لا- يخفى أنه لا- دلالة فى الصحيحه على تنجس ماء البئر فلا يكشف أيضاً عن نجاسه ما يقع فيه على ما تقدم من أن المراد بالأمر بالنزح التنزه و الاستحباب، و هذا الاستحباب كما يكون لوقوع الشئ النجس كذلك لوقوع الطاهر الذى يحصل للماء مع وقوعه اشمئزاز النفس.

و ظهور الروايتين فى نجاسته و إن كان مما لا ينكر إلّا أنه لضعف سندهما لا يمكن الاعتماد عليهما مع أنهما معارضتان بصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن العظايه و الحيه و الوزغ يقع فى الماء فلا يموت أ يتوضأ منه للصلاه؟ قال: «لا بأس به» (٣) فلا- بد من حملهما على الاستحباب مع تمام سندهما، و لو فرض عدم الجمع العرفى فيرجع بعد تساقطهما إلى عموم ما دل على طهاره الحيوان غير الكلب، كصحيحه الفضل أبى العباس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهره و الشاه و البقره- إلى أن قال: -فلم أترك شيئاً إلّا سألته عنه؟ فقال: لا بأس به

ص: ٩٧

١- (١) وسائل الشيعة ١: ١٨٨، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٢- (٢) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٩٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٢٣٨، الباب ٩ من أبواب الأسار، الحديث الأول.

[إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهارة]

(مسألة ٤) إذا شك في شيء أنه من أجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهارة، وكذا إذا علم أنه من الحيوان، ولكن شك في أنه مما له دم سائل أم لا (١).

[ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهارة]

(مسألة ٥) ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهارة، وإن لم يعلم تذكّيته (٢)، وكذا ما يوجد في أرض المسلمين مطروحاً.

حتى انتهيت إلى الكلب؟ فقال: رجس نجس (١).

أما الوجه الثاني: فقد يقال إن التمساح وبعض الحيات أو كلها مما له نفس، كما قيل بأنهما مما ليس له نفس كسائر حيوان البحر والحشرات ولو أحرز شيء من القولين فهو، وإلا يحكم بطهارته ميتة التمساح والحيات كسائر ما ليس له نفس، وذلك فإنه وإن استفاد من بعض الروايات الواردة في نجاسة الميتة نجاسة كل ميتة على ما تقدم، إلا أنه قد استثنى منه ميتة ما ليس له نفس، ومقتضى نفى النفس عن المشكوك دخوله في المستثنى على ما تقدم من جريانه في الأعدام الأزليه، وما تقدم من الاستصحاب المزبور يثبت بقاء المشكوك تحت العام فيما إذا كان العنوان الخاص وجودياً لا أمراً عديمياً كما في المقام، فإنه يدرجه في الفرض في المستثنى، ولو اغمض عن هذا الاستصحاب فأيضاً يحكم بطهارته المشكوك لقاعده الطهارة ويجرى الرجوع إليها في الميتة المرددة بين كونها ميتة الحيوان الفلاني أو غيره.

لاستصحاب عدم كون المشكوك من أجزاء الحيوان أي الميتة أو عدم كونه من أجزاء ما له نفس سائله ومع الإغماض عن ذلك فأصالة الطهارة فيه محكمه على ما تقدم.

أجزاء الحيوان المأخوذة من يد المسلم

و الوجه في ذلك أنه قد ورد في الروايات أن ما يشتري من السوق يحكم

ص: ٩٨

بكونه مذكى حتى يعلم أنها ميتة، و فى صحيحه الحلبى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التى تباع فى السوق؟ فقال: «اشتر و صل فيها حتى تعلم أنه ميت بعينه» (١).

و فى صحيحه ابن أبى نصر البزنطى قال: سألت عن الرجل يأتى السوق فيشتري جبه فراء لا يدري أ ذكيه هى أم غير ذكيه، أ يصلّى فيها؟ فقال: نعم ليس عليكم المسأله، إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم إن الدين أوسع من ذلك» (٢) إلى غير ذلك، و يقال إن السوق فى هذه الروايات منصرف إلى سوق المسلمين، حيث إن السوق فى بلاد المسلمين ظاهره ذلك، و إن المفروض فى الروايات قضيه خارجيه مع أنه قد قيد السوق بكونه للمسلمين فى صحيحه الفضلاء أنهم سألوا أبا جعفر عليه السلام عن شراء اللحوم من الأسواق، و لا يدري ما صنع القصابون، فقال: «كل إذا كان ذلك فى سوق المسلمين، و لا تسأل عنه» (٣).

و على الجملة فلا ينبغى الإشكال فى أن المراد من السوق فى هذه الروايات سوق المسلمين، و لكن بما أن البناء أو الدكان لا دخل له فى الحكم على اللحم أو الشحم أو الجلد بكونه مذكى فاعتبار سوق المسلمين لكونه أماره كون البائع مسلماً فالمحكوم بالمذكى المأخوذ من يد المسلم و لو اشترى اللحم أو غيره من الكافر و لو فى سوق المسلمين و بلادهم و لم يعلم سبق يد المسلم عليها فلا يحكم بكونه مذكى و يؤيد ذلك روايه إسماعيل بن عيسى قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن جلود الفراء يشتريها الرجل فى سوق من أسواق الجبل، أ يسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟

ص: ٩٩

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٠، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٤٥٥، الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٤: ٧٠، الباب ٢٩ من أبواب الذبائح، الحديث الأول.

قال: «عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، و إذا رأيتم يصلون فيه، فلا تسألوا عنه» (١).

كما أنه لو أخذ اللحم أو الشحم و الجلد من يد المسلم و علم سبق يد الكافر عليه، كما إذا كان مجلوباً من بلاد الكفر فلا يحكم بكونه مذكى، فإنه لم يظهر دخول هذا الفرض في الروايات الواردة في سوق المسلمين، حيث أشرنا سابقاً إلى أنها من قبيل القضية الخارجيه، و لم يعلم أن المبيع فيها كان يجلب من بلاد الكفر و بحيث كان مسبوفاً بيد الكفار، بل مقتضى موثقه إسحاق بن عمار أن المصنوع في بلاد الكفر لا يحكم عليه بالتذكيه، و يصدق مصنوعها و لو كان بنحو جلب الجلود التي تخاط في بلد الإسلام بعد جلبها إليه.

و الحاصل استفاده الحكم بالتذكيه من الروايات مشكل جداً، نعم لو أخبر بايعه المسلم أنه أحرز ذكاته فلا يبعد اتباعه، كما ربما يستفاد ذلك من قوله عليه السلام في خبر إسماعيل بن عيسى: «عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم أن المشركين يبيعون ذلك» (٢) فإن بيع المشركين يعم ما إذا كان مشتريه منهم مسلماً.

و إذا أخبر المسلم بذكاته قولاً- أو فعلاً كما إذا صلى فيه و احتمل أنه أحرز التذكيه فلا بأس بالشراء منه و لا يجرى ذلك في المسلم غير العارف و إن كان المأخوذ من يده محكوم بكونه مذكى فيما إذا لم يعلم بسبق يد الكافر، و أما ما ورد في بعض الروايات من اعتبار إخبار البائع و عدم كفايه الأخذ من السوق كما في مكاتبه محمد بن الحسن

ص: ١٠٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٢، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

٢- (٢) المصدر السابق.

إذا كان عليه أثر الاستعمال (١) لكن الأحوط الاجتناب.

الأشعري قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: ما تقول في الفرو يشتري من السوق؟ فقال: «إذا كان مضموناً فلا بأس» (١) لضعف سندها لا يمكن الاعتماد عليها.

أما صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفراء اشتريه من الرجل الذي لعلّي لا أثق به فيبيعني على أنّها ذكيه أبيعها على ذلك؟ فقال: «إن كنت لا تثق به فلا تبعها على أنّها ذكيه إلّا أن تقول: قد قيل لى إنّها ذكيه» (٢) فهذه الصحيحه تكون ظاهره في جواز الشراء من غير فرق بين كون البائع موثقاً أم لا، نعم مقتضاها أن الإخبار عن ذكاه المبيع حيث إن ظاهر الإخبار الحس أو العلم بها لا يصح بالأخذ من يد المسلم أو إخباره بها مع عدم كونه ثقه.

يحتمل أن يكون المراد من أثر الاستعمال، استعماله فيما يشترط التذكيه فيه كالأكل و البيع و نحو ذلك، و يشهد لذلك روايه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفره وجدت في الطريق مطروحه كثير لحمها و خبزها و جنبها و بيضها و فيها سكّين، فقال: أمير المؤمنين عليه السلام: يقوّم ما فيها ثم يؤكل؛ لأنه يفسد و ليس له بقاء، فإذا جاء طالبها غرموا له الثمن، قيل له: يا أمير المؤمنين عليه السلام لا يدري سفره مسلم أو سفره مجوسى، فقال: هم فى سعه حتى يعلموا (٣). و ظهورها فيما ذكر مما لا ينكر و لا يبعد اعتبار سندها كما تعرضنا لذلك غير مره.

و يحتمل أن يكون المراد أثر استعمال المسلم و عليه فيكون المطروح من المأخوذ من يد المسلم بما أن الأخذ منه أو الطرح مسبق باستعماله فيما يعتبر فيه التذكيه.

ص: ١٠١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٣، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١٠.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٧: ١٧٢، الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٣، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١١.

[المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى]

(مسأله ٦) المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى (١).

و على ذلك تكون الأماره للتذكيه خصوص يد المسلم بخلاف الاحتمال عليه، فإنه يكون المطروح فى بلاد المسلمين الذى فيه أثر الاستعمال أماره على التذكيه فى مقابل يد المسلم، و لا يبعد استفاده ذلك من موثقه إسحاق بن عمار أيضاً حيث ذكر عليه السلام فيها: «لا بأس بالصلاه فى الفرا اليمانى و فيما صنع فى أرض الإسلام» (١) فإن مقتضى إطلاقها عدم الفرق فى نفى البأس بين أن يؤخذ المصنوع و الفرو المزبور من يد المسلم أو يوجد مطروحاً كما لا يخفى.

ما المراد من الميتة؟

قد تقدم سابقاً أن الميتة موضوع للنجاسه و عدم جواز بيعها، و أما جواز الأكل و الصلاه فيه فالموضوع له المذكى، فباستصحاب عدم التذكيه فى الحيوان يثبت عدم جواز أكل لحمه و شحمه و عدم جواز الصلاه فيه، و أما النجاسه فلا تترتب بالأصل المزبور، فإن الميتة و إن كانت لا تختص بما مات حتف أنفه بقرينه المقابله بينها و بين المذكى، و فى موثقه سماعه سألته عن جلود السباع ينتفع بها؟ قال: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده و أما الميتة فلا» (٢).

و يشهد لذلك أيضاً ما ورد فى: «إذا ذبح المحرم الصيد فى غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محل و لا محرم، و إذا ذبح المحل الصيد فى جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله محل و لا محرم» (٣) إلى غير ذلك، و الظاهر لا خلاف بينهم فى أن المراد بالميتة

ص: ١٠٢

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٤٥٦، الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٨٩، الباب ٤٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١٢: ٤٣٢، الباب ١٠ من أبواب تروك الإحرام، الحديث ٥.

خلاف المذكى.

و لكن الكلام فى أن المراد بالميته ما كان موته بغير التذكية بأن يستند زهوق روحه إلى غير التذكية سواء كان الموت حتف الأنف أم غيره، أو أن المراد منها ما مات و لم يقع عليه التذكية حال حياته، فإن كان المراد بها الثانى فجريان استصحاب عدم التذكية فى الحيوان الميت يثبت كونها ميتة، فيترتب عليه النجاسة و عدم جواز البيع أيضاً، و أما إذا كان المراد به الأول فلا يحرز بالاستصحاب المزبور كونها ميتة.

و على ذلك ففى الجلد أو اللحم و الشحم المحتمل كونه من المذكى أو من غيره فإنه لا يجوز الأكل و الصلاة فيه، إلّا أنه لا يترتب عليه النجاسة بل يحكم بطهارته بقاعدتها، و كذا الحال فيما إذا لم يحرز معنى الميتة فى أنه هو الأول أو الثانى.

و لكن يمكن أن يستظهر من بعض ما ورد فى تذكية الحيوان أن المراد بالميته فى الحيوان الذى يكون ذكاته بالذباحه ما مات من غير أن يقع عليه الذباحه حال حياته، لا ما يستند موته إلى غير التذكية.

و فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام «و إن ذبحت ذبيحه فأجدت الذبح، فوقعت فى النار، أو فى الماء، أو من فوق بيتك، إذا كنت قد أجدت الذبح فكل» (١) حيث إن مدلولها أن المذكى ما مات و وقعت عليه التذكية حال حياته و لو لم يستند موته فعلاً إلى التذكية، فيكون مقتضى المقابلة بين الميتة و المذكى أن المراد بالميته ما مات و لم تقع عليه التذكية كما ذكر، و هذا الموضوع يحرز بضم الوجدان إلى الأصل أى استصحاب عدم وقوع التذكية عليه زمان حياته فيترتب عليه جميع أحكام الميتة من

ص: ١٠٣

حرمة الأكل و عدم جواز الصلاه و النجاسه.

و عن المحقق الهمداني أن النجاسه مترتبه على عدم كون الحيوان مذكى و إن لم يثبت كونه ميتة، و استدل على ذلك بروايه قاسم الصيقل قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام أنى أعمل أغماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابى، فأُصلى فيها؟ فكتب عليه السلام إلى، اتخذ ثوباً لصلاتك، فكتبت إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام: كنت كتبت إلى أبيك عليه السلام بكذا و كذا، فصعب على ذلك فصرت أعملها من جلود الحمر الوحشيه الذكيه، فكتب إلى: كل أعمال البر بالصبر-يرحمك الله- فإن كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس (١). حيث إن ظاهر أن الطهاره المعبر عنها بعدم البأس بقرينه ما فيها من ذكر، فتصيب ثيابه مترتبه على كون الحيوان ذكياً فترتفع الطهاره بثبوت عدم ذكاته.

و فيه أنه لا دلالة لها على ترتب النجاسه على عنوان ما لم يذكر؛ لأنه لا واسطه بين الميتة و المذكى، و إذا كانت النجاسه مترتبه على كون الحيوان ميتة فترتفع النجاسه بذكاه الحيوان، و بتعبير آخر المراد بالذكاه فى الروايه ثبوتها واقعاً، و ثبوتها واقعاً يوجب ارتفاع موضوع النجاسه، و بتعبير آخر ليس فى الروايه تعرض لحاله الشك فى جلد الحيوان الذى يعمل به غمد السيف، بل السؤال راجع إلى أن ما يعمل به من جلود الحمر الذكيه فيه بأس أم لا، فأجاب الإمام عليه السلام أنه فى فرض الذكاه كما فى السؤال لا بأس به، و عدم البأس به؛ لأنها مع الذكاه لا تكون من الميتة المحكوم به بالنجاسه.

و على الجملة الاشتراط المزبور فى نفى البأس صحيح حتى على تقدير كون الموضوع للنجاسه هو عنوان الميتة خاصه، و يفصح عن ذلك ذكر كون الجلد من

ص: ١٠٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٢، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

الحرر الوحشيه فى الشرط مع أنه كونه منها غير دخيل فى نفى البأس جزماً فأخذها فى الشرط باعتبار فرض السائل أنها مورد عمله، فيكون أخذ كونه ذكياً أيضاً لذلك، أضف إلى ذلك ضعف الروايه سنداً و عدم صلاحها للاعتماد عليها.

بقى فى المقام ما ذكر صاحب الحقائق قدس سره من أن النجاسه و عدم جواز الصلاه و عدم جواز الأكل و إن تترتب على غير المذكى، إلما أنه تلك الأحكام لا تثبت بالاستصحاب فإن الاستصحاب غير معتبر، و على تقديره فلا يفيد غير الظن و لا تثبت النجاسه بالظن، بل لا بد فيها من العلم أو البينه لو تم عموم أدله اعتبار البينه لقولهم عليهم السلام:

«و صلّ فيها حتى تعلم أنه ميتة» (١)، و«ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه» (٢) و«لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة» (٣).

و فيه أن تلك الروايات واردة فى اعتبار السوق و يد المسلم و أنه يحكم على المأخوذ بأنه مذكى ما لم يعلم أنها ميتة، أضف إلى ذلك أنه لو كان المراد بالميتة ما مات و لم يقع عليه التذكية يحرز بالاستصحاب أنها ميتة، و العلم المأخوذ فى تلك الخطابات نظير قوله عليه السلام: كل شىء طاهر حتى تعلم أنه قذر (٤) طريقى، يقوم مقامه سائر الطرق و الأمارات، حيث إن دليل اعتبارها أنها علم و كذلك المستفاد من دليل اعتبار الاستصحاب، و إن المكلف على يقين من الشىء أى بقاءه على ما ذكر فى بحثه.

لا يقال: لا يجرى ما ذكر فى مثل موثقه سماعه بن مهران قال: سألت

ص: ١٠٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٠، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٩١، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٩٣-٤٩٤، الحديث ١٢.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٦٧، الباب ٣٧، الحديث ٤.

أبا عبد الله عليه السلام عن تقليد السيف في الصلاة وفيه الفراء والكيمة؟ فقال: «لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة» (١) فإن ظاهرها جواز الصلاة في الجلد حتى يعلم أنه ميتة فإن الفراء والكيمة هو الجلد على ما في روايه على بن حمزه أن رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام -و أنا عنده- عن الرجل يتقلد السيف ويصلي فيه؟ قال: نعم فقال الرجل: إن فيه الكيمة؟ قال: و ما الكيمة؟ قال: جلود دواب منه ما يكون ذكياً، ومنه ما يكون ميتة، فقال: ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه» (٢). ومن الظاهر أن العلم بأنها ميتة منصرف إلى غير إحراز عدم التذكية بالاستصحاب، حيث إن السؤال وقع عن الصلاة في المشكوك.

فإنه يقال: الروايات أيضاً ظاهرها وجود الإيماء على التذكية وهو الشراء من سوق المسلمين، أو أنه كان من مصنوع أرض الإسلام، وعلى تقدير الإطلاق يرفع اليد عنه بحملها على ذلك بشهادته موثقه إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام أنه قال:

«لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني وفيما صنع في أرض الإسلام، قلت: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال: إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس» (٣) وصحيحه البزنطي عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخف، لا يدرى أ ذكي هو أم لا، ما تقول في الصلاة فيه وهو لا يدرى أ يصلي فيه؟ قال: «نعم أنا اشتري الخف من السوق و يصنع لي و اصلي فيه و ليس عليكم المسألة» (٤).

ص: ١٠٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٣-٤٩٤، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ١٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٩١، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤: ٤٥٦، الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلي، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٢، الباب ٥٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

[ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه]

(مسأله ٧) ما يؤخذ من يد الكافر (١)، أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه، إلّا إذا علم سبق يد المسلم عليه.

ما يؤخذ من يد الكافر

لا ينبغي الارتياح في أن يد الكافر لا تكون أماره على عدم التذكيه، و كذا ما يوجد في أراضيهم، بل اليد المزبوره لا تكون أماره على التذكيه، و كذا ما يوجد في أراضيهم، و على ذلك فتصل النوبه إلى الأصل العملى، و مقتضاه عدم وقوع التذكيه على الحيوان المأخوذ منه الجلد أو اللحم أو الشحم.

فإن قيل بأن عدم التذكيه لا يثبت كونها ميتة، فمع احتمال وقوع التذكيه عليه كما هو الفرض يحكم بطهارته لأصاله عدم زهوق روحها بغير التذكيه، كما أن مقتضى عدم وقوعها عليه عدم جواز الأكل و عدم جواز الصلاه فيه، و لا تعارض بين الاستصحابين لعدم التناقض في مدلولهما و لا- يوجب منهما الترخيص في المخالفه القطعيه للتكليف المعلوم المنجز كما لا- يخفى، و هذا بالإضافة إلى الحيوان الذى تكون ذكاته بالصيد صحيحه.

و أما إذا قيل بأن الميتة ما مات و لم تقع عليه التذكيه حال حياته كما ذكرنا أن ذلك غير بعيد بالإضافة إلى الحيوان تكون ذكاته بالذبح أو النحر على ما تقدم، فيكون مقتضى استصحاب عدم وقوع الذكاه عليه حال حياته أنه ميتة فيترتب عليه نجاستها أيضاً.

و يتفرع على عدم كون يد الكافر أماره على التذكيه، لا أنها أماره على عدمها، أنه إذا علم سبق يده بيد المسلم يحكم بكونه مذكى، بل لا يبعد أن يكون الأمر كذلك، و لو قيل بأن يده أماره على عدم التذكيه فإن الأماره على عدمها هى يده التى لم تسبق عليها يد المسلم.

و على الجملة المستفاد من الروايات الوارده فى اعتبار السوق أى سوق المسلمين، و أنه لا تسأل عن ذكاه الحيوان مع شراء الجلد أو غيره منه عدم كون يد

(مسألة ٨) جلد الميتة لا يطهر بالديغ (١).

الكافر أماره على التذكية، و أن الأماره يد المسلم على ما تقدم تقريبه.

جلد الميتة

المنسوب إلى أكثر العامة أن جلد الميتة تطهر بالديغ (١)، و لعل مرادهم أن دباغ الجلد ذكاته، و المشهور بل المتسالم عليه عند أصحابنا أن جلد الميتة كلحمه و شحمه لا يقبل التطهير لا بالديغ و لا بغيره، نعم حكى عن ابن الجنيد طهارته بالديغ (٢)، و عن المحدث الكاشاني الميل إليه (٣). و ربما يحكى ذلك عن الصدوق رضى الله عنه (٤) و وجه الحكاية أمران:

أحدهما: ورود طهارته بالديغ فى الفقه الرضوى (٥)، و ان الغالب ما فيه يطابق فتاواه (٦).

و الثانى: أنه روى مرسلاً فى الفقيه عن الصادق عليه السلام عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و الماء و السمن ما ترى فيه؟ فقال: «لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن و تتوضأ منه و تشرب و لكن لا تصلّ فيها» (٧) و قد ذكر فى أول الفقيه أنه لا يذكر فيه إلّا ما يفتى به، و من الظاهر أن جعل اللبن و السمن و الماء فى الجلد لا يكون إلّا بعد الديغ، حيث إن الجلد كاللحم و الشحم يصير جيفه لا يصلح جعل شىء فيه إلّا بعد الديغ.

ص: ١٠٨

١- (١) منتهى المطلب ٣: ٣٥٢.

٢- (٢) حكاة العلامة فى مختلف الشيعة ١: ٥٠١.

٣- (٣) حكاة فى جواهر الكلام ٥: ٣٠٢.

٤- (٤) حكاة العلامة المجلسى فى بحار الأنوار ٧٧: ٧٨.

٥- (٥) الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٣٠٢.

٦- (٦) المصدر السابق: ٤٤ و ٤٧.

٧- (٧) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٩، الباب الأول، الحديث ١٥.

و كيف كان فقد يستدل على طهاره جلد الميتة بالدبغ بما فى الفقه الرضوى من طهارته بالدبغ، و بما رواه مرسلاً و بمعتبره الحسين بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام فى جلد شاه ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن أو الماء فأشرب منه و أتوضأ؟ قال: «نعم، و قال:

يدبغ فينتفع به و لا يصلى فيه» (١) و بموثقه سماعه قال: سألته عن جلد الميتة المملوح و هو الكيمخت فرخص فيه، و قال: «إن لم تمسه فهو أفضل» (٢)، و لكن لا يخفى أن الأخير لا دلالة لها على طهاره الجلد، بل غايته جواز الانتفاع به على ما يأتى فى جواز الانتفاع بالميتة، و الفقه الرضوى لم يحرز أنه رواه فضلاً عن كونها معتبرة، و كذلك المرسله على ما تقدم آنفاً.

و العمده معتبره الحسين بن زراره و ربما يقال إنها لموافقتها لمعظم العامه تحمل فى مقام المعارضه بغيرها-مما تدل على عدم كون الدبغ مطهراً-على التقية، و فى صحيحه على بن أبى المغيرة، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام الميتة ينتفع منها بشيء؟ فقال: لا- قلت: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه و آله مر بشاه ميتة، فقال: ما كان على أهل هذه الشاه إذا لم ينتفعوا بلحمها، أن ينتفعوا بإهابها، فقال: تلك شاه كانت لسوده بنت زمعه زوجة النبى صلى الله عليه و آله، و كانت شاه مهزوله، لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت، فقال: رسول الله صلى الله عليه و آله: «ما كان على أهلها إذا لم ينتفعوا بلحمها، أن ينتفعوا بإهابها، أى تذكى» (٣)، فإنه لو كانت الدباغه مطهره له لما كان انحصار الانتفاع بجلدها بصورة ذكاتها.

و يؤيد ذلك بروايه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى الفراء؟ إلى

ص: ١٠٩

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٨٦، الباب ٣٤ من أبواب الأطحمة المحرمه، الحديث ٧.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٨.

٣- (٣) المصدر السابق: ١٨٤، الحديث الأول.

أن قال: كان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه و ألقى القميص الذى يليه، فكان يسأل عن ذلك؟ فقال: إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة، و يزعمون أن دباغه ذكاته» (١) فإن هذا الإلقاء و إن كان مستحباً على ما قيل (٢) للأماره على التذكية إلّا أن ظاهرها أن الدباغه لا- تطهرها على تقدير كونها ميتة، و إلّا لما كان وجه للإلقاء القميص الذى يليه، و بروايه عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت:

لأبى عبد الله عليه السلام إنى أدخل سوق المسلمين- أعنى هذا الخلق الذين يدعون الإسلام- فأشتري منهم الفراء للتجاره، فأقول لصاحبها: أليس هى ذكیه؟ فيقول: بلى، فهل يصلح لى أن أبيعها على أنها ذكیه؟ فقال: لا- و لكن لا بأس أن تبيعها و تقول: قد شرط لى الذى اشتريتها منه أنها ذكیه، قلت: و ما أفسد ذلك؟ قال: استحلال أهل العراق للميته و زعموا أن دباغ جلد الميته ذكاته، ثم لم يرضوا أن يكذبوا فى ذلك إلّا على رسول الله صلى الله عليه و آله « (٣) .

و موثقه أبى مريم قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام السخلة التى مر بها رسول الله صلى الله عليه و آله و هى ميتة، فقال: ما ضر أهلها لو انتفعوا بإهابها؟، فقال أبو عبد الله عليه السلام: لم تكن ميتة، يا أبا مريم، و لكنها كانت مهزولة فذبحها أهلها فرموا بها، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: ما كان على أهلها لو انتفعوا بإهابها (٤) .

لا يقال: هذه الروايات غايتها أنه لا ينتفع بالجلد بغير التذكية و إن الحكم بعدم جواز الانتفاع لنجاستها و إنه لا يقيد فى طهارته دباغه، و هذا الظهور يرفع اليد عنه

ص: ١١٠

١- (١) وسائل الشيعة ٥٠٢: ٣، الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

٢- (٢) الحقائق الناضرة ٧: ٨٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥٠٣: ٣، الباب ٦١ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ٥.

و لا يقبل الطهارة شيء من الميتات سوى ميت المسلم، فإنه يطهر بالغسل (١)

بقريته الترخيص الوارد في موثقته سماعه و معتبره الحسين بن زرارة.

فإنه يقال: هذا الإنكار في الروايات و بيان أن مراد رسول الله صلى الله عليه و آله الانتفاع به بتذكيته مع أن الانتفاع من الجلد سواء كان من المذكي أو من الميتة لا يكون بدون الدباغة غير قابل للحمل على الكراهة و أن الجلد يطهر بالدباغة، و لكن يكره استعماله في جعله ظرفاً للماء أو اللبن و غيرهما من المائعات، فالطائفتان متعارضتان فلا بد من حمل الترخيص في جعل جلد الميتة ظرفاً للماء و نحوه من المائعات على التقية، و الله سبحانه هو العالم.

ما يقبل الطهارة من الميتات

فإنه مقتضى إطلاق ما ورد في عدم جواز الانتفاع بالميتة، غايه الأمر عدم جواز الانتفاع بما يشترط فيه الطهارة لم يرد على خلافها ترخيص، و ورد الترخيص في الانتفاع بها بما لا يشترط فيه الطهارة، نعم يطهر ميت الإنسان بعد تمام غسله كما هو ظاهر مثل صحيحه محمد بن الحسن الصفار قال: كتبت إليه: رجل أصاب يده و بدنه ثوب الميت الذي يلي جلده قبل أن يغسل، هل يجب عليه غسل يديه أو بدنه؟ فوقع عليه السلام: «إذا أصاب بدنك جسد الميت قبل أن يُغسل فقد يجب عليك الغسل» (١) بناءً على أن مراد غسل اليد لا غسل مس الميت، و قد تقدم احتمال الثاني، نعم في روايه إبراهيم بن ميمون قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت؟ قال:

«إن كان غسل فلا- تغسل ما أصاب ثوبك منه، و إن كان لم يغسل فاغسل ثوبك منه- يعني إذا برد الميت- (٢) و لكن الرواية ضعيفه سنداً و مشتمله على التقييد بما إذا برد مع أن

ص: ١١١

١- (١) وسائل الشيعة ٢٩٧: ٣، الباب ٤ من أبواب غسل المس، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٦١، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

(مسألة ٩) السقط قبل ولوج الروح نجس، وكذا الفرخ في البيض (١).

نجاسه الميت لا تختص بصورة برده كما يأتي.

و العمده في نجاسه الميت الآدمي صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

و سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت؟ فقال: «يغسل ما أصاب الثوب منه» (١)، و لو كان ظاهرها نجاسه الميت فلا تفصيل فيها بين تمام الغسل و عدم تمامه أو البدء بغسله أو عدم البدء به، و لعل هذا أيضاً يوهم عدم النجاسه الأصلية لميت الآدمي، و على تقديرها فالارتكاز على طهاره الرطوبات الباقية بعد الغسل يوجب الالتزام بطهاره الميت.

حكم السقط

السقط بعد ولوج الروح داخل في الميتة، و أما قبل ولوج الروح فصدق الميتة عليه غير ظاهر، و قيل بصدقها عليه، فإن التقابل بين الموت و الحياه تقابل العدم و الملكة و لا يعتبر في صدقه سبق الحياه كما لا يعتبر في صدق الموات من الأرض سبق عمارتها و صدق العمى على سبق البصر، و إنما يعتبر في صدقه قابلية المحل (٢) بالأمر الوجودي بشخصه أو بنوعه.

و فيه أن الكلام في المقام لم يقع في صدق الميت في مقابل الحي بل في صدق الميتة في مقابل المذكي، و صدقها كما ذكرنا غير ظاهر، و على تقدير صدقها فلم يرد في نجاسه الميتة إطلاق ليعم السقط قبل ولوج الروح.

و قد يقال: إن السقط يندرج في القطعه المبانه من الحي، و فيه أن كونه جزءاً من الحي غير ظاهر، بل هي كاليضه مخلوق في باطن الحيوان، و على تقديره فلا إطلاق

ص: ١١٢

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٠٠، الباب ٦ من أبواب غسل المس، الحديث ٣.

٢- (٢) انظر التنقيح في شرح العروه ٢: ٥٤٥.

فى أدله نجاستها أيضاً فإنها وارده فى القطعه التى يقطعها الحباله أو تقطع من أليات الغنم و لا تعم مثل السقط و البيضه، و عن المحقق الهمدانى الاستدلال على كون السقط قبل ولوج الروح ميتة فتكون نجسه بما ورد من أن ذكاه الجنين ذكاه أمّه (١) فإن مدلولها أن الجنين على قسمين، قسم منه مذكى و هو ما يقع على أمّه ذكاه و آخر منه ميتة، و هو ما لم يقع على أمّه ذكاه كما هو المفروض فى المسأله.

و فيه أن الجنين القابل للتذكيه قسمان، و هو ما كمل خلقته و يعلم ذلك بما أشعر أو أوبر و هو مع ذكاه أمّه مذكى و مع عدمه ميتة، و أما ما لم يكمل خلقته فلا دلالة فيما ورد بكونه مذكى بذكاه أمّه أو كونه ميتة، أو أنه خارج عن المذكى و الميتة.

و استدلال فى التنقيح بوجه آخر على نجاسة السقط قبل ولوج الروح بصحيحه حريز الوارده فى الرجل الذى يمر بالماء و فيه جيفه، حيث ذكر (سلام الله عليه): «كلما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغيّر الماء و تغيّر الطعم، فلا توضأ و لا تشرب» فإن الجيفه هو الجائف من الحيوان و نحوه فيعم السقط بل المذكى، غاية الأمر يرفع اليد عن إطلاقه بالإضافه إلى المذكى؛ لما ورد من طهارته بالذكاه و يبقى غيره فى إطلاقها و منه السقط قبل ولوج الروح و بعده (٢).

أقول: الجيفه فى الصحيحه مقيده بكونها ميتة لما دل على أنه يغسل الثوب و الإناء منها، و قد تقدم أن صدق الميتة فى مقابل المذكى على السقط غير ظاهر، نعم على تقدير إحراز الصدق فلا بأس بالأخذ المزبور، و هذا التقرير غير ما ذكر فى التنقيح، فإنه

ص: ١١٣

١- (١) مصباح الفقيه ١٢٥: ٧-١٢٦.

٢- (٢) التنقيح فى شرح العروه ٥٤٥: ٢.

(مسألة ١٠) ملاقاه الميتة بلا رطوبه مسريه لا توجب النجاسه على الأقوى (١) و إن كان الأحوط غسل الملاقى خصوصاً في ميتة الانسان قبل الغسل.

قد ذكر فيه أنه قد خرج عن إطلاق الصحيحه المذكى و يبقى غيره على إطلاقها، حيث إن لازم التقرير المزبور أن يحكم بنجاسه ما شك في كونه مذكى مع أنه أطل الله بقاءه قد حكم بطهارته لاستصحاب عدم كونه ميتة، أو لأصاله الطهاره، و الوجه في اللزوم أن الموضوع للنجاسه الجيفه التى لا تكون مذكاه، و باستصحاب عدم كون الجيفه المشكوكه مذكاه يتم الموضوع للنجاسه.

و الصحيح في التقرير ما ذكرنا من أن النجاسه قد ترتبت على عنوان الميتة، غايه الأمر لا- إطلاق في دليل نجاستها حيث إن الروايات وردت في موارد خاصه، كالفأره و الدابه و غيرهما مما يكون مسبقاً بالحياه، و على تقدير تقييد الجيفه بهذا النحو من الميتة فلا يفيد أيضاً صدق الجيفه على السقط فلاحظ و تأمل، و العمده في المقام هو أنه إذا حكم على السقط بكونه ميتة إذا كان بعد ولوج الروح، فالمرتکز في أذهان المتشّرعه عدم الفرق بينه و بين السقط قبل ولوجه، و الله سبحانه هو العالم.

ملاقاه الميتة

المنسوب إلى المشهور بين الأصحاب أن ملاقاه الميتة و الميت الآدمى بلا رطوبه مسريه لا توجب النجاسه، خلافاً لما نسب إلى العلامة (١) و الشهيدين (٢) أن ملاقاه الميتة أو الميت الآدمى توجب النجاسه مع الرطوبه أو بدونها، و ربما نسب إلى هؤلاء أن هذا في الميت الآدمى، و أما الميتة فالملاقاه بلا رطوبه مسريه لا توجبها، كما لا توجب الملاقاه بلا رطوبه في سائر النجاسات.

ص: ١١٤

١- ((١)) التذکره ١٣٢: ٢. منتهی المطلب ٢: ٤٥٦.

٢- ((٢)) البيان: ٣٣، الذکری: ٤٤، روض الجنان ٣٠٨: ١.

و فى مقابل ذلك ما تقدم من المحدث الكاشانى (١) فى أن الميت الآدمى لا يكون نجساً، وإنما أمر بتغسيه بماء السدر و ماء الكافور و ماء القراح للتعبد أو للجنباه الحاصله له بخروج النطفه منه حال الموت.

و كيف ما كان فيستدل على ملاقيها و لو بلا رطوبه توجب النجاسه بالإطلاق فى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: وسألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت؟ فقال: «يغسل ما أصاب الثوب» (٢).

و رواه إبراهيم بن ميمون قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت؟ قال: «إن كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه، و إن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه» (٣) يعنى إذا برد الميت، و لكن ما فيه فإنه لو أمكن الأخذ بإطلاقهما و عدم تقييدهما بصورة الرطوبه المسريه فلا بد من الالتزام بذلك فى بعض النجاسات الأخرى، نظير ما ورد فى الكلب من أنه يغسل ما أصابه أو ما مسه على ما تقدم.

و بتعبير آخر الارتكاز العرفى بأن مع عدم الرطوبه لا سرايه و لا تنجس يوجب انصرافهما إلى صورته الرطوبه المسريه، و لو سلم الإطلاق و عدم الانصراف فلا بد من رفع اليد عنه و تقييد الملاقاه بصورتها بموثقه ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كل شئ يابس ذكى» (٤) و ظاهره بقرينه السؤال: عن الرجل يبول و لا يكون عنده الماء

ص: ١١٥

١- (١) مفاتيح الشرائع: ٦٦-٦٧ و ٧١. و حكاه عنه البحرانى فى الحقائق ٥: ٦٧ و السيد الخوئى فى التنقيح ٥٤٦: ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٦٢، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٦١، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

فيمسح ذكره بالحائط (١)، أن كل نجس مع عدم الرطوبة لا ينجس فيعم الميتة و الميت.

و بتعبير آخر الموثقة حاكمه على أدله تنجس الأشياء الطاهرة بملاقاه النجاسه و لو اغمض عن الحكومه، و قيل إن النسبه بين ما دل على نجاسه ملاقى الميت و الميتة سواء كانت مع الرطوبة المسريه أم لا، و بين ما دل على طهاره ملاقى اليايس عموم من وجه؛ لأن هذه مختصه باليايس، و عام من حيث الميتة و غيرها، و الروايتان خاصتان بالميتة و مطلقتان من حيث الرطوبة و عدمها، فتقدم الموثقة؛ لأن عمومها بالوضع، و على تقدير المعارضه فالمرجع بعد تساقطهما إلى أصاله الطهاره فى ملاقى الميتة بلا رطوبة كما لا يخفى، و فى صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت، هل تصلح له الصلاه فيه قبل أن يغسله؟ قال: «ليس عليه غسله و ليصل فيه، و لا بأس» (٢).

و هذه الصحيحه تحمل على صورته عدم الرطوبة المسريه جمعاً بينها و بين ما دل على نجاسه الميتة و أن ملاقى الميتة تنجس بالملاقاه مع الرطوبة كالروايات الوارده فى السمن و الزيت و غير ذلك يموت فيه الفأره و الإناء يموت فيه الجرذ.

و فى موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «اغسل الإناء الذى تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرات» (٣) فإن هذه أيضاً محموله على صورته وجود الماء أو الرطوبة المسريه فى الإناء بقريته ما تقدم من أن: «كل شئ يابس ذكى» (٤)، بل لا يبعد انصرافها

ص: ١١٦

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٤٢، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٩٦، الباب ٥٣، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

[يشترط فى نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده]

(مسأله ١١) يشترط فى نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده فلو مات بعض الجسد و لم تخرج الروح من تمامه لم ينجس (١).

[مجرد خروج الروح يوجب النجاسه و إن كان قبل البرد]

(مسأله ١٢) مجرد خروج الروح يوجب النجاسه و إن كان قبل البرد من غير فرق بين الإنسان و غيره (٢). نعم وجوب غسل المس للميت الإنسانى مخصوص بما بعد برده.

إلى صوره وجود الماء أو غيره فى الإناء مما يوجب موت الجرذ بالوقوع فيه، كما لا- يبعد الحمل على صوره الرطوبه ما فى التوقيع المروى فى الاحتجاج قال: مما خرج عن صاحب الزمان إلى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى حيث كتب إليه روى لنا عن العالم عليه السلام أنه سئل عن إمام قوم صلى بهم بعض صلاتهم و حدثت عليه حادثه، كيف يعمل من خلفه؟ فقال: يؤخر، و يتقدم بعضهم و يتم صلاتهم، و يغتسل من مسه؟ التوقيع: «ليس على من نحاه إلّا غسل اليد» (١).

شروط نجاسه الميتة

لأن الموضوع للنجاسه هو الحيوان الميت، أى الميتة و الميت من الإنسان، و لا يصدق شىء منهما على حيوان أو إنسان خرجت الروح من يده أو رجله بالشلل و نحوه، نعم مع انفصال ذلك الجزء ورد الدليل على الإلحاق، و بتعبير آخر لا يصدق على إنسان أنه مات إلّا بخروج روحه من جميع بدنه، و لا تصدق الميتة على حيوان إلّا بعد زهوق الروح من بدنه كذلك، فلا وجه للتردد فيه كما فى شرح الدروس لاحتمال صدق الميتة قبله.

كما عن جماعه منهم الشيخ فى المبسوط (٢) و العلامه فى التذكرة (٣)، أما فى

ص: ١١٧

١- (١) الاحتجاج ٢: ٣٠٢، و وسائل الشيعة ٣: ٢٩٦، الباب ٣ من أبواب غسل المس الميت، الحديث ٤.

٢- (٢) المبسوط ١: ١٧٩.

٣- (٣) التذكرة ٢: ١٣٤.

الإنسان فإنه مقتضى الإطلاق في صحيحه الحلبي المتقدمه عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت؟ فقال: «يغسل ما أصاب الثوب (١) فإنه يعم الإصابه قبل البرد و بعده، و أما ما في روايه إبراهيم بن ميمون من قوله: «و إن كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه-يعنى إذا برد الميت-» (٢) فقد تقدم أنه يحتمل أن يكون تفسيراً من الراوى، و إلا لما كان لإضافه كلمه التفسير مناسبه مع أنه ضعيف سنداً؛ لعدم ثبوت التوثيق لإبراهيم بن ميمون، مع أنه معارض بالتوقيع المروى فى الاحتجاج (٣) فإنه فرض فيه حراره الميت مع الأمر فيه بغسل اليد من مسّه.

و نسب إلى أكثر الأصحاب أنه لا ينجس بدن الميت قبل البرد، و استدل على ذلك بالاستصحاب و عدم إحراز صدق الميت قبل البرد، و أن الملازمه بين وجوب الغسل بالضم و وجوب الغسل بالفتح مقتضاها عدم ثبوت الثانى مع عدم ثبوت الأول، و لنفى البأس عن مسّ الميت بالحراره.

و فى صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «مسّ الميت عند موته و بعد غسله و قبله ليس بها بأس» (٤) و مقتضى إطلاق نفي البأس عن مسّ الميت عند موته عدم لزوم الغسل بالضم و عدم وجوب الغسل بالفتح.

و لكن شىء مما ذكر لا يصلح للاعتماد عليه، فإن الأصل لا- تصل النوبه إليه مع الدليل على تنجس الثوب و اليد و غيرهما بالمس مع الرطوبه، و لو قبل البرد.

ص: ١١٨

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٢، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٦١، الحديث الأول.

٣- (٣) الاحتجاج ٢: ٣٠٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٢٩٥، الباب ٣ من أبواب غسل المس، الحديث الأول.

و دعوى عدم صدق الميت قبل البرد عجيب فإنه لا فرق فى الصدق بين الحيوان و الإنسان بأنه بخروج الروح عن بدن الحيوان أو الإنسان يصدق أنه مات.

و دعوى الملازمه بين وجوب الغسل بالضم و وجوب الغسل بالفتح بحيث ينتفى الثانى بانتفاء الأول أول الكلام، بل الدليل كما ذكرنا على خلافها و لا يمكن استفاده الملازمه من صحيحه محمد بن مسلم (١) أو غيرها، فإنه لو سلم ظهورها فى التقبيل زمان حصول الموت لا- حال الاحتضار فدلالته على عدم البأس من حيث عدم التنجس و لو مع الرطوبه بالإطلاق فيرفع اليد عنه بصحيحه الحلبي (٢) الداله على تنجس الثوب و اليد بالملاقاه مع الرطوبه.

لا يقال: النسبه بينهما العموم من وجه، فإن صحيحه الحلبي بعد تقييدها بموثقه ابن بكير الداله على أن: «كل شىء يابس ذكى» (٣)، يكون مقتضاها تنجس الملاقى مع الرطوبه بلا فرق بين ما قبل برد الميت أو بعده، و مقتضى صحيحه محمد بن مسلم عدم البأس بمس الميت ما قبل برده سواء كانت مع الرطوبه المسريه أو بدونها.

فإنه يقال: نعم، و لكن الحكم بنفى البأس فى صحيحه محمد بن مسلم مطلق من حيث الحدث و الخبث، و البأس فى صحيحه الحلبي مختص بالخبث فيرفع اليد عن صحيحه محمد بن مسلم أى من إطلاق حكمه فى مورد اجتماعهما و هو الملاقاه قبل البرد مع الرطوبه بخصوص الحكم فى صحيحه الحلبي، و هذا نظير ما لو ورد فى خطاب لا بأس بالعصير إذا غلى، و ورد فى خطاب يحرم شرب العصير إذا غلى، يجمع

ص: ١١٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٢٩٥، الباب ٣ من أبواب غسل المس، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٦٢، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

بينهما بحمل الأول على نفى البأس الوضعى برفع اليد عن إطلاقه بالإضافه إلى نفى البأس التكليفى.

و قد يقال: إن نجاسه الميت لا تختص بغير الشهيد، فإن مقتضى صحيحه الحلبي نجاسه بدن الميت بلا فرق بين الشهيد و غيره، و عدم وجوب تغسيله لا يكشف عن طهارته، كما أن عدم اعتبار إزالة الدم من جسده و ثيابه التى يدفن فيها لا يكشف عن طهاره ذلك الدم.

أقول: ظاهر روايه إبراهيم بن ميمون (١) نجاسه غير الشهيد من الميت بقرينه ما فيها من التفصيل بين كون إصابه اليد و الثوب قبل تغسيله أو بعده، و لكن قد تقدم عدم تمام سندها.

و أما صحيحه الحلبي فدعوى انصرافها إلى غير الشهيد لا يخلو عن تأمل بل منع، و إن ذكر فى الجواهر طهاره بدن الشهيد (٢).

لا يقال: ما الفرق بين النجاسه و بين إيجاب مس الميت الغسل على الماس، فإنهم ذكروا أن مس الشهيد لا يوجب الغسل.

فإنه يقال: ورد فى روايات غسل المس أن من مسه قبل تغسيل الميت و بعد برده وجب عليه الغسل، و هذا باعتبار انصرافها إلى غير الشهيد يوجب تقييد الإطلاق فى بعض الروايات من أن مس الميت يوجب الغسل، بخلاف طهاره الميت بالغسل فقد ذكرنا أنه بالارتكاز بأن الرطوبة الباقية بعد تغسيل الميت لا يعامل معها معامله النجاسه، و هذا لا يجرى فى الشهيد.

ص: ١٢٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦١، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) جواهر الكلام ٥: ٣٠٧.

[المضغه نجسه، و كذا المشيمه و قطعه اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل]

(مسألة ١٣) المضغه نجسه، و كذا المشيمه و قطعه اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل (١).

لا يقال: يستفاد طهاره الميت بعد تغسيله بإطلاق صحيحه محمد بن مسلم قال:

«مس الميت عند موته و بعد غسله و قبله ليس بها بأس» (١) فإن نفى البأس عن المس بعد تغسيل الميت يعم نفى وجوب غسل المس و تنجس ما أصابه بدن الميت.

فإنه يقال: قد تقدم أنه لا يمكن نفى التنجس بإطلاقها، حيث إنه يعارض إطلاق صحيحه الحلبي المتقدمه و يرفع اليد بها عن إطلاق الحكم أى نفى البأس بحمله على نفى غسل مس الميت فلاحظ.

حكم المضغه

قد يقال بنجاسه كل من المضغه و المشيمه و قطعه اللحم التى تخرج حين الوضع مع الطفل؛ لكونها من الأجزاء المبانه من الحي، و لكن قد تقدم فى السقط قبل ولوج الروح أنه مخلوق فى باطن الحي، و لا يعد من أجزائه التى يمكن استفاده نجاسه المبان منها، مما ورد فيما تقطعه حباله الصيد من أعضاء الحيوان، و ما ورد فى قطع أليات الغنم، و يجرى ما تقدم فيه فيما عنون بها هذه المسألة.

و العمده فى أن السقط بعد ولوج الروح من الآدمى داخل فى عنوان الميت، و من الحيوان فى عنوان الميتة، و المرتكز عند أذهان المشرعه عدم الفرق فى الحكم بالنجاسه بينهما و بين السقط قبل ولوج الروح، أو بين ما عنون بها هذه المسألة مضافاً إلى ما عرفت من أنه يمكن الأخذ بإطلاق الجيفه فى صحيحه حريز الوارده فى الماء يمر به الرجل و فيه الجيفه (٢)، فإن الجيفه تصدق على السقط المزبور و ما عنون بها

ص: ١٢١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٢٩٥، الباب ٣ من أبواب غسل مس الميت، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ١٣٨-١٣٩، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

[إذا قطع عضو من الحي و بقى معلقاً متصلاً به فهو طاهر]

(مسأله ١٤) إذا قطع عضو من الحي و بقى معلقاً متصلاً به فهو طاهر ما دام الاتصال، و ينجس بعد الانفصال، نعم لو قطعت يده مثلاً و كانت معلقه بجلده رقيقه فالأحوط الاجتناب (١).

المسأله حيث إنها اللحم أو الشحم أو الجلد الجائف، غايه الأمر رفع اليد عن إطلاقها بالإضافه إلى المذكى و المبان منه فتدبر.

العضو المقطوع المعلق

ما دل على أن الجزء المبان من الحي ميتة أو ميت قد ورد فى أليات الغنم تثقل فتقطع، و هذه لا تعم إلّا القطع بمعنى انفصال الجزء المقطوع، و ورد فيما أخذت الحباله من الصيد فقطعت منه رجلاً أو يداً (١)، فقطع الحباله يداً و رجلاً يكون بانفصال اليد و الرجل عن بدن الحيوان، و لا يصدق فيما إذا بقى بعد جرح العضو معلقاً على بدن الحيوان، إلّا إذا بقى معلقاً بجلده رقيقه فإنه لا يبعد و لا أقل من الأحوط الاجتناب عنه.

و أما ما قيل من أنه مع الانفصال تماماً أو ما إذا بقى معلقاً بجلده رقيقه يخرج الجزء عن تبعيه البدن، أى الحيوان الحي أو الإنسان الحي، بخلاف ما إذا خرجت الروح عن الجزء و لم ينفصل عن البدن، كما فى العضو المشلول أو قطع من الجزء شىء و هو متصل بالبدن، فإنه يعد من توابع ذى العضو عرفاً، و يقال إنه يده أو عضوه الآخر فلا يخفى ما فيه، فإن تبعيته للحي بمعنى القول أنه يده أو رجله حاصل عرفاً مع الانقطاع و الانفصال، و يقال إنها يد زيد قد سقطت فى المعركه، و هذه النسبه لا يفرق فيها الانفصال و الاتصال.

و العمده أنه مع عدم الانفصال كما ذكر لا يدخل فى مدلول الأخبار المشار إليها فلاحظها، اللهم إلّا أن يقال: إنه مع الانفصال أو مع الاتصال بجلده رقيقه يصدق أنه ليس

ص: ١٢٢

[الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء إن لم يعلم ذلك و احتمل عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر]

(مسأله ١٥) الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء (١) إن لم يعلم ذلك و احتمل عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر و حلال و إن علم كونه كذلك فلا إشكال فى حرمة لكنه محكوم بالطهاره لعدم العلم بأن ذلك الحيوان ممّا له نفس.

[إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فإن كان قليلاً جداً فهو طاهر]

(مسأله ١٦) إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فإن كان قليلاً جداً (٢) فهو طاهر و إلّا فنجس.

[إذا وجد عظماً مجرداً و شك فى أنه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهاره]

(مسأله ١٧) إذا وجد عظماً مجرداً و شك فى أنه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهاره (٣) حتى لو علم أنه من الإنسان و لم يعلم أنه من كافر أو مسلم.

له يد، بل كان بخلاف فرض الشلل.

و يقال إن الجند المعروف بخصيه كلب الماء، ماله تستعمل فى طبخ بعض الحلويات و لم يعلم أنه جزء الحيوان، و خصيه كلب الماء حقيقه، و عليه فهو محكوم بالطهاره و الحليه؛ لأصالة الطهاره و الحليه، و لو أحرز أنه خصيه كلب الماء حقيقه فهو محكوم بالطهاره؛ لأن كلب الماء لم يحرز أنه مما له دم سائل، بل قيل كما تقدم أن كل حيوانات البحر كذلك (١)، و لكن لا يجوز أكلها؛ لأن كلب الماء من غير المأكول لا سيما الخصيه، فإنها من المأكول لحمه، أيضاً لا يجوز أكلها.

و يقال فى وجه طهارته خروجه عن مدلول الأخبار الوارده فى الجزء المبان من الحى، و للسيره الجاريه عن المتشرعه بعدم الاجتناب عن مثل ذلك مما هو صغير جداً يكاد يلحق بالتؤلؤل و البثور.

عظم الحيوان

إذا أحرز أن العظم من حيوان، و لم يعلم أنه عظم الكلب أو الخنزير أو عظم غيرهما يحكم عليه بالطهاره، فإن العظم من الحيوان أى حيوان، سواء كان مذكى أو

ص: ١٢٣

ميته، محكوم بالطهاره غير الكلب و الخنزير، و مقتضى الاستصحاب عدم كون العظم المزبور عظمهما و لا- يحتاج إلى إثبات كونه من عظم حيوان آخر؛ لأن الخارج عن قولهم عليهم السلام العظم ذكى الكلب و الخنزير، و استصحاب عدم عنوان المخصص يكفى فى ثبوت حكم العام بناءً على جريان الاستصحاب فى العدم الأزلى على ما تقدم، و مع الإغماض عنه تجرى أصاله الطهاره فى العظم المزبور.

و إذا أُحرز أنه من عظم إنسان و لم يعلم أنه مسلم أو كافر، فقد ذكر فى المستمسك أنه يحكم فى الفرض بنجاسه العظم، فإن التقابل بين الكفر و الإسلام تقابل العدم و الملكة (١)، حيث إن الكفر عدم الإسلام فى مورد قابل له، و استصحاب عدم الإسلام فى الإنسان الذى منه العظم يثبت أنه العظم من إنسان ليس له إسلام، حيث إن كونه من إنسان محرز بالوجدان، و مقتضى الاستصحاب نفى الإسلام عنه، و هذا الثابت موضوع للنجاسه و لا يبقى معه مورد لأصاله الطهاره؛ لأنها أصل حكمى.

و أورد فى التنقيح (٢) على ذلك بأن التقابل بين الكفر و الإسلام و إن كان تقابل العدم و الملكة، فالكفر عدم الإسلام نظير التقابل بين العمى و البصر، إلّا أن مع ذلك استصحاب عدم الإسلام فى مورد قابل له لا يثبت الكفر، فإن معنى الكفر ليس عدم الإسلام و كون المورد قابل له بمفاد (واو) الجمع ليقال إن كون المورد قابلاً للإسلام محرز بالوجدان و الأصل عدم الإسلام، بل معنى الكفر بسيط يعبر عنه بالعدم الخاص، كما هو معنى العمى، و هذا المعنى لا يثبت بضم الوجدان إلى الأصل، بل يستصحب عدم الكفر لصاحب العظم و نتيجة ذلك الحكم بطهارته و لا يعارض بعدم الإسلام له،

ص: ١٢٤

١- ((١)) المستمسك ١: ٣٣٨. المسأله ١٧.

٢- ((٢)) التنقيح فى شرح العروه الوثقى ١: ٥٥٦، المسأله ١٧.

[الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس أو من غيره كالسمك مثلاً محكوم بالطهاره]

(مسأله ١٨)الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس أو من غيره كالسمك مثلاً محكوم بالطهاره(١).

فإن الإسلام ليس بموضوع للطهاره بل موضوع النجاسه الكفر، فتنفى بانتفاء موضوعها و لو بالأصل، و أوضح من ذلك بأن ثبوت الكفر لو كان بمقتضى الأصل، لما كان وجه للحكم بإسلام لقيط الإسلام أو لقيط الكفر فيما إذا احتمل إسلامه لوجود المسلم فيه، و يمكن تولده منه كما ذكر ذلك فى كلمات الأصحاب.

أقول: يمكن القول بأن ما ذكره فى اللقيط من حيث وجوب التجهيز، حيث إن الموضوع له كل ميت و قد خرج عنه الكافر، و كون الميت كافراً لا- يثبت بالأصل؛ لأن الكافر عندهم من كان منكراً للتوحيد و الرساله و المعاد أو الضرورى، فينتفى كون الإنسان كافراً، و لكن لا يثبت أنه مسلم؛ و لذا يحكم أيضاً بطهاره المشكوك كونه كافراً.

و الحاصل أن الإنكار أمر وجودى، و لو فرض أنه مجرد عدم الاعتراف أو الاعتقاد بما ذكر من الأصول الاعتقاديه و نحوه فلا يثبت باستصحاب عدم الاعتقاد أو الاعتراف أنه كافر، فإن المتفاهم من الكافر من كان على خلاف الحق من الاعتقاد، و يشهد لذلك الفرق بين قولنا: إنه ليس بمسلم، و إنه كافر، و لو فرض أن الكفر عدم الاعتراف و الاعتقاد من الإنسان فهو عدم خاص أى مضاف إلى الإنسان الموجود، و هذا لا يثبت بضم استصحاب عدم إلى الوجود المحرز كما تقدم.

الجلد المشكوك

لأصاله عدم كون حيوانه ذا نفس سائله بناءً على ما تقدم من جريان الاستصحاب فى العدم الأزلى، و بها يحكم بطهارته، و مع الإغماض عنه يجرى فيه استصحاب عدم جعل النجاسه له، و لا أقل من قاعده الطهاره.

بيع الميتة

المعروف بين الأصحاب عدم جواز بيع الميتة، بل عن التذكرة (١) و المنتهى (٢) و التنقيح (٣) دعوى الإجماع عليه، و إن قيل بعدم جواز الانتفاع بالميتة و لو باستعمالها في غير ما يشترط الطهارة فيه، فعدم جواز البيع على القاعده؛ لأن من شرط المعاوضه على شيء حصول المنفعة المقصوده له لئلا يكون أخذ المال بإزائه من أكله بالباطل، و هذا بخلاف ما إذا قيل بجواز الانتفاع بها كجعل جلدها ثوباً أو غمد سيف و نحو ذلك، فإن عدم جواز المعاوضه عليه يحتاج إلى إلغاء الماله عنها شرعاً، و حيث يأتي جواز الانتفاع بها فلا بد من إثبات جواز المعاوضه من التشبث بالأخبار، و العمده منها روايه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «السحت ثمن الميتة، و ثمن الكلب، و ثمن الخمر، و مهر البغي، و الرشوه في الحكم، و أجر الكاهن» (٤).

و لا يبعد اعتبار سندها؛ لأن السكوني ثقة على ما ذكره الشيخ قدس سره في العده و الراوى عنه و هو النوفلى غير موثق إلّا أنه لا يبعد استفاده ثقته من دعوى الشيخ قدس سره في العده بعمل الأصحاب بأخبار السكوني، فإن غالب رواياته قد وصلت بواسطه النوفلى مع أنه قد ذكر في أسناد كامل الزياره، و أن كلاً من الأمرين قابل للمناقشه، و هذه الروايه و إن رواها الصدوق قدس سره (٥) بسند آخر لم يقع فيه النوفلى، إلّا أن في سندها على النقل

ص: ١٢٦

١- (١) التذكرة ١٠: ٢٥.

٢- (٢) منتهى المطلب ١٠٠٨: ٢ (الطبعة الحجرية).

٣- (٣) التنقيح الرائع ٢: ٥.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١٧: ٩٣، الباب ٥ من أبواب مما يكتسبه به، الحديث ٥.

٥- (٥) الخصال: ٣٢٩، الحديث ٢٥.

المزبور موسى بن عمرو و ليس عندي توثيق له.

و قد يستدل على ذلك بما رواه ابن إدريس عن جامع البزنطى صاحب الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل تكون له الغنم يقطع من ألياتها و هى أحياء أ يصلح أن ينتفع بما قطع؟ قال: «نعم يذبيها و يسرج بها و لا يأكلها و لا يبيعها» (١) و رواها فى قرب الإسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر عن أخيه عليه السلام (٢)، و لكن هذه الرواية لا تصلح لإثبات عدم جواز المعاوضة على الميتة، فإن طريق ابن إدريس إلى جامع البزنطى غير معلوم لنا، و فى سند قرب الإسناد عبد الله بن الحسن العلوى و لم يثبت له توثيق.

لا- يقال: لا- ينظر إلى ضعف السند فى المقام؛ لأنه منجبر بعمل المشهور، فإن عدم جواز المعاوضة هو المعروف من مذهب الأصحاب مع ما تقدم من دعوى الإجماع.

فإنه يقال: لم يظهر أن معظم القائلين بعدم جواز المعاوضة عليه فضلاً عن كلهم استندوا فى عدم الجواز إلى ما ذكر من الأخبار، فلعلهم أفتوا بذلك لعدم جواز الانتفاع بالميتة عندهم و العمدة فى الالتزام بعدم جواز بيعها و سائر المعاوضة عليها صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الماشية تكون للرجل فيموت بعضها يصلح له بيع جلودها و دباغها و لبسها؟ قال: لا و إن لبسها فلا يصلح فيها» (٣) و رواه السكونى المؤيدتين بما عن جامع البزنطى.

ص: ١٢٧

١- (١) السرائر ٥٧٣: ٣. و وسائل الشيعه ١٧: ٩٨، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

٢- (٢) قرب الإسناد: ٢٦٨، الحديث ١٠٦٦، و سنده فى الصفحة ٢٦١، الحديث ١٠٣٢. باب ما يحل من البيوع.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٧: ٩٦، الباب ٥ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١٧. و كذلك الجزء ٢٤: ١٨٦، الباب ٣٤ من أبواب الاطعمه المحرمه، الحديث ٦.

و قد يقال: إنها معارضه بما يظهر منها جواز بيع الميتة كروايه الصيقل قال: كتبوا إلى الرجل عليه السلام جعلنا الله فداك إنا قوم نعمل السيوف ليست لنا معيشه و لا- تجاره غيرها و نحن مضطرون إليها، و إنما علاجنا جلود الميتة و البغال و الحمير الأهليه لا يجوز في أعمالنا غيرها، فيحل لنا عملها و شراؤها و بيعها و مسها بأيدينا و ثيابنا، و نحن نصلى في ثيابنا، و نحن محتاجون إلى جوابك في هذه المسأله يا سيدنا لضرورتنا؟ فكتب:

«اجعل ثوباً للصلاه» (١).

و قد أجاب الشيخ الأنصارى قدس سره عن هذه الروايه بأنه لم يفرض فيها تعلق البيع بجلود الميتة أو غلاف السيوف مستقلاً أو في ضمن بيع السيوف ليكون نفى البأس المستفاد من التقرير دليلاً على جواز بيع الميتة، غايتها دلالتها على جواز الانتفاع بالميتة بجعلها غمداً للسيف الذى يباع بشرط الغمد، و أضاف إلى ذلك بأن دلالة الروايه على جواز بيع الميتة و شرائها على تقديرها بالتقرير، و لا اعتبار به فإنه غير ظاهر في الرضا خصوصاً في المكاتبات المحتمله للتقيه (٢).

و فيه أن مورد السؤال استعمال الجلود و بيعها و شراؤها و مسها بالأيدى و الثياب و الصلاه في تلك الثياب، و النهى في الجواب عن الصلاه فيها، و السكوت عن الباقي ظاهر في جواز غيرها، و هذا الإطلاق مقامى لا ترك للتعرض لما يكون في ذهن السامع و إقراره على اعتقاده أو عمله كما هو المراد بالتقرير.

و ربما نوقش في الروايه بأن المفروض فيها الاضطرار إلى الاستعمال، و الكلام

ص: ١٢٨

١- (١) وسائل الشيعة ١٧: ١٧٣، الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤.

٢- (٢) المكاسب (للشيخ الأنصارى) ١: ٣٢-٣٣.

لكن الأقوى جواز الانتفاع بها(١) فيما لا يشترط فيه الطهاره.

فى المقام فى الاختيار، و فيه أن الاضطراب المفروض فيها بمعنى الحاجه لا- الاضطراب الراجع للتكليف مع أن الاضطراب إلى المعامله الفاسده لا يصحها، و الصحيح فى الجواب أن الروايه فى سندها ضعف لجهاله الصيقل و ولده فلا يمكن الاعتماد عليها.

و ربما يقال: إن راوى المكاتبه محمد بن عيسى لا الصيقل و أولاده، و إلّا لكان هكذا قالوا: كتبنا إلى الرجل، و الحاصل ضمير الفاعل فى (قال) يرجع إلى محمد بن عيسى فلا يضر باعتبارها جهاله الصيقل و ولده، و فيه ما لا يخفى فإن ضمير الفاعل و إن كان يرجع إلى محمد بن عيسى إلّا أنه لا- يروى السؤال و الجواب بحضور الواقعه، بل بحسب نقل الصيقل أو ولده كما هو مقتضى كلمه (عن) الداخلة على أبى القاسم الصيقل و ولده فلاحظ.

و قد ظهر من جميع ما تقدم أن الأظهر فى المقام عدم جواز بيع جلود الميتة، و أن روايه الصيقل لا تتم سنداً، و مع الإغماض تحمل على التقية؛ لأن بيع جلود الميتة بعد دباغها مذهب العامه، و لذا حملنا معتبره الحسين بن زراره على التقية، فإنه روى عن أبى عبد الله عليه السلام فى جلد شاه ميتة يدبغ، فيُصب فيه اللبن أو الماء فأشرب منه و أتوضأ؟ قال: نعم، و قال: يدبغ فينتفع به و لا يصلّى فيه (١)، فإن أكثر العامه بل معظمهم ذهب إلى طهاره الجلد بالدبغ و جواز بيعه فراجع.

كما حكى عن جماعه من الأصحاب منهم العلامة و الشهيدان، فلأن المنع عن الانتفاع بالميتة و إن كان ظاهر بعض الروايات إلّا أنه لا بد من رفع اليد عن ظهورها بحملها على الكراهه أو الإرشاد إلى عدم الابتلاء بتنجس الثوب و البدن، أو على أن

ص: ١٢٩

المراد بالانتفاع المنهى عنه الأكل بقرينه الترخيص في بعض الروايات الأخرى، و في صحيحه على بن المغيرة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الميتة ينتفع منها بشيء؟ فقال: «لا» (١).

و موثقه سماعه قال: سألته عن جلود السباع أ ينتفع بها؟ فقال: «إذا رميت و سميت فانتفع بجلده و أما الميتة فلا» (٢).

و صحيحه الكاهلي قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام -و أنا عنده- عن قطع أليات الغنم؟ فقال: لا بأس بقطعها إذا كنت تصلح بها مالك، ثم قال: إن في كتاب على عليه السلام أن ما قطع منها ميت، لا ينتفع به (٣) إلى غير ذلك.

و في مقابلها روايه ابن إدريس عن جامع البزنطي صاحب الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل تكون له الغنم، يقطع من ألياتها، و هي أحياء، أ يصلح له أن ينتفع بما قطع؟ قال: «نعم يذبيها، و يسرج بها، و لا يأكلها، و لا يبيعها» (٤).

و قد تقدم أن هذه لضعف سندها لا تصلح إلّا للتأييد، و كذا روايه الصيقل على ما تقدم و ربما يذكر في المقام من الروايات الداله على الجواز روايه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه في الفراء فقال: «كان على بن الحسين عليه السلام رجلاً -صرداً لا- يدفنه فراء الحجاز؛ لأن دباغها بالقرظ، فكان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو، فيلبسه، فإذا حضرت الصلاه ألقاه و ألقى القميص الذي يليه، فكان يسأل عن

ص: ١٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ١٨٤، الباب ٣٤ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ١٨٥، الباب ٣٤، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٧١، الباب ٣٠ من أبواب الذبائح، الحديث الأول.

٤- (٤) السرائر ٣: ٥٧٣، و وسائل الشيعة ١٧: ٩٨، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٦.

ذلك؟ فقال: إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة، و يزعمون أن دباغه ذكاته» (١) و لكنها أيضاً لا تصلح لإثبات الجواز لضعف سندها أولاً و عدم ظهور جهه إلقاء الفرو المزبور ثانياً، فإن الفرو المزبور لجلبه من بلد الإسلام محكوم بالتذكية، و الاحتياط لا يجرى فى المقام مما يعلم صحه العمل حتى مع النجاسه الواقعيه أو لبس الميتة كذلك، كما هو مقتضى حديث: «لا تعاد» (٢) فلا يصح ما قيل من أن الإلقاء كان للاحتياط كما أن التعليل و الاستمرار على العمل لا يناسبان القول بأنه عليه السلام كان عالماً بعلم الإمامه أن الفرو المزبور كان من الميتة.

و العمده فى الحمل على الكراهه صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الماشيه تكون لرجل، فيموت بعضها، أ يصلح له بيع جلودها و دباغها و يلبسها؟ قال: «لا، و إن لبسها فلا يصلى فيها» (٣) فإنها ظاهره فى جواز لبسها فى غير الصلاه، و إلا ذكر عليه السلام و لا يلبسها و لا يصلى فيها، و موثقه سماعه قال: سألته عن جلد الميتة المملوح و هو الكيمخت فرخص فيه، و قال: «إن لم تمسه فهو أفضل» (٤) حيث إن المراد بالمس الانتفاع لا حتى البيع بقرينه النهى عن بيع الميتة على ما تقدم. هذا كله بالإضافة إلى الميتة مما له نفس.

و أما ما ليس له نفس فلا ينبغى الريب فى جواز الانتفاع به فى غير الأكل و يجوز بيعها عند بعض المانعين عن بيع الميتة، و لكن ما ورد فى كون ثمن الميتة سحتاً يعمه،

ص: ١٣١

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٤٦٢، الباب ٦١ من أبواب لباس المصلى، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٧١، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٤: ١٨٦، الباب ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمه، الحديث ٦.
 - ٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ٨.

الخامس: الدم من كل ما له نفس سائله، إنساناً أو غيره (١) كبيراً أو صغيراً

إلّا أن يدعى انصرافها إلى ميتة ما له نفس ولا يخلو عن تأمل، والله سبحانه هو العالم.

الدم

إشاره

نجاسه الدم من الإنسان والحيوان في الجملة من المسلمات عند علماء الإسلام، بل لا يبعد عدّ ذلك من ضروريات الدين و عليه فلا يحتاج نجاسه الدم كما ذكر إلى الاستشهاد والاستدلال، وإنما يقع الكلام في جهتين:

أولاهما: هل في البين عموم أو إطلاق في نجاسه الدم ليمسك به في مورد الشك فيه بحيث يحتاج الحكم بطهاره الدم إلى دليل مخرج؟ أو أن الأمر بالعكس فلا إطلاق ولا عموم في أدله نجاسته، ومع عدم تماميه الدليل في المورد على النجاسه يحكم بطهارته فإنها مقتضى الأصل.

و ثانيتهما: بيان الموارد التي يحكم فيها بطهاره الدم للدليل أو للأصل.

أما الوجه الأولي، فيمكن أن يقال إن نجاسه الدم من الإنسان والحيوان الذي له نفس سائله كما في المتن مقتضى كلمات الأصحاب فإن كلماتهم وإن كانت تختلف في التعبير فإن في بعضها: أن الدم من ذى النفس نجس (١)، وفي بعضها الآخر أن دم ذى العرق نجس (٢)، ولكن المراد منهما واحد، وكذا ما في بعضها أن الدم المسفوح نجس (٣)، فإن المراد من هذه العبارة على ما يقتضى التدبر في كلماتهم مقابل الدم المتخلف و الدم من غير ذى النفس، حيث ذكروا بعد ذلك طهارتهما، و لأنه قد ورد في الروايات ما يظهر منه نجاسه دم الرعاف و ما يوجد في الأنف و عند نتف لحم الجرح

ص: ١٣٢

١- (١) التذكرة ١: ٥٦، و الذكري ١: ١١١، و روض الجنان ١: ٤٣٥.

٢- (٢) شرائع الاسلام ١: ٤٢.

٣- (٣) الغنية: ٤١. و المنتهى ٣: ١٨٨.

و قطع الثالول و حك الجسد و دم الجروح و القروح و الحيض و النفاس و الاستحاضه و غير ذلك، و لم يتعرضوا لتوجيه هذه الروايات بطرح ظهورها أو تضعيف السند في بعضها.

و الحاصل يمكن استظهار أن الدم من الخارج و من الحيوان ذى النفس غير المتخلف محكوم عندهم بالنجاسه.

نعم ينسب إلى الشيخ قدس سره طهاره القطع الصغار من الدم بحيث لا يدركه الطِّف (١) و يأتي التعرض له، و قد يستدل على نجاسه الدم بقوله سبحانه: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ» (٢) فبدعوى أن ظاهر الرجس هو النجس.

و فيه مع أنه لا- يعم دم غير الحيوان و غير المسفوح أى المصبوب أن المتيقن عود الضمير إلى لحم الخنزير، و لا- ظهور له فى رجوعه إلى غيره أيضاً، و إن ظاهر الرجس هو المعبر عنه فى لغة الفرس ب(پلید)، و يوصف العين و الفعل به مع أن النجاسه لا يوصف بها الفعل.

قال عز من قائل: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» (٣) فإن مثل الميسر أى القمار لا يتصف بالنجاسه.

و الحاصل أن الرجس غير مرادف للنجس.

ص: ١٣٣

١- (١) نسبة علامه فى المختلف ١: ١٨١. المبسوط ٧: ١.

٢- (٢) الانعام: الآيه ١٤٥.

٣- (٣) المائدة: الآيه ٩٠.

و قد يقال فى ثبوت نجاسه الدم مطلقاً كما فى التنقيح، أن نجاسته كذلك كانت مغروسه فى أذهان المشرعه حتى فى أذهان الرواه، و لذا تراهم يسألون الأئمه عليهم السلام عن أحكام الدم من غير تقييد الدم فى سؤلاتهم بقيد خاص، و كذا الأئمه عليهم السلام لا يذكرون قيداً و لا خصوصيه له فى الجواب عن تلك السؤالات.

و فى صحيحه ابن بزيع قال: كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البثر تكون فى المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شيء من عذره كالبعره و نحوها، ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاه؟ فوقع عليه السلام بخطه فى كتابي «ينزح دلاء منها» (١) فإن الأمر بالنزح و إن كان استحبابياً إلا أن السؤال عن تأثر ماء البثر بوقوع قطره أو قطرات من الدم من غير تقييده بقيد و خصوصيه مستند إلى ارتكاز نجاسته (٢).

و قد ذكر أبو عبد الله عليه السلام فى موثقه أبى بصير: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه و هو لا يعلم فلا إعادته عليه، و إن هو علم قبل أن يصلّى فنسى و صلّى فيه فعلية الإعادته» (٣) حيث إن نجاسه الدم بلا قيد و خصوصيه أوجب عدم ذكره (سلام الله عليه) القيد أو خصوصيه للدم.

نعم، قد وقع السؤال عن بعض الأفراد لخفاء كونها فرداً كدم البراغيث و نحوه.

و على الجملة يستفاد بملاحظه الروايات أن نجاسه طبعى الدم كان مفروغاً عنها بينهم، فإن النجس لو كان بعض أقسام الدم كان عليهم التقييد فى مقام السؤال مع أنه

ص: ١٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ١: ١٧٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢١.

٢- (٢) التنقيح فى شرح العروه الوثقى ٦: ٢-٧.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٦، الباب ٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

لا تقييد فيها فلاحظ.

أقول: دعوى أن المرتكز في أذهان المتشرعة و الرواه نجاسه الدم الخارج من بدن الإنسان و الحيوان ذى النفس من غير فرق بين حيوان و حيوان آخر قليلاً أو كثيراً صحيحه، إلا أن هذا لا يفيد في مورد الشك في نجاسه الدم كالتقطه من الدم الموجوده في البيضه، أو داخل الحلق و الفم و الأنف، أو في حيوان شك أنه من قسم السمك، فإن الارتكاز من قبيل الدليل اللبى، فما دام لم يحرز الارتكاز في مورد فلا يمكن الأخذ به.

و أما الاستشهاد لأن الدم على إطلاقه نجس بحسب الارتكاز بالإطلاق في مثل الروايات المشار إليها، فعجيب، فإن السؤال فيها وقع عن سائر الأحكام للدم بعد فرض نجاسته و لذا لا حاجة إلى تقييده بقيد و ذكر الخصوصية له، و لذا لم يقيد البول في الصحيحه بالبول من غير مأكول اللحم مع أنه لا يمكن دعوى أن نجاسه مطلق البول و لو من مأكول اللحم كانت عندهم مرتكزاً.

و على الجملة عدم التقييد في السؤال في تلك الروايات، كالتقييد في بعضها بكونه دم رعاف أو دم جرح أو الانصراف فيها إلى دم الإنسان، لا يكشف عن شيء .

و على الجملة فقد فرض السائل في المكاتبه تنجس ماء البئر بوقوع قطرات من البول و الدم، و سئل عن مطهر ماء البئر و ذكر(سلام الله عليه)في الجواب أن مطهرها نزع دلاء و بقرينه ما ورد في عدم تنجس ماء البئر ما لم يتغير، يرفع اليد عن ظاهر الجواب بحملها على إرادته استحباب التنزه قبل نزع دلاء منها فليست المكاتبه في مقام السؤال عن نجاسه الدم، و لا الجواب فيها في مقام بيان نجاسته ليؤخذ بإطلاقها اللفظي، و أما الإطلاق في الارتكاز فقد تقدم أنه غير محرز.

و قد يستدل على نجاسه الدم على إطلاقه بما في موثقه عمار: «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلّا أن ترى في منقاره دمًا فإن رأيت في منقاره دمًا فلا توضأ منه ولا تشرب» (١) حيث إن ظاهرها تنجس الماء بالدم الموجود في مثل منقار الباز و الصقر بلا فرق بين دم و دم آخر، غاية الأمر يرفع اليد عن إطلاقه بالإضافه إلى دم مثل غير ذى النفس و يبقى المشكوك تحت الإطلاق.

و يورد على الاستدلال بأن الموثقه لم ترد في بيان نجاسه الدم ليؤخذ بإطلاقه، بل وردت في حكم سؤر طير يكون من السباع، و حكم (سلام الله عليه) بطهاره سؤره إلّا أن يعلم أن منقاره حامل للنجاسه. و الحاصل أن هذه الموثقه كغيرها من الروايات الوارده في السؤال عن سؤر الحيوانات كالهرة و الشاه و البقر و الحمار و سائر السباع.

نعم يستفاد من الموثقه أن الطير من السباع أيضاً طاهر ذاتاً و عرضاً، و إنّما تكون النجاسه هي العين النجسه التي يحملها بدن الطير مثل منقاره، كما أنه يستفاد الطهاره الذاتيه بل العرضيه من سائر الروايات الوارده في سؤر الحيوانات، و أنه يستثنى منها الكلب و الخنزير و طهاره الحيوانات عرضاً إما لعدم تنجسها أصلاً كما أشرنا إليه، أو أن زوال العين يوجب طهارتها.

و تظهر ثمره الخلاف فيما إذا علم الدم أو غيره في منقار الحيوان أو أطراف فمه و شكك في بقائها حين شربه الماء، فإنه على الأول لا يحكم بنجاسه الماء؛ لأن استصحاب الدم في منقاره أو أطراف فمه لا يثبت ملاقاه الدم الماء، بخلاف الثاني فإنه

ص: ١٣٦

يحكم بنجاسته؛ لأن ملاقاته المنقار أو الفم للماء محرز وجداناً، ومقتضى الاستصحاب بقاؤهما على النجاسة، ولعل ذكره (سلام الله عليه) اعتبار رؤيه الدم فى منقاره حين شربه الماء يشير إلى الأول من الاحتمالين بل القولين.

و كيف ما كان فلم ترد الموثقه لبيان نجاسه الدم، بل الظاهر منها الطهاره الذاتيه و العرضيه لسباع الطير و طهاره سؤرها إلّا أن يعلم بإصابه الماء النجاسه التى تحملها.

و لكن يمكن الجواب بأنه لا منافاه بين أن تكون الموثقه وارده لبيان ما ذكر و بيان منجسيه أى دم يحمله منقار السباع من الطير، كما هو ظاهر قوله عليه السلام «فإن رأيت فى منقاره دمّاً فلا توضأ منه ولا تشرب» (١) و لا يقاس ذلك بمثل قوله سبحانه «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» (٢) فى عدم دلالتة على طهاره موضع جرح الكلب و طهاره الدم فى ذلك الموضع، حيث إن ظاهر الآيه جواز الأكل نظير جواز أكل الذبيحه بمعنى أن صيد الكلب لا يجرى عليه ما قتله سائر السباع التى يصاد بها، و أن الأول لا يدخل فى الميتة كما هو الحال فى صيد غيره.

و على الجملة فرق بين قوله و إن رأيت فى منقاره دمّاً نجساً فلا- تتوضأ و لا تشرب، و بين ما فى الروايه: و إن رأيت فى منقاره دمّاً، فإنه لا يستفاد من الأول تعيين الدم المحكوم بالنجاسه بخلاف الثانى، فإنه يثبت النجاسه و المنجسيه لكل دم.

لا- يقال: الموثقه ظاهرها الحكم الظاهرى للسؤر المزبور و إنه طاهر إلى أن ترى فى منقار الباز أو الصقر دمّاً، و إذا رأيت فى منقاره ينتهى أمد طهاره سؤره، فلا دلالة لها إلّا

ص: ١٣٧

١- ((١)) وسائل الشيعة ١: ٢٣٠، الباب ٤ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

٢- ((٢)) سورة المائدة: الآيه ٤.

على ارتفاع الطهارة عن السؤر برؤيه أى دم ولا تدل على نجاسه مطلق الدم، حيث لا منافاه بين عدم الطهارة الظاهرية للسؤر و طهارته واقعاً لعدم كون بعض الدماء نجسه.

فإنه يقال: ظاهر ذكر الرؤيه فى الموثقه كونها طريقاً إلى وجود الدم فى المنقار نظير ذكر التبين فى الآيه الشريفه: «كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ» (١)، و حاصل الروايه سؤر الباز و الصقر طاهر، إلّا أن يكون عند شربهما الماء الدم فى منقارهما و أنه إذا كان فى منقارهما حين شربهما الماء دمًا فالسؤر المزبور محكوم بالنجاسه، و يلزمه نجاسه الدم كما لا يخفى، و إن شئت تقول إن أخذ الرؤيه فى الموثقه نظير أخذها فى قولهم عليهم السلام: «صم للرؤيه و أفطر للرؤيه» (٢) فى أن المتفاهم كونها ذكرت طريقاً إلى الهلال بالأفق بحيث لو نظر إليه ناظر متعارف و من دون الحاجب لرآه فيكون مفاد الموثقه سؤر الباز و الصقر طاهر إلّا أن يصيبه ما يحملان بمنقارهما من الدم فيكون إصابه الدم للماء منجساً له من غير فرق بين دم و دم آخر الملازم ذلك لنجاسته، كذلك حيث إنه من الظاهر كما يعتبر الإطلاق فى ناحيه الحكم الذى يتكفله الخطاب كذلك يؤخذ بالإطلاق فى ناحيه قيود متعلقه و موضوعه، و يؤيد كون مدلولها الحكم الواقعى أن رؤيه الدم فى منقار الطير لم يذكر غايه للحكم بطهاره السؤر، بل ذكر استثناء عنه.

و ربما يستدل على نجاسه الدم على إطلاقه بمعتبره زواره قال: قلت

ص: ١٣٨

١- (١) سورة البقره: الآيه ١٨٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٥٧: ١٠، الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١٩.

لأبى عبد الله عليه السلام: بئر قطرت فيها قطره دم أو خمر، قال: «الدم و الخمر و الميت و لحم الخنزير فى ذلك كله واحد، ينزح منه عشرون دلوًا، فإن غلب الريح نزحت حتى تطيب» (١) فإن مقتضاها تنجس ماء البئر بكل مما ذكر، و يطهر بنزحه حتى يذهب تغيره.

و لكن يرد عليه أن الأمر بالنزح بما أنه استحبابى فلا يدل على تنجس الماء ليكون كاشفًا عن نجاسه ما فرض وقوعه فى البئر، و ما فى ذيلها من الأمر بنزح الماء حتى تطيب فلم يظهر أن الطيب بمعنى الطهارة، بل يحتمل كونه بمعنى غايه استحباب التنزه.

و لا- يقاس بصحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع الوارده فيها: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلّا أن يتغير» (٢) فإن الفساد فيها ظاهر فى النجاسه و عدم جواز استعمال الماء فى الأكل و الشرب و رفع الحدث و الخبث، اللهم إلّا أن يقال إن رفع اليد عن ظهور الأمر بالنزح فى صدرها بحمله على استحباب التنزه لا يوجب رفع اليد عنه بالإضافة إلى ظهوره فى الذيل فى الدم على الإطلاق بتنجس ماء البئر مع تغيره.

لا يقال: لا يحتمل عادة أن لا يعلم زواره نجاسه الدم و البول ليكون الإمام عليه السلام فى بيان نجاسه كل منهما، بل ظاهر الروايه سؤاله عن حكم ماء البئر بعد وقوع الدم أو البول المحكوم كل منهما بالنجاسه فيه، و أنه ما ذا يترتب عليه.

فإنه يقال: المطمأن به أن زواره كان يعلم نجاسه الدم و البول فى الجملة، و أما سعه

ص: ١٣٩

١- (١) وسائل الشيعة ١: ١٧٩، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق: ١٤٠، الباب ٣، الحديث ١٠.

موضوع النجاسة أو ضيقه فلم يظهر لنا طريق إلى علمه به عند سؤاله عن حكم ماء البئر، و على ذلك فقوله عليه السلام في ذيلها أنه: إن تغير ماء البئر بالدم و البول و الخمر، مقتضاه عدم الفرق في نجاسه ماء البئر بين دم و دم آخر، و بتعبير آخر علم زواره بنجاسه الدم في الجملة و فرضه وقوع ذلك الدم في البئر لا يوجب تقييد الدم في الجواب الواقع بطور الخطاب المطلق، و لذا قيل إن خصوصية السؤال لا يوجب تقييد الإطلاق في الجواب.

و يجرى نظير هذا الكلام في موثقه عمار المتقدمه حيث لا يوجب علم عمار بنجاسه الدم في الجملة قبل سؤاله عن حكم سؤر الطير تقييداً في إطلاق الدم في الجواب أو خروجه عن الإطلاق إلى الإهمال.

ثم إنه قد ذكر بأن روايه زواره معتبره لكون الراوى عن زواره حريز، و قد تقدم أن للشيخ لجميع رواياته و كتبه طريقاً معتبراً على ما ذكره في الفهرست (١).

و يقرب من معتبره زواره معتبره أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب؟ فقال: «إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، و إن لم تغيره أبوالها فتوضأ منه، و كذلك الدم إذا سال في الماء و أشباهه» (٢) و هذه الروايه و إن تعم مثل دم الحيض و لكن لا يعم مثل الدم في البيضة كما لا يخفى.

و يؤيد نجاسه الدم على الإطلاق النبوى المروى في الذكري و غيرها: إنما يغسل الثوب من البول و الدم و المنى (٣).

ص: ١٤٠

١- ((١)) الفهرست (للشيخ الطوسي): ١١٨.

٢- ((٢)) وسائل الشيعة ١: ١٣٨، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٣- ((٣)) الذكري ١: ١١١-١١٢، المنتهى ٣: ١٧٤.

قليلاً كان الدم أو كثيراً^(١)

و دعوى عدم الإطلاق فيه إلّا من جهة عقد السلب لا يمكن المساعدة عليها كما ذكرنا في مفهوم الحصر.

و كذا يؤيده خبر زكريا بن آدم الواردة في: «قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر»^(١) فإن ما في ذيله من وقوع الدم في العجين يعم الدم من غير فرق بين دم و دم آخر.

قد عرفت فيما تقدم ثبوت الإطلاق في أدله نجاسه الدم بحيث يعم الدم القليل و لو كان بمقدار النقطة، و لكن نسب إلى الشيخ قدس سره و جماعه عدم نجاسه القليل الذي لا يدركه الطرف^(٢).

و يستدل على ذلك بصحيحه على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل رعف فامتخط، فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب إناؤه، هل يصلح له الوضوء منه؟ فقال: «إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس و إن كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه»^(٣).

و لكن قد تعرضنا للصحيحه في بحث انفعال الماء القليل و ذكرنا ما حاصله أن العلم بإصابه الامتخاط ماء الإناء لا يلزم أن القطعه الصغيره من المخطه التي أصابت الماء كانت دماً أو مخلوطاً بالدم مع أنه فرض فيها إصابه بعض القطع الإناء، و أما إصابته للماء فهو مشكوك بدوى.

و في المقام تفصيل آخر منسوب إلى الصدوق قدس سره و هو عدم نجاسه ما دون الحمصه من الدم، و يحتمل استناده قدس سره إلى الفقه الرضوى و فيه على ما حكى و إن كان

ص: ١٤١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٠، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٨.

٢- (٢) نسبة العلامة في المختلف ١: ١٨١، و انظر المبسوط ١: ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٥٠، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

و أما دم ما لا نفس له فظاهر(١) كبيراً كان أو صغيراً كالسمك و البق و البرغوث

الدم حمصه فلا- بأس بأن لا- تغسله إلّا أن يكون الدم دم الحيض فاغسل ثوبك منه و من البول و المنى قل أم كثر و أعد منه صلاتك علمت به أم لم تعلم (١) أو إلى روايه مثنى بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أنى حككت جلدي فخرج منه دم فقال:

«إن اجتمع قدر حمصه فاغسله، و إلّا فلا» (٢) و الفقه الرضوي لم يثبت كونها روايه، و روايه المثنى لضعف سند الشيخ إلى معاويه بن حكيم لا تصلح للاعتماد عليها مع إنها لا تدل على طهاره الدم غايته العفو عنه في الثوب و البدن، و لا ينافي تحديد العفو بما دون الحمصه، لاحتمال كون الأفضل غسله عن الثوب و البدن فيما إذا كان بمقدارها.

و مما ذكرنا يظهر ضعف المنسوب إلى ابن الجنيد من طهاره الدم إذا كان أقل من الدرهم و ألحق به البول و غيره من الأعيان النجسه غير دم الحيض و المنى (٣)، و الظاهر أنه استند إلى ما ورد في العفو عن الدم الأقل من الدرهم في الثوب و البدن في الصلاه و قاس سائر الأعيان به غير الحيض و المنى، فإنه قد ورد فيهما التشديد على ما يأتي في بحث أحكام النجاسات.

دم ما لا نفس له

كما هو المنسوب إلى المشهور و المحكي عن الشيخ قدس سره في المبسوط و بعض آخر ما يوهم نجاسته و العفو عنه.

و يستدل على الطهاره بالإجماع و بالروايات.

ص: ١٤٢

١- (١) الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٣٠، الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٣- (٣) المختلف ١: ٤٧٥، و انظر الصفحه ٣٠٧ منه.

و لكن الإجماع على تقديره مدركى حيث يحتمل كون المدرك لهم ما يأتى التعرض له، و كذا لا يمكن الاستناد فى الطهارة بقوله سبحانه «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» (١) بدعوى أن ما لا نفس له لا يكون له دم مسفوح أى مصبوب، و الوجه فى عدم الإمكان عدم دلالة على نجاسة الدم أو طهارته بل على حرمة أكل الدم و حليه أكل الدم غير المسفوح و إن يلازم طهارته إلا أن ثبوت الحليه لأكله مبنى على ثبوت مفهوم الوصف، و بما أنه غير ثابت فلا يمنع عن الأخذ بإطلاق ما دل على حرمة أكل الدم، نظير قوله سبحانه: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ» (٢)، الآية إلى غير ذلك.

□
لا- يقال: دلاله قوله سبحانه «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» على حليه دم غير المسفوح ليست بمفهوم الوصف ليدفع بأن الوصف لا- مفهوم له فيؤخذ بإطلاق تحريم الدم فى قوله «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَ الدَّمُ» بل دلالتها على حليه دم غير المسفوح بمفهوم الحصر.

فإنه يقال: الحصر فى الآية إضافى و أنه عند نزول هذه الآية لم يكن فيما أوحى حرمة إلما الميتة و الدم المسفوح، و إلا فالمحرمات إلى إتمام الشريعة كانت كثيرة و إلا لزم تخصيصه المستهجن، و ثانياً: أن المراد بالمسفوح غير المتخلف فى اللحم كما ذكرنا أن العروق الرقيقه فى اللحم تشتمل على الدم لا محاله، و يأتى الإشاره إليها، و يشير إلى ذلك ما ورد فى المحرمات من الذبيحه، حيث عد منها الدم و فى بعضها ما يدل على أن المحرم أكل الدم و لو كان متخلفاً فى الجوف، غير ما أشرنا إليه من المتخلف فى العروق الرقيقه، و فى موثقه سماعه بن مهران عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا تأكل

ص: ١٤٣

١- ((١)) سورة الانعام: الآية ١٤٥.

٢- ((٢)) سورة المائدة: الآية ٣.

الجريث و لا المارماهى و لا طافياً و لا طحالاً؛ لأنه بيت الدم، و مضغه الشيطان» (١). .

و يستدل على الطهارة بروايه السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام «إن علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذك يذك يكون فى الثوب، فيصلى فيه الرجل، يعنى دم السمك» (٢). .

و فيه أنه على تقدير اعتبار السند كما لا يبعد مدلولها جواز الصلاه فى دم ما لا يقع عليه الذكاه، و هذا لا يقتضى طهارته لإمكان أن يكون الجواز نظير جواز الصلاه فى الدم الأقل من الدرهم من دم الإنسان و غيره من الحيوان ذى النفس، نعم مثل موثقه غياث عن جعفر عن أبيه قال: «لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف» (٣) ظاهره نفى البأس عن نفس الدم فيكون طاهراً، و لكن لا- يمكن التعدى منه إلى الصغائر مما لا- لحم له، و فى مكاتبه محمد بن الريان قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام: هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد أن يقيس بدم البق على البراغيث فيصلى فيه؟ و أن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع عليه السلام: «تجوز الصلاه و الطهر منه أفضل» (٤). .

و على الجملة فمن لا- يرى الإطلاق فى ما دل على نجاسة الدم فهو يرجع فى دم غير ذى النفس بأصاله الطهارة، و أما من يرى الإطلاق فيه فلا بد له من إثبات وجه رفع اليد عن الإطلاق.

و يمكن تقريب ذلك بما فى موثقه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عليه السلام قال:

ص: ١٤٤

١- (١) وسائل الشيعة ١٣٠: ٢٤، الباب ٩ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٣٦، الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤١٣، الباب ١٠، الحديث ٥.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٣٦، الباب ٢٣، الحديث ٣.

و كذا ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأشجار عند قتل سيد الشهداء أرواحنا فداه (١) و يستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحه بعد خروج المتعارف (٢) سواء كان في العروق أو في اللحم أو في القلب أو الكبد فإنه طاهر

«لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائله» (١) فإن مقتضى إطلاقه عدم إفساده الماء و لو بتفسيخه في الماء و انتشار دمه فيه، و لو فرض أن النسبه بينها و بين ما دل على نجاسه الدم العموم من وجه لافتراق ما دل على نجاسه الدم بإطلاقه في سائر الدماء و افتراق هذه الموثقه في البول و الخراء من غير ذى النفس و اجتماعهما في دمه فيرجع بعد تساقط الإطلاقين فيه إلى أصله الطهاره فتدبر.

لا ينبغي التأمل في الحكم فإن ما في موثقه عمار المتقدمه من قوله عليه السلام: «فإن رأيت في منقاره دمًا» (٢) لا يعم ذلك كما هو واضح و الدم في غيرها منصرف عن ذلك.

دم الذبيحه

طهاره الدم المتخلف في الذبيحه متسالم عليها بين الأصحاب في الجملة و إنما الكلام في بعض فروض المتخلف.

و على الجملة اللحم من كل ذبيحه و لو مع المبالغه في غسله يكون فيه مقدار متخلف من الدم؛ و لذا يتغير لون الماء بجعله بعد غسله في الماء، و حليه أكل لحمها يساوق الحكم بطهاره الدم المتخلف و لو في عروقه الرقيقه؛ لأنه لا يحتمل جواز أكل النجس، و لكن هذا فيما يتبع اللحم بل يرى الدم في موضع الذبح من الحيوان و لو بعد غسله كراراً و هذا أيضاً كاشف عن طهاره الدم المتخلف في المذبح و غيره من أجزاء الذبيحه، و لكن لا يجرى ذلك في الدم المجتمع في باطن الذبيحه الجاريه عند شقّه، و كذا في الدم المختلف الخارج عند

ص: ١٤٥

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٤١، الباب ١٠ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٣٠، الباب ٤، الحديث ٢.

نعم إذا رجع دم المذبح إلى الجوف لرد النفس أو لكون رأس الذبيحه فى علو كان نجساً (١) و يشترط فى طهاره المتخلف أن يكون ممّا يؤكل لحمه على الأحوط فالمتخلف من غير المأكول نجس على الأحوط.

شق قلبه أو كبده فإن جواز الأكل لا- يجرى فى هذا القسم من الدم المتخلف فإنه يأتى عدم جواز أكله فالالتزام بطهارته مع الالتزام بعدم جواز أكله للسيره القطعيه الجاريه من المشرعه من عدم الاجتناب عن هذا القسم و لم يرد عنهم عليهم السلام التعرض فى الروايات الوارده فى الذبائح على كثرتها التعرض للاجتناب عنه و غسل الثوب منه، بل لا- يبعد الالتزام بطهاره المتخلف حتى فى الأ-جزاء غير المحلّله من الذبيحه كالطحال للسيره المشار إليها فى أنه لا يرون فرقاً بين المتخلف فى الأجزاء المحلّله أو المحرّمه.

و على ذلك فلا يمكن الأخذ بالإطلاق فى موثقه عمار و غيرها فى مثل هذه الفروض على ما هو المقرّر فى محلّه من الإطلاق و العموم لا يرد مع السيره الجاريه على مورد الخاص و القيد و المقتضى إطلاق عباره بعض الأصحاب أن المتخلف فى الذبيحه من الدم محكوم بالطهاره سواء كان الحيوان مما يؤكل لحمه أو غيره كالصيد الذى أدركه حيّاً مما لا يؤكل، و لا يبعد ذلك لارتكاز عدم الفرق بين المأكول و غيره فى ذلك.

نعم، لو نوقش فى الارتكاز يكون المرجع إطلاق ما دلّ على نجاسه الدم و من لا يرى الإطلاق المزبور يتمسك بأصالة الطهاره و قد احتاط المصنف قدس سره فى المتخلف من غير المأكول اللحم و لعله يرى الإطلاق فيما دل على نجاسه الدم و لم يحرز الارتكاز فى عدم الفرق بين المأكول لحمه و غير المأكول.

فى الدم المتخلف فى الذبيحه

تقدم أن الدم الخارج من المذبح محكوم بالنجاسه و ما دل على طهاره المتخلف هو السيره القطعيه المشار إليها و هى غير جاريه فى الدم المردود إلى الجوف

من الخارج، بل مقتضى الإطلاق فيما دل على نجاسه الدم و كونه منجساً كون المردود منجساً لما يصيبه من لحم أو عرق أو دم متخلف أو غير ذلك، بل لو قيل بعدم الإطلاق في أدله نجاسته فالأمر كذلك؛ لأنه لا يحتمل أن يكون رجوع الدم من الخارج ثانياً مطهراً له سواء كان الرجوع لرد النفس أو لكون رأس الذبيحه في علو.

قليل هذا فيما كان الرجوع بعد الخروج عن المذبح و أما إذا كان الرجوع من الداخل فقد يقتضى كلام البعض طهارته.

و في التنقيح ما حاصله: أن الرجوع إلى الجوف بعد وصول الدم إلى منتهى الأوداج المقطوعه غير ممكن، و ذلك فإن الأوداج هو الحلقوم و هو مجرى الطعام، و ثانيهما:

مجرى النفس، و ثالثها: و رابعها: عرقان من يمين العنق و شماله، و يسميان بالوريدين و هما مجرى الدم، و إذا قطع الوريد يخرج الدم من موضع قطعه، فكيف يرجع إلى جوف الذبيحه قبل خروجه عنها؟ نعم يمكن أن لا يخرج الدم من الوريدين إما لانجماد الدم للخوف العارض للحيوان، أو بسد موضع الخروج باليد أو بالنار حيث ينسد بوضع النار على موضع القطع بالتيامه من غير أن يرجع الدم إلى الجوف، و لكن في حليه الذبيحه في الفرض إشكال حيث يعتبر في خروج الذبيحه عن الميتة حركتها بعد الذبح و خروج الدم منه، و لو فرض الاكتفاء بكل واحد منهما كما هو فتوى بعض الأصحاب يحكم بحركته بعد الذبح بحليته، و لكن يحكم على دمه الباقي بالنجاسه؛ لأن الدليل على طهاره المتخلف هي السيره و هي غير محرزه في فرض عدم خروج الدم المتعارف (١).

و لو تردد الدم في جوف الحيوان أنه من المردود أو غيره، أو تردد ما في الخارج

ص: ١٤٧

من أنه من المسفوح أو من المتخلف فيأتي الكلام فيه عند تعرض الماتن له.

أقول:

يمكن أن يقال: إن عود الدم إلى الجوف ثانياً وإن يوجب الحكم بتنجس الدم الذى يخرج من جوفه ثانياً عند ما تشق الذبيحه أخذاً بما دلّ على نجاسه الدم، إلّا أنه لا دليل على نجاسه الدم ما دام فى الجوف ليتنجس به الجوف و العروق.

و أن الدم الموجود داخلاً إلى الجوف نظير ما إذا شرب الحيوان الماء المتنجس أو الدم ثمّ ذبح، و بهذا يظهر الحال فيما إذا منع بعد الذبح من خروج الدم من عروقه بوضع اليد على الوريدين أو غير ذلك فإنه بناءً على كون الحيوان بذلك ميتة كما هو غير بعيد، حيث لا يكفى فى حليه الحيوان الحركة الاختيارية وحدها أو خروج الدم وحده، بل لا بد من اجتماعهما.

فإن الجمع بين ما دل على أن الحيوان إذا ذبح و خرج منه الدم فلا بأس به، و ما دل على أن: الحيوان إذا ذبح و حرك طرفه و ذنبه و رجله فلا- بأس (١)، و إن يقتضى الالتزام بكفايه أحدهما على ما هو المقرر فى بحث المفاهيم من أن المعارضه مع وقوعها بين المفهوم لأحد الشرطين و منطوق الأخرى يجمع بينهما برفع اليد عن إطلاق مفهوم كل منهما بمنطوق الأخرى، إلّا أن فى البين روايه تدل على اعتبار مجموع الأمرين من خروج الدم و الحركة الاختيارية، و هى صحيحه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاه تذبّح، فلا- تتحرك، و يهراق منها دم كثير عبيط، فقال: «لا تأكل إن علياً عليه السلام كان يقول: إذا ركضت الرجل، أو طرفت العين فكل» (٢)، و لو كان خروج الدم بنفسه كافياً لما كان تعليل النهى بعدم الحركة، بل و للمناقشه فى الخروج المزبور بعدم كونه بنحو

ص: ١٤٨

١- (١) وسائل الشيعة ٢٢: ٢٤، الباب ١١ من أبواب الذبائح.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٤، الباب ١٢، الحديث الأول.

(مسأله ١) العلقه المستحيله من المنى نجسه (١)، من إنسان كانت أو من غيره حتى العلقه فى البيض، والأحوط الاجتناب عن النقطة من الدم الذى يوجد فى البيض لكن إذا كانت فى الصفار و عليه جلده رقيقه لا ينجس معه البياض إلّا إذا تمزقت جلده. المتعارف كما قيل أو لما كان للنهى عن الأكل مجال.

و على الجملة فمع رجوع الدم إلى الجوف يمكن المناقشه فى كونه منجساً للجوف، بل فى نجاسته أيضاً لخروجه عن الإطلاق فى دليل نجاسه الدم فإنه لا يعم إلّا الدم الظاهر كما لا يخفى.

حكم العلقه

فى الجواهر لم نعرف خلافاً إلّا عن صاحب الحقائق، حيث جزم بالطهاره.

نعم، تأمل فيه جماعه كالشهيد فى الذكرى و الأردبيلي و كاشف اللثام (١) و استدل فى المعتبر على نجاستها بأنها دم حيوان ذى النفس (٢)، و أورد عليه بأن تكونها فى الحيوان لا يستلزم كونها جزءاً منه (٣)، بل فى كشف اللثام: المنع عن دخولها فى اسم الدم خصوصاً التى فى البيضه (٤).

أقول: لو فرض الإطلاق فى أدله نجاسه الدم - كما ذكرنا سابقاً - فلا يبعد الحكم بنجاسه علقه البيض، فإن قوله عليه السلام: «فإن رأيت فى منقاره دمًا» (٥) يعمّه و إذا كانت العلقه

ص: ١٤٩

١- (١) جواهر الكلام ٥: ٣٦٢، و الحقائق الناضره ٥: ٥١-٥٢، و الذكرى ١: ١١٢، و مجمع الفائدة و البرهان ١: ٣١٥، و كشف اللثام ١: ٤٢١.

٢- (٢) المعتبر ١: ٤٢٢.

٣- (٣) كتاب الطهاره (للشيخ الانصارى) ٢: ٣٤٥ (الحجريه).

٤- (٤) كشف اللثام ١: ٤٢١.

٥- (٥) وسائل الشيعه ١: ٢٣٠، الباب ٤ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

[المتخلف فى الذبيحه و إن كان طاهراً لكنه حرام]

(مسأله ٢) المتخلف فى الذبيحه و إن كان طاهراً لكنه حرام (١)، إلّا ما كان فى اللحم مما يعد جزءاً منه.

المزبوره محكومہ بالنجاسه يكون المتكون فى الإنسان أو غيره من الحيوان كذلك لعدم احتمال الفرق.

و أما إذا نوقش فى الإطلاق فيشكل الحكم بنجاستها فضلاً عن نجاسه المتكون فى البيضة.

و مما ذكرنا يظهر الحال فى النقطة من الدم التى توجد فى البيضة فإنه أيضاً داخل فى الإطلاق المزبور، حيث لا يحتمل الفرق بين النقطة من الدم الموجوده فى البيضة من طيور الصحارى مما يمكن حصولها فى منقار الباز و الصقر بأكلهما تلك البيضة و بين النقطة الموجوده فى بيضه الدجاجة، و إذا كان هذا فى الصفار و عليه جلده رقيقه يمنع عن ملاقاه بياضها بصفارها لا يتنجس بياضها إلّا إذا تمزقت الجلده المزبوره قبل إخراج بياضها أو حين الإخراج.

و لعل تفرقه قدس سره بين العلقه و النقطة الموجوده فى البيض أن الأول يعد من دم الحيوان دون الثانى، و لكن التفرقه بين العلقه فى البيض و النقطة من الذى يوجد فيه لا يخلو عن صعوبه.

قد تقدم الكلام فيما يمكن أن يذكر فى المقام و ذكرنا أن المتخلف على قسمين:

منها ما يخرج من جوف الذبيحه و عروقه عند شقه و تسليخه، و قلنا الدم المزبور طاهر، و لكن يدخل فى إطلاق تحريم أكل الدم و لا مقيد لإطلاقه حيث إن المسفوح مع أنه غير ظاهر فى مقابل هذا المتخلف، و ليس له مفهوم لا من جهة الوصف و لا من جهة الحصر المذكور فى الآيه.

[الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دمًا نجس]

(مسألة ٣) الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دمًا نجس (١)، كما في خبر فصد العسكري (صلوات الله عليه) وكذا إذا صب عليه دواء غير لونه إلى البياض.

[الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس]

(مسألة ٤) الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس (٢)، و منجس للبن.

[الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهر]

(مسألة ٥) الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهر (٣)، و لكنه لا يخلو عن إشكال.

و القسم الثاني من المتخلف ما يبقى في العروق الرقيقة لا محاله و مقتضى حل أكل اللحم جواز أكله سواء خرج عن عصر اللحم أم لا، فما عن صاحب الحقائق من حل الدم غير المسفوح الملازم لطهارته (١) ضعيف.

إذا فرض صدق الدم عليه فالأمر كما ذكرنا فإنه يعمله الحكم الوارد على الدم الخارج من البدن، و كذا فيما إذا ألقى عليه دواء فغير لونه إلى البياض فإن تغير لونه إلى البياض كتغيره إلى السواد لا يوجب خروجه عن اسم الدم.

فإن الدم الموجود في اللبن لا يقصر عن نقطه الدم الموجوده في البيضة، بل الأمر فيه أوضح حيث يخرج الدم عن بعض السطح الداخل عن الضرع فيسقط في اللبن فيكون من دم حيوان، و لذا جزم قدس سره بالحكم في المقام و احتاط في الدم الموجود في البيضة.

حكم الجنين

قد تقدم أن العمده في الحكم بطهاره الدم المتخلف في الذبيحه هي السيره العمليه من المشرعه و ارتكاز طهارته عندهم، و المحرز من السيره و الارتكاز الخارج من جوف الذبيحه و عروقتها عند سلقها و الباقي في جوفها و عروقتها خصوصاً الرقيقه منها.

ص: ١٥١

[الصيد الذى ذكاته بآله الصيد فى طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روحه إشكال]

(مسأله ٦) الصيد الذى ذكاته بآله الصيد فى طهاره (١) ما تخلف فيه بعد خروج روحه إشكال، و إن كان لا يخلو عن وجهه، و أما ما خرج منه فلا إشكال فى نجاسته.

و الروايات الواردة فى أن ذكاه الجنين بذكاه أمه مدلولها أن الجنين مع كمال خلقته بأن أشعر أو أوبر بذكاه أمه يكون مذكى، و لم يرد فى خطاب لفظى أن الدم المتخلف فى المذكى طاهر ليقال أن دم الجنين المزبور من المتخلف فى المذكى مع أن المتخلف هو الباقي فى بدن المذكى بعد خروج مقدار متعارف منه، و هذا لا يجرى فى الجنين المزبور.

نعم، إذا قطع أوداج الجنين و لو بعد كونه مذكى بذكاه أمه و خرج منه الدم المتعارف للجنين المزبور فلا يبعد أن يحكم بطهاره المتخلف للسيره و الارتكاز المشار إليهما فإنه لا فرق عند المشرع بين الجنين الذى يذبح لذكاته كما إذا خرج المذكى من بطن أمه حيّاً، و بين الجنين الذى يكون ذكاته بذكاه أمه كما إذا خرج من بطن أمه ميتاً و قد كملت خلقته، سواء سبقه ولوج الروح أم لا، فى أن الدم الباقي بعد ذبحهما و خروج مقدار منه لا يختلف.

نعم، لو نوقش فى الإطلاق فيما دل على نجاسه الدم يكون المرجع بالإضافه إلى دم الجنين المذكى بذكاه أمه أصاله الطهاره.

دم المصطاد بآله

ما تقدم فى الجنين من الالتزام بطهاره دمه المتخلف بعد فرى أوداجه و إن لم يكن الفرى المزبور ذكاه؛ لأن ذكاه الجنين بذكاه أمه يجرى فى الصيد أيضاً، و يشهد لذلك أنه لو لم يكن الدم المتخلف المزبور محكوماً بالطهاره لما حل أكله غالباً؛ لأن الدم الباقي فى عروقه و باطنه لانجماده لا يخرج بغسل اللحم أو الباطن.

و على الجمله هذا على تقدير تمام الإطلاق فيما دل على نجاسه الدم، و أما بناءً على عدم تمام الإطلاق فالمرجع فى تمام الدم الباقي فى جسد الصيد أو الجنين

[الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة]

(مسألة ٧) الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة (١)، كما أن الشيء الأحمر الذي يشك في أنه دم أم لا كذلك، و كذا إذا علم أنه من الحيوان الفلاني، و لكن لا- يعلم أنه مما له نفس أم لا، كدم الحية و التمساح (٢) و كذا إذا لم يعلم أنه دم شاه أو سمك.

محكوم بالطهارة.

نعم، الدم الخارج عن جسده بصيده أو قبله فلا ينبغي التأمل في نجاسته لعدم احتمال الفرق بينه و بين سائر الدم من الحيوان المحكوم بالنجاسة.

الظاهر أن المراد ما إذا أُحرز أن المشكوك دم و لكن احتمال أن يكون من الحيوان أو من غيره، بأن يكون آية نازله من السماء و نحوه مما لا يدخل في ما يستفاد منه نجاسة الدم، و منه إطلاق الدم الوارد في موثقه عمار (١) المتقدمه فإنها كما ذكرنا لا تعم ما ينزل آية أو يوجد تحت الأحجار يوم عاشوراء.

و على الجملة ففي المشكوك من الفرض يستصحب عدم كونه من الحيوان و يكفي في طهارته نفى الموضوع للنجاسة عنه و لا يحتاج إلى إثبات كونه من الآيه و نحوها، و كذلك الأمر فيما إذا رأى شيئاً أحمر و شك في كونه دمًا أم لا فإن استصحب عدم كونه دمًا يجرى و ينفي موضوع النجاسة و لا يحتاج إلى إثبات كونه صبيغاً مثلاً.

و على تقدير الإغماض عن الاستصحاب للمناقشه في اعتباره في العدم الأزلي فالمرجع أصاله عدم جعل النجاسة له و لا أقل من قاعده الطهارة و كذا في الفرض الأول.

الدم المشكوك

ذكر الماتن قدس سره أنه إذا شك في كون الدم من ذى النفس أو من غيره بأن علم أنه

ص: ١٥٣

دم التماسح و شك في أن التماسح له نفس سائله أم لا، أو علم أنه من الحيوان و تردد في كونه من الشاه أو من السمك يحكم بطهاره ذلك الدم؛ لكون الدم المزبور مجرى لأصاله الطهاره، بل ربما يقال استصحاب عدم النفس السائله للحيوان المشكوك أو استصحاب عدم النفس لما منه الدم المزبور محرز لانتفاء الموضوع للنجاسه، حيث ذكر (سلام الله عليه) في موثقه حفص بن غياث أن كل حيوان ليس له نفس لا يفسد الماء (١) بشيء من أجزائه و رطوباته حيّاً أو ميتاً على ما تقدم.

لا يقال: هذا الاستصحاب وإن لا بأس به في مثل دم التماسح المشكوك كونه من ذى النفس، و لكنه يشكل فيما إذا تردد الدم بين كونه من الشاه أو السمك بما تقدم من عدم جريانه في الفرد المردد.

فإنه يقال: قد تقدم عدم الفرق بين الصورتين و مجرى الاستصحاب الحيوان الخارجى الذى خرج منه الدم المزبور فإن كونه من ذى النفس غير معلوم، و النفس السائله كانت منفيه عنه و لو بنحو السالبه بانتفاء الموضوع، و يحتمل بقاء السالبه على صدقها بعد حصول الحيوان المزبور.

و العمده أن الاستصحاب في عدم النفس للحيوان المزبور لا يثبت أن الدم من غير ذى النفس على ما تقدم، اللهم إلا أن يقال إن الموضوع لنفى النجاسه و المنجسيه ما ليس له نفس سائله و إن هذا الحيوان لا ينجس الماء بأجزائه و رطوباته على ما تقدم.

و لكن يشكل الحكم بطهاره الدم مع الشك في كونه من ذى النفس أو بغيره بأصاله الطهاره أو باستصحاب عدم انتساب الدم إلى ذى النفس، و ذلك فإنه ذكر (سلام

ص: ١٥٤

الله عليه) في موثقه عمار الساباطي طهاره سور سباع الطير إلّا أن يكون في منقارها دم (١) و قد تقدم أن المستفاد منه أن كل دم نجس و منجس للماء و قد خرج عن هذا العموم الدم مما لا يكون له نفس، أي الدم المنتسب إلى غير ذى النفس، و مقتضى الاستصحاب عدم انتساب الدم المزبور إلى غير ذى النفس و لا يعارض باستصحاب عدم انتسابه إلى ذى النفس لعدم أخذ ذى النفس في موضوع خطاب العام، و العمده ما تقدم من أن الشارع حكم على ما لا- نفس له بأنه ليس شيء منه من النجس و المنجس.

و ما في ذيل الموثقه على روايه الشيخ قدس سره و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة، قال:

«إن كان في منقارها قدر لم تتوضأ منه و لم تشرب، و إن لم يعلم أن في منقارها قدرًا توضأ منه و اشرب» (٢) لم يعلم أنه أيضاً بيان للحكم الظاهري للسور، بل يحتمل كونه إرشاداً إلى الطهاره الذاتيه و العرضيه للدجاجة فيكون سورها طاهراً إلّا ما إذا كان في منقارها قدر، و إن كان في منقارها قدر يكون منجساً للماء.

و على تقدير كونه حكماً ظاهرياً لسورها فلا- قرينه في البين على أن ما ذكر في سور سباع الطير أيضاً حكم ظاهري ليحصل التنافي بين الحكم الظاهري في الصدر، حيث جعل غايته العلم بوجود الدم في المنقار و إن احتمل أن ذلك الدم من القسم الطاهر، و بين الحكم الظاهري في الذيل حيث جعل غايه الحكم بطهاره السور العلم بالقذر في المنقار، فيتساقطان و يرجع في الدم الملاقى للسور بل و غيره إلى قاعده الطهاره مع أنه ادعى أن الأولى الأخذ بإطلاق الذيل. و يلتزم أن مع عدم العلم بالقذر في

ص: ١٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٣٠، الباب ٤ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٣١، الحديث ٣.

فإذا رأى في ثوبه دمًا لا يدري أنه منه أو من البق أو البرغوث يحكم بالطهارة (١)، و أما الدم المتخلف في الذبيحة إذا شك في أنه من القسم الطاهر أو

المنقار يحكم بطهاره السؤر من غير فرق بين قدر الدم أو سائر الأقدار، و يقيد إطلاق الدم في الصدر بما علم كونه من الدم القذر؛ لأن إطلاق الصدر أى شمول الدم لما علم أنه من القذر أو لم يعلم أحوالي، بخلاف شمول القذر في الذيل للدم وغيره فإنه إطلاق أفرادى، و كلما دار الأمر بين التصرف في الإطلاق الأحوالي أو الأفرادى فالمتعين هو الأول.

بل قد يقال في المقام بالتصرف في الثاني؛ لأن العلم بقذارة الدم في منقار سباع الطير فرد نادر، و لا يمكن تقييد الإطلاق بحيث يختص بالفرد النادر.

و فيه أنه لا دليل على تقييد الإطلاق الأحوالي في موارد معارضته بالإطلاق الأفرادى و أن لا سبيل لنا إلى إحراز أن ما في صدر الموثقه من الحكم بطهاره سؤر سباع الطير إلّا أن يرى في منقارها دمًا حكم ظاهرى لتقع المعارضه بينه و بين الذيل على ما تقدم.

لا ينبغي التأمل في أنه إذا رأى في ثوبه أو بدنه أو غيرهما دمًا، و شك في كونه منه أو من مثل البرغوث أو من حيوان ذى النفس أو من مثل البرغوث يحكم عليه بالطهاره و ذلك لأصالة الطهاره و لا مجال في الفرض للتمسك بالإطلاق في موثقه عمار (١) المتقدمه، إلّا أن ترى في منقاره دمًا أو غيرها، فإن مثل دم البرغوث مما لا يصيب منقار سباع الطير و لا يسيل في الماء خارج عن الإطلاق المزبور بالتخصيص لا بالتقييد أو التخصيص، و أصاله عدم كونه دم البرغوث معارضه بأصاله عدم كونه من

ص: ١٥٦

النجس فالظاهر الحكم بنجاسته عملاً بالاستصحاب (١)، وإن كان لا يخلو عن إشكال، و يحتمل التفصيل بين ما إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة لأصاله عدم الرد، و بين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملاً بأصاله عدم خروج المقدار المتعارف.

الإنسان أو سائر الحيوان فيرجع إلى أصاله الطهارة.

الظاهر أنه قدس سره يريد بقاء دم الحيوان على نجاسته التي كانت قبل ذبح الحيوان و خروج مقدار منه، و لكن هذا الاستصحاب موقوف على تمام الدليل على نجاسة الدم في الباطن مع حياه الحيوان بحيث يكون خروج المقدار المتعارف عند ذبحه مطهراً لذلك الدم الباقي في جوفه، مع أنه لم يتم دليل على ذلك كما أشرنا إلى ذلك في بحث نجاسة البول و الغائط، و مع الإغماض عن ذلك إنما تصل النوبة إلى استصحاب النجاسة إذا لم يكن في البين استصحاب حاكم يثبت طهاره ذلك الدم الباقي أو نجاسته، مع أن الاستصحاب الحاكم موجود، فإن استصحاب عدم خروج شيء من الدم الباقي إلى الخارج عند ذبح الحيوان في الفرض الأول يثبت أنه من الدم المتخلف بعد خروج مقدار متعارف عند ذبحه، و هذا موضوع الطهارة.

و هذا الاستصحاب غير استصحاب عدم رد النفس شيئاً من الدم الخارج فإن هذا الاستصحاب لا يثبت أن تمام الموجود في باطن الحيوان فعلاً من الدم المتخلف كما أن استصحاب عدم خروج المقدار المتعارف في الفرض الثاني أى صورته علو رأس الذبيحه ينفي طهاره الدم الموجوده فعلاً في جوف الحيوان.

و لكن قد يقال: إن الاستصحاب في الفرضين على ما ذكر غير مفيد؛ لأنه ليس في البين ما يعين كون خروج الدم المتعارف خروجه شرط شرعى لطهاره الدم الباقي في الجوف ليكون استصحاب عدم خروجه نافياً لموضوع الطهارة لاحتمال كون خروجه

[إذا خرج من الجرح أو الدَّمَل شيء أصفر يشك في أنه دم أم لا محكوم بالطهارة]

(مسألة ٨) إذا خرج من الجرح أو الدَّمَل شيء أصفر يشك في أنه دم أم لا محكوم بالطهارة (١)، وكذا إذا شك من جهة الظلمه أنه دم أم قيح، ولا يجب عليه الاستعلام.

[إذا حك جسده فخرجت رطوبه يشك في أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهارة]

(مسألة ٩) إذا حك جسده فخرجت رطوبه يشك في أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهارة.

[الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر]

(مسألة ١٠) الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر إلّا إذا علم كونه دمًا أو مخلوطاً به فإنه نجس (٢)، إلّا إذا استحال جلدًا.

ملازمًا لما هو شرط لطهارته، بأن يكون الموضوع للطهارة الدم الذى لا يكون قطع أوداج الحيوان الحى موجباً لخروجه مع عدم المانع عنه، وبهذا يشكل الأمر فى استصحاب عدم خروج الدم الموجود فى جوفه عند احتمال ردّ النفس بعضه كما هو الفرض الأول.

و على الجملة مقتضى السيره و الإجماع طهارة الدم المتخلف فى الذبيحه فى فرض خروج المقدار المتعارف، و لكن كون خروج المقدار المتعارف شرطاً شرعياً أو ملازمًا فيشكل تعيينه لعدم الخطاب الشرعى فى البين، و عليه فمع الإشكال فى استصحاب النجاسة كما تقدم يكون المرجع أصالة الطهارة فى الدم.

لأصالة عدم كون المائع المزبور دمًا و لا أقل من أصالة الطهارة، و كذا الحال إذا شك من جهة الظلمه أنه دم أو قيح، و لا يجب عليه الاستعلام كما هو الحال فى الشبهات الموضوعية. و مما ذكر يظهر الحال فى المسألة التاسعة.

فإنه إذا علم كونه دمًا أو مخلوطاً بالدم يحكم بنجاسته، و إن كان منجمدًا فإن الانجماد لا يكون مطهرًا حيث إنّه مرتبه من ييس الشئ، نعم إذا استحال جلدًا يكون ارتفاع نجاسته بالاستحالة التى عدّت من المطهرات.

ذكر فى المستمسك أن المخلوط لو كان بنحو استهلاك الدم بأن خرج المائع

(مسأله ١١) الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس و إن كان قليلاً مستهلكاً، و القول بطهارته بالنار لروايه ضعيفه ضعيف (١).

المزبور من داخل الجرح مثلاً مستهلكاً بحيث صدق أنه ماء أصفر و كان ملاقاه الدم فى الباطن موجباً لصفرته يحكم بطهارته؛ لأن الملاقاه فى الباطن لا توجب النجاسه و فى الخارج لا ملاقاه للدم عرفاً كما هو المفروض، و مجرد تغير المائع بلون الدم لا دليل على أنه يوجب النجاسه فى أمثال المقام مما كانت الملاقاه فى الباطن، و كذا تغيره بريحه أو طعمه أو بغيره من النجاسات الداخليه مع كون الملاقاه فى الداخل (١).

أقول: هذا الكلام مبنى على كون الاستهلاك موجباً لانعدام الشىء عرفاً، و لكن قد تقدم فى بحث المياه أن الاستهلاك تبعيه للشىء لحكم شىء آخر فتحتاج هذه التبعيه إلى قيام الدليل كما هو الحال فى الماء المعتصم و فى غيره، و منه المقام لا دليل عليها.

حكم الدم المراق فى الأمراق

حكى عن المفيد رحمه الله لا بأس بالمرق فيما إذا سقط فيه دم حال غليانه، و عن الشيخ قدس سره فى النهايه تقييد عدم البأس بما إذا كان الدم قليلاً، و كذا عن القاضى (٢). لدلاله خبر زكريا بن آدم على ذلك قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير و مرق كثير، قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمه، أو الكلب و اللحم اغسله و كله، قلت: فإنه قطر فيه الدم، قال: الدم تأكله النار إن شاء الله، قلت: فخمر أو نبيذ قطر فى عجين أو دم؟ قال: فقال فسد، قلت: أبيعته من اليهود و النصارى و أُبين لهم؟ قال: نعم، فإنهم يستحلون شربه، قلت: و الفقاع هو بتلك المنزله

ص: ١٥٩

١- (١) المستمسك ١: ٣٥٩.

٢- (٢) حكاة الخوانسارى فى مشارق الشموس ١: ٢٦٢، و انظر المقنعه: ٥٨٢. و النهايه: ٥٨٨. و المهذب ٢: ٤٢٩.

إذا قطر في شيء من ذلك، قال: فقال: أكره أن آكله إذا قطر في شيء من طعامي (١) و لكن ابن المبارك سواء كان الحسن بن المبارك أو الحسين (٢) بن المبارك مهمل أو لم يذكر له مدح و لا توثيق؛ و لذا لا يمكن الاعتماد عليه بل في المختلف طعن في السند بأن محمد بن موسى إن كان ابن عيسى السَّمَان فقد طعن فيه القمّيون و تكلموا و أكثروا فيه، قاله ابن الغضائري (٣) .

أقول: ليس في سند الشيخ محمد بن موسى .

و روى الكليني عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن إسماعيل عن علي بن النعمان، عن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قدر فيها جزور، وقع فيها قدر أوقيه من دم، أ يؤكل؟ فقال عليه السلام: «نعم، لأن النار تأكل الدم» (٤) .

و ذكر في المختلف أن الاحتجاج به يتوقف على معرفه عداله سعيد الأعرج و أنه لا أعرف حاله (٥) ، و ذكر في الدروس أنه: «لو وقع دم نجس في قدر و هي تغلى على النار غسل الجامد و حرم المائع عند الحلين، و قال الشيخان: يحل المائع إذا علم زوال عينه بالنار، و شرط الشيخ قدس سره قله الدم، و بذلك روايتان لم تثبت صحه سندهما مع مخالفتهما للأصل» (٦) .

ص: ١٦٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٠، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٨، رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسين بن مبارك عن زكريا. الكافي ٦: ٤٢٢.

٢- (٢) في بعض النسخ الكافي: الحسين بن المبارك. راجع معجم رجال الحديث ٥: ٨٧.

٣- (٣) مختلف الشيعة ٨: ٣٣٠.

٤- (٤) الكافي ٦: ٢٣٥، باب الدم يقع في القدر.

٥- (٥) مختلف الشيعة ٨: ٣٣٠.

٦- (٦) الدروس ٣: ١٩، و انظر السرائر ٣: ١٢٠، و المختلف ٨: ٣٣١، و النهاية: ٥٨٨، و المقنعة: ٥٨٢.

أقول: الظاهر أن سعيد الأعرج هو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج الذى وثقه النجاشى (١)، و الشاهد لذلك أن الصدوق قدس سره روى بسنده عن سعيد الأعرج و ذكر فى مشيخه الفقيه سنده هكذا، و ما كان فيه عن سعيد الأعرج فقد رويته عن أبى رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمى، عن سعيد بن عبد الله الأعرج الكوفى (٢) هكذا و سعيد بن عبد الله الأعرج و هو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج، و إن الشيخ قدس سره ذكر فى رجاله سعيد بن عبد الرحمن الأعرج (٣) خاصة و ذكر فى الفهرست سعيد الأعرج (٤) خاصة، و لو كانا متعددين لذكر فى كل من الكتابين كلاً منهما، مع أن الراوى عنهما صفوان و المروى عنه أبو عبد الله عليه السلام.

و مع الإغماض عن كل ذلك فقد روى فى الوسائل بسنده إلى كتاب على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن قدر فيها ألف رطل ماء فطبخ فيها لحم، وقع فيها وقية دم، هل يصلح أكله؟ فقال: «إذا طبخ فكل، فلا بأس» (٥) و سنده إلى كتابه طريق الشيخ قدس سره و طريقه إلى الشيخ أيضاً صحيح كما ذكر فى آخر الوسائل، و لكن لا يمكن الالتزام بمفاد هذه الروايات سواء كان المفاد عدم تنجس المرق بوقوع الدم، أو أن الدم يطهره النار، كما يقال بالإضافة إلى خبر زكريا بن آدم، و لعله المستند للشيخ فيما ذكره

ص: ١٤١

١- (١) رجال النجاشى: ١٨١، الرقم ٤٧٧.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٧٢.

٣- (٣) رجال الطوسى: ٢١٣، الرقم ٢٧٨٤.

٤- (٤) الفهرست: ١٣٧، الرقم ٣٢٣.

٥- (٥) وسائل الشيعة ١٩٧: ٢٤، الباب ٤٤ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٣.

حيث قيد الدم بالقله، و الوجه فى ظهوره فى الدم النجس أو إطلاقه بالإضافه إليه سبق السؤال عن وقوع قطره خمر أو نبيذ فى المرق.

و أما روايتا الأعرج و على بن جعفر فشمولهما للدم النجس لو كان و هو بالإطلاق فيحملان على صورته كون الدم طاهراً كالدم المتخلف فى الذبيحه و جواز أكله لاستهلاكه فى المرق بحيث لا يصدق أنه دم و ماء و لحم، و كذا يحمل على ذلك أيضاً روايه زكريا بن آدم جمعاً بينها و بين ما تقدم من نجاسه الماء بوقوع الدم فيه؛ لأن احتمال الفرق بين الماء و المرق فى التنجس و عدمه بعيد عن ارتكاز المتشرعه، و أن إطلاق تنجس الماء بوقوع الدم فيه يقتضى عدم الفرق بين ما غلى الماء بعده أو لم يغل.

و فى صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: و سألته عن رجل رعف و هو يتوضأ، فتقطر قطره فى إنائه، هل يصلح الوضوء منه؟ قال: «لا» (١) فإن مقتضاه عدم جواز الوضوء من الماء المزبور و لو بعد غليانها.

لا يقال: النسبه بين هذه الصحيحه و ما تقدم من وقوع الدم فى المرق العموم من وجه، فإن ما تقدم يختص بالماء المغلى و يعم الدم الطاهر و النجس، و هذه الصحيحه تختص بالدم المتنجس و يعم الماء قبل غليانه و بعده.

فإنه يقال: العموم من وجه بلحاظ إدخال عموم الحكم فى الموضوع و لا اعتبار بذلك الإدخال، بل النسبه إذا لوحظت بين نفس الموضوع فى الطائفتين تكون الصحيحه بحسب الموضوع المذكور فيها الأخص، حيث لا يعم الدم الطاهر بناءً على عدم احتمال الفرق بين المرق و غيره، و إلّا كان الموضوع فيها مبيناً للموضوع فى هذه

ص: ١٦٢

[إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً في بدنه أو بدن حيوان فإن لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فطاهر]

(مسأله ١٢) إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً في بدنه أو بدن حيوان فإن لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فطاهر، وإن علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط الاجتناب عنه (١).

الصحيحه؛ لاختصاصه فيها بالمرق و اختصاصه في هذه الصحيحه بالماء المطلق، و على ذلك فلا- تصل النوبه بعد تساقط الإطلاقين إلى استصحاب النجاسه لإثبات عدم كون الغليان مطهراً ليقال إنه لا اعتبار للاستصحاب في الشبهه الحكميه، فالمرجع بعد الغليان أصاله الطهاره فلاحظ و تدبر.

ملاقاه الدم في الباطن

الحكم بتنجس الإبره أو السكين في فرض العلم بملاقاتهما للدم في الباطن يتوقف على ثبوت أمرين:

أحدهما: نجاسه الدم في الباطن.

الثاني: تنجس الطاهر الخارجى بملاقاه النجاسه الباطنيه و شىء منهما غير ثابت، حيث إن تنجس الأشياء الطاهره مستفاد من الأمر بغسل تلك الأشياء من ملاقاه النجاسه أو إهراق الملاقى و عدم استعماله فى الأكل و الشرب و التوضؤ. و الأوامر الوارده فى غسلها مختصه بموارد الملاقاه بالنجاسه الخارجيه فلا يستفاد منها تنجس ما فى الباطن من الدم و البول و الغائط و غيرها، و لا تنجس ملاقاه الأشياء الخارجيه بملاقاتها فى الجوف، و عليه يكون الاحتياط فى المسأله استحيائياً، و قد تقدم تفصيل الكلام فى بحث نجاسه البول و الغائط.

[إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته]

(مسألة ١٣) إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته بل جواز بلعه، نعم لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلكه فالأحوط الاجتناب عنه (١)، و الأولى غسل الفم بالمضمضة أو نحوها.

[الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن إن لم يستحل و صدق عليه الدم نجس]

(مسألة ١٤) الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن إن لم يستحل و صدق عليه الدم نجس، فلو انخرق الجلد و وصل الماء إليه تنجس، و يشكل معه الوضوء أو الغسل (٢)، فيجب إخراجها إن لم يكن حرج، و معه يجب

يظهر مما ذكرنا في المسألة السابقة أنه لا موجب للحكم بتنجس ماء الفم بالدم الخارج من بين الأسنان أو بالدم الداخل في الفم من الخارج، حيث إن التنجس قد ثبت بملاقاه الأشياء الطاهرة الخارجيه لا في مثل الريق الذي يعد من الرطوبات الداخليه، و يدل على ذلك أيضاً روايه عبد الحميد بن أبي الديلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل يشرب الخمر فبصق فأصاب ثوبى من بصاقه، قال: «ليس بشيء» (١) و لعدم ثبوت التوثيق لأبي الديلم تصلح الروايه للتأييد، هذا بالإضافة إلى تنجس الريق.

و أما بالإضافة إلى أكل الدم بعد استهلاكه في الريق فالجواز مبنى على أن الاستهلاك يوجب انعدام الدم عرفاً فلا موضوع لحرمة الأكل، و لكن قد تقدم الكلام في كون الاستهلاك موجباً للانعدام، و لا فرق في ذلك بين الدم الخارج من بين الأسنان و بين الدم الداخل من الخارج، و الأحوط لو لم يكن أقوى عدم جواز البلع لبعض ما ورد في حرمة أكل الدم، و ما ورد في جواز أكل الدم مع استهلاكه يختص بالاستهلاك بالغليان كما مرّ.

الدم المنجمد

و وجه الإشكال احتمال أن ما تحت الدم المنجمد مما يجب غسله في

ص: ١٦٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٣، الباب ٣٩ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

أن يجعل عليه شيئاً مثل الجبيره فيتوضأ أو يغتسل. هذا إذا علم أنه دم منجمد، وإن احتمل كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض كما يكون كذلك غالباً فهو طاهر.

الوضوء أو الغسل، و أن الدم المزبور حائل، و هذا الإشكال لا يرتفع بوضع مثل الجبيره عليه، فإن أدله المسح على الجبائر لا يعم ما وضع على العضو للوضوء أو الغسل، و يحتمل أن يكون تحت الدم من الباطن فيجب غسل موضع الدم بحيث لا يتنجس ماء الوضوء أو الغسل، و إن تنجس بعده بأن يغسل في الجارى أو الكر فالأحوط الوضوء أو الغسل بالنعوين و ضم التيمم إليه فيما لم يكن فى مواضع التيمم و إلّا يكفى الوضوء بالنعوين خاصه و يأتى التوضيح فى محله.

ص: ١٦٥

السادس و السابع: الكلب و الخنزير (١) البريان دون البحرى منهما

الكلب و الخنزير

اشاره

المشهور بين الأصحاب قديماً و حديثاً نجاسه الكلب البرى من غير فرق بين كلب الصيد و غيره، و المحكى عن الصدوق طهاره كلب الصيد حيث قال: «من أصاب ثوبه كلب جاف و لم يكن بكلب صيد فعليه أن يرشه بالماء، و إن كان رطباً فعليه أن يغسله، و إن كان كلب صيد و كان جافاً فليس عليه شىء ، و إن كان رطباً فعليه أن يرشه بالماء» (١) و يدل على نجاسه الكلب بلا فرق بين كلب الصيد و غيره غير واحد من الروايات:

منها: صحيحه الفضل أبى العباس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهره و الشاه إلى أن قال: حتى انتهيت إلى الكلب، فقال: «رجس نجس لا تتوضأ بفضلته و اصعب ذلك الماء، و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء» (٢).

و فى صحيحته الأخرى قال: قال: أبو عبد الله عليه السلام «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله، و إن مسّه جافاً فاصبب عليه الماء» (٣).

و صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الكلب يشرب من الإناء، قال: «اغسل الإناء» (٤).

و فى صحيحته الأخرى عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل؟ قال: «يغسل المكان الذى أصابه» (٥).

ص: ١٦٦

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٣، باب ما ينجس الثوب و الجسد، الحديث ١٦٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٢٢٦، الباب الأول من أبواب الأسأر، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٢٢٥، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ٣.

٥- (٥) المصدر السابق: ٢٧٥، الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

و فى الصحيح عن صفوان عن معاوية بن شريح عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل عن سؤر الكلب يشرب منه أو يتوضأ؟ قال: لا، قلت: أليس هو سبع، قال: لا والله إنه نجس (١) إلى غير ذلك.

و لعل المستند للصدوق رحمه الله ما فى صحيحه الفضل الثانى قلت: لم صار بهذه المنزلة؟ قال: «لأن النبى صلى الله عليه وآله أمر بقتلها» (٢) حيث إن الأمر بالقتل لا يعم كلب الصيد، و لكن لا يخفى أن مقتضاه طهاره كلب الماشيه و نحوها أيضاً مما لا يجوز قتله، أضف إلى ذلك أن فى بعض النسخ: «أمر بغسلها»، و الظاهر صحه النسخه لرجوع الضمير المؤنث إلى الرطوبه و إلّا فلا وجه لرجوع الضمير المؤنث إلى الكلب.

و صحيحه ابن مسكان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه، و السنور، أو شرب منه جمل، أو دابه، أو غير ذلك، أ يتوضأ منه؟ أو يغتسل؟ قال:

«نعم، إلّا أن تجد غيره فتتّره عنه» (٣) و لكن هذه أيضاً تعم الكلاب و لا تختص بكلب دون كلب، و لا بد من تقييد نفى البأس بما إذا كان الماء الذى شرب منه الكلب كثيراً بالغاً حد الكر، بقريته موثقه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ليس بفضل السنور بأس أن يتوضأ منه و يشرب و لا يشرب سؤر الكلب إلّا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه» (٤) و لا يلزم من التقييد حمل المطلق على صورته نادره حيث إن ما يشرب منه الكلب كما يكون ماءً قليلاً يكون من الغدران و نحوها مما يبلغ ماؤها الكر، بل قيل لو فرض ورود

ص: ١٦٧

١- (١) وسائل الشيعة ٤١٥: ٣-٤١٦، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤١٤، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٢٢٨، الباب ٢ من أبواب الاسآر، الحديث ٦.

٤- (٤) المصدر السابق: ٢٢٦، الباب الأول، الحديث ٧.

روايه على عدم البأس بماء قليل شرب منه الكلب فلا يقتضى طهاره الكلب، بل يحتمل أن يكون المراد منه اعتصام الماء القليل أيضاً، ولا بد من رفع اليد عنها بما دل على انفعال الماء القليل على ما تقدم فى بحثه.

و على الجملة فليس فى البين ما يقتضى طهاره الكلب مطلقاً و لا طهاره كلب الصيد، بل صحيحه محمد بن مسلم تدل على خلافه، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقى، فقال: «إذا مسسته فاغسل يدك» (١) و قد تقدم أن الأمر بالغسل فى مثلها يقيد بما إذا كانت الملاقاه برطوبه لقوله عليه السلام: «كل شىء يابس ذكى» (٢)، و لما تقدم فى صحيحه الفضل الأولى.

هذا كله بالإضافة إلى نجاسه الكلب بجميع أقسام البرى فى الجملة، و أما بالإضافة إلى الخنزير البرى فنجاسته أيضاً هو المشهور بين الأصحاب، بل لم يعرف الخلاف فيه.

و يدل عليه أيضاً النصوص منها صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فذكر و هو فى صلاته، كيف يصنع به؟ قال: إن كان دخل فى صلاته فليمض، و إن لم يكن دخل فى صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه، إلّا أن يكون فيه أثر فيغسله، قال: و سألت عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات (٣) إلى غير ذلك.

ثمّ إنه يقال استعمال الكلب و الخنزير أو غيرهما من أسامى الحيوان فى الحيوان البحرى بنحو المجاز و رعايه المشابهه ببعض خصوصيات الجسد أو الأوصاف، و إلّا فكل

ص: ١٦٨

- ١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤١٦، الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٩.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤١٧-٤١٨، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

حيوان بحرى حوت وسمك فيطلق البقر لبعض حيوان البحر لشباهته البقر فى رأسه و عظم جثته، و يقال للتمساح أسد البحر فى شجاعته، و عليه المسمى بالكلب أو الخنزير البحرى خارج عنوان الكلب أو الخنزير المحكوم بالنجاسه فى الروايات المتقدمه و غيرها.

و لو فرض عدم كون الإطلاق بنحو المجاز بأن كان كل من تلك الأسماء موضوعاً للجامع بين البرى و البحرى أو بدعوى أن الاسم مشترك لفظى فلا- ينبغى الريب فى أن إطلاقها ينصرف إلى البرى منها؛ و لذا يطلق الكلب على البحرى مقيداً بخلاف إطلاقه على البرى، و كذا فى غيره من الأسامى.

و ربّما يقال إنه لو كان الأمر كذلك فدعوى الانصراف على عهده مدّعيها، بل العمده فى الحكم بطهاره البحرى من الكلب و الخنزير بناءً على كون الإطلاق حقيقه صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل و أنا عنده عن جلود الخز؟ فقال:

ليس بها بأس، فقال الرجل: جعلت فداك إنها علاجى فى بلادى و إنما هى كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء؟ فقال الرجل لا، قال: ليس به بأس (١) فإنها و إن وردت فى خصوص ما يسمى بكلب الماء إلّا أن سؤاله عليه السلام بأنه يعيش خارج الماء و جواب السائل أنه لا يعيش خارجه، و الحكم بعدم البأس بذلك مقتضاه أن كل ما لا يعيش خارج الماء طاهر سواء سمى كلباً أو غيره.

أقول: العمده الانصراف أو كون الإطلاق بنحو المجاز، و إلّا فمن المحتمل أن يكون سؤاله عليه السلام لكون الحيوان البحرى إذا عاش خارج الماء أيضاً فلا يكون إخراجها عن الماء حثياً ذكاه له، فتكون الروايه من قبل الروايات التى ورد البأس و النهى فيها عن الانتفاع

ص: ١٦٩

١- (١) وسائل الشيعة ٤: ٣٦٢، الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأول.

و كذا رطوباتهما و أجزاءهما و إن كانت مما لا تحله الحياه كالشعر و العظم و نحوهما(١).

بالميته و بعض تلك الروايات تعم الميته الطاهره فراجعها، و قد حملناها على الكراهه.

و الشاهد بل المعين لهذا الاحتمال أنه لو كان فى البحر حيوان يعيش خارج الماء فإذا خرج كان طاهراً أيضاً و إن سُمى عند أهل البحر كلباً أو غيره، و لو كان السؤال لما ذكره (دام ظله) لكان مقتضاه الحكم بنجاسته كما لا يخفى.

و على الجملة فما عن الحلّى قدس سره من الحكم بنجاسه الكلب و الخنزير البحرين أيضاً تمسكاً بإطلاق الاسم لا- يمكن المساعده عليه بوجه.

على المشهور بين الأصحاب قديماً و حديثاً و المستفاد من الروايات الوارده فى الكلب و الخنزير أنهما محكومان بالنجاسه حيّاً و ميتاً بجميع أجزائهما و رطوباتهما، و فى صحيحه الفضل أبى العباس قال: قال أبو عبد الله: «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله» (١).

و ما ورد فى أن العظم و الشعر و غير ذلك مما لا- تحله الحياه من الميته ذكى، ناظر إلى ما تكون نجاسته بالموت فلا تعم ما تكون نجاسته ذاتيه.

فما عن السيد المرتضى وجده ٠ من الالتزام بطهاره ما لا تحله الحياه من الكلب و الخنزير أيضاً ضعيف، خصوصاً دعوى السيد الإجماع على عدم كون ما لا تحله الحياه من أجزاء الحيوان.

نعم قد ورد فى شعر الخنزير و جلده ما ربّما يقال بأن ظاهره طهارتهما.

و فى صحيحه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام سألته عن الحبل يكون من شعر الخنزير

ص: ١٧٠

و لو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فتولد منهما ولد فإن صدق عليه اسم أحدهما تبعه (١)، و إن صدق عليه اسم أحد الحيوانات الآخر أو كان مما ليس له

يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: «لا بأس» (١) و فى روايه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلواً يستسقى به الماء، قال: لا بأس به، و لكن الروايه الثانيه مع عدم تمام سندها فإن الراوى عن زرارہ أبى زياد الهندى و هو مجهول ناظره إلى جواز الانتفاع بجلد الميتة من الخنزير، و لا دلالة لها على طهاره الجلد لاحتمال كون الاستسقاء لسقى الزرع و البساتين أو كون الدلو كُراً كما ذكرنا فى بحث انفعال الماء القليل.

و مما ذكر يظهر الحال فى الروايات الأولى و أن جواز التوضؤ لكريه الدلو أو عدم العلم بملاقاه الحبل الماء فى الدلو، و على تقدير الإغماض فهى من الروايات الواردة الظاهره فى عدم انفعال الماء القليل و لا ظهور لها على طهاره جلد الخنزير أو شعره مع أن السيد لا يلتزم بالطهاره بالإضافة إلى الجلد.

المتولد من الكلب و الخنزير أو من أحدهما

أخذاً ببعض ما ورد فى نجاسه الكلب و الخنزير من الإطلاق، كما أنه لو صدق عليه عنوان أحد الحيوانات الطاهره و كان لدليل طهارته إطلاق يؤخذ به فيه، و إن لم يكن له إطلاق أو لم يكن للولد مثل من الخارج يحكم بطهارته لأصاله الطهاره إذا صدق على الولد أنه مركب بحسب الصورة من الكلب و الخنزير، بأن كان رأسه رأس الكلب و سائر جسده الخنزير يحكم بنجاسته، فإن المتفاهم مما دل على حرمه كل من الشئيين أو الأشياء أو نجاسه كل منهما أو منها النجاسه أو حرمه المركب منهما أو منها فلاحظ ما ورد فى استعمال آنيه الذهب و آنيه الفضة، فإنه لا يشك فى أن مقتضاهما حرمه استعمال

ص: ١٧١

مثل فى الخارج كان طاهراً، وإن كان الأحوط الاجتناب عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهرة (١)، بل الأحوط الاجتناب عن المتولد من أحدهما مع طاهر إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر، فلو نزا كلب على شاه أو خروف على كلبه و لم يصدق على المتولد منهما اسم الشاه فالأحوط الاجتناب عنه و إن لم يصدق عليه اسم الكلب.

الآنيه المركبه منهما، و كذا الحال بالإضافه إلى المعجون المركب من النجسين أو الأزيد.

الاحتياط فى كلامه قدس سره استحبابى لسبق مورده بالفتوى بالطهاره، و لكن المحكى عن الشهيدان و المحقق الثانى نجاسه المتولد منهما معاً مطلقاً، و مال إليه الشيخ الأنصارى قدس سره (١) و ذلك لأن الولد لا يخرج عن حقيقتهم و إن لم يكن تابعاً لأحدهما فى الصوره و لحصول ملاك النجاسه فيه مثلهم لا يخفى ما فيه، فإن الموضوع للنجاسه فى الخطابات عنوان الكلب أو الخنزير فلا بد من الحكم بنجاسه حيوان من صدق أحد العنوانين أو المركب منهما على ما تقدم.

و أما مع عدم صدقه فلا ينفع كونه فى حقيقته من أحدهما أو كلاهما؛ و لذا لا يحكم بنجاسه البخار المتصاعد من البول، مع أن البخار فى حقيقته، حقيقه البول عقلاً بل عرفاً.

و لو فرض أنه تولد من طاهرين كلباً و لو بنحو الإعجاز يترتب عليه ما ترتب على الكلب من النجاسه. و دعوى حصول ملاك النجاسه فيه لا يمكن تصديقها لعدم السبيل لنا إلى إحراز الملاك غير صدق عنوان الموضوع فى الخطابات.

نعم، ربّما يقال بنجاسه المتولد منهما لاستصحاب النجاسه الثابته للولد قبل ولوج الروح حيث إنه قبل ولوجه كان جنيئاً و جزءاً من بدن الأم المحكوم بالنجاسه الذاتيه، و بعد ولوجه و صيرورته حيواناً آخر يشك فى بقاء تلك النجاسه، و بما أن ولوجه عرفاً

ص: ١٧٢

١- ((١)) كتاب الطهاره ٣٤٧:٢، و انظر الذكرى ١١٨:١، و شرح اللمعه ٢٨٥:١، و جامع المقاصد ١٢٤:١.

لا يوجب تعدد الموضوع عرفاً يجرى الاستصحاب ولا يبقى معه مجال لقاعده الطهاره.

و مما ذكر يظهر أنه يكفى فى الحكم بنجاسه الولد ثبوت النجاسه الذاتيه للأم، نعم لو صدق على الولد عنوان الحيوان الطاهر و كان لطهاره ذلك الحيوان دليل له إطلاق يؤخذ به فى الولد و إلا يحكم بنجاسته للاستصحاب المذكور.

و لكن ما ذكر يرد عليه:

أولاً: عدم اعتبار الاستصحاب فى الشبهات الحكميه لمعارضه استصحاب النجاسه الثابته له قبل ولوج الروح لأصاله عدم جعلها بالإضافة إلى ما بعد ولوجه.

و ثانياً: أن الجنين مخلوق فى بطن الأم و لا يكون من جسد الأم على ما تقدم الكلام فى البيضة المتكونه فى بطن الدجاجة.

و على الجملة لو كان الجنين قبل ولوج الروح بصورة الكلب أو الخنزير أو المتألف منهما يحكم بنجاسته لصدق الكلب و الخنزير عليه لا لنجاسه أمه.

اللهم إلا أن يقال الولد عند تولده عن الكلب أو الخنزير كان سطحه الظاهر من جسده نجساً للرطوبة الحاصله له من الأم و بعد زوالها يحتمل بقاء نجاسته فيستصحب.

و لكن هذا أيضاً غير صحيح؛ لأنه مبنى على تنجس بدن الحيوان و قد تقدم عدم الدليل على ذلك، بل الثابت نجاسه نفس تلك الرطوبة و بزوالها ترتفع النجاسه بارتفاع الموضوع لها.

و قيل لو فرض تنجس بدن الحيوان فالاستصحاب المزبور داخل فى استصحاب القسم الثالث من الكلى؛ لأن التنجس العرضى قد ارتفع بزوال الرطوبة و النجاسه الذاتيه حصولها مشكوك، و هذا بناءً على تنجس النجس بالذات.

و أما بناءً على عدم نجاسه العرضيه للنجس بالذات فاستصحاب نجاسه ظاهر الجسد من استصحاب القسم الثاني من الكلى.

ولا يخفى ما فيه، فإن اختلاف النجاسه الذاتيه و العرضيه بإضافه السطح الظاهر بالمرتبه، فإن الأولى تزول بزوال الرطوبه و لا تزول الثانيه بزوالها، فيكون من قبيل استصحاب الشخص على ما هو المقرر فى محله.

و عليه فالعمده فى الإشكال على الاستصحاب المزبور ما تقدم من عدم الدليل على تنجس بدن الحيوان و كون هذا الاستصحاب من الاستصحاب فى الشبهات الحكميه.

و هذا كله فيما كانت الأم كلباً أو خنزيراً، و أما لو كان الأب كلباً أو خنزيراً فلا مجال لتوهم هذا النحو من الاستصحاب فلا بد فيه من استصحاب النجاسه الثابته للجنين حال كونه علقه، و يردده عدم البقاء للعلقه للاستحاله، و عدم الدليل على نجاسه العلقه ما دام فى جوف الحيوان فلاحظ ما تقدم فى نجاسه الدم.

الكافر

اشاره

نجاسه المشركين من الكفار متسالم عليه عندنا (١)، و إنما نسب القول بالطهاره إلى العامه (٢) و إذا كانت نجاسه المشركين كذلك فيكون نجاسه من هو أسوأ حالاً منهم، ممن لا يعتقد بوجود الصانع أصلاً أيضاً كذلك، و الوجه فى كون الدهرى أسوأ حالاً أن المشركين، و لو قسم منهم كانوا يعبدون الأصنام و الآلهه ليقربوهم إلى الله زلفى، و يعتقدون أن الموت و الحياه و النفع و الضرر الراجعين إلى العباد بيد الشفعاء.

ص: ١٧٤

١- ((١)) فى نهايه الأحكام (١:٢٧٣): عند علمائنا كافه، و فى تهذيب الأحكام (١:٢٢٣): أجمع المسلمون على نجاسه المشركين و الكفار. و الانتصار: ٨٩. و غيرها.

٢- ((٢)) نسبة السيد الخوئى فى التنقيح ٣: ٤٢.

و الظاهر أن نجاسه الناصب أيضاً مما لا خلاف فيها، و في موثقه عبد الله ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام «و إياك أن تغتسل من غسله الحمام ففيها تجتمع غسله اليهودي و النصراني و المجوسي و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم، فإن الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب، و الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (١) حيث إن المرتكز عند أذهان المتشرعة من نجاسه الكلب كونه قذراً من حيث العين على ما تقدم، و كون الناصب أنجس منه، ظاهره الأشديه في تلك القذاره العينية.

و على الجملة الناصب كافر لا حرمه لدمه و ماله، و في موثقه حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: «خذ مال الناصب حيثما وجدته و ادفع إلينا الخمس» (٢).

و يقع الكلام في المقام في نجاسه غير ما ذكر من أقسام الكفار، و إن ذكر كما عن المحقق الهمداني قدس سره أن البحث في نجاسه الكفار بجميع أقسامهم من المتسالم عليه و التكلم فيها تضييع للعمر (٣) و بيالى أن المحقق الأردبيلي قدس سره في شرح الإرشاد لم يتعرض للاستدلال على نجاستهم، و لعله لوضوحها و مع ذلك فقد نسب إلى بعض المتقدمين و إلى بعض متأخري المتأخرين القول بطهاره أهل الكتاب يعني اليهود و النصارى و المجوس، و إن المجوس و إن لم يلتزم بكونهم من أهل الكتاب أيضاً طاهرون كاليهود و النصارى.

و قد حكى المحقق في المعبر القول بطهاره أهل الكتاب إلى المفيد (٤)، و قد

ص: ١٧٥

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٢٠، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٩: ٤٨٧-٤٨٨، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦.

٣- (٣) مصباح الفقيه ٧: ٢٥٩.

٤- (٤) المعبر ١: ٩٦.

نسب إلى الشيخ رحمه الله في النهايه، و إلى ابن الجنيد في مختصره (١).

و يستدل على نجاسه الكفار من غير فرق بين أهل الكتاب و غيرهم بقوله سبحانه «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» (٢) بدعوى أن أهل الكتاب أيضاً داخلون في المشركين.

كما يفصح عن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود و النصارى «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ... وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» (٣) فيكون مدلول الآية نجاسه الكافر بلا فرق بين كونه من أهل الكتاب أم لا.

و لكن قد أورد على هذا الاستدلال بوجه:

منها أنه لم يحرز أن النجس بالفتح في زمان صدور الآية كان ظاهراً في الخبث الشرعى دون القذاره المعنويه، بل المناسب للتفريع هو الثانى؛ لأن إدخال الخبث المسجد الحرام فيما إذا لم يكن موجباً للتعدى إلى المسجد أو هتكاً له نظير دخوله المسجد و فى جيبه وصله حامله للنجاسه جائز، لا يظن أن يلتزم بحرمة.

و منها أن النجس بالفتح مصدر و حمل القذاره على المشركين من قبيل حمل الحكم بمعنى المصدر على العين، و عليه فلا بد من تقدير مثل (ذو) فيكون المراد إنما المشركون ذو نجاسه و كونهم كذلك يناسب النجاسه العرضيه الحاصله من أكلهم لحم

ص: ١٧٦

١- (١) نسبه فى الجواهر ٤١: ٦ و ٤٢.

٢- (٢) سورة التوبة: الآية ٢٨.

٣- (٣) سورة التوبة: الآية ٣٠-٣١.

الخنزير و الميتة و تناولهم الخمر و غير ذلك من الأقدار.

و لكن هذا الوجه ضعيف حيث حمل المصدر على الذات كقوله: زيد عدل مبالغه معروف، مع أنه قد ذكر من بعض أهل اللغة أن النجس بالفتح و النجس بالكسر بمعنى واحد، و يقتضى كون القذاره هى الذاتيه عدم تقيد المنع عن دخول المسجد الحرام بما إذا لم يقع عليهم مطهر.

و منها أن (المشرك) فى الآيه المباركه لا- يعم أهل الكتاب فإنه و إن يعمهم ببعض الاعتبار إلّا أن المعروف منه مقابل أهل الكتاب، و بتعبير آخر أهل الكتاب و إن يكونوا من المشركين حقيقه إلّا أن ظاهره مقابل أهل الكتاب؛ و لذا لا يمكن القول بأن المراد من المشرك مجرد من يعبد غير الله سبحانه أيضاً فإن هذا المعنى يعم المرائى فى عبادته، كما ورد أنه مشرك.

و الإنصاف أن المناقشه فى دلالة الآيه على النجاسه بالوجهين بين الأول و الثالث وجهيه، و لكن التسالم على الحكم ثابت، و احتمال أن المدرك للتسالم استظهار الحكم من الآيه الشريفه ضعيف، فإن من ناقش فى دلالتها التزم أيضاً بنجاسه المشركين بل مطلق الكفار مع أنه لا يبعد أن يكون الحكم فى المشرك بالفحوى ما ورد فى الناصب حيث إنه لا يحتمل عادة نجاسه الناصب و طهاره المشرك خصوصاً مع عناده فى شركه، ثم إنه لو قيل بإطلاق المشرك و عمومه لأهل الكتاب، و إن مقتضى الآيه نجاسه الكفار بلا فرق بين أهل الكتاب و غيرهم فلا يتم الأخذ بها فى أهل الكتاب إلّا بعد بيان أن فى الأخبار ليس ما يدل على طهارتهم، و إلّا يكون ذلك مخصصاً أو مقيداً لها كما لا يخفى.

و يستدل على نجاسه الكفار و لو من أهل الكتاب بروايه منها صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام فى رجل صافح رجلاً مجوسياً، فقال: «يغسل يده

و لا يتوضأ» (١) و ظاهرها كون ملاقاته موجبا للخبث و لا ينقض الوضوء، و الوجه فى الظهور ما تقدم فى نجاسه بدن الميت من أن الأمر بغسل الملاقى يحمل على صورته وجود الرطوبة المسريه بقريته ما ورد من: أن «كل شىء يابس ذكى» (٢)، و لو حمل الأمر بالغسل فى الروايه بالاستحباب جرى نظير ذلك فى سائر الأوامر الوارده فى سائر النجاسات كما ذكرنا سابقاً.

نعم، لو قامت قريته على عدم التنجس و لو بالملاقاه مع الرطوبة تعين الحمل عليه، و نحوها موثقه أبى بصير عن أحدهما عليهما السلام فى مصافحه المسلم اليهودى و النصرانى، قال: «من وراء الثوب فإن صافحك بيده فاغسل يذك» (٣).

و لا مجال لدعوى أن الحمل على الرطوبة المسريه حمل على فرد نادر لما تقدم فى حمل مس الكلب و الميت، و لعل التقييد بما وراء الثوب لثلا- تحصل الرطوبة بمماسه اليدين بحصول العرق، و فى صحيحه على بن جعفر عن أخيه أبى الحسن موسى عليه السلام قال: سألته عن مؤاكله المجوسى فى قصعه واحده، و أرقد معه على فراش واحد، و أصافحه؟ قال: «لا» (٤) و لكن يمكن أن يناقش أن النهى فى الصحيحه تكليف و لا إرشاد فيها إلى نجاسه الكافر بوجه.

و فى صحيحه سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودى

ص: ١٧٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٧٥، الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) المصدر السابق: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٠، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.
 - ٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ٦.

و النصراني فقال: «لا» (١) .

و في روايه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام في آنيه المجوس، قال: «إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء» (٢) و في سند الروايه موسى بن بكر و قد نوقش في وثاقته، و استدل عليها بكونه كثير الروايه يروي الأجلاء كصفوان و ابن أبي عمير عنه، و إن ابن طاوس حكم بصحه روايه في سندها هو.

و لكن شيء مما ذكر لا يثبت وثاقته، فإن كثره الروايه ككثره روايات معلى بن محمد البصري أو إبراهيم بن هاشم غير محققه، و مجرد الكثره لا- يثبت الوثاقه، و نقل الأجلاء عنه تعرضنا له مراراً، و تصحيح ابن طاوس لاحتمال كونه مبنياً على أصله العداله (٣) مع أن توثيق مثل ابن طاوس من المتأخرين لا يخرج عن الاجتهاد و لا يفيد.

و ربما يستدل على وثاقته بوقوعه في أسناد تفسير القمي و بأن العمده هو أن صفوان بن يحيى قد شهد بأن كتاب موسى بن بكر مما لا يخفى فيه أصحابنا (٤) ، فإن هذا توثيق لمؤلفه.

و فيه أن وقوعه في أسناد التفسير لا يفيد شيئاً لما ذكرنا من أن وقوع راوٍ في أسناده أو أسناد كامل الزيارات كوقوعه في أسناد روايات سائر الكتب المعبره في عدم ثبوت التوثيق العام.

و أما شهادته صفوان فلا أساس لها أصلاً، فإن ما وقع في روايه الكليني عن

ص: ١٧٩

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٢١، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٨.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٢٢، الحديث ١٢.

٣- (٣) راجع معجم رجال الحديث (للسيد الخوئي) ١٩: ٣٠.

٤- (٤) معجم رجال الحديث (للسيد الخوئي) ١٩: ٣٠.

حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعه قال: دفع إليّ صفوان كتاباً لموسى بن بكر، فقال لي: هذا سماعي من موسى بن بكر وقرأته عليه فإذا فيه موسى بن بكر عن علي بن سعد عن زراره قال: «هذا مما ليس فيه اختلاف عند أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام و عن أبي جعفر عليه السلام أنهما سئلا...» (١) الخ الرواية رواها في الوسائل في باب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين والأولاد من: «قال: هذا مما ليس فيه اختلاف عند أصحابنا» (٢) الضمير في (قال) يرجع إلى (زراره) لا إلى (صفوان) والمشار إليه بهذا ليس هو (الكتاب)، بل (الحكم) في فرض السؤال بمعنى أن الحكم المزبور صدر عن أبي عبد الله و أبي جعفر بلا خلاف عند أصحابنا.

و إن شئت اليقين بذلك فلاحظ ما رواه يونس بن عبد الرحمن عن موسى بن بكر عن علي بن سعيد قال: قلت لزراره أن بكير بن أعين حدثني عن أبي جعفر عليه السلام أن السهام لا تعول ولا تكون أكثر من ستة فقال: هذا ليس فيه اختلاف بين أصحابنا عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام.

و الحاصل أن الرواية من حيث السند لا تخلو عن المناقشة و مدلولها أيضاً ضعيف، فإن الأمر بغسل آنيه المجوس لكونها مظنة التنجس باستعمالها في أكل الميتة و لحم الخنزير و الخمر و غير ذلك لا للنجاسة الذاتية للمجوس، و لا أقل من احتمال ذلك.

و منها صحيحه على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام «عن النصراني

ص: ١٨٠

١- (١) الكافي ٧: ٩٧، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٦: ١٣٢، الباب ١٨ من أبواب ميراث الأبوين، الحديث ٣.

يغتسل مع المسلم في الحمام، قال: إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام، إلّا أن يغسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل، و سألته عن اليهودي و النصراني يدخل في الماء أ يتوضأ منه للصلاه؟ قال: لا إلّا أن يضطر إليه (١).

و ظاهر الأولى نجاسه جسد النصراني حيث إنه لو كان المراد التجنب عن النجاسه العرضيه التي تكون ببدنه لا يكون فرق بينه و بين المسلم.

و لكن ظاهر الثانيه استحباب الاجتناب عن الاغتسال بماء اغتسل فيه النصراني فإنه لو كان الماء الذي اغتسل فيه النصراني نجساً لم يكن فرق في عدم الوضوء منه بين الاضطرار إليه و عدمه، و حمل الاضطرار على التقية بلا وجه.

نعم، يمكن حمل الماء على الكر و لكن بعد ثبوت الدليل على نجاسه النصراني و إلّا يكون الحكم استجبائياً كما أشرنا.

و في صحيحته الأخرى عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن فراش اليهودي و النصراني ينام عليه؟ قال: لا بأس، و لا يصلي في ثيابهما، و قال: لا يأكل المسلم مع المجوسى فى قصعه واحده، و لا يقعد على فراشه و لا مسجده و لا يضافحه، و قال: و سألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق للبس لا يدرى لمن كان، هل تصلح الصلاه فيه؟ قال: إن اشتراه من مسلم فليصل فيه، و إن اشتراه من نصراني فلا يصلي فيه حتى يغسله (٢).

أقول: النهى في هذه الصحيحه تكليفى فيراد استحباب التنزه حتى بالإضافة إلى

ص: ١٨١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٢١، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٩.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ١٠.

ثوب المشتري، أو أنه من قبيل الاحتياط لغلبه النجاسة العرضية للجسد الكافر و ثيابه، و يأتي لكل من الأمرين الشاهد من سائر الروايات.

و ربّما يعد من الأخبار الداله على نجاستهم صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنيه أهل الذمه و المجوس، فقال: «لا- تأكلوا في آنيّهم، و لا- من طعامهم الذي يطبخون، و لا في آنيّهم التي يشربون فيها الخمر» (١) و فيه أن النهى عن الأكل في آنيّهم مقيد بما ورد في سائر الروايات بما إذا كانوا يأكلون فيه الميتة، و أن النهى عن أكل من طعامهم لتنجسه إما بالإناء المتنجس أو بما فيه من اللحم و الشحم على ما يأتي.

و في مقابل ذلك ما يكون كالصریح في الطهاره الذاتيه لأهل الكتاب، و في صحيحه إبراهيم بن أبي محمود قال: قلت للرضا عليه السلام: الجارية النصرانيه تخدمك و أنت تعلم أنها نصرانيه لا تتوضأ و لا تغتسل من جنبه، قال: «لا بأس تغسل يديها» (٢) فإنه لو كانت نجاستها ذاتيه لكان غسلها يديها موجبا لزياده سرايه نجاستها.

و صحيحه إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في طعام أهل الكتاب، فقال: «لا تأكله ثم سكت هنيهة، ثم قال لا- تأكله، و لا- تتركه، تقول إنه حرام و لكن تتركه، تتزّه عنه، إن في آنيّهم الخمر و لحم الخنزير» (٣) فإن التعليل كالصریح في الطهاره الذاتيه و إن النهى عن المؤاكله فيها أو في غيرها للتزّه عن النجاسة العرضيه الغالبه على إنائهم.

و قريب منها صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن آنيه أهل

ص: ١٨٢

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤١٩، الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٩٧، الباب ٥٤، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٤: ٢١٠، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث ٤.

الكتاب، فقال: لا تأكلوا في آنيتهن إذا كانوا يأكلون فيه الميتة و الدم و لحم الخنزير» (١).

و غير ذلك مما يوجب حمل النهى فى الروايات المتقدمه على استحباب التنزه أو كراهه المعاشره معهم كما يعاشر المسلم مع أخيه المسلم. و فى موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو إناء غيره إذا شرب منه على أنه يهودى؟ فقال: نعم، فقلت: من ذلك الماء الذى يشرب منه؟ قال:

نعم (٢)، إلى غير ذلك.

و ما قيل من أن هذه الروايات معرض عنها عند الأصحاب فلا يمكن الاعتماد عليها لا يمكن المساعدة عليه، فإنه يحتمل أن يكون تركهم هذه الروايات لاعتقاد أنها معارضة بالأخبار المتقدمه و لمخالفه تلك الأخبار العامه أو لموافقتها للكتاب العزيز يتعين الأخذ بها.

و دعوى أن وجه الجمع العرفى بين الطائفتين ظاهر لا يكاد يخفى على العلماء فى العصور المتتاليه يضعفها جريان مثل ذلك فى أخبار نزع ماء البئر الذى استظهروا منها تنجس ماء البئر، و تركوا العمل بصحيحه ابن بزيع (٣) الداله على اعتصامه.

و الحاصل أنه مع الجمع العرفى بين الطائفتين لا- تصل النوبه إلى رعايه المرجحات من طرح الموافق للعامه أو الأخذ بما يوافق الكتاب مع أنه قد تقدم عدم دلالة الكتاب على نجاسه المشرك فضلاً عن أهل الكتاب.

ص: ١٨٣

١- (١) وسائل الشيعة ٢٤: ٢١١، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٢٢٩، الباب ٣ من أبواب الأسار، الحديث ٣.

٣- (٣) المصدر السابق: ١٤٠، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠.

لا يقال: إذا كان (النجس) بالفتح مصدراً فحمله على الذات للمبالغه و الادعاء أنه هو، فالمشرك هي القذاره و مقتضى المبالغه أن يكون المشرك من قرنه إلى قدمه ظاهراً و باطناً كذلك كالكلب و الخنزير، فاحتمال أنه نجس باطناً و ظاهره طاهر كظاهر المسلم لا- يناسب المبالغه، و الحمل المزبور الذى ملاكه الاتحاد و لو ادعاءً و النجاسه ليست لها حقيقه أخرى غير ما فى اللغه، غايه الأمر الشارع قد أثبتها لبعض ما لم يكن كذلك عند العرف و نفاها عن بعض ما يكون كذلك عرفاً.

و على ذلك فلا ريب فى دلالة الآيه المباركه على نجاسه المشرك، و لو قيل بأنه يعم الكتابى كما يفصح عن ذلك ما بعدها من الآيه فتمت الدلاله بالإضافه إليهم أيضاً، و إلّا فالدليل لنجاسه أهل الكتاب الروايات و لا يعارضها ما دل على طهارتهم؛ لكونها معرض عنها عند الأصحاب بحيث عدّ القول بنجاسه الكافر بجميع أقسامه من مفردات الشيعة و رمزاً لهم بحيث يشار إليهم بالقول المزبور.

فإنه يقال: ليس المراد من النجاسه الباطنيه نجاسه داخل البدن و باطنه، نظير ما تقدم من عدم تنجس البواطن، ليقال: إنه لا يناسب أن يقال إن المشرك طاهر ظاهر بدنه و نجس باطنه أى داخله.

بل المراد أن القذاره العرفيه تنقسم إلى الخارجيه كما فى الأعيان النجسه من البول و العذره و المنى، و إلى القذاره المعنويه ككون الشىء ينبغى أن يتعين التباعد عنه كالأفعال القبيحه كالزنا و اللواط و القمار، و النجاسه المحموله على المشرك يحتمل أن تكون بهذا المعنى، فالشرك قذاره و نجاسه، فيقال نجسته الذنوب و استقدرته فيكون الشرك و الذنوب قذاره، و قد حمل هذا المعنى على نفس المشرك مبالغه.

و الحاصل أنه ليس فى البين قرينه على أن المراد بالنجاسه فى الآيه القذاره

الخارجيه، و أن الله سبحانه يخبر عن اعتبارها للمشرك بإدخاله فى عنوانه تعبدًا، أو يشرع بالآيه إدخاله فيها، بل من المحتمل أن يكون المراد بالنجس القذاره المعنويه، و هذه القذاره ثابتة للمشرك قبل الإسلام و تشريع أحكامه، فقد رتب عليه سبحانه أنه لا يناسب وجوده المسجد الحرام المعد للأطياب و الركع السجود لله سبحانه و أما الروايات فقد تقدم الكلام فيها فلا نعيد.

لا يقال: المستفاد من الروايات المشار إليها أن اليهودى و النصرانى و المجوسى محكومون بالطهاره الذاتيه، و لكن يستفاد منها أيضاً أن ما يباشرونه مع الرطوبه مما يكون معرضاً للنجاسه بنجاستهم العرضيه كطعامهم الذى يطبخونه و أوانيهم التى يأكلون فيها الميتة و نحوها، بل و ثيابهم و أيديهم لا يحكم عليها بالطهاره، فقاعده الطهاره لا تعتبر فى مثل ذلك.

و فى صحيحه عيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكله اليهودى و النصرانى و المجوسى، فقال: «إذا كان من طعامك و توضأ فلا بأس» (١).

و فى صحيحه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال فى آنيه المجوس: «إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء» (٢).

و فى صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن آنيه أهل الكتاب؟ فقال: «لا تأكلوا فى آنيتهن إذا كانوا يأكلون فيه الميتة و الدم و لحم الخنزير» (٣).

ص: ١٨٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٧، الباب ٥٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٢٢، الباب ١٤، الحديث ١٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٤: ٢١١، الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمه، الحديث ٦.

و فى صحيحه إبراهيم بن أبى محمود قال: قلت للرضا عليه السلام: الجاريه النصرانيه تخدمك و أنت تعلم أنها نصرانيه لا تتوضأ و لا تغتسل من جنبه، قال: «لا بأس تغسل يديها» (١).

و بهذا يظهر الوجه فى بعض الروايات من الأمر بغسل اليد من مصافحه أهل الكتاب التى حملناها على المصافحه مع الرطوبه.

فإنه يقال: لا- بد من حمل الأمر بالغسل و النهى عن الارتكاب مع عدم العلم أو الاطمئنان بنجاسه الثوب و اليد و نحوهما على استحباب الغسل و كراهه الارتكاب بقرينه مثل صحيحه معاويه بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريه يعملها المجوس و هم أخباط (أجناب) و هم يشربون الخمر و نساؤهم على تلك الحال، ألبسها و لا- أغسلها و أصلى فيها؟ قال: نعم، قال معاويه: فقطعت له قميصاً و خطته و فتلت له أزراراً و رداءً من السابري، ثم بعثت بها إليه يوم جمعه حين ارتفاع النهار، فكأنه عرف ما أريد فخرج بها إلى الجمعة (٢).

و صحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه فى ثوب المجوسى؟ فقال: «يرش بالماء» (٣).

و فى صحيحه عبد الله بن سنان قال: «سأل أبى أبا عبد الله عليه السلام- و أنا حاضر- إنى أعير الذمى ثوبى و أنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فيرده علىّ، فأغسله قبل أن أصلى فيه؟ فقال: أبو عبد الله عليه السلام: «صل فيه و لا تغسله من أجل ذلك، فإنك

ص: ١٨٦

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٩٧، الباب ٥٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٥١٨، الباب ٧٣، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: ٥١٩، الحديث ٣.

حتى المرتد بقسميه (١)، و اليهود و النصارى و المجوس، و كذا رطوباته

أعرتة إياه و هو طاهر و لم تستيقن أنه نجسه فلا بأس أن تصلى فيه حتى تستيقن أنه نجس» (١) إلى غير ذلك.

نعم، لو علم بمباشرة الكتابى بشىء بما يوجب تنجسه و احتمال بقاؤه على ما كان من عدم وقوع المطهر عليه كما فى الآنيه التى يأكلون فيها لحم الخنزير و غيره من النجاسه، و احتمال أنه لم يقع عليه المطهر بعد ذلك و لو بعد حصول الغسل المتعدد يجب الاجتناب عنه و لا يكون مجال إلا لاستصحاب نجاسته.

المرتد و غيره

و الوجه فى ذلك دخول المرتد بقسميه فى عنوان اليهودى و النصرانى و المجوسى أو المشرك أو منكر الصانع، و قد تقدم أن الأخيرين من الأعيان النجسه بلا كلام، و أن المشهور يلتزمون بنجاسه أهل الكتاب أيضاً، و لكن يمكن أن يناقش فى نجاسه المرتد بأن الروايات الوارد فيها السؤال و الجواب عن سؤر اليهودى و النصرانى و المجوسى و الأكل فى أوانهم و من طعامهم كلها منصرفه عن المرتد، فإنه لو كان مراد السائل فى بعض الروايات السؤال عن نجاسه المرتد أيضاً لذكر فى سؤاله عنوان المرتد، حيث يحتمل أن يكون للارتداد دخل فى عدم نجاسته، فإن النصرانى أو اليهودى و المشرك لا يجوز لهم تزوج المسلمه ابتداءً، و لكن المرتد الملى إن تاب قبل خروج عده زوجته يكون على نكاحها، و إن الكافر لا يقضى ما فات عنه أيام كفره، و لكن المرتد عليه أن يقضى ما فاتته زمان رده.

و على الجملة فليس فى البين إلا دعوى عدم احتمال الفرق و عليه فيشكل

ص: ١٨٧

و أجزاءه سواء كانت مما تحله الحياه (١)، أو لا

و المراد بالكافر من كان منكراً للالوهيه أو التوحيد أو الرساله أو ضرورياً من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضرورياً بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرساله، و الأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى مطلقاً و إن لم يكن ملتفتاً إلى كونه ضرورياً (٢)

التعدى إلى المرتد من الأخبار التى ذكرنا انصراف السؤال فيها إلى الكافر الأصلي.

و ليس فى البين أيضاً ما دل على نجاسه الكافر بأن يكون خطاباً غير مسبق بالسؤال أو ذكر فى الجواب عن السؤال الحكم على المطلق ليؤخذ بالإطلاق المزبور غير ما فى الآيه المباركه الوارده فى المشركين، و قد تقدم الكلام فى دلالتها على النجاسه.

المشهور على أن نجاسه الكافر كنجاسه الكلب و الخنزير لا من قبيل نجاسه الميتة لتكون أجزاءه مما لا تحلها الحياه ذكيه، و لو كان فى البين خطاب كان مدلوله نجاسه الكافر كان ظاهره الأول و لم يتم هذا الخطاب إلّا بالإضافه إلى الناصب، و ظاهر الروايه أن نجاسته كنجاسه الكلب مع زياده أو شدة، و إذا كان الناصب كذلك فلا يحتمل الفرق بينه و بين المشرك الذى هو أولى منه بعدم الحرمه لدمه و ماله، و كذا بالإضافه إلى غيره من منكر الصانع (جلّ و علا) و نحوه، بل لو تمت دلالة الآيه على النجاسه فظاهر كون المشرك من قرنه إلى قدمه عين النجاسه بلا فرق بين أجزائه أو رطوباته.

نعم الأخبار الوارده فى سؤر الكفار و أوانيهم و طعامهم لا يستفاد منها غير نجاسه ما تحله الحياه كما لا يخفى.

ما المراد بالكافر؟

ذكر قدس سره أن المراد بالكافر المحكوم بنجاسته أحد الطوائف الأربع:

الأول: من كان منكراً لوجود الله.

الثاني: من كان مقراً لوجوده و لكن ينكر توحيده.

الثالث: من ينكر رساله النبي صلى الله عليه و آله.

الرابع: من ينكر ضرورياً من ضروريات الدين مع التفاته إلى كونه ضرورياً عند المسلمين و صادراً عن النبي صلى الله عليه و آله بحيث يكون إنكاره راجعاً إلى إنكار رساله النبي صلى الله عليه و آله و تكذيبه، و لكن مع ذلك احتياط استجباً في منكر الضرورى بدون الالتفات المزبور، و قال: و الأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى و إن لم يكن ملتفتاً إلى كونه ضرورياً.

و يقع الكلام فى أن المراد بالإنكار هو أن يكون الإنكار القولى حيث إن الإنكار القلبي مع الاعتراف بالقول و عدم إظهاره ما يدل على إنكاره القلبي لا- يوجب الكفر المقابل للإسلام الموجب لحقن دمه و ماله، و لكن لا- يعتبر فى تحقق الكفر المقابل للإسلام الإنكار، بل يكفى فيه إظهار الجهل و عدم حصول الاعتقاد بالتوحيد أو الرساله.

و بيان ذلك أنه قد يقال إن أموراً تعتبر فى الإسلام على نحو الموضوعيه بمعنى أن جهل شىء منها أو إنكاره يوجب كفر الجاهل أو المنكر، و تلك الأمور:

الاعتراف بوجوده جلّت عظمته و وحدانيته فى قبال الشرك، و تدل على ذلك جملة من الآيات و الروايات و هى كثيره.

و الاعتراف بنبوه النبي صلى الله عليه و آله و رسالته، و هذا أيضاً مدلول الآيات كقوله سبحانه:

«وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ

أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» (١).

و الاعتراف بالمعاد و إن أهمله فقهاؤنا قدس سرهم إلا أنه لا وجه للإهمال و قد قرن الإيمان به بالإيمان بالله سبحانه في غير واحد من الآيات كقوله سبحانه: «إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» (٢) و «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» (٣) إلى غير ذلك.

أقول: لو كان الاعتراف بالمعاد دخیلاً في تحقق الإسلام الذي يحقن به الدم و المال و يجرى النكاح و مستفاداً ذلك من الآيات المشار إليها لزم أن يكون الاعتراف بالقرآن الكريم و بوجود الملائكة أيضاً كذلك، لقوله سبحانه: «فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا» (٤) و لقوله سبحانه: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَ مَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَ مَلَائِكَتِهِ وَ كُتُبِهِ وَ رَسُولِهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً بَعِيداً» (٥) إلى غير ذلك.

فالظاهر أن الاعتقاد بالتوحيد و الرساله و اليوم الآخر من الواجبات النفسيه، و كذا الاعتقاد بالكتب و الرسل و الملائكة فيجب تحصيل العلم و الاعتقاد بها، إلما أن الاعتقاد لا- يكون به الإسلام المحكوم معه الشخص بحقن دمه و حرمة ماله، بل المحقق للإسلام الموضوع لما ذكر هو الاعتراف بالتوحيد و رساله النبي صلى الله عليه و آله من غير أن يظهر المعترف خلاف اعترافه و أنه لا يعتقد ما اعترف به، و ما ذكر من الاعتقادات مقوم للإيمان

ص: ١٩٠

١- (١) سورة البقره: الآيه ٢٣-٢٤.

٢- (٢) سورة النساء: الآيه ٥٩.

٣- (٣) سورة البقره: الآيه ٦٢.

٤- (٤) سورة التغابن: الآيه ٨.

٥- (٥) سورة النساء: الآيه ١٣٦.

دون الإسلام.

و في صحيحه جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجل «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ» ، فقال لي: «أ لا ترى أن الإيمان غير الإسلام» (١).

و في موثقه سماعه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عن الإسلام و الإيمان أ هما مختلفان؟ فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام، و الإسلام لا يشارك الإيمان، فقلت:

فصفهما لي، فقال: الإسلام شهادته أن لا إله إلا الله و التصديق برسوله صلى الله عليه و آله به حققت الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعه الناس (٢).

ثم إن اعتبار الاعتراف في الإسلام فيمن لم يكن مسبقاً بالحكم عليه بالإسلام، و أما من كان مسبقاً به كأولاد المسلمين إذا كبروا فإنما يكون كافراً بإنكار الألوهية أو التوحيد أو الرسالة.

و أما إنكار الضروري من ضروريات الدين سواء كان ذلك الضروري أمراً اعتقادياً كإنكار المعاد أو إنكار الكتاب المجيد أو وجود الملائكة و نحو ذلك، أو كان من الفروع كوجوب الصلاة و الصوم و غيرهما، و إنكار حرمه الزنا و اللواط إلى غير ذلك، فإن وقع الإنكار ممن يلتفت إلى كونه ضرورياً من الدين بحيث رجع إنكاره إلى إنكار الرسالة فلا شبهه في أنه يحكم بكفره؛ لعدم اعترافه بالرسالة أو إظهاره أن اعترافه لم يكن على وجه التصديق، و إن لم يكن إنكاره كذلك بأن لم يلتفت إلى كونه ضرورياً

ص: ١٩١

١- (١) الأصول من الكافي ٢: ٢٤، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٥، الحديث الأول.

من الدين كما ربّما يقع ذلك ممن كان جديداً في الإسلام.

و قد يقع من غيره أيضاً ممن عاش في بلاد الكفر و نحوها، فقد يذكر أنه يوجب الكفر أيضاً حتى إذا كان الإنكار على وجه القصور فضلاً عن التقصير، و أنه يستفاد ذلك من الروايات:

منها صحيحه داود بن كثير الرقي، قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام سنن رسول الله صلى الله عليه و آله كفرائض الله عز و جل؟ فقال: «إن الله عز و جل فرض فرائض موجبات على العباد، فمن ترك فريضه من الموجبات فلم يعمل بها و جحدّها كان كافراً، و أمر رسول الله صلى الله عليه و آله بأمور كلها حسنه، فليس من ترك بعض ما أمر الله عز و جل به عباده من الطاعة بكافر، و لكنه تارك للفضل، منقوص من الخير» (١).

و منها صحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيرة فيموت، هل يخرج به ذلك من الإسلام؟ و إن عذب كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مده و انقطاع؟ فقال: «من ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنها حلال أخرج به ذلك من الإسلام، و عذب أشد العذاب، و إن كان معترفاً أنه أذنب و مات عليها أخرج به من الإيمان و لم يخرج به من الإسلام و كان عذابه أهون من عذاب الأول» (٢).

و في صحيحه أبي الصباح الكناني عن أبي جعفر عليه السلام قال: قيل لأبي عبد الله عليه السلام من شهد أن لا إله إلا الله، و أن محمداً رسول الله صلى الله عليه و آله كان مؤمناً؟ قال: فأين فرائض الله -إلى أن قال- ثم قال: فما بال من جحد الفرائض كان كافراً (٣).

ص: ١٩٢

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٠، الباب ٢ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٣، الحديث ١٠.

٣- (٣) المصدر السابق: ٣٤، الحديث ١٣.

أقول: كما تقدم لا- كلام في كفر من أنكر فريضه من فرائض الله أو أنكر محرماً من محرمات الله مع علمه بأنه من شريعة سيد المرسلين، فإن إنكاره هذا مع العلم والالتفات تكذيب للنبي صلى الله عليه وآله وإنكار لرسالته من الله سواء كانت الفريضه أو الحرام من الضروريات أو لم تكن، وهذا لا يحتاج إلى روايه، بل الحكم بكفره لعدم اعترافه بالرساله و إنكاره لها.

و بهذا يظهر الحال في صحيحه الكنانى (١) و ما هي بمضمونها من اعتبار الجحود في الحكم بالكفر حيث إن ظاهر الجحود هو إنكار الشئ مع اليقين بثبوته كما يفصح عن ذلك قوله سبحانه «وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ» (٢) وقد صرح أهل اللغة بأن الجحود هو الإنكار مع العلم بالحال، و لو فرض أنه مطلق الإنكار فلا ريب أن الأخبار المتقدمه لا بد من رفع اليد عن إطلاقها حيث إنها تعم ما إذا ارتكب مجتهد عملاً كان في الواقع من الكبائر، و لكن مقتضى اجتهاده عدم حرمة، فإنه لا يمكن الالتزام بكفره أو كفر من هو مقلد له فإنه ربما يكون هو و بعض مقلديه من زهاد الزمان و عدول عصره، مع أن صحيحه عبد الله بن سنان (٣) مقتضاها الحكم بكفرهما، و كذا ما دل على أن الجحود موجب له بناءً على عدم اعتبار العلم في صدق الجحود و أنه مطلق الإنكار، و كذلك الحال فيما إذا أنكر كونها فريضه أو كبره لقصور و قرب عهده إلى الإسلام، فالأمر يدور بين تقييد الروايات المتقدمه إما بالجحود و زعم الحلال إنكاراً و عناداً مع العلم بالحال بحيث يرجع زعمه و جحوده إلى إنكار الرساله و تكذيبه النبي.

ص: ١٩٣

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٤، الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ١٣.

٢- (٢) سورة النمل: الآية ١٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٣، الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ١٠. المتقدمه آنفاً.

و قد ذكرنا أن الكفر فى هذا الفرض لا يحتاج إلى الروايه أو تقييدها بكون الفريضه و الكبيره من الضروريات، فإن إنكار ذلك بنفسه موجب للكفر، سواء كان الإنكار مع العلم بالحال و الجهل به قصوراً أو تقصيراً، و بما أن القيدین ليسا من قبيل الأقل و الأ-كثر من المتباينين فتصبح الروايات المتقدمه مجمله، فلا يثبت بها كون إنكار الضرورى بنفسه موجباً للكفر، بل ذكر الجحود فى بعضها يؤيد تقيدها بالعلم، و هذا خلاصه ما ذكره فى المستمسك (١) تبعاً للمحقق الهمدانى (٢).

و أورد على ذلك فى التنقيح بأنه لم يعلم إجمالاً- بورود أحد التقييدین كما ذكر على صحيحه ابن سنان و نحوها لتكون مجمله، بل المقدار المعلوم تقييدها بغير مثل المجتهد المزبور و مقلديه فإنه لا- يحكم بكفره قطعاً، و أما غيرهما فباق تحت الإطلاق و يحكم بكفره من غير فرق بين الجاهل و العالم و بلا فرق بين الضرورى و غيره، و على الجملة يخرج الجاهل القاصر الذى يعتقد خلاف الحكم الواقعى بالتقيد و يؤخذ بالإطلاق فى غيره (٣).

أقول: لا يمكن الحكم بكفر الجاهل المقصر أيضاً و لم يلتزم بكفره أحد من الأصحاب فيما أعلم، فيما كان الحكم الذى اعتقد خلافه غير ضرورى، نعم ما ذكر أطال الله عمره الشريف بأن المراد بالكفر فى صحيحه عبد الله بن سنان مقابل الإيمان الذى موطنه القلب لا الكفر المقابل للإسلام الموضوع للنجاسه (٤) على ما هو المشهور، فيصح.

ص: ١٩٤

١- (١) المستمسك ٣٧٨:١-٣٨٠. (للسيد الحكيم).

٢- (٢) مصباح الفقيه ٧:٢٦٥.

٣- (٣) التنقيح فى شرح العروه الوثقى ٦٢:٣-٦٣.

٤- (٤) التنقيح فى شرح العروه ٣:٦٤.

و بتعبير آخر الكفر يقابل الإسلام و يقابل الإيمان و يقابل الإطاعة و الموضوع للنجاسه هو المتلبس بالكفر بالمعنى الأول، و المستفاد من الروايات إن تارك الفريضة بزعم أنه حلال متلبس بالكفر بالمعنى الثانى، غايه الأمر يقيد ذلك بما إذا لم يكن ذلك من عذر.

كما أن فى بعض الآيات و الأخبار يطلق الكفر فى مقابل الطاعه و الامتثال و لا يبعد أن يكون من هذا القبيل قوله سبحانه: «إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا» (١) و فى بعض الروايات الآخذ به شاكر

و التارك كافر (٢)، و فى قوله سبحانه «وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» (٣).

و مما ذكرنا يظهر أن زعم خلاف المسلمين فى الشريعة الراجعه إلى الاعتقادات أو الفروع يوجب الكفر المقابل للإيمان، و إنما يوجب الكفر المقابل للإسلام فيما إذا كان إنكاره و زعمه بحيث يكون الإنكار المزبور عنده أيضاً تكذيباً للنبي صلى الله عليه و آله و إنكاراً لرسالته.

و على الجملة المفروض فى صحيحه عبد الله بن سنان كون الزعم بنحو التقصير و كونه غير الإنكار فإنه قد يكون الزعم بلا إظهار فيكون ارتكاب الكبيره مع الزعم تقصيراً مخرجاً عن الإسلام بمعنى الإيمان لا عن الإسلام المقابل للكفر الموجب لعدم حرمة دمه و ماله و عدم جريان النكاح، و أما الارتكاب مع الاعتراف فهو مخرج عن

ص: ١٩٥

١- (١) سورة الإنسان: الآية ٣.

٢- (٢) انظر وسائل الشيعة ١: ٣١، الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث ٥.

٣- (٣) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

و ولد الكافر يتبعه فى النجاسه (١) إلّا إذا أسلم بعد البلوغ أو قبله مع فرض

الإيمان بمعنى الطاعه و ذلك بقرينه آيه الأعراب (١)، و ما تقدم من تحديد الإسلام الموجب لحرمة الدم و المال و جريان النكاح، و الله سبحانه هو العالم.

ولد الكافر

و المراد فى المقام يظهر بالتكلم فى مقامين:

الأول: تبعيه ولد الكافر له فى الحكم بالنجاسه.

الثانى: أن إسلام الولد بعد بلوغه يقطع التبعيه و كذلك يقطعها إذا كان إسلامه قبل بلوغه مع عقله و تمييزه و كان إسلامه عن عمد و قصد.

أما المقام الأول، فقد نسبت التبعيه إلى المشهور (٢) بل لا- يعرف فيه مخالف كما فى الجواهر (٣) و غيره، و ربّما يشير ما فى كلام العلامة فى النهايه فى قوله الأقرب تبعيه أولاد الكفار لهم (٤) إلى وجود الخلاف.

و كيف ما كان فيستدل على التبعيه بأن الإسلام أمر وجودى، و تقابل الكفر معه تقابل العدم و الملكه، فيكفى فى الكفر عدم الإسلام الذى تقدم أن المراد به الاعتراف بالشهادتين.

و أورد على ذلك بأن عدم الإسلام يكفى فى صدق الكفر فى الولد المميز الذى لم يسلم، و أما غير المميز مما لا شأنه له بالإسلام فلا يصدق عليه الكافر كما لا يصدق

ص: ١٩٦

١- (١) و هى قوله تعالى: «قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا و لما يدخل الإيمان فى قلوبكم...» سوره الحجرات: الآيه ١٤.

٢- (٢) الحقائق الناظره ١٩٨: ٥.

٣- (٣) جواهر الكلام ٤٤: ٦.

٤- (٤) نهايه الإحكام ٢٧٤: ١.

عليه المسلم، و بتعبير آخر عدم الاعتراف بالشهادة يكون كفراً في خصوص مورد على تقدير الاعتراف كان مسلماً و غير المميز ليس كذلك، و لو لم يكن هذا هو المعنى اللغوي للكافر حيث يكفي في موارد تقابل العدم و الملكة القابلية النوعية لا الشخصية، فلا ريب في أن منصرف الكافر في العرف إلى ذلك.

و مما ذكرنا يظهر القول بأن الكفر عدم خاص و هو العدم المبرز في الخارج بشيء فما دام لم يظهر العدم من أحد لم يحكم بكفره كما أن الإظهار معتبر في الإسلام لا- يمكن المساعدة عليه، فإن الإسلام الموضوع لحقن الدم و المال و جريان النكاح الموجب لنفي النجاسة عنه هو نفس الاعتراف و الشهادتين، و عدمهما كفر ممن لو اعترف بهما كان مسلماً سواء كان مع الاعتراف تصديق قلبى أم لا، فالإسلام في المقام عين الإبراز و الاعتراف، و الكفر عدمهما، و لكن ممن له شأنه الاعتراف و الشهادة.

و ربّما يستدل على التبعية بخبر حفص بن غياث قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك؟ فقال: «إسلامه إسلام لنفسه و لولده الصغار و هم أحرار، و ولده و متاعه و رقيقه له، فأما الولد الكبار فهم فيء للمسلمين إلّا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك، فأما الدور و الأرضون فهي فيء، و لا تكون له؛ لأن الأرض أرض جزيه لم يجر فيها حكم الإسلام و ليس بمنزله ما ذكرناه؛ لأن ذلك يمكن اختياره و إخراجه إلى دار الإسلام» (1) و لكن في سنده قاسم بن محمد الاصبهاني (كاسولا) و الراوى عنه على بن محمد القاساني.

و دعوى انجبار ضعفه بعمل المشهور لا يمكن المساعدة عليها، فإن مقتضى

ص: ١٩٧

مدلوله أن يحكم بكفر ولده الصغير و لو كان مميزاً و أجرى الشهادتين عن بصيره مع أن المشهور لم يفتوا بذلك و ان يحكم بإسلام الولد الصغير و إن أنكر الوحدانيه أو الرساله مع كونه مميزاً عاقلاً مع إسلام والده.

و العمده فى التبعية السيره القطعيه من المتشرعه من المعامله مع أولاد المسلمين معاملة المسلم و مع أولاد الكافر معاملة الكافر، و ربّما تستظهر التبعية من صحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث؟ قال: كفار و الله أعلم بما كانوا عاملين يدخلون مداخل آبائهم» (١) و لكن ظاهرهما كونهم كفاراً بحسب دار الجزاء فيجزون جزاء الكفار؛ و لذا ظاهرهما و ظاهر مثلها مخالف لما هو عليه الطائفة العدليه، حيث إن علم الله بعاقبه شخص على تقدير خلقه أو عدم موته قبل زمان تكليفه لا يوجب عقابه و إلّا لم يخلق الدنيا ليتم الحجه على الناس فلا بد من حملهما على بعض المحال.

و منها ما أشير فى بعض تلك الروايات من قضيه تأجيل النار لهم هذا بالإضافة إلى العذاب.

و أما إدخال أطفال المؤمنين الجنة إذا ماتوا قبل بلوغهم تقديراً لأعمال آبائهم فلا بأس بالالتزام به و لعله يشير إلى ذلك قوله سبحانه: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» (٢) بناءً على روايه أبى بكر الحضرمى عن أبى عبد الله عليه السلام: «قصرت الأبناء عن أعمال الآباء فألحق الله الأبناء بالآباء لتقر بذلك أعينهم» (٣).

ص: ١٩٨

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٩١، الحديث ٤٧٤٠.

٢- (٢) سورة الطور: الآية ٢١.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٩٠، الحديث ٤٧٣٣.

كونه عاقلاً مميزاً و كان إسلامه عن بصيره على الأقوى (١)

و أما استصحاب نجاسه الولد قبل ولوج الروح لكون الجنين قبله كان جزءاً من بدن الأم المحكوم بالنجاسه لكفره أو استصحاب نجاسه الجنين عند كونه علقه و بقاء تلك النجاسه بعد ولادته قد تقدم الكلام فيه في مسأله المتولد من الكلب و الخنزير فلا نعيد.

و الاستدلال بطهاره الأولاد بقوله سبحانه: «فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» (١) المفسر بفطره التوحيد و الرساله، و في قوله عليه السلام: كل مولود يولد على الفطره ثم أبواه يهودانه و ينصرانه (٢)، لا يرجع إلى محصل، فإن المراد بالفطره كون الناس بحيث يقبلون التوحيد و الرساله لو لا إضلال المضلين و اتباع الآباء و الأجداد الضالين.

لو كان الطفل بعد بلوغه معترفاً بالوحدانيه و الرساله من غير أن يظهر خلافه يدخل في عنوان المسلم حيث إن الإسلام الموضوع لحقن الدم و حرمة المال و جريان النكاح شهادته أن لا إله إلا الله، و التصديق بالرساله كما تقدم، و كذا إذا كان اعترافه بهما قبل بلوغه مع فرض عقله و تمييزه كما أن ولد المسلم مع تمييزه و عقله لو أنكر الوحدانيه و الرساله يحكم عليه بالكفر و النجاسه لكونه مشركاً أو أشد منه و في خبر عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام في الصبي يختار الشرك و هو بين أبويه؟ قال: «لا يترك و ذاك إذا كان أحد أبويه نصرانياً» (٣) و قريب منها غيره.

لا يقال: كيف يحكم بالنجاسه للأولاد الصغار من الكفار مع أن مقتضى حديث رفع القلم خلافه؟

فإنه يقال: كما أن جعل النجاسه للكلب و الخنزير لا يوجب وضع القلم عليهما

ص: ١٩٩

١- (١) سورة الروم: الآية ٣٠.

٢- (٢) انظر وسائل الشيعة ١٢٥: ١٥، الباب ٤٨ من أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣٢٦: ٢٨، الباب ٢ من أبواب حد المرتد، الحديث الأول.

كذلك الحال في أولاد الكفار فإن عدم وضع القلم عن الصبي أنه لم يجعل عليه التكليف المتوجه إلى البالغين ليؤخذ به بالعقوبة المقررة على مخالفته الديني كالأخروي، و أما كون فعله أو نفسه موضوعاً لحكم وضعي يؤخذ به السائرين أو هو بعد بلوغه كما هو الحال في النائم والمجنون أيضاً فلا دلالة للحديث على عدمه، فإن النائم إذا احتلم يكون جنباً فتجب عليه الصلاة بعد الإفاقه بالغسل إلى غير ذلك.

و يستفاد من الخبرين أن مع كون أحد الأبوين مسلماً يكون الولد مسلماً بحكم الإسلام فتأمل.

لا يقال: كيف يحكم بإسلام ولد الكافر قبل بلوغه و بكفر ولد المسلم كذلك مع أنه يعتبر في الاعتراف بالوحدانية و الرساله و إنكارهما القصد و التعمد مع أن عمد الصبي و خطأه سيان كما في الروايه (١).

فإنه يقال: المراد من قوله عليه السلام: عمد الصبي و خطأه سيان و أن عمده خطأ، أنه إذا كان التعمد بفعل موضوعاً لحكم و ذلك الفعل خطأً موضوعاً لحكم آخر، كما في القتل عمداً الموضوع لحق القصاص، و القتل خطأً الموضوع للديه فصدور ذلك الفعل عن الصبي و لو كان عمداً يحسب خطأً؛ و لذا رتب (سلام الله عليه) على ذلك تحمل العاقله ديه القتل الصادر عن الصبي.

و أما إذا كان القصد مقوماً لعنوان الفعل كالاعتراف و الشهاده فلا دلالة للروايه المشار إليها على عدم حصول ذلك الفعل عن الصبي كما ذكرنا التفصيل في بحث معاملات الصبي و إنشاءاته.

ص: ٢٠٠

ولا فرق في نجاسته بين كونه من حلال أو من الزنا و لو في مذهبه، و لو كان أحد الأبوين مسلماً فالولد تابع له إذا لم يكن عن زنا بل مطلقاً على وجه مطابق لأصل الطهارة (١)

فإن الولد ليس له حقيقه شرعيه و ينسب الولد إلى الأب؛ لأنه مخلوق من مائه، و ينسب إلى الأم؛ لأن رحمها ربي تلك النطفه حتى صارت جنيناً و ولجت فيه الروح، و لا- يفرق في ذلك بين كون استقرار النطفه في رحم بوجه الحلال أو الحرام، و لذا لا يجوز للأب الزانى أن يتزوج بالبت المتكونه من نطفته أو تتزوج الأم بالرجل الذى ولدته بالزنا، و لم يرد في روايات الإرث بأن الولد من الزنا ليس بولد ليؤخذ بإطلاق الحكومه، و إنما نفى التوارث في الزنا و عدم الإرث لا ينفي الولديه، و لذا لا يرث الولد من أبيه إذا قتله و نحو ذلك.

و ما ورد من أن: «الولد للفراش و للعاهر الحجر» (١)، معناه في مورد دوران إلحاق الولد بالزوج أو بالزاني يلحق بالزوج و لا ينظر إلى صوره إحراز تكون الولد من الزنا، و أما كفايه إسلام أحد الأبوين في الحكم بإسلام الولد يظهر من الخبر الثانى من الخبرين المتقدمين، و لا يبعد تماميه سنده أيضاً فإنه على روايه الكليني و إن كانت مرسله إلا أن الشيخ رواه بسنده عن فضاله عن أبان عن أبي عبد الله عليه السلام في الصبي إذا شب و اختار النصرانيه و أحد أبويه نصراني أو مسلمين قال: «لا يترك، و لكن يضرب على الإسلام» (٢) مع أن الدليل على المعامله بالولد مع معاملة الكفار العمده فيه السيره القطعيه من المشرعه و هى غير محرزه مع إسلام أحد أبويه كما لا- يخفى، فلا- موجب للحكم بنجاسه الولد مع إسلام أحد أبويه بل مقتضى أصاله الطهاره الالتزام بطهارته.

ص: ٢٠١

١- (١) وسائل الشيعة ١٩: ٢٩٠، الباب ١٥ من أبواب كتاب الوصايا، الحديث ١٤.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ١٠: ١٤٠، الحديث ١٥.

(مسألة ١) الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين سواء كان من طرف أو طرفين، بل وإن كان أحد الأبوين مسلماً كما مرّ (١).

ولد الزنا

المشهور بين الأصحاب قديماً و حديثاً القول بطهاره ولد الزنا، و أنه يحكم بإسلامه على تقدير كون أبويه أو أحدهما مسلماً أو أظهر الإسلام بعد بلوغه أو تمييزه، خلافاً لما حكى عن ابن إدريس حيث ذهب إلى كفره (١) و نجاسته و نقل هذا القول في المختلف (٢) عنه، و عن المرتضى (٣)، و نقل بعض آخر عن الصدوق رحمه الله (٤) أيضاً و ظاهر المحكى أن ولد الزنا حتى مع إسلام أبويه و إظهاره الإسلام و بروز الإيمان منه محكوم بالكفر و النجاسة.

و عن بعض حمل كلامهم بأنهم يمكن عقلاً أن يكون ولد الزنا مؤمناً ورعاً فضلاً عن كونه مسلماً إلّا أنه لا يقع خارجاً بل يختار الكفر و الفسق (٥)، و الموجب لهذا الحمل ما ذكر من أنه لو لم يكن متمكناً على الإيمان و الطاعة بطل التكليف في حقه أو لزم التكليف عليه بالمحال و يقع عقابه ظلماً، و هذا ينافي العدل.

و عن ظاهر الحقائق أن ولد الزنا يكون محكوماً بالنجاسة دون الكفر (٦)، فإن عدم طيب الولاده لا يكون من موجبات الكفر بل ظاهر الأخبار أيضاً عدم كفره على ما يأتي،

ص: ٢٠٢

١- (١) السرائر ٣٥٧: ١.

٢- (٢) مختلف الشيعة ٢٣١: ١.

٣- (٣) الانتصار: ٥٤٤.

٤- (٤) تذكره الفقهاء ٦٩: ١.

٥- (٥) رسائل المرتضى (المجموعه الثالثه) ١٣٢: ٣. و مشارق الشموس ٢٧٨: ١.

٦- (٦) الحقائق الناضره ١٩٠-١٩٧: ٥.

نعم، ولد الزنا لا- يدخل الجنة و إن كان مطيعاً مؤمناً ظاهراً، بل يدخل في النار و يثاب فيها على طاعته من غير أن يعاقب إلّا أن يحصل منه ما يستحقه، حيث لا- يلزم على الله تعالى أن يثيب الخلق في الجنة و عدم دخوله فيها، أيضاً يستفاد من الأخبار كما يأتي.

و كيف ما كان فيستدل على نجاسته ببعض الأخبار:

منها: خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تغتسل من البئر الذي تجتمع فيها غساله الحمام فإن فيها غساله ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غساله الناصب و هو شرهما، إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب، و إن الناصب أهون على الله من الكلب» (١) و فيه مع الإغماض عن ضعف السند بالإرسال و غيره لا دلالة له على نجاسه ولد الزنا بوجه، حيث إن النهي عن الاغتسال لا- يكون لنجاسه الماء و للإرشاد إليها، بل مقتضى قوله: «و هو لا- يطهر إلى سبعة آباء» أن النهي تكليفي تنزيهي خصوصاً بملاحظه ما كان شائعاً في أن في غساله الحمام شفاء من العين كيف، و إلّا لزم الالتزام بنجاسه أولاد ولد الزنا و أولاد أولاده إلى سبعة آباء و لم يحتمل هذا أحد فضلاً عن الالتزام به، و ذكر عدم طيبه فيه إشاره إلى عدم كفره.

و مرسله الوشاء عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره سؤر ولد الزنا، و سؤر اليهودي و النصراني، و المشرك، و كل ما خالف الإسلام، و كان أشد ذلك عنده سؤر الناصب (٢) و فيه أيضاً مع الإغماض عن إرسالها لا دلالة لها على النجاسه فإن الكراهه بمعناها

ص: ٢٠٣

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢١٩، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٢٩، الباب ٣ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

اللغوى، فلا ينافى إرادته الحرمة بالإضافه إلى المشرك و الناصب بدال آخر كما لا يخفى.

و خبر حمزه بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: سألته أو سأله غيرى عن الحمام، قال: «ادخله بمئزر، و غض بصرك، و لا- تغتسل من البئر التى يجتمع فيها ماء الحمام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب، و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (١) و يظهر الجواب عنه عما تقدم خصوصاً بملاحظه ذكر غساله الجنب.

و صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «لبن اليهوديه و النصرانيه و المجوسيه أحب إلّى من ولد الزنا. و كان لا يرى بأساً بولد الزنا إذا جعل مولى الجاريه الذى فجر بالمراه فى حل» (٢).

و قد قيل إن لبن اليهوديه و النصرانيه و المجوسيه نجس، و إذا كان هذا اللبن أحب من لبن ولد الزنا فلا يكون لبه طاهراً.

و فيه أنه لم يتم دليل على نجاسه لبن أهل الكتاب و لا تكون الصحيحه ناظره إلى الطهاره أو النجاسه الخارجيه بل إلى الخباثه المعنويه كما يشهد لذلك ما فى ذيلها من أنه لا بأس بالاسترضاع مع جعل مولاها الزانى فى حل، فإنه لا يحتمل دخاله هذا الحل فى الطهاره الخارجيه و نجاسه ولد الزنا.

و أما ما ورد من أن ولد الزنا لا خير فيه، كما فى موثقه زراره سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا خير فى ولد الزنا و لا فى بشره و لا فى شعره و لا فى لحمه و لا فى دمه و لا

ص: ٢٠٤

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢١٨، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢١: ٤٦٢، الباب ٧٥ من أبواب أحكام الأولاد، الحديث ٢.

(مسأله ٢) لا إشكال فى نجاسه الغلاه (١).

شئ منه» (١) و أن: «الجنة طاهره مطهره فلا يدخلها إلّا من طابت ولادته» (٢) فلا دلالة له على عدم إسلام ولد الزنا، و عدم دخوله الجنة و لو صار مؤمناً مطيعاً، فإن ما ورد نظير ما ورد من أن: «من طهرت ولادته دخل الجنة» (٣) حكم غالبى أو حيشى، و نظير ما ورد فى ارتكاب بعض المعاصى و الطاعات أو بعض الأشخاص و إلّا فلا يحتمل التفرقة بين ولد الزنا الذى اتعب نفسه طول عمره فى قرار إيمانه و دوام طاعته فلا يدخل الجنة و يدخلها من يطيب ولادته و لو بلا طاعه، و الكلام فى ذلك خارج عن موضوع البحث.

الغلاه

قل لا كلام عند الأصحاب فى كفر الغلاه و نجاستهم و عن بعض المتأخرين دعوى الإجماع عليه (٤)، و المراد بهم من يعتقد الربوبية لأمر المؤمنين أو الأئمة عليهم السلام كما فى كشف الغطاء (٥)، و الوجه فى كفرهم و نجاستهم إنكارهم الله تعالى و إثبات الألوهية لغيره فإنه لا فرق بين الالتزام بأن الإله هو الصنم أو شخص آخر أو أحد الأئمة عليهم السلام.

و ربّما يقال كما عن الشيخ قدس سره فى طهارته أنهم يعتقدون بحلوله تعالى فيهم أو فى أحدهم عليهم السلام (٦) و هذا الحلول خلاف الضرورة من الدين، فالالتزام بكفرهم و نجاستهم مبنى على أن إنكار الضرورى بنفسه موجب للكفر فلا يجتمع الالتزام بكفرهم

ص: ٢٠٥

١- (١) وسائل الشيعة ٢٠: ٤٤٢، الباب ١٤ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة، الحديث ٧.

٢- (٢) بحار الأنوار ٥: ٢٨٥، الحديث ٤. عن علل الشرائع ٢: ٥٦٤.

٣- (٣) المحاسن ١: ١٣٩، الحديث ٢٨.

٤- (٤) روض الجنان ١: ٤٣٧.

٥- (٥) كشف الغطاء ٢: ٤٠٣.

٦- (٦) كتاب الطهارة ٢: ٣٥٨. (الطبعة القديمة).

و نجاستهم مطلقاً مع الالتزام بأن إنكار الضرورى غير موجب بنفسه الكفر.

اللهم إلّا أن يقال: إنه إن لم يصح عند المعتقد بالحلول إسناد الخلق و الربوبية و المعبودية إلّا إلى على عليه السلام أو غيره من الأئمة عليهم السلام فيدخل المعتقد فى القسم السابق، و إن صح إسناد ما ذكر إليه تعالى و إلى على عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام فهذا شرك بمعنى الالتزام بتعدد الآلهة.

و على الجملة ما هو الدخيل فى تحقق الإسلام الموجب للخروج عن الكفر الاعتراف بالتوحيد الوارد فى كلمه التوحيد و الاعتراف بالرسالة على ما تقدم.

نعم، الأمر كما ذكر من الابتاء لو كان الغلو باعتقاد أنه قد فوض إلى على أو الأئمة عليهم السلام أمر الخلق و الرزق و النعمة و البلىا و غيرها من الأمور الراجعة إلى التكوين و التشريع كما يظهر ذلك من بعض الأشعار التى زعم أنها مدائح لهم عليهم السلام، فإن اعتقاد التفويض أو التشريك بذلك خلاف الكتاب العزيز و السنه فهو مع الالتفات بأنه إنكار للكتاب و السنه موجب للكفر لا مطلقاً، و أما لالترام بأنهم شفعاء عند الله و أن العباد يتوسلون بهم إلى الله و يجعلونهم شفعاءهم عنده جل و علا فهو المذهب الحق الصحيح نرجو أن نحيا عليه و نموت عليه و نحشر عليه إن شاء الله تعالى.

الخوارج

المراد من الخوارج الطائفه الملعونه المعتقدون بفسق أمير المؤمنين عليه السلام بل كفره و المتقربون إلى الله ببعضه و مخالفته و قتاله، فإنه لا ينبغى الريب فى كفرهم و نجاستهم، فإنهم ناصبون بأعلى مرتبه النصب.

و أما من خرج على أمام عصره من غير نصب و لا استحلال لقتاله بل يرى نفسه عاصياً و بائعاً آخرته بدنيا غيره فى خروجه عليه عليه السلام فكون ذلك نصباً غير ظاهر،

فيؤخذ بما دل على أن الاعتراف بالتوحيد و الرسالة هو الإسلام الموجب لحل النكاح و التوارث و حرمة المال و الدم و أن يسقط حرمة دم من خرج عليه عليه السلام لكونه باغياً كما هو الحال في الباغي على طائفه من المسلمين.

النواصب

بلا خلاف ظاهر بل في بعض الكلمات دعوى الإجماع عليه و قد تقدم أن النصب أي إظهار العداوة لعلی عليه السلام أو الأئمة عليهم السلام بنفسه موجب للكفر بلا فرق بين الخروج على الإمام عليه السلام و عدمه، و كفر هذا أو نجاسته غير مبني على أن النصب خلاف المودة لذی القربی الثابت من الدين ضروره، فإن مظهر العداوة لهم كافر و نجس، و لو لم يلتفت إلى كون المودة لهم لذلك أو اعتقد أن المودة لهم تختص بغيرهم من القربی كما هو الحال في الطائفة الملعونه المسماه بالخوارج.

و يشهد لذلك ما في موثقه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «إياك أن تغتسل من غسله الحمام، ففيها تجتمع غسله اليهودي و النصراني و المجوسي و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم، فإن الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب و إنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (١) و لعل كون الناصب أنجس من الكلب أن اعتبار النجاسة للكلب لا- لخبثه الباطني بخلاف الناصب لهم عليهم السلام. و على الجملة ظاهرها أن النجاسة المعروفة في الكلب هي الثابتة للناصب بنحو يوصف بالأشد.

و في موثقه حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خذ مال الناصب حيثما وجدته و ادفع إلينا الخمس» (٢) و ظاهرها عدم حرمة مال الناصب فلا يحصل له الإسلام

ص: ٢٠٧

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٢٠، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٩: ٤٨٧-٤٨٨، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٦.

الموضوع لحقن الدم و المال و استحلال الفروج.

و فى موثقه فضيل بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: ذكر النصاب فقال:

«لا تناكحهم و لا تأكل ذبيحتهم و لا تسكن معهم» (١).

ثم إن المراد بالناسب المظهر العداوه لأهل البيت عليهم السلام كما هو مقتضى التقييد فى موثقه ابن أبى يعفور إلّا أنه قد يقال إن التقييد المزبور فيها لا يوجب رفع اليد عن الإطلاق فى سائر الروايات، حيث يشمل من يظهر العداوه للشيعة لاعتقادهم الولايه و الإمامه لأهل البيت عليهم السلام دون غيرهم خصوصاً بملاحظه روايه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ليس الناسب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد رجلاً يقول: أنا أبغض محمداً و آل محمد و لكن الناسب من نصب لكم و هو يعلم أنكم تتولونا و أنكم من شيعتنا» (٢).

و لكن يردّه أن المعروف من الناسب عند الشيعة هو مظهر العداوه للأئمه عليهم السلام فتحمل الروايه المزبوره مع الغمض عن سندها على مرتبه النصب غير الموجب للكفر فى مقابل الإسلام الذى هو الاعتراف بالشهادتين المترتب عليه حقن الدم و المال و جواز النكاح.

و على الجملة الناسب عند الشيعة ينصرف إلى من نصب لأهل البيت عليهم السلام و إلّا معاداه الشيعة لاعتقادهم بمسأله الولايه بالوصايه قد أوجب أن يعاديهم غيرهم، بل قد يوهم كثرة النصب لأهل البيت عليهم السلام فى دوله بنى أميه و معاشره الشيعة و مساورتهم معهم يوجب أن تحمل نجاسه الناسب على معنى الخباثه الباطنيه (٣)، حيث لم يرد أن

ص: ٢٠٨

١- (١) وسائل الشيعة ٥٥٤: ٢٠، الباب ١٠ من أبواب ما يحرم بالكفر و نحوه، الحديث ١٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٨٦: ٩، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث ٣.

٣- (٣) مفاتيح الشرائع ١: ٧١، المفتاح ٧٩.

و أما المجسمه و المجبره و القائلون بوحده الوجود من الصوفيه إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم (١) إلّا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبهم من المفاسد.

الأئمه فى ذلك الزمان كانوا يتعاملون معهم معامله نجس العين و كذا أصحابهم، و لم يشر إلى نجاستهم إلى زمان الصادق عليه السلام.

و لكن يدفعه أن بعض أحكام الشريعة قد ظهر فى زمان الصادقين عليهما السلام و لم يعلم ذلك من قبل، كما فى مسأله الخمس فى غير غنائم الحرب، و يمكن أن يكون ذلك من بعض تلك الأحكام، بل من المحتمل أن يكون الحكم ثابتاً و كان عدم إظهاره للمحذور فى بيانه، حيث إنه لم يثبت أن الأئمه عليهم السلام لم يكونوا يجتنبون عن سؤرهم لعنه الله عليهم.

و على الجمله فلا مجال لدعوى أن نجاسه الناصب لو كانت لكانت مبينه قبل زمان الصادق عليه السلام و منتشره بين الشيعة فى دوله بنى أميه.

المجسمه و المجبره

الظاهر أن مراده قدس سره أن اعتقاد الجسميه لله تعالى أو كون العباد مجبورين فى أفعالهم لا يوجب الكفر، و أن الاعتقاد بوحده الوجود من الصوفيه أيضاً لا يوجب الكفر إذا التزموا بأحكام الإسلام و لم ينكروها.

أقول: قد تقدم أن الإسلام المقابل للكفر الموجب لحقن المال و الدم و حل الفروج هو الاعتراف بالشهادتين مع عدم النصب لأهل البيت عليهم السلام فلا يكون مجرد اعتقاد الجسميه لله تعالى موجباً للخروج عن الإسلام إلّا إذا التفت المعتقد بما يلزمها من عدم القدم و الحاجه، فإن مع الالتفات إلى ذلك فلا يكون معترفاً بما هو مفاد كلمه التوحيد.

و أما نفس نفى الجسميه فلا- يكون من ضروريات الدين، فإن كثيراً من المسلمين على اعتقادها و يأخذون بما يؤهمه بعض الآيات و الروايات.

و هذا بناءً على اعتقاد الجسميه الحقيقيه، و أما المعتقد بغيرها كالجسميه الإلهيه كما يظهر من صدر المتألهين فى شرحه على الكافى فالأمر أوضح و إن كان فاسداً أيضاً حيث جعل الجسم الإلهى للمقسم و هو ما يكون له أبعاد ثلاثه فراجع.

و مما ذكرنا فى المجسمه يظهر الحال فى المجبره أو القائل بشبهه الجبر، حيث يزعم الجبر و مع ذلك يلتزم بالتكاليف و يصح إنزال الكتب و إرسال الرسل و يلتزم بالثواب و العقاب بالكسب أو بغيره مما ذكروا فى الكتب، فإن فسادها لا يوجب الكفر بل إنكار الضرورى من الدين، و كذا الحال فى التفويض. و ما ورد فى الروايات من كفر القائل بالتجسيم و التشبيه أو التفويض فلا بد من حملها على إنكار الحق و نحوه جمعاً بين الأخبار فراجع.

و أما القول بوحده الوجود فظاهر كلام الماتن أنه بنفسه لا يوجب الكفر، و لكن الالتزام بأن الوجود له وحده شخصيه و لا يكون الاختلاف بين الوجود و الموجود إلّا بالاعتبار، فإن هذا إنكار أن الشىء الخالق غير المخلوق و العبد غير الرب و النبى صلى الله عليه و آله غير أبى جهل و الفاسق غير المطيع، و اعتقاد ذلك زندقه و إنكار لما هو مضمون كلمه التوحيد، و قد أوجب حسن الظن ببعض الصوفيه توجيه اعتقادهم هذا إلى غير ظاهره، و لعل اعتقادهم هذا بنفسه عدم الالتزام بأحكام الإسلام التى منها الالتزام بمفاد كلمه التوحيد، و قد ذكر السبزوارى (١) فى تعليقه على الأسفار أن: القائل بالتوحيد إما أن يقول بكثره الوجود و الموجود جميعاً مع التكلم بكلمه التوحيد لساناً و اعتقاداً بها إجمالاً و أكثر الناس فى هذا المقام.

أقول: كلمه التوحيد لا ترتبط بالاعتراف بوحده الوجود بل مفادها وحده وجود

ص: ٢١٠

[غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبيين و معادين لسائر الأئمة و لا سايين لهم طاهرون]

(مسألة ٣) غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبيين و معادين لسائر الأئمة و لا سايين لهم طاهرون (١) و أما مع النصب أو السب للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم فهم مثل سائر النواصب.

الإله، و قال إما أن يقول بوحده الوجود و الموجود معاً و هو مذهب بعض الصوفية، و إما أن يقول بوحده الوجود و كثره الموجود و هو المنسوب إلى أذواق المتألهين و عكسه باطل، و إما أن يقول بوحده الوجود و الموجود معاً في عين كثرتهما و هو مذهب المصنف و العرفاء الشامخين.

أقول: وحده الوجود و كثره الموجود مبنى على أصالة الماهية و إلّا فلا معنى له، و الرابع: غير مفهوم لمن تدبر و كيف ما كان فشىء من الاعتقادين لا يوجب الكفر و إن كان فاسداً.

غير الاثنى عشرية من الشيعة

غير الاثنى عشرية من سائر فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبيين و معادين لسائر الأئمة بأن كان امتيازهم عن الاثنى عشرية عدم عرفانهم لسائر الأئمة محكومون بالطهارة؛ لعدم الموجب لنجاستهم و لم يتعرض قدس سره لغير الشيعة من المسلمين أى العامه لوضوح أن عدم التزامهم بالولاية التي عند الشيعة و أنها بنى عليها الإسلام لا يوجب الكفر، خلافاً لصاحب الحقائق حيث التزم بكفرهم و نسبه إلى السيد المرتضى و المشهور من المتقدمين (١).

و الوجه في ذلك للروايات المستفيضه الوارده فيها كفر من أنكر ولايتهم عليهم السلام بدعوى أن الانكار المزبور من موجبات الكفر على ما يستفاد منها و لأن مسأله

ص: ٢١١

(مسألة ٤) من شك في إسلامه و كفره طاهر، و إن لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام (١)

ولا يثبت عليهم السلام ثبوت بيان النبي صلى الله عليه وآله بالضرورة، فيكون إنكارها من إنكار ما ثبت من الشريعة بالضرورة.

و لكن شيء من الأمرين لا يثبت كفرهم، فإن الكفر الوارد في الروايات الكفر هو في مقابل الإيمان لا الإسلام؛ لصراحه بعض الأخبار الصحيحة على أن جماعه الناس على الإسلام الموجب لحقن الدم و المال و ثبوت التوارث و التناكح و حل ذبائحهم، فراجع موثقه سماعه (١) و صحيحه حمران بن أعين (٢) و غيرهما مما ورد في أن الإيمان يشرك الإسلام و الإسلام لا يشرك الإيمان (٣)، و يمكن حمل بعض الأخبار على الكفر الواقعي و نفى الإسلام الواقعي عنهم.

و على الجملة فالكفر و النجاسة إنما ثبتت في الناصب، و المعروف من معناه عند الشيعة مظهر العداوة لهم عليهم السلام و عليه فإن كان سبهم أو سب أحدهم نعوذ بالله للعداوة فهو يوجب الكفر للنصب، و أما إذا لم يكن السب لداعي آخر فإنه ربما يوجب قتل الساب حداً لا كفراً، و قد أذن الشرع لكل من سمع السب إجراء هذا الحد كما ذكرنا ذلك في الخوارج، و الله سبحانه هو العالم.

من شك في إسلامه و كفره

إذا علم حالته السابقه من الإسلام أو الكفر كما إذا كان أحد أبويه أو كلاهما مسلماً و شك في حصول موجب الكفر بعد تمييزه أو بلوغه من إنكاره التوحيد أو

ص: ٢١٢

١- (١) أصول الكافي ٢: ٢٥. الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٦، الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر السابق: ٢٥، الحديث الأول.

الرساله فالأصل بقاء إسلامه و عدم حدوث كفره، كما إذا علم أنه كافر بكفر أبويه و شك في حدوث إسلامه بعد تمييزه أو بلوغه من الاعتراف بالشهادتين فالأصل بقاء كفره و عدم حدوث إسلامه.

و إما إذا لم يعلم حالته السابقه من الإسلام أو الكفر فأصله عدم إسلامه لا يثبت كفره، فإن الكفر على تقدير كونه أمراً وجودياً لا يثبت بعدم الإسلام، و على تقدير كونه أمراً عدمياً فليس بمعنى عدم الإسلام مطلقاً بل بنحو خاص، و هذا النحو من عدم الخاص لا يثبت بأصله عدم الإسلام، و بتعبير آخر تقابل الكفر و الإسلام و إن يكون من تقابل العدم و الملكة إلا أن هذا العدم ليس عدماً مطلقاً أو عدماً مركباً من العدم و قابليه المحل للوجود، بل العدم فيه هو العدم الخاص و إثبات عدم الخاص باستصحاب عدم المطلق من الأصل المثبت هكذا ذكر في التنقيح (١)، و ظاهر المستمسك (٢).

أقول: العدم في تقابل العدم و الملكة و أن يكون عدماً في محل قابل للوجود و لو بلحاظ الصنف أو النوع حتى في مثل العمى و البصر، إلا أن العدم في تلك الموارد يؤخذ وصفاً، فالعمى هو اتصاف الشخص بعدم البصر، و الجهل هو الاتصاف بعدم العلم، و الكفر هو الاتصاف بعدم الإسلام.

و على الجملة اتصاف المحل القابل للوجود و لو بصنفه أو نوعه دخيل في معنى العمى و الجهل و نحوهما، و لو كان معنى العمى عدم البصر في مورد قابل لأمكن إحرازه بضم الوجدان إلى الأصل؛ لأن القابليه و عدم البصر يحسبان و صنفين لموصوف

ص: ٢١٣

١- ((١)) التنقيح في شرح العروه الوثقى ٨٨: ٣-٨٩.

٢- ((٢)) المستمسك ٣٩٨: ١-٣٩٩.

واحد و فى مثلهما لا يظهر التقييد إلّا بما أشرنا إليه من العدم النعتى، فاستصحاب عدم إسلام الشخص بنحو (ليس) التامه أو مفاد السالبه بانتفاء الموضوع لا يثبت اتصاف ذلك الشخص بعدم الإسلام، و الاتصاف بعدم الإسلام يكون بالإنكار فيمن يكون أحد أبويه مسلماً، و بعدم الاعتراف بالشهادتين فيمن يكون أبواه كافرين على ما تقدم بنحو يكون الإنكار أو عدم الاعتراف وصفاً له.

ثمّ إن المشكوك كما لا يحكم بكفره ليترب عليه النجاسه لا يحكم بإسلامه أيضاً ليترب عليه من جواز التناكح و التوارث و وجوب تجهيز اللقيط مبنى على كون بلد الإسلام أماره على إسلامه كما تقدم فى بحث الجلد المشكوك الحكم بإسلام المشكوك، و قد ورد النص بذلك، و لكن التعدى إلى وجوب التجهيز مشكل أو مبنى على ثبوت الإطلاق فى أدله التجهيز المقتضى لوجوب تجهيز كل ميت و قد خرج عنه الكافر بما دل على أنه لا يجهز، و الأصل عدم كون المشكوك كافراً لما تقدم فى محله من اعتبار الاستصحاب فى العدم الأزلى فيحرز بقاؤه تحت حكم العام أو المطلق.

لا يقال: الحكم بطهاره المشكوك إما لاستصحاب عدم الكفر، و هذا الاستصحاب معارض بأصالة عدم الإسلام له الموجب لحرمة دمه و ماله، فالتعبد بعدم حرمة دمه و ماله مع التعبد بطهارته بعدم كفره ترخيص قطعى فى مخالفه أحد الإلزامين، و أما لقاعده الطهاره فإنها أيضاً معارضه بأصالة الحليه الجاريه فى قتله و أخذ ماله.

فإنه يقال: لا- بأس بقاعده الطهاره بناءً على أن الأنفس و الأموال مورد الاحتياط، و بناءً على عدم ثبوت لزوم هذا الاحتياط فالمشكوك و إن لم يحكم بطهارته إلّا أنه لا بأس بالرجوع إلى قاعده الطهاره فى كل ما يباشره و يلاقه، و هذا المقدار يكفى فى ترتيب الآثار كما لا يخفى.

التاسع:الخمير بل كل مسكر مائع بالأصالة(١)

الخمير

إشارة

المشهور بين المتقدمين و المتأخرين عند أصحابنا نجاسة الخمير بل كل مسكر مائع بالأصالة، و عن بعضهم نفى الخلاف فيه (١) أو دعوى الإجماع عليه (٢)، بل ذكر جمع أن نجاسة الخمير لا-خلاف فيها عند العلماء كافة إلّا من شدّد (٣)، و المحكى عن الصدوق رحمه الله و والده طهاره الخمير (٤)، و حكى الطهاره عن صريح ابن أبى عقيل حيث قال:«من أصاب ثوبه أو جسده خمير أو مسكر لم يكن عليه غسلهما؛ لأن الله تعالى إنما حرّمهما تعبدًا لا لأنهما نجسان» (٥) و نسب فى الذكرى إلى الجعفى موافقتهما (٦)، و ظاهر الأردبيلي (٧) و من تبعه أيضاً الالتزام بالطهاره.

و كيف ما كان فالاستدلال على النجاسة بالإجماع غير تام؛ لأن مع الالتزام بأقوال من تقدم بالطهاره كيف يمكن دعوى تسالم الشيعة أو تسالم الفقهاء، مع أن الناظر فى روايات الباب يوجب الجزم بأن النجاسة عند الشيعة فى زمانهم عليهم السلام كانت موضع التردد، و العمده فى الباب مراجعه الروايات و ملا-حظه المستفاد منها حيث إن الآيه المباركه أيضاً لا دلالة لها على النجاسة، فإن قوله سبحانه: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ

ص: ٢١٥

١- ((١)) الناصريات: ٩٥. المبسوط ١: ٣٦.

٢- ((٢)) السرائر ٣: ١٣٣ و ٤٧٤.

٣- ((٣)) منتهى المطلب ١: ٧٠. الناصريات: ٩٥.

٤- ((٤)) كتاب الطهاره (للشيخ الانصارى) ٢: ٣٦٠ (الطبعة القديمة).

٥- ((٥)) مختلف الشيعة ١: ٤٦٩.

٦- ((٦)) الذكرى ١: ١١٤.

٧- ((٧)) مجمع الفائده ١: ٣٠٩-٣١٠.

وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ (١) (الرجس) فيه لا- يمكن أن يكون بمعنى (النجس) بقرينه حمله على (الميسر) و نحوه من الأفعال، بل لو كان محمولاً على (العين) لما كان ظاهراً فيها كقوله سبحانه: «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» (٢).

و على الجملة (الرجس) لا سيما في زمان صدور الآيات كان ظاهراً في معناه اللغوي المعبر عنه في اللغة الفارسيه ب (پلید).

و يستدل على النجاسة بجملة من الروايات كصحيحه عبد الله بن سنان قال: سأل أبي أبا عبد الله عليه السلام عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجرى أو يشرب الخمر فيرده أ يصلى فيه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يصلى فيه حتى يغسله» (٣) نعم بالإضافة إلى إصابه الجرى لا بد من رفع اليد عن الإطلاق مع أن فى بعض النسخ الحيرى.

و موثقہ عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تصل في بيت فيه خمر ولا مسكر، لأن الملائكة لا تدخله، ولا تصل في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل» (٤).

و موثقته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خل أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و عن الإبريق يكون فيه خمر، أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسله فلا بأس، و قال فى قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، قال: تغسله ثلاث مرات. و سئل أ يجزيه أن يصب فيه الماء؟ قال:

ص: ۲۱۶

١- ((١)) سورة المائدة: الآية ٩٠.

٢- (٢) سورة الحج: الآية ٣٠.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٨، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٧٠، الحديث ٧.

لا يجزيه حتى يدلّكه بيده و يغسله ثلاث مرات (١) .

و صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في آنيه أهل الذمه و المجوس قال:

«لا تأكلوا في آنيّهم، و لا من طعامهم الذي يطبخون، و لا في آنيّهم التي يشربون فيها الخمر» (٢) .

و رواه أبي بصير «و فيها ما يبل الميل ينجس حباً من ماء، يقولها ثلاثاً» (٣) .

و خبر زكريا بن آدم سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير و مرق كثير، قال: «يهرق المرق، أو يطعمه أهل الذمه أو الكلب، و اللحم اغسله و كله» (٤) الحديث، إلى غير ذلك من الروايات التي و إن لا يخلو سندها عن الضعف، إلّا أن دعوى الجزم و لا أقل الوثوق بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام الظاهر في نجاسه الخمر بل المسكر قريبه جداً.

و في مقابلها أيضاً روايات داله على طهاره الخمر و إنها لا تنجس الثوب و البدن و غيرهما، كصحيحه الحسن بن أبي ساره عن أبي عبد الله عليه السلام: إن أصاب ثوبى شىء من الخمر، أصلى فيه قبل أن أغسله؟ قال: «لا بأس إن الثوب لا يسكر» (٥) .

و صحيحه على بن رئاب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر و النبيذ المسكر يصيب ثوبى أغسله أو أصلى فيه؟ قال: صلّ فيه إلّا أن تقدره فتغسل منه موضع الأثر، إن

ص: ٢١٧

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٤، الباب ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤١٩، الباب ١٤، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٧٠، الباب ٣٨، الحديث ٦.

٤- (٤) المصدر السابق: الحديث ٨.

٥- (٥) المصدر السابق: ٤٧١، الحديث ١٠.

الله تعالى إنما حرم شربها» (١).

و موثقه عبد الله بن بكير قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام -و أنا عنده- عن المسكر و النبيذ يصيب الثوب؟ قال: «لا بأس» (٢).

و رواه أبى بكر الحضرمي -التي لا يبعد اعتبارها سنداً- قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام أصاب ثوبى نبيذ أصلى فيه؟ قال: نعم قلت: قطره من نبيذ قطر فى حبّ اشرب منه؟ قال: «نعم إن أصل النبيذ حلال، و إن أصل الخمر حرام» (٣).

أقول: لا يبعد كونها ناظره إلى النبيذ المحلل الذى تقدم فى بحث المياه.

و مرسله الفقيه عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام ف قيل لهما إنا نشترى ثياباً يصيبها الخمر و ودك الخنزير عند حاكتها، أنصلى فيها قبل أن نغسلها؟ فقال: «نعم لا بأس، إنما حرم الله أكله و شربه، و لم يحرم لبسه و مسه و الصلاة فيه» (٤) أقول: ودك الخنزير أى شحمها).

و ربّما يقال بأن الطائفتين متعارضتان، فتحمل الداله على الطهاره على التقيه و يؤخذ بالداله على النجاسه، و أورد على ذلك الارديلى و من تبعه بأن الجمع العرفى بينهما موجود (٥)، و معه لا- تصل النوبه إلى رعايه المرجحات فإن رعايتها فرع تكافؤ المتعارضين و عدم كون أحدهما قرينه عرفيه على المراد من الآخر.

ص: ٢١٨

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٢، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ١٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٧١، الحديث ١١.

٣- (٣) المصدر السابق: الحديث ٩.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٤٨، الحديث ٧٥١، و الوسائل ٣: ٤٧٢، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ١٣.

٥- (٥) مجمع الفائدة و البرهان ١: ٣١٢.

و على الجملة يحمل الظاهره فى نجاسه الخمر على كراهه الصلاه فى الثوب الذى أصابه الخمر بقريته ورود الترخيص فيها قبل غسله، و يجرى ذلك حتى بالإضافة إلى ما علق الترخيص فى الصلاه فى الثوب المزبور على غسله، فإن مفهوم ثبوت البأس فيها قبل غسله و البأس يحتمل الكراهه.

و لكن الصحيح أن الطائفتين من المتكافئتين لصراحه بعضهما، أو أنها كالصراحه فى نجاسه الخمر، و قد تقدم أن: «ما يبيل الميل ينجس حباً من الماء» (١).

و فى صحيحه عبد الله بن سنان الوارده فى الثوب الذى يعيره الذمى الذى يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فقال عليه السلام: «صلّ فيه و لا تغسله من أجل ذلك فإنك أعرتة إياه و هو طاهر حتى تستيقن أنه نجسه» (٢).

و ما ورد فى عدم إجزاء مطلق صب الماء فى قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، بل يلزم ذلك و غسله ثلاث مرات (٣) إلى غير ذلك مما لا يكون حملة على كراهه الاستعمال من الجمع العرفى بينها و بين الطائفة الداله على الطهاره.

و قد تقدم أن دعوى الوثوق بصدور بعض تلك الأخبار عن المعصوم (سلام الله عليه) لكثرتها و ورودها فى موارد مختلفه غير بعيدة، كما أن الأخبار الداله على الطهاره و إن يقبل بعضها الحمل على النيذ المحلل المحكوم بالطهاره، كمعتبره أبى بكر الحضرمى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أصاب ثوبى نبيذ أصلى فيه؟ قال: نعم، قلت:

قطره من نبيذ قطر فى حب أشرب منه؟ قال: نعم إن أصل النبيذ حلال و إن أصل الخمر

ص: ٢١٩

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٠، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

٢- (٢) المصدر السابق: ٥٢١، الباب ٧٤، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٩٤، الباب ٥١، الحديث الأول.

حرام» (١) فإن النبيذ فيها يمكن حمله على ما ورد في صحيحه حنان بن سدير قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في النبيذ، فإن أبا مريم يشربه، و يزعم أنك أمرته بشربه؟ فقال: «صدق أبو مريم، سألتني عن النبيذ فأخبرته أنه حلال، و لم يسألني عن المسكر، ثم قال: إن المسكر ما اتقيت فيه أحداً سلطاناً و لا غيره، قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كل مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام» (٢) الحديث، إلّا أن بعضها الآخر لا يقبل الحمل.

و حمل الأخبار الدالة على الطهارة لرعايه التقيه ترجيحاً للداله على النجاسه لا يخلو أيضاً عن إشكال، فإن تلك الأخبار لم يظهر وجه لصدورها تقيه، فإن العامه أو معظمهم كانوا يستحلون النبيذ المسكر على ما تقدم، و لم يرد في الروايات حليته و إنّما وردت طهاره الخمر و النبيذ مع أن الخمر نجسه عند علماء العامه إلّا شاذ منهم، و حملها لرعايه التقيه بالإضافة إلى الأمراء و السلاطين ليس بأولى من حمل الأخبار الداله على النجاسه لرعايه التقيه من علماء العامه القائلين بنجاسه الخمر، و مع ذلك يتعين الأخذ بالداله على النجاسه لحكومه صحيحه على بن مهزيار الناظره إلى روايات الباب، قال:

قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن عليه السلام جعلت فداك روى زرارہ عن أبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام: في الخمر يصيب ثوب الرجل أنهما قالاً: «لا بأس بأن يصلى فيه، إنّما حرم شربها»، و روى زرارہ عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ -يعنى المسكر- فاغسله إن عرفت موضعه، و إن لم تعرف موضعه فاغسله كله، و إن صليت فيه فأعد صلاتك، فأعلمنى ما آخذ به؟ فوقّع بخطه و قرأته: خذ بقول

ص: ٢٢٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧١، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٥٢، الباب ٢٢ من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث ٥.

أبى عبد الله عليه السلام (١)، فإن ظاهرها الأخذ بقول أبى عبد الله عليه السلام المنفرد، وإلا لذكر (سلام الله عليه) خذ بقول أبى عبد الله و أبى جعفر عليهما السلام.

و بتعبير آخر هذه الصحيحه كالأخبار الوارده فى مرجحات المتعارضين لا تحسب من إحدى الطائفتين المتعارضتين، بل تكون علاجاً لهما لتلك الأخبار، غايه الأمر أنها عامه لكل متعارضين و هذه الصحيحه مختصه للترجيح فى هذه المسأله.

و مما ذكر ظهر أنه لو قلنا بأن الترجيح فى الباب كان مع قطع النظر عن هذه الصحيحه لأخبار الطهاره لمخالفتها لما عليه علماء العامه من نجاسه الخمر، لكان المتعين بلحاظ هذه الصحيحه الأخذ بالداله على النجاسه، و هذه الصحيحه تؤيد ما أشرنا إليه من أن الحمل على الكراهه فى النهى بقرينه الترخيص الوارد فى خطاب آخر يعد جمعاً عرفياً فى التكليف لا فى موارد الإرشاد إلى المانع أو غيرها من الوضع.

و قريب منها روايه خيران الخادم قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلّى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: صلّ فيه فإن الله إنّما حرم شربها، و قال بعضهم لا تصل فيه فكتب عليه السلام:

«لا تصلّ فيه فإنه رجس» (٢) الحديث، فإن الظاهر منشأ الاختلاف بين أصحابه لاختلاف الروايات عنهم عليهم السلام كما يشير إليه قوله فى مقام الحكايه فقال بعضهم: صلّ فيه فإن الله حرم شربها، و على ذلك فتكون الروايه كالصحيحه المتقدمه، ناظره إلى الطائفتين لا أنها من إحداهما و لكن فى سندها سهل بن زياد و عليه فالعمده فى المقام الصحيحه المتقدمه. و قد ذكر فى محله عدم كون المكاتبه خلافاً فى الروايه.

ص: ٢٢١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٨-٤٦٩، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤١٨، الباب ١٣، الحديث ٢.

و المتحصل مقتضى صحيحه على بن مهزيار نجاسه كل من الخمر و النبيذ المسكر و أنه يطرح ما روى عنهم عليهم السلام فى طهارتهما، و أما نجاسه سائر المائع المسكر و إن لم يدخل فى عنوانى الخمر و النبيذ المسكر ففيها تأمل، فإن كل مائع مسكر يُشرب حرام كالخمر على ما نطقت به الروايات الكثيره.

و فى صحيحه كليب الأسدى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النبيذ فقال: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله خطب الناس فقال: أيها الناس، ألا أن كل مسكر حرام، ألا و ما أسكر كثيره فقليله حرام» (١) و نحوها غيرها إلّا أنه لا يستفاد منها نجاسه كل مسكر، نعم فى صحيحه على بن يقطين عن أبى الحسن الماضى عليه السلام «أن الله عزّ و جل لم يحرم الخمر لا سمها، و لكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٢) و فى روايه عطاء بن يسار عن أبى جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله «كل مسكر خمر» (٣).

و يمكن دعوى أن الحكم بأن كل مسكر خمر على ما هو مفاد الصحيحه و ما هو بمفادها أن يثبت لكل مسكر نجاسه الخمر أيضاً.

و فى الصحيح عن عمر بن حنظله قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام ما ترى فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره فقال: «لا و الله و لا قطره قطرت فى حبّ إلّا أهرىق ذلك الحب» (٤) فإنه لو لم تكن القطره من المسكر نجسه لما كان يتعين إهراق حبّ الماء مع استهلاك القطره فيه.

ص: ٢٢٢

١- (١) وسائل الشيعة ٣٣٧: ٢٥، الباب ١٧ من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٤٢، الباب ١٩، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: ٣٢٦، الباب ١٥، الحديث ٥.

٤- (٤) المصدر السابق: ٣٤١، الباب ١٨، الحديث الأول.

أضف إلى ذلك أنه لا يحتمل بحسب الارتكاز أن يكون النبيذ المسكر محكوماً بالنجاسة كالخمر ولا يكون مائع آخر مسكر كالخمر والنبيذ المزبور نجساً، بل كان محرماً شربه فقط.

و العمده في المقام هذا الوجه الأخير، و أما غيره فقابل للمناقشه، فإن صحيحه على بن يقطين لا ظهور لها بالإضافة إلى غير التحريم، و روايه عطاء ضعيفه سنداً، و كذا روايه عمر بن حنظله فإنه لم يثبت وثاقته على ما ذكر في محله، مع أن روايه عمر بن حنظله مما ورد في نجاسة المسكر و بمعارضتها ما دل على طهارته.

لا- يقال: قد ورد في موثقه عمار: «لا- تصل في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل» (١)، فمقتضى إطلاقها نجاسة كل مسكر.

فإنه يقال: الموثقه معارضه بمثل موثقه عبد الله بن بكير قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام -و أنا عنده- عن المسكر و النبيذ يصيب الثوب؟ قال: «لا بأس» (٢) فلا يمكن الأخذ بشيء منهما، و حكمه صحيحه على بن مهزيار كانت بالإضافة إلى ما ورد في الخمر و النبيذ المسكر كما لا يخفى، حيث إن تفسير النبيذ فيها بالمسكر لو لم يكن ظاهراً في تنويع النبيذ فلا أقل من احتماله.

ثم إن التعدى بالارتكاز و التأييد بما ذكر من الروايات يختص بالمائع المسكر الذي يشرب، و أما المائع المسكر الذي لا يشرب كالأسيرتو المعروف ب(الكل) (٣) الصناعى فى عصرنا بناءً على أنه يسكر بإضافه الماء إليه فلا موجب للتعدى إليه فضلاً

ص: ٢٢٣

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٠، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٧١، الحديث ١١.

٣- (٣) الكل (بالفارسيه) الكحول.

عن المسكر غير المائع بالأصالة.

و المتحصل من جميع ما ذكرنا أنه لا فرق في حرمه التناول، بين مسكر و مسكر آخر حتى الجامد منه بالأصالة؛ لقول رسول الله صلى الله عليه و آله: «كل مسكر حرام» (١) على ما في الروايات، و لما في مثل صحيحه على بن يقطين إن الله عز و جل لم يحرم الخمر لا- سمها و لكن حرمها لعاقبتها فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٢) و التنزيل بلحاظ الحرمة فلا يستفاد منه التنزيل بحسب جميع الآثار، و لكن النجاسة كما تقدم لم تثبت إلّا في الخمر و نبيذ المسكر، و يتعدى إلى سائر المائع بالأصالة المسكر المشروب و إن لم يطلق عليه الخمر و النبيذ لارتكاز عدم الفرق، و أما التعدى إلى غير المشروب و إن أمكن شربه بخلط الماء فضلاً عن المسكر الجامد بالأصالة غير ممكن.

و ما يقال: إن المسكر الوارد في الروايات التي أمر بغسل الثوب فيها من إصابته أو إهراق الماء الذي وقع فيه قطره من المسكر ينصرف إلى المسكر المائع بالأصالة المعد للشرب، و كذا فيما ورد بأن: «كل مسكر خمر» (٣) بلا وجه.

و يقال أيضاً في وجه طهاره المسكر الجامد بأنه يبعد تنزيل غير المائع منزله الخمر فلا يقال للبس الثوب الموجب لإسكار الشخص فرضاً أنه خمر، و هذا أيضاً لا يمكن الاعتماد عليه فإن التنزيل قد وقع بالإضافة إلى التحريم في قوله عليه السلام «فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٤) و لذا نلتزم بحرمة تناوله.

ص: ٢٢٤

١- (١) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٤٢، الباب ١٩، الحديث الأول.

٣- (٣) المصدر السابق: ٣٢٦، الباب ١٥، الحديث ٥.

٤- (٤) المصدر السابق: ٣٤٢، الباب ١٩، الحديث الأول.

و إن صار جامداً بالعرض (١) لا الجامد كالبنج، و إن صار مائعاً بالعرض

نعم، دعوى الانصراف إلى المعد للشرب له وجه في مثل قوله عليه السلام: «و لا تصل في ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل» (١)، فإن مثل الاسيرتو المتعارف في زماننا لم يكن في ذلك الزمان ليجرى عليه ما ذكر لسائر أقسام المسكرات، فإن الاسيرتو على ما يقال ليس بمسكر فعلاً بل سم قاتل، و إنما يوجب السكر فيما إذا أُضيف عليه الماء، نعم بعد خلط الماء يدخل في قوله عليه السلام: «فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٢) أى حرام، و لكن ما دل على نجاسة الخمر و المسكر لا يعمه.

الجامد بالعرض

مجرد الانجماد لا- يوجب استحالة المسكر أو الخمر كما في انجماد الماء فيقال إنه ماء منجمد، و في هذا الفرض الإطلاق في أدله نجاسة الخمر و إن كان غير خال عن المناقشة إلّا أن المتفاهم بحسب الارتكاز عدم الفرق فيه قبل صيرورته جامداً و بعده، حيث إن ارتكاز المتشرعه عدم كون الانجماد من المطهرات، و قد تقدم في أدله نجاسة المضاف بوقوع النجاسة فيه أنه لا يظهر بالانجماد كما هو مقتضى النهى عن أكل السمن المائع المتنجس، و أنه يسرج به أضف إلى ذلك ما ورد في عجن الدواء أو غيره بالخمر.

نعم، لو فرض خروج الخمر أو غيره من المسكر المائع إلى حقيقه أخرى بحسب العرف كما في بخار الخمر، فالبخار المزبور كبخار البول و إن كان طاهراً إلّا أنه بعد صيرورته مائعاً يصدق عليه الخمر كما هو الحال في بخار البول أيضاً.

و إذا شك في كونه من قبيل الاستحالة أو الانجماد المتقدم فإن كان بالشبه المصدقيه فيجرى الاستصحاب في ناحيه كونه مسكراً أو خمرأ و إن كان بالشبهه

ص: ٢٢٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٠، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٤٢، الباب ١٩ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث الأول.

[ألحق المشهور بالخمير العنبي إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه]

(مسألة ١) ألحق المشهور بالخمير العنبي إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه (١)، وهو الأحوط وإن كان الأقوى طهارته.

المفهومية فلا مجال للاستصحاب لا في ناحيه الموضوع ولا في ناحيه الحكم كما تقدم سابقاً، بل يرجع إلى أصاله الطهاره حتى بناءً على أن الشك في كون شيء مطهراً بالشبهه الحكميه يرجع إلى استصحاب النجاسه، فإن الاستحالة على ما يأتي ليست من المطهرات، بل ارتفاع النجاسه بها من قبيل ارتفاع الحكم بانعدام الموضوع له.

العصير العنبي

العصير منها عصير من العنب و عصير من الزبيب و عصير من التمر. أما العصير العنبي فالمنسوب (١) إلى المشهور أنه ملحق بالخمير بعد غليانه و قبل ذهاب ثلثيه من حيث حرمة شربه و نجاسته، و ليكن المراد من المشهور بين متقدمي المتأخرين حيث إن قدماء أصحابنا لم يتعرضوا لنجاسته، كما أن المشهور بين متأخري المتأخرين على ما قيل هي الطهاره (٢)، و على كل حال فدعوى الإجماع في المسألة لا يبعد كونها جزافاً.

و الحاصل لا ينبغي الريب في أن العصير العنبي بعد غليانه و ذهاب ثلثيه على ما يأتي حرام شربه.

و الكلام في نجاسته، و ربما يستدل على نجاسته بوجه:

و العمده منها صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «الخمير من خمسه: العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر من الشعير، و النبيذ من التمر» (٣)، و فيه أن مفادها لا يكون أن العصير من

ص: ٢٢٦

١- (١) مسالك الافهام ١: ١٢٣. المدارك ٢: ٢٩٢.

٢- (٢) مستند الشيعة ١: ٢١٤-٢١٥. و حكاه عنه في المستمسك ١: ٤٠٦.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٥: ٢٧٩، الباب الأول من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث الأول.

الكرم خمر بإطلاقه، بل إن الخمر المحكوم بحرمة الشرب و النجاسه تحصل منه كحصولها من الأربعة الباقية.

ولذا لا يمكن أن يقال إن مفادها أن العصير العنبي خمر و لو قبل غليانه، و كذا الحال في الزبيب أنه يصير خمرًا بمجرد ما إذا أُلقي في الماء حتى يدخل في جوفه و يصير نقيعاً.

و الحاصل أن مفاد الروايه عدم الفرق في حكم الخمر بين أن يصنع من عصير العنب أو الزبيب و التمر أو العسل أو الشعير في مقابل ما حكى عن فتاوى العامه من أن الخمر يختص بالمصنوع من بعضها كما لا يخفى.

و صحيحه معاويه بن عمار أو موثقته قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفه بالحقّ يأتيني بالبختج و يقول: قد طبخ على الثلث، و أنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله، و هو يشربه على النصف؟ فقال: خمر لا تشربه، قلت:

فرجل من غير أهل المعرفه ممن لا نعرفه يشربه على الثلث، و لا يستحله على النصف يخبرنا أن عنده بختجاً على الثلث، قد ذهب ثلثاه، و بقي ثلثه، يشرب منه؟ قال: نعم (١).

حيث إنه يقال: الحكم بكون العصير خمرًا مقتضاه ثبوت جميع أحكامها له و منها نجاستها و عدم جواز بيعها، و فيه أنه لم يثبت كون نسخ التهذيب مشتمله للفظه (خمر)، و قد نقل في الوسائل الروايه عن الكافي أولاً ثم قال رواه الشيخ بلا تعرض منه لزياده لفظ (خمر) في روايه التهذيب.

و الحاصل أنه لم تثبت لفظه (خمر) في روايه الشيخ، و على تقديره أيضاً يكون

ص: ٢٢٧

خلو روايه الكافى موجباً لعدم ثبوته لا لترجيح روايه الكافى و كون رواياته أضبط ليقال إنه لا دليل على الترجيح بعد كون كل منهما خبر عدل يدخل فى دليل اعتبار خبر العدل لو لا الآخر، بل لأن عدم اللفظ المزبور فى أحد النقلين فى المقام ليس من اختلافهما بالأقل و الأكثر فى النقل ليؤخذ بالثانى، و يقال إن راوى الأقل لا ينفى الزائد، فإن الظاهر فى مثل المقام مما يوجب وجود لفظ فى أحدهما اختلاف المضمون أن الراوى بلا زياده ينفيه.

ثم لو قيل بثبوت لفظ (خمر) فى نسخ التهذيب لكثرة نقله، و إن النقلين ليسا من المتعارضين، بل من قبيل اختلافهما بالزياده و النقيصه، فالذى يروى النقيصه لا- ينفى الزياده فلا- يصح الحكم بنجاسه العصير قبل ذهاب ثلثيه، و ذلك فإن قوله عليه السلام: «خمر لا تشربه» ليس بياناً للحكم الواقعى للعصير، بل الحكم الواقعى كان معلوماً لدى السائل و إنما سأل الإمام عليه السلام عن الشبهه الموضوعيه و اعتبار قول ذى اليد فيها.

و إذا لم تكن الروايه ناظره إلى بيان الحكم الواقعى للعصير بعد غليانه فلا يمكن الأخذ بإطلاق التنزيل فى الحكم الظاهرى، بل يكون مدلولها عدم الاعتناء بقول ذى اليد الذى لا- يعتقد حل العصير إلماً بذهاب ثلثيه، و من الظاهر أن التنزيل فى الحكم الظاهرى يتبع التنزيل فى الحكم الواقعى، فإن كان التنزيل فى خطاب الحكم الواقعى بحسب جميع الآثار يكون التنزيل فى بيان الحكم الظاهرى أيضاً كذلك و لو كان من جهة حرمه شربه فقط فلا يمكن أن يكون التنزيل فى الحكم الظاهرى بحسب جميع الآثار، و بما أن الروايه ناظره إلى بيان الحكم الظاهرى فلا يمكن القول بأن التنزيل بحسب جميع الآثار، بل لا بد فى إثباته من إحراز التنزيل المطلق بحسب الحكم الواقعى فتدبر.

و قد يقال: إنه لو كان في نقل التهذيب لفظه (خمر) أيضاً لا يستفاد نجاسة العصير، حيث إنه فرق بين قوله العصير المطبوخ قبل ذهاب ثلثيه خمر لا تشربه، وبين القول بأنه خمر فلا تشربه أو لا تشربه لأنه خمر، فيستفاد عموم التنزيل من الأخيرين دون الأول، فإن في الأول يكون (لا تشربه) بياناً للتنزيل و تكراراً للحكم المذكور أولاً.

و بتعبير آخر لو كان في اللفظ الدال على النهي عن الشرب الفاء أو كان في البين تعليل لكان ظهور الكلام في بيان الحكمين أحدهما أصلي و الآخر تفريع بخلاف الفرض الأول فإنه لا ظهور له في تعدد الحكم لو لم نقل بظهوره في وحدته، و هذا أيضاً لا يخلو عن وجه.

و قد يقال: إنه لا دلالة للرواية على نجاسة العصير العنبي بعد غليانه و لو فرض ثبوت روايه الشيخ و عدم معارضتها بنقل الكليني فإنه لم يثبت أن البختج مرادف للعصير العنبي، و لعل المراد قسم منه يصير خمرًا فيعمره ما للخمر من النجاسة و الحرمة.

و فيه أن المراد به العصير المطبوخ و لو كان قسم منه خمرًا لما كانت حليته بذهاب الثلثين، بل لا بد من تخيله و فرض السائل أنه يحل بذهاب الثلثين و كذا فرض الإمام شاهد قطعي بأن المراد منه العصير المطبوخ.

و ربّما يستدل على نجاسة العصير بعد غليانه بمرسله محمد بن الهيثم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن العصير يطبخ بالنار، حتى يغلى من ساعته، أ يشربه صاحبه؟ فقال: «إذا تغير عن حاله و غلى فلا خير فيه، حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (١).

ص: ٢٢٩

نعم، لا إشكال في حرمة سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه (١)

و رواه أبى بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن الطلاق فقال: «إذا طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال، و ما كان دون ذلك فليس فيه خير» (١).

و الروايتان مع الغمض عن إرسال الأولى و كون على بن أبى حمزه الباطنى فى سند الثانية لا دلالة لهما على النجاسة، فإن ظاهر نفى (الخير) نفى الأثر المرغوب من العصير فإنه إذا انتفى يقال: إنه لا خير فيه فى تلك الحال من غير فرق بين أن يحكم بطهارته أو نجاسته.

و أوهن من الاستدلال المزبور الاستدلال على النجاسة بما ورد فى نزاع آدم و نوح (عليهما الصلاة و السلام) مع إبليس فى واقعه غرسهما (٢) فإن استفاده حرمة العصير بعد غليانه منهما مشكل جداً فضلاً عن النجاسة.

و المتحصل أن مقتضى أصالة عدم جعل النجاسة للعصير بعد غليانه و قبل ذهاب ثلثيه و لا أقل من أصالة الطهارة فيه محكم.

و ربما يفصل فى العصير العنبى بأنه إن كان غليانه بالنار فلا يحكم بنجاسته، بل يحرم شربه إلى أن يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه، و إن غلى بغير النار أو نش فيحكم بنجاسته و لا- يحل إلّا بالتخليل، نسب ذلك إلى ابن أبى حمزه (٣) و ربّما ينسب إلى غيره و عن الشريعة الاصبغاني اختيار هذا القول فى رسالته فى العصير (٤).

و يستدل على ذلك بصيروره العصير بنشه و غليانه بنفسه خمرًا فلا يحل إلّا

ص: ٢٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ٢٨٥: ٢٥، الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث ٦.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٢-٢٨٤، الحديث ٢-٤.

٣- (٣) مصباح الفقيه ٢٠٦: ٧. (للهمداني). و الوسيلة: ٣٦٥.

٤- (٤) مصباح الفقاهة ١٠٣: ١. (للسيد الخوئي).

بالتخليل، و لكن لا يخفى أنه لو اتفق صيروره العصير بما ذكر مسكراً فالأمر كما ذكر، إلّا أنه أمر اتفاقى لو حصل و لم يثبت أن مجرد غليان العصير أو نشه يوجب كونه خمراً، بل لا يبعد ثبوت خلافه فإنه لو كان صنع الخمر بهذه السهولة لما كان بُدَل في صنعه التعب و الأموال الهائلة كما لا يخفى.

و يستدل أيضاً بأن ما ورد في حل العصير بذهاب الثلثين بقاء ثلثه قد فرض فيها غليانه بالنار أو طبخه، و ما ورد في عدم حل العصير بالغليان الظاهر في الغليان بنفسه لم يذكر فيها حله بذهاب ثلثيه، و في صحيحه عبد الله بن سنان: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (١).

و في روايه أبى بصير المتقدمه و سئل عن الطلاء فقال: «إن طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال» (٢) و نحوها غيرها.

و في صحيحه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى» (٣) و نحوها غيرها، و لكن لا يخفى أنه لا وجه لظهور الثانيه في الغليان بنفسه، و إنما الثابت ظهور الأفعال في المباشرة لا بالاستنباط لو لا القرينه و التقييد بالنار في بعضها باعتبار أن يكون الغليان و الطبخ بها غالباً فلا يوجب تقييد الإطلاق في غيرها مع أن كل من المطلق و المقيد الحكم فيهما انحلالى موافق أحدهما الآخر في الحكم، فليس المورد من موارد التقييد بناءً على عدم دلالة الوصف على المفهوم كما هو الصحيح.

ص: ٢٣١

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٢: ٢٥، الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٨٥: ٢٥، الحديث ٦.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٧٧: ٢٥، الباب ٣٢ من أبواب الأشربه المباحه، الحديث الأول.

أضف إلى ما ذكر أن مقتضى الوجه الثانى أن لا- يحل العصير العنبى إلّا إذا غلى بنفسه بذهاب ثلثيه لا- أن يكون محكوماً بالنجاسه.

و قد يقال فى وجه اعتبار الغليان فى الحليه بذهاب الثلثين و إن ما يغلى بنفسه لا يطهر و لا يحل إلّا بالتخليل، ما ورد فى موثقه عمار بن موسى الساباطى قال: وصف لى أبو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً، فقال: «خذ ربعاً من زبيب و تنقيه، ثمّ تصب عليه اثنى عشر رطلاً- من ماء، ثمّ تنقعه ليله، فإذا كان أيام الصيف و خشيت أن ينش، جعلته فى تنور سخن قليلاً- حتى لا- ينش، ثمّ تنزع الماء منه كله إذا أصبحت» (١) الحديث حيث ذكر أن ظاهره أن عصير الزبيب مع النشيش بنفسه لا- يحل بذهاب ثلثيه فيكون الأمر فى عصير العنب أوضح، و يوضح ذلك بأن جعل الزبيب فى تنور سخن مع أنه معد للغليان لئلا يكون غليانه بنفسه.

و فيه أنه مع ما فى سندها من احتمال إرسالها أن غايه مدلولها عدم حل ما غلى بنفسه بذهاب ثلثيه، و لا يدل على النجاسه مع أنه يحتمل أن يكون ذكر عدم النشيش من قبل نفسه لفساد العصير أو عدم صيرورته بالشكل المطلوب منه لا دخيلاً فى الحكم الشرعى مثل أكثر ما ذكر فيها من الخصوصيات.

و على الجملة فلم يثبت أن مع غليان العصير بنفسه يصير خمراً و لا- تحل إلّا بالتخليل و إن يظهر ذلك ما فى الرضوى إن نش العصير من غير أن تمسه النار فدعه حتى يصير خلاً (٢) .

ص: ٢٣٢

١- (١) وسائل الشيعة ٢٨٩: ٢٥، الباب ٥ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث ٢.

٢- (٢) الفقه المنسوب إلى الامام الرضا عليه السلام: ٢٨٠.

و إذا ذهب ثلثاه صار حلالاً سواء كان بالنار أو بالشمس أو بالهواء (١)

و ذلك للإطلاق في مثل صحيحه عبد الله بن سنان قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (١) فإنها تصدق ما إذا كان ذهاب ثلثي العصير المغلى بالنار أو بالشمس أو الهواء، و بتعبير آخر غايه ما ذكر فيها من إصابته النار غليانه بالنار و أما حليته بذهاب ثلثيه لم يذكر فيه قيد النار.

و أما ما ورد في اعتبار الطبخ إلى ذهاب ثلثيه من روايه أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن الطلاء فقال: «إن طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال» (٢) حيث يقال مفهومه إن لم يطبخ إلى ذلك الحد فليس بحلال، و فيه مع ضعف سنده بعلى بن أبي حمزه البطائني أن ذكر الطبخ فيها لكون ذهاب الثلثين به غالباً فلا يمنع عن الأخذ بالإطلاق المتقدم، فالروايه نظير ما في صحيحه زراره «فإذا أخذت عصيراً فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و اشرب» (٣).

و مما تقدم يظهر الحال في مثل روايه أبي الربيع الشامي الوارد فيها أن: «روح القدس أخذ ضغثاً من نار فرمى به عليهما، و العنب في أغصانها، حتى ظن آدم أنه لم يبق منهما شيء» (٤) الحديث فإنه مضافاً إلى ضعف سنده مقتضاها إعدام الثلثين و إتلافهما بالنار في حليه نفس أكل العنب و مع الإغماض عن ذلك فذكر النار يحمل على أنها أحد موجبات الإتلاف جمعاً بينه و بين الإطلاق المتقدم، و إلّا كان المعبر في حله إحراقه فإن النار قد أحرقت ثلثي العنب.

ص: ٢٣٣

١- (١) وسائل الشيعة ٢٨٢: ٢٥، الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٥، الحديث ٦.

٣- (٣) المصدر السابق: ٢٨٤، الحديث ٤.

٤- (٤) المصدر السابق: ٢٨٢، الحديث ٢.

و المتحصل بمقتضى ما تقدم حل العصير المغلى بالنار بذهاب ثلثيه سواء كان الذهاب بالطبخ أو بغيره.

و أما كون غير المغلى بالنار فشمول صحيحه عبد الله بن سنان له بدعوى إن إصابه النار تعم ما إذا كان فيه نشيش بغيرها أم لا غير ممكن، فإن ظاهر قوله عليه السلام إصابته النار أن لإصابتها دخل فى حرمة، و مع النشيش قبل إصابتها يكون محرماً بالنشيش لا بإصابتها على ما يأتى.

و المتحصل مما ذكر أن العصير المغلى بالنار يحرم شربه من غير أن يحكم بنجاسته إلى أن يذهب ثلثاه بالنار أو بغيرها، و ليس فى البين ما يوجب تقييد ذهاب الثلثين بالنار و رفع اليد عن إطلاق صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه.

و ما فى صحيحته الأخرى من قوله عليه السلام: «إن العصير إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه فهو حلال» (١)، و كذا ما فى روايه أبى بصير و قد سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الطلا من قوله: «إن طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال، و ما كان دون ذلك فليس فيه خير» (٢) لا دلالة لهما على التقييد لما ذكرنا من أن الغالب فى إذهاب الثلثين يكون بالطبخ.

و أما المغلى بغير النار فيحكم بحرمة شربه أيضاً، و لكن لا يجوز شربه قبل أن يصير خلاً، فإن ما ورد فى التحليل بذهاب الثلثين يختص بالمغلى بالنار و يكون مقتضى الإطلاق فى مثل موثقه ذريح عن أبى عبد الله عليه السلام «إذا نش العصير أو غلى

ص: ٢٣٤

١- (١) وسائل الشيعه ٢٧٧: ٢٥، الباب ٣٢ من أبواب الأشربه المباحه، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٥، الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث ٦.

بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش وإن لم يصل إلى حد الغليان(١)

«حرم» (١). عدم جواز حله بلا فرق بين ذهاب ثلثيه بعد ذلك أم لا، غايه الأمر يرفع عن إطلاقها بالإضافة إلى المغلى بالنار بدلاله صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه و يبقى غيره تحت الإطلاق.

نعم، بعد صيرورته خلماً يكون حله مدلول ما ورد في جواز الخل و حله مع أنه لو كان تخليل الخمر محللاً له يكون الحكم في غيره أولى، بل التخليل مسبوق بالنشيش لا محاله.

و يدل على ذلك موثقه ذريح قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «إذا نش العصير أو غلى حرم» (٢) و يقال إن المراد بالنشيش الصوت الحاصل قبل الغليان، و لو كان المراد ذلك لكان عطف الغليان عليه مستدركاً؛ لأن النشيش يحصل قبل الغليان لا محاله فيكون تعليق التحريم بالغليان في غير محله.

و ربّما يقال إن الموجب للتحريم هو الغليان بالنار، و أما في غير المطبوخ فيكفى في حرمة مجرد النشيش بحمل النشيش في الموثقه على العصير غير المطبوخ و حمل الغليان على المطبوخ بقرينه خبر محمد بن الهيثم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن العصير يطبخ بالنار، حتى يغلى من ساعته، أ يشربه صاحبه؟ فقال: «إذا تغير عن حاله و غلى فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (٣).

و ربّما يظهر ذلك من روايه حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن شرب العصير، قال: تشرب ما لم يغل فإذا غلى فلا تشربه، قلت: أى شىء الغليان؟ قال: القلب (٤).

ص: ٢٣٥

١- (١) وسائل الشيعة ٢٨٧: ٢٥، الباب ٣ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٧، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٢٨٥، الباب ٢، الحديث ٧.

٤- (٤) المصدر السابق: ٢٨٧، الباب ٣، الحديث ٣.

و لا فرق بين العصير و نفس العنب فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراماً (١)

و وجه ظهورها أن الغليان بمعنى القلب لا يحصل بغير النار فلا يكون النشيش بالنار موجباً لحرمه العصير بخلاف النشيش بغيرها فإنه يوجبها أخذاً بظاهر عطف الغليان عليه في الموثقه، بل يمكن أن يدعى أنه لا يطلق على الغليان في موارد الطبخ النشيش، و إنما يطلق عليه في غير مورد النار، فليس النشيش الصوت المسبوق على الغليان بل صوت نفس الغليان، و لكن فيما كان الغليان بغير النار و أما الغليان بالنار و هو القلب.

و على الجملة فلم يثبت للنشيش معنى غير الغليان بغير النار و فيما إذا غلى بغير النار فلا يحل كما تقدم إلّا بالتخليل.

لا يقال: مقتضى قوله عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «إن العصير إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه فهو حلال» (١) يعم العصير الذى غلى بنفسه أو بغير النار.

فإنه يقال: لم يحرز أن العصير مع غليانه بنفسه يقبل الطبخ و يصير به عصيراً مشروباً، بل من المحتمل أنه بالغليان كذلك يفسد و إن أحرز كونه قابلاً للشرب من غير فساد فلا بأس بالأخذ بالإطلاق المزبور، و لكن لا يوجب ذلك حله فيما إذا كان ذهاب ثلثيه كغليانه بغير النار فتدبر.

ذكر المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد ظاهر النصوص اشتراط كونه معصوراً فلو غلى ماء العنب في حبه لم يصدق عليه أنه عصير غلى ففي تحريمه تأمل، و لكن صرحوا بحرمة أيضاً بالغليان و مقتضى أصالة الحليه و عمومات الحل و حصر المحرمات حليته حتى يتم على تحريمه دليل (٢).

ص: ٢٣٦

١- (١) وسائل الشيعة ٢٥: ٢٨٨، الباب ٥، من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث الأول.

٢- (٢) مجمع الفائده و البرهان ١١: ٢٠٠.

و أما التمر و الزبيب و عصيرهما فالأقوى عدم حرمتهما أيضاً بالغليان(١) و إن كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلاً، بل من حيث النجاسة أيضاً.

و قد أورد بأنه لا- يحتمل أن يكون للعصر دخاله في تحريمه بالغليان؛ و لذا لو خرج ماء العنب بغير العصر كالغليان فلا يمكن الالتزام بعدم حرمة (١).

أقول: قد يخرج ماء العنب بغير العصر كما كان إخراجه بطبخ العنب نظير طبخ الطماطة فالماء الخارج منها مع فرض غليانه يحكم بحرمة حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه؛ لأن احتمال دخاله إخراج مائه بالعصر موهوم بحسب المتفاهم العرفي، و أما إذا لم يخرج ماؤه بل طبخ العنب و فرض غليان مائه في حبه من غير أن يخرج إلى الخارج فإن كان فرض ذلك واقعاً بأن يكون بعض أقسام العنب كالخيار قابلاً للطبخ من غير أن يخرج الماء منه ففي حرمة تأمل، فإن ما ورد في العصير العنبى غايته التعدى إلى ماء العنب الخارج منه، أما الرطوبة الموجودة في داخل الحب إن فرض فيها الغليان فلا دليل على حرمة فيرجع فيه إلى عموم الحل أو الأصل.

التمر و الزبيب و عصيرهما

يقع الكلام في حرمة عصير الزبيب بالغليان تاره، و في حرمة عصير التمر أخرى، أما الكلام في حرمة ماء الزبيب بالغليان فقد تنسب إلى جماعه من متأخري المتأخرين و لكن المشهور على حليته، فقد استدل على الحرمة بالاستصحاب التعليق حيث إن الزبيب كان حال كونه عنياً يحرم ماؤه بالغليان و بعد صيرورته زبيباً يحتمل بقاءه على ما كان عليه.

ص: ٢٣٧

و هذا الاستصحاب مخدوش: أولاً: بأنه استصحاب فى الشبهه الحكميه و لا مجال للاستصحاب فى تلك الشبهات.

و ثانياً: أن الاستصحاب على تقدير اعتباره فى الشبهات الحكميه يجرى فيما كان للحكم المستصحب فعلية سابقاً ليقال إنه كنا على يقين منه، و بما أن الزيب لم يكن حال كونه عنباً محرماً لعدم غليانه فى ذلك الحال على الفرض، فلا حكم فعلى ليستصحب.

لا يقال: المستصحب هى الحرمة المعلقة على الغليان.

فإنه يقال: الحرمة المعلقة على الغليان ليس بحكم شرعى، و إنما هو حكم عقلى يرجع إلى الملازمه بعد حصول جزء الموضوع أى أنه يكون الحكم بحصول جزئه الآخر.

و بتعبير آخر المستصحب فى المقام الحكم فى مقام الثبوت الذى كان سابقاً متيقناً و قيود الحكم كلها بحسب مقام الثبوت راجع إلى قيود الموضوع فى أنه لا يثبت الحكم المجعول إلّا بخروج القيد إلى الفعلية و إذا وجد جزء أو ذات المقيد يحكم العقل أنه إذا حصل جزؤه الآخر أو قيده يكون الحكم فعلياً و استصحب هذه الملازمه بالإضافة إلى إثبات الحرمة الفعلية للزيب المغلى من الأصل المثبت، و مع الإغماض عن ذلك أيضاً لا مجال فى المقام للاستصحاب التعليق؛ لما تقدم من أن الموضوع للحرمة ليس العنب بل العصير العنبى أى الماء الخارج عن داخل العنب و هذا الماء لم يبق و ماء الزيب ماء خارج قد كسب حلاوه الزيب هو غير الماء الذى كان داخل العنب كما لا يخفى.

و المتحصل مما ذكرنا أن تغاير أخذ القيد فى ناحيه الموضوع أو فى ناحيه الحكم

يكون في مقام الإثبات فقط، فقوله: العنب المغلى حرام، وقوله: إذا غلى العنب يحرم، تغايرهما باعتبار دلالة الثاني على عدم الحرمة قبل الغليان دون الأول، إلّا بناءً على مفهوم الوصف و الجعل بقائه مفروغ عنه حيث إنه لم ينسخ فالمستصحب في المقام هو الحكم الثابت للعنب ثبوتاً، وبما أنه لا يكون له حكم فعلى ثبوتاً إلّا مع فعلية الغليان فلا مستصحب في موارد الاستصحاب التعليقي ضروره أن مع غليان العنب لا زبيب، و مع صيرورته زبيباً لا غليان للعنب سابقاً.

و مع الإغماض عما ذكر كله بالبناء على اعتبار الاستصحاب التعليقي فالحرمة في المقام لم تثبت للعنب بل لعصيره مع غليانه، و عصيره ماؤه الذي كان داخل العنب، فالعصير الزبيبي ماء خارجي قد كسب حلاوه الزبيب.

و يستدل أيضاً على حرمة العصير الزبيبي بما عن زيد النرسي في أصله: الزبيب يدق و يلقى في القدر ثم يصب عليه الماء و يوقد تحته فقال: «لا تأكله حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث فإن النار قد أصابته قلت: فالزبيب كما هو [يلقى]

في القدر و يصب عليه الماء ثم يطبخ و يصفى عنه الماء فقال كذلك هو سواء إذا أدت الحلاوه إلى الماء فصار حلواً بمنزله العصير ثم نش من غير أن تصيبه النار فقد حرم و كذلك إذا أصابته النار فأغلاه فقد فسد» (١).

و في الجواهر و طهاره الشيخ الأنصاري: في الزبيب يدق و يلقى في القدر و يصب عليه الماء فقال: «حرام حتى يذهب الثلثان (حرام إلّا أن يذهب الثلثان) قلت: فالزبيب كما هو يلقى في القدر قال هو كذلك سواء إذا أدت الحلاوه إلى الماء فقد فسد كلما غلى

ص: ٢٣٩

بنفسه أو بالنار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه (إلا أن يذهب ثلثاه) (١).

و في الجواهر نسبه إلى زيد الزراد.

و ذكر في البحار أن أصل زيد النرسی رواه عن نسخه قديمه بخط الشيخ منصور بن الحسن الآبی و نسخه هكذا، حدثنا الشيخ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري (أيده الله تعالى) حدثنا أبو العباس أحمد بن سعيد الهمداني قال: حدثنا جعفر بن عبد الله العلوي أبو عبد الله المحمدي قال: حدثنا محمد بن أبي عمير عن زيد النرسی (٢).

قال الشيخ الطوسي رضي الله عنه في الفهرست زيد النرسی و زيد الزراد لهما أصلان لم يروهما محمد بن علي بن الحسين بن بابويه و كان محمد بن الحسن بن الوليد يقول هما موضوعان، و كذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير قد وضع هذه الأصول محمد بن موسى الهمداني (٣) المعروف بالسّمان.

و في النجاشي أن زيد النرسی من أصحاب الصادق و الكاظم عليهما السلام له كتاب أخبرنا أحمد بن علي بن نوح السيرافي قال: حدثنا محمد بن أحمد بن الصفواني قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زيد النرسی بكتابه (٤) و قد ذكر الشيخ في الفهرست أيضاً روايه محمد بن أبي عمير كتاب زيد النرسی (٥).

ص: ٢٤٠

١- (١) جواهر الكلام ٣٤: ٦-٣٥، و كتاب الطهارة (للشيخ الأنصاري) ٢: ٣٦٢ (الطبعة القديمة).

٢- (٢) بحار الأنوار ١: ٤٣.

٣- (٣) الفهرست: ١٣٠.

٤- (٤) رجال النجاشي: ١٧٤. الرقم ٤٦٠.

٥- (٥) الفهرست: ١٣٠.

أقول: لو قلنا بأن لزيد النرسى و لزيد الزراد أصليين و إن ما ذكر محمد بن الحسن الوليد تسرع فى الطعن، فإنه قد ذكر النجاشى قدس سره طريقه إلى كل منهما و لكن لا يثبت بذلك أن الروايه المأخوذه من النسخه التى وجدها المجلسى قدس سره بخط الشيخ الآبى هى أصل زيد النرسى الذى ذكر النجاشى طريقه إليه.

و على الجملة فليس طريق مألوف للمجلسى قدس سره إلى أصل زيد النرسى أو إلى أصل زيد الزراد، و إنما ينقل هذه الروايه عن نسخه وجدها و قد كتب فى أول النسخه سنداً و لعلها موضوعه، و اشتمالها لبعض الروايات التى نُقلت فى بعض الكتب كتفسير على بن إبراهيم و غيره عن ابن أبى عمير عن زيد لا- يدل على أن النسخه بتمامها روايات أصل زيد النرسى، و لعلها أُدرجت فيها إيهاماً على أنها أصل زيد الذى ذكرها النجاشى و غيره.

و يقرب ذلك أن النسخه كانت عند صاحب الوسائل و مع ذلك لم ينقل عنها فى الوسائل شىء و يحتمل قوياً أن الوجه فى ذلك عدم ثبوت إسناد تلك النسخه إلى زيد بطريق مألوف.

و دعوى أن إسناد النسخه إليه كإسناد نسخه الكافى التى بأيدينا إلى الكلينى قدس سره فى الغناء عن الطريق، و الاكتفاء بالشهره لا يخفى ما فيها أضف إلى ذلك عدم ثبوت التوثيق لزيد النرسى و زيد الزراد و روايه ابن أبى عمير عن زيد النرسى لا تدل على وثاقته على ما ذكرنا عند التعرض لما ذكر الشيخ الطوسى قدس سره من أنه لا يروى و لا يرسل إلّا عن ثقه.

و يستدل أيضاً على حرمة عصير الزبيب بل لنجاسته بعد غليانه و قبل ذهاب ثلثيه بروايه على بن جعفر عن أخيه موسى أبى الحسن عليه السلام قال: سألته عن الزبيب هل يصلح أن يطبخ حتى يخرج طعمه، ثم يؤخذ الماء فيطبخ، حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه، ثم

يرفع فيشرب منه السنه، فقال: «لا بأس به» (١).

و فيها-مع الغمض عن سندها فإن فيه سهل بن زياد-أن لا دلالة لها على اعتبار التثليث في ماء الزبيب المغلى حيث إن التثليث قد فرضه السائل في سؤاله لا- أنه قد أخذ الإمام عليه السلام قيماً في حكمه بالجواز، و بتعبير آخر قد نفى البأس فيها عما فرضه السائل في سؤاله فلا- يدل على ثبوت البأس في غيره، بل لو كان القيد في الجواب لما كان لها دلالة أيضاً على المطلوب فإن مدلولها على ذلك التقدير أنه مع عدم التثليث لا يجوز شربه إلى سنه.

و أما عدم جواز شربه أصلاً فلا يستفاد منها، فإن من المحتمل أنه على تقدير عدم التثليث قد يفسد مع بقاءه مدة طويلة بصيرورته مسكراً كما يظهر من بعض الروايات.

و مما ذكرنا يظهر الحال في الاستدلال بموثقه عمار الساباطي أو روايته قال:

وصف لي أبو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلاًلاً، فقال لي: تأخذ ربعاً من زبيب و تنقيه ثم تصب عليه اثني عشر رطلاً من ماء، ثم تنقه ليله، فإذا كان أيام الصيف و خشيت أن ينش، جعلته في تنور سخن قليلاً حتى لا ينش ثم تنزع الماء منه كله إذا أصبحت، إلى أن قال: فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث (٢).

و قريب منها موثقته الأخرى و اشتمالهما على ما يحتمل دخله في الحليه و أنه يكون تثليثه لاحتمال عدم فساد مع بقاءه مدة طويلة كما ذكر ذلك في ذيل روايه إسماعيل بن الفضل الهاشمي من قوله: «و هو شراب طيب لا يتغير إذا بقى إن

ص: ٢٤٢

١- (١) وسائل الشيعة ٢٩٥: ٢٥، الباب ٨ من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٩، الباب ٥، الحديث ٢.

و نظير الاستدلال بها الاستدلال بالروايات التي ورد فيها النهي عن شرب النبيذ الذي يجعل فيه القعوه أو العكر حتى يغلى، و في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبد الله عليه السلام فسأله عن النبيذ، فقال: حلال، فقال:

إنما سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر فيغلى ثم يسكن، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كل مسكر حرام (٢).

و في صحيحه إبراهيم بن أبي البلاد عن أبيه قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فقلت: يا جاريه اسقيني ماءً، إلى أن قال: قلت: يجعلون فيه القعوه، قال: ما القعوه؟ قلت: الداوى قال: ما الداوى؟ قلت: ثفل التمر يضرى به الإناء حتى يهدر النبيذ فيغلى ثم يسكن فيشرب، قال: ذلك حرام (٣).

فإن ظاهر الأولى أنه لصيرورته مسكراً حرام، فتكون قرينه للمراد من الثانية.

و أما الاستدلال بعموم قوله عليه السلام: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (٤) فلا يمكن المساعدة عليه فإن العموم فيها على تقديره لا يعم الزبيب فإن عصير الثمار يطلق على الماء المخرج من جوفها و ماء الزبيب ماء خارجي قد كسب حلاوه الزبيب مع أن العموم غير مراد من الصحيحه قطعاً للزوم التخصيص المستهجن على تقدير إرادته الأنواع فلا بد من الحمل على أفراد النوع ليكون العموم

ص: ٢٤٣

١- (١) وسائل الشيعة ٢٩٠: ٢٥-٢٩١، الباب ٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٥٥، الباب ٢٤، الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر السابق: ٣٥٣، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ٢٨٢، الباب ٢، الحديث الأول.

بحسبه و المتيقن منه عصير العنب على ما تقدم.

و ما فى نسخه الوسائل فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام: إن نوحاً لما هبط من السفينه غرس غرساً فكان فيما غرس النخله، فجاء إبليس فقلعها- إلى أن قال: فقال نوح: ما دعاك إلى قلعها- إلى أن قال: فى ذيلها: فإذا أخذت عصيراً فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و أشرب (١)، غلط، و الصحيح (الحبله) و هو شجر العنب فلا يتوهم أن المراد بالذيل يعم غير العصير العنبى أيضاً فراجع الكافى (٢) المرويه عنه هذه الروايه.

هذا كله بالإضافة إلى العصير الزببى، و أما التمرى فلا يجرى فيه ما تقدم فى العصير الزببى من الاستصحاب التعليق، و لم يرد فى الروايات ما يدل على حرمة بالغليان فليس فى البين إلّا عموم قوله عليه السلام: «عصير إصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه» (٣)، و قد تقدم عدم إرادته العموم بحسب أنواع الثمار، بل المراد ظاهراً أو من المتيقن العموم بحسب أفراد ما يخرج من العنب و بعض ما ورد فى نبذ التمر يجعل فيه القعوه (٤) أو العكر (٥).

و قد تقدم أن تحريم نبذ الزبيب أو التمر بهما لصيرورته مسكراً كما يظهر ذلك من غير واحد من الروايات كحديث وفد اليمن الذى ذكر صلى الله عليه و آله فيه، يا هذا قد أكثرت

ص: ٢٤٤

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٤: ٢٥، الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث ٤.

٢- (٢) الكافى ٣٩٤: ٦، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٨٢: ٢٥، الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث الأول.

٤- (٤) المصدر السابق: ٣٥٣، الباب ٢٤، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٢٧٤: ١- ٢٧٥، الباب ٣٠ من أبواب الأشربه المحرمه.

[إذا صار العصير دبساً بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة]

(مسألة ٢) إذا صار العصير دبساً بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة، وإن كان لحليته وجه (١)،

على أفيسكر؟ قالوا: نعم، قال: «كل مسكر حرام» (١).

و صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبد الله عليه السلام فسأله عن النبيذ، فقال: حلال، قال: إنما سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر فيغلى ثم يسكن، فقال أبو عبد الله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كل مسكر حرام» (٢).

و رواه إبراهيم بن أبي البلاد قال: دخلت على أبي جعفر ابن الرضا عليهما السلام إلى أن قال: فقال: و ما نبيذهم؟ قلت: يؤخذ من التمر فينقى، و تلقى عليه القعوه، قال: ما القعوه؟ قلت: الزاوي، قال: و ما الزاوي؟ قلت: حب يؤتى من البصره يلقي في هذا النبيذ، حتى يغلى و يسكن ثم يشرب، قال: ذاك حرام (٣). إلى غير ذلك.

و أما موثقه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه سئل عن النضوح المعتق، كيف يصنع به حتى يحل؟ قال: «خذ ماء التمر فاغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر» (٤) فلا يخلو من إجمال حيث يحتمل أن يكون النضوح ما فيه يجعله خمراً أو مسكراً لو لا ذهاب ثلثيه خصوصاً بملاحظه ما تقدم من أن المحرم هو المسكر من نبيذ الزبيب و نبيذ التمر.

و لعل الوجه المشار إليه انتقال المطبوخ عن عنوان العصير المشروب إلى

ص: ٢٤٥

١- (١) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٥٥، الباب ٢٤ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث ٦.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر السابق: ٣٥٤، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٢: ١٥٤، الباب ٩٩ من أبواب آداب الحمام.

الدبس الذى هو من المأكول، و الموضوع للحرمة و النجاسه على القول بها هو العصير، و الحاصل صيروره العصير دبساً نظير انقلابه خلاً، و يمكن أن يكون الوجه أن ما يوجب حرمة العصير بالغليان حتى يذهب ثلثاه كونه فى معرض الفساد و صيرورته مسكراً مع طول بقاءه و مع صيرورته دبساً قبل ذهاب ثلثيه لا يحتمل فساده، ففى كل من الوجهين ما لا يخفى.

أما الأول: فإن الموضوع للحرمة هو العصير عند حدوث الطبخ، و أما اعتبار بقاءه على عنوانه إلى ذهاب الثلثين فلا دليل عليه، بل الدليل على خلافه موجود. فإن قوله عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: «كل عصير أصابته النار فهو حرام، حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (١) مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين صيرورته قبل ذهاب ثلثيه دبساً أم لا.

و دعوى أن العصير المفروض فى الروايات من المشروب الحلال بعد ذهاب ثلثيه و مع صيرورته دبساً يكون من المأكول يدفعها قول أبى جعفر عليه السلام فى صحيحه زراره: «إذا أخذت عصيراً فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و اشرب» (٢).

و أما الثانى: فلم يعلم أن العله فى تحريمه كونه معرض الفساد مع إبقائه مدته طويلاً، نعم تقدم فى ماء الزبيب أن الأمر بطبخه إلى ذهاب ثلثيه للتحفظ على فساده مع طول بقاءه، و ذكرنا أن الطبخ فيه كذلك غير معتبر بخلاف العصير العنبى فإن الطبخ إلى

ص: ٢٤٦

١- (١) وسائل الشيعة ٢٨٢: ٢٥، الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٤، الحديث ٤.

ذهابهما يعتبر فيه من غير أن يذكر فيه، غير أنهما نصيب الشيطان فراجع.

و أما مسأله انقلاب العصير العنبى بعد غليانه خلًا فلا يبعد أن يقال بحله بصيرورته خلًا لفحوى ما ورد فى انقلاب الخمر خلًا.

و بتعبير آخر حل الخل بانقلاب الخمر إليه بالنص لا أنه على القاعده على ما سنذكر فى بحث كون الانقلاب من المطهرات، و حيث لا- يحتمل الفرق بين انقلابها و انقلاب العصير العنبى خصوصاً لو قيل بأن العصير قبل صيرورته خلًا يكون مسكراً يكون الأمر فى انقلاب العصير خلًا كانقلاب الخمر إليه.

مع أنه يمكن أن يقال ما ورد فى تحليل الخل مقتضاه جواز الخل الذى انقلب العصير العنبى إليه، فىكون التعارض بينه و بين ما ورد فى حرمة العصير العنبى بعد غليانه و قبل ذهاب ثلثيه بالعموم من وجه، فيرجع فى الخل المنقلب إليه العصير بأصالة الحل و هذا بخلاف الدبس فإن فى حله لم يتم إطلاق فلاحظ.

ثم إن الظاهر عدم الفرق فى حليه العصير العنبى بل و غيره بناءً على الحرمة بعد الغليان أن يكون ذهاب ثلثيه بالكيل أو الوزن، فإن مع ذهاب ثلثيه بالكيل يصدق ذهابهما كما أنه يصدق ذهابهما بالوزن مضافاً إلى ما ورد فى كل من الكيل و الوزن، و فى روايه عقبه بن خالد عن رجل أخذ عشره أرطال من عصير العنب، فصب عليه عشرين رطلاً- ماءً ثم طبخهما حتى ذهب منه عشرون رطلاً، و بقى عشره أرطال، أ يصلح شرب تلك العشره أم لا؟ فقال: «ما طبخ على الثلث فهو حلال» (١).

و فى موثقه عمار الوارده فى كيفيه طبخ ماء الزبيب ذكر الكيل (٢) فراجع.

ص: ٢٤٧

١- (١) وسائل الشيعة ٢٩٥: ٢٥، الباب ٨ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٨٩، الباب ٥، الحديث ٢.

و على هذا فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى أن يصب عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حلّ بلا إشكال (١)

[يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر فى الأمراق و الطبخ]

(مسألة ٣) يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر فى الأمراق و الطبخ و إن غلت فيجوز أكلها بأى كيفية كانت الأقوى.

و الوجه فيه أن العصير مع إلقاء الماء عليه لا يخرج عن اسمه، فمع ذهاب ثلثيه يصدق عليه أنه غلى إلى أن يذهب ثلثاه، و فى خبر عقبه بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل أخذ عشره أرطال من عصير العنب، فصب عليه عشرين رطلاً ماء، ثم طبخهما حتى يذهب منه عشرون رطلاً، وبقى عشره أرطال، أ يصلح شرب تلك العشره أم لا؟ فقال: «ما طبخ على الثلث فهو حلال» (١).

و بتعبير آخر، لا- يحتاج الحكم بحليه العصير مع المعالجه كذلك إلى الروايه، فإن مع إضافه الماء إلى العصير يكون المقدار المتصاعد بخاراً مضافاً إلى العصير و الماء معاً، بحيث يكون المقدار الباقي ثلث العصير و ثلث الماء، و يكون الماء الباقي مانعاً عن احتراق العصير الباقي.

و مما ذكر يظهر أنه لا فرق فى حليه العصير كذلك بين إلقاء الماء عليه من الأول أو بعد طبخه بزمان فإنه إذا طبخ العصير على النصف و خيف احتراقه فإذا أُضيف إليه من الماء مثله فإنه يحكم بحليته بذهاب ثلثه، فإن الثلث الذاهب بالبخار سد مسد العصير و سد مسد الماء كما لا يخفى.

ص: ٢٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٢٩٥: ٢٥، الباب ٨ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث الأول.

الفقّاع

يقع الكلام فى الفقّاع فى مقامين:

الأول: فى لحوقه بالخمّر من حيث النجاسه بل من حيث سائر ما يترتب على الخمّر و شربه.

و الثانى: فى المراد من الفقّاع.

و تقدم الكلام فى لحوقه بالخمّر تبعاً للماتن و لعله ربّما يظهر من الأخبار الداله على لحوقه بالخمّر المراد منه.

فنقول: لا- خلافاً بين القائلين بنجاسه الخمّر فى أن الفقّاع مثلها فى النجاسه و على ذلك يحمل دعوى الإجماع فى كلمات جماعه من القدماء و المتأخرين كالسيدين و الشيخ و علامه و المقداد و غيرهم (١) قدس سرهم.

و يستدل على ذلك بموثقه ابن فضال قال: كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام أسأله عن الفقّاع فقال: «هو الخمّر و فيه حدّ شارب الخمّر» (٢).

و موثقه عمار بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام «عن الفقّاع؟ فقال: هو خمّر» (٣).

و نحوهما روايات الوشاء و حسين القلانسى و محمد بن سنان (٤).

ص: ٢٤٩

-
- ١- (١) الانتصار: ٤١٨. رسائل المرتضى ١: ٩٩. غنيه النزوع: ٤١ و ٤٢٩، النهايه: ٣٦٤، المبسوط: ١: ٣٦، مختلف الشيعة ١: ٤٧٠، منتهى المطلب ٣: ٢١٧. التذكرة ١: ٦٤. التنقيح الرائع: ١: ١٤٥، السرائر ١: ١٧٩، المعتمد ١: ٤٢٥.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٦٠، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) المصدر السابق: الحديث ٤.
 - ٤- (٤) المصدر السابق: ٣٦٠-٣٦١، الحديث ٣ و ٦ و ٧.

و فى خبر الحسن بن جهم و ابن فضال جميعاً قالاً: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفقاع، فقال: «هو خمر مجهول، و فيه حد شارب الخمر (١)» .

و مثله خبر هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال: «لا تشربه، فإنه خمر مجهول، و إذا أصاب ثوبك فاغسله» (٢) .

و ظاهر هذين الخبرين دخول الفقاع فى الخمر حقيقة و إن دخوله فيه خفى، و لعل وجه خفائه ضعف إسكاره؛ و لذلك عبر عنه فى خبر زاذان بالخميره، قال أبو عبد الله عليه السلام على ما فيه: لو أن لى سلطاناً على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الخميره-يعنى الفقاع- (٣) .

و لا- يبنى الحكم بنجاسه الفقاع و غيرها على ثبوت أنه من أفراد الخمر حقيقة ليقال بضعف إسناد الأخبار، بل يكفى فيه الموثقتين المتقدمتين، حيث لو لم يكن الفقاع خمراً حقيقة فمقتضى إطلاق التنزيل فيهما أن يترتب عليه ما ترتب على الخمر و شربه و لا نحتاج فى ثبوت النجاسه له بخبر هشام بن الحكم المتقدم، حيث ورد فيه:

«و إذا أصاب ثوبك فاغسله» مع أن من المحتمل رجوع الضمير فى قوله: «فاغسله» إلى الفقاع لا الثوب فلا يستفاد منه إلّا المانع للصلاه.

و ليس فى مقابل الموثقتين و سائر الأخبار إلّا ما يتوهم من صحيحه محمد بن إسماعيل قال: سألت أبا الحسن عن شرب الفقاع فكرهه كراهه شديده (٤) ، من دعوى أن

ص: ٢٥٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣٦٢: ٢٥، الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث ١١.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٦١، الحديث ٨.

٣- (٣) المصدر السابق: ٣٦١-٣٦٢، الحديث ٩.

٤- (٤) المصدر السابق: ٣٦٢، الحديث ١٢.

الكراهه لازمها الطهاره و الحليه.

و لكن يدفعها أن الكراهه بمعناها اللغوى و إن لا- تدل على خصوص الحرمة إلّا أنها لا ينافيها على ما ذكرنا غير مره، و بينا أن الكراهه التى تقابل الحرمة اصطلاح من الفقهاء فلا يحمل الوارد فى الأخبار عليها إلّا بالقرينه.

نعم، ربّما يقال بالقرينه فى خبر زكريا بن آدم حيث ورد فيه قلت: و الفقاع هو بتلك المنزل إذا قطر فى شىء من ذلك؟ قال: فقال: «أكره أن آكله إذا قطر فى شىء من طعامى» (١).

حيث يمكن أن يقال لو كان الفقاع محكوماً بالنجاسه كالخمر و النبيذ المسكر قال عليه السلام فى الجواب نعم هو بتلك المنزل، فعدوله إلى قوله: «أكره أن آكله» قرينه على أن المراد بها مقابل الحرمة.

و لكن لا يخفى ما فيه، فإنه لا دلالة فى العدول المزبور خصوصاً بملاحظه التقيه فإنه يظهر من الأخبار عدم مبالاه الناس بالفقاع و أنهم لا يرونه من أفراد الخمر و لذلك لو كان سند الروايه و دلالتها على الكراهه متيناً لكان المتعين حملها على التقيه فى مقام المعارضه.

و فى صحيحه مرازم قال: كان يعمل لأبى الحسن عليه السلام الفقاع فى منزله، قال ابن أبى عمير: و لم يعمل فقاع يغلى (٢).

و قد حكى عن جماعه اعتبار النشيش فى حرمة و نجاسته (٣) و عن جماعه أخرى اعتبار غليانه (٤)، بل عن حاشيه المدارك صرحوا أى الأصحاب بأن الحرمة و النجاسه

ص: ٢٥١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٠، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٨١، الباب ٣٩ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث الأول.

٣- (٣) كابن الجنيد حكاه فى المعبر ١: ٤٢٥، و الشهيد الثانى فى روض الجنان ١: ٤٤٠.

٤- (٤) كالمحقق فى المعبر ١: ٤٢٥، و العلامة فى المختلف ١: ٤٦٩.

و هو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص (١)، و يقال إن فيه سكرًا خفيًا و إذا كان مُتخذًا من غير الشعير فلا حرمه و لا نجاسه إلّا إذا كان مسكرًا

[ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع]

(مسألة ١) ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال.

يدوران مع الاسم و الغليان دون الإسكار (١).

و لا يخفى أن مدلول الصحيحه استمرار عمل الفقاع فى بيته عليه السلام و لا يمكن حمل الاستمرار على التقيه فلا بد من الالتزام بأن ما لا يحصل فيه غليان و نشيش فلا حرمه و لا نجاسه فيه و إن سُمى فقاعًا.

و بتعبير آخر إخبار ابن أبى عمير بأنه لم يكن فى منزله فقاع يغلى مع خبر مرازم يوجب حمل الأخبار المتقدمه الداله على حرمه الفقاع و نجاسته على فقاع حصل فيه النشيش و الغليان فيكون اعتباره فى حرمة و نجاسته هو الأظهر.

اتفقت كلماتهم على أن الشراب المأخوذ من الشعير على وجه خاص فقاع و وقع الخلاف فيه فى جهتين:

الأولى: أن المأخوذ من غيره أيضاً فقاع أم يختص اسم الفقاع بالمأخوذ من الشعير.

و الثانية: أن المعتبر فى كون الشراب المأخوذ منه أو من غيره أيضاً كونه مسكرًا أو لا يعتبر ذلك فى صدق الفقاع.

أما الوجه الأول فقد ذكر فى المسالك أن الأصل فى الفقاع أن يتخذ من الشعير (٢) كما ذكر السيد قدس سره فى الانتصار (٣) ، و لكن لما كان النهى معلقاً على اسم الفقاع

ص: ٢٥٢

١- (١) حكاه فى مفتاح الكرامه ٢: ٣٥، عن حاشيه المدارك: ٧٧ (كتاب الطهاره).

٢- (٢) مسالك الأفهام ١: ١٢٣.

٣- (٣) الانتصار: ٤١٩.

ثبت ذلك الحكم له سواء أخذ من الشعر أم من غيره، فما يوجد في أسواق أهل الخلاف مما يسمى فقاعاً يحكم بحرمة و إن كان مأخوذاً من غير الشعر، و نحوه ما في المدارك (١).

و قد قيل إنه يؤخذ من الشعر و الزبيب و الرمان و الدبس كما عليه أهل الشام و في كشف الغطاء أنه يتخذ من الشعر غالباً (٢)، و أدنى منه في الغلبه ما يكون من الحنطه و دونهما ما يكون من الزبيب و دونهما ما يكون من غيرها.

أقول: لم يظهر كون الفقاع في زمان صدور الأخبار في بلاد السائين و الإمام عليه السلام غير ما يؤخذ من الشعر أيضاً، و عليه فلو كان المأخوذ من غير الشعر مسكراً فيدخل في قولهم عليهم السلام: «كل مسكر حرام» (٣) و لا يبعد نجاسته أيضاً لما تقدم من الشراب المسكر المعد للشرب محكوم بالنجاسه، لعدم احتمال الفرق بينه و بين النبيذ المسكر، و أما إذا لم يكن مسكراً و إن كان فيه نوع من التخدير فلا يحكم بحرمة فضلاً عن نجاسته؛ لعدم إحراز دخوله في أخبار الباب على ما هو المقرر في موارد إجمال المفهوم و تردده بين الأقل و الأكثر، فالمتحصل أن المأخوذ من غيره محكوم بأصالة الحليه و الطهاره.

و أما الجبهه الثانيه: فلا يبعد أن يكون في الفقاع المعمول من الشعر مرتبه ضعيفه من الإسكار كما يظهر ذلك مما تقدم من الأخبار من كونه خمراً مجهولاً (٤)، و إنها

ص: ٢٥٣

١- (١) مدارك الأحكام ٢: ٢٩٣.

٢- (٢) كشف الغطاء ١: ١٧٢. (الطبعه القديمه).

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٥: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣: ٤٦٩، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

الحادى عشر: عرق الجنب من الحرام (١)،

خميره (١)، و فى خبر الوشاء الذى لا يبعد اعتبار سنده: «هى خميره استصغرها الناس» (٢).

و ما فى كلمات جماعه أنه ليس بمسكر (٣) فلعل المراد منه أنه ليس بمسكر بإسكار سائر المسكرات لخفائه بحيث لو لم يكن فى البين أخبار تحريمه لما كان يستفاد تحريمه من قولهم عليهم السلام: «كل مسكر حرام» (٤).

و كيف كان لا- يحتمل أن يكون المراد الفقاع كل مائع حصل فيه النشيش و الغليان بنفسه فإن حرمه ذلك غير محتمل و لم يحتمله أحد فيما أعلم، فالمتيقن من خبر تحريم الفقاع ما يعمل من الشعير بوجه خاص كما لا يحتمل أن يعم المراد ما يصفه الطبيب للمرضى فى معالجاتهم من إلقاء الماء فى الشعير و طبخه و شرب مائه فإنه لا يدخل فى الفقاع الذى هو خميره و لا يحتمل الفرق بين ما ذكر و بين ما يسمى فى العرف ب(آش جو).

عرق الجنب من الحرام

إشارة

نسب (٥) نجاسه عرق الجنب من حرام إلى المشهور بين القدماء منهم الصدوقين (٦) و المفيد فى المقنعه (٧) و الشيخ فى الخلاف و النهايه (٨)

ص: ٢٥٤

١- (١) الكافى ٤: ٢٢٣، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٦٥، الباب ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث الأول.

٣- (٣) انظر مفتاح الكرامه ٢: ٣٣، والمستمسك ١: ٤٣٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث الأول.

٥- (٥) الناسب هو البحرانى فى الحقائق ٥: ٢١٥.

٦- (٦) المقنعه: ٤٣، من لا يحضره الفقيه ١: ٦٧.

٧- (٧) المقنعه: ٧١.

٨- (٨) الخلاف ١: ٤٨٣، المسألة ٢٢٧، و النهايه: ٥٣.

و ابن الجنيد (١) و غيرهم و عن الأمالى من دين الإماميه الإقرار بأنه إذا عرق الجنب فى ثوبه و كان من حلال حلت الصلاه فيه، و لو كان من حرام حرمت (٢). و عن ابن إدريس و العلامه (٣) بل المشهور بين المتأخرين طهارته، و ادعى الأول الإجمال عليها و قال: من قال بالنجاسه فى كتاب رجع عنه فى كتاب آخر (٤).

و كيف كان فقد احتج الشيخ قدس سره فى الخلاف بإجماع الفرقه و طريق الاحتياط و الأخبار التى أحالها على التهذيبيين (٥) و قد ذكر صاحب المعالم قدس سره و ما وجد فى التهذيبيين إلّا روايتين:

إحدهما: صحيحه محمد الحلبى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام رجل أجنب فى ثوبه و ليس معه ثوب غيره، قال: يصلى فيه، و إذا وجد الماء غسله، قال: فى التهذيب فى ذيلها: لا يجوز، أن يكون المراد بهذا الخبر إلّا من عرق فى الثوب من جنبه إذا كانت من حرام؛ لأننا قد بينا أن نفس الجنبه لا تتعدى إلى الثوب، و ذكرنا أن عرق الجنب لا ينجس الثوب فلم يبق معنى يحمل عليه الخبر إلّا عرق الجنبه من حرام فحملناه عليه، ثم قال:

و يحتمل أن يكون المراد أن الثوب أصابته نجاسه المنى فحينئذ يصلى فيه و يعيد (٦)، و جعل هذا الاحتمال فى الاستبصار أشبه (٧).

ص: ٢٥٥

١- (١) الدروس ١: ١٢٤.

٢- (٢) الأمالى للصدوق: ٥١٦. المجلس ٩٣.

٣- (٣) السرائر ١: ١٨١. المختلف ١: ٤٦١.

٤- (٤) السرائر ١: ١٨١.

٥- (٥) الخلاف ١: ٤٨٣.

٦- (٦) التهذيب ١: ٢٧١.

٧- (٧) الاستبصار ١: ١٨٧.

و ثانيتهما: صحيحه عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يجنب فيه الرجل و يعرق فيه، فقال: «أما أنا فلا أحب أن أنام فيه، و إن كان الشتاء فلا بأس، ما لم يعرق فيه»، قال الشيخ: الوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهيه و هو صريح فيه (١).

و يمكن أن يكون محمولاً على أنه إذا كانت الجنابه من حرام.

و قال في المعالم بعد نقل الخبرين، و لا يخفى عليك ما في الاستناد إلى الخبرين في إثبات الحكم من التعسف، و ظاهر الأولى كون المقتضى لغسل الثوب إصابه المنى له، و المقتضى للكراهه في الثانيه سرايه النجاسه الحاصله للعرق بإصابه المنى إلى الفراش.

أقول: الغرض من نقل ذلك التنبيه بأن قول الشيخ أو غيره من الأصحاب لدلاله الأخبار على الحكم لا يوجب الاعتماد بأن في المسأله أخباراً لم تصل إلينا فيمكن أن تكون الدعوى المزبوره على سبيل الاستظهار مما بأيدينا من الأخبار التي لا نراها ظاهراً فيما ذكر.

و يستدل على النجاسه بما في الفقه الرضوى إن عرقت في ثوبك و أنت جنب و كانت الجنابه من الحلال فتجوز الصلاه فيه و إن كانت حراماً فلا تجوز الصلاه فيه حتى تغسله (٢)، و هذا ظاهره و إن كانت نجاسه الثوب بالعرق من الحرام بناءً على أن الضمير في (تغسل) يرجع إلى الثوب لا إلى العرق، و أما بناءً على رجوعه إليه

ص: ٢٥٦

١- ((١)) الاستبصار ١: ١٨٨.

٢- ((٢)) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ٨٤.

فلا يستفاد منها إلّا ما فيه العرق المزبور للصلاه.

و لكن قد ذكرنا مراراً عدم ثبوت كون الفقه الرضوى روايه فضلاً عن كونه قول الإمام عليه السلام.

و بما نقله الشهيد فى الذكرى قال: روى محمد بن همام بإسناده إلى إدريس بن زياد الكفرتوثى أنه كان يقول بالوقف، فدخل سرمن رأى فى عهد أبى الحسن عليه السلام فأراد أن يسأله عن الثوب الذى يعرق فيه الجنب أ يصلّى فيه؟ فبينما هو قائم فى طاق باب لانتظاره عليه السلام حركه أبو الحسن عليه السلام بمقرعه و قال مبتدئاً: «إن كان من حلال فصل فيه، و إن كان من حرام فلا تصلّ فيه» (١).

و هذا أيضاً لا يستفاد منه إلّا المانع للصلاه نظير المانع فى أجزاء ما لا يؤكل لحمه و إن كان مذكى مع عدم إحراز السند، فإن محمد بن همام يروى عن إدريس مع الواسطه و لم ندر أنه الثقة أو غيره، أضف إلى ذلك أن إدريس بن يزداد الكفرتوثى غير المذكور، و المذكور و هو إدريس بن زياد الكفرتوثى ثقة و لم يكن قائلاً بالوقف.

و بما فى البحار نقلاً من كتاب المناقب لابن شهر آشوب نقلاً من كتاب المعتمد فى الأصول قال: قال: على بن مهزيار: وردت العسكر و أنا شاك فى الإمامه، فرأيت السلطان قد خرج إلى الصيد فى يوم من الربيع إلّا أنه صائف و الناس عليهم ثياب الصيف و على أبى الحسن عليه السلام لباد و على فرسه تجفاف لبود، و قد عقد ذنب فرسه و الناس يتعجبون منه و يقولون: إلّا ترون إلى هذا المدنى و ما قد فعل فى نفسه؟ فقلت فى نفسى لو كان هذا إماماً ما فعل هذا، فلما خرج الناس إلى الصحراء لم يلبثوا أن

ص: ٢٥٧

سواء خرج حين الجماع أو بعده من الرجل أو المرأة (١)، سواء كان من زنا أو غيره كوطء البهيمة أو الاستمناء أو نحوهما مما حرّمته ذاته، بل الأقوى ذلك (٢) في وطء الحائض و الجماع في يوم الصوم الواجب المعين أو الظهار قبل التكفير.

ارتفعت سحابه عظيمه هطلت فلم يبق أحد إلّا ابتلّ حتى غرق بالمطر و عاد عليه السلام و هو سالم من جميعه، و قلت في نفسى: يوشك أن يكون هو الإمام ثمّ قلت أريد أن أسأله عن الجنب إذا عرق في الثوب، فقلت في نفسى إن كشف وجهه فهو الإمام فلما قرب منى كشف وجهه ثمّ قال: إن كان عرق الجنب في الثوب و جنبته من حرام لا يجوز الصلاة فيه و إن كانت جنبته من حلال فلا بأس فلم يبق في نفسى بعد ذلك شبهه (١).

و هذا أيضاً مضافاً إلى عدم إحراز السند لا يدل إلّا على المانع.

و دعوى انجبار ضعفها بعمل المشهور فقد ظهر من نقل كلام الشيخ في الخلاف ضعفها فلأن بعضهم استفادوا الحكم مما استفاده الشيخ قدس سره و التزم به بعضهم لكونه من الاحتياط مع أن الشهره على النجاسه بين القدماء غير ثابتة؛ لأن جملة من كلماتهم تعطى المانع كالعباره المنقوله عن الصدوقين، و عليه فرعايه المانع احتياط.

فإن بتحقيق جنبته يكون العرق المقارن لحصولها و ما بعدها داخلاً في إطلاق ما تقدم بخلاف الخارج قبل حصولها كما لا يخفى.

ذكر في المنتهى أما الوطء في الحيض و الصوم الواجب فالأقرب الطهاره، و أما الوطء في المظاهره قبل التكفير ففيه إشكال (٢).

و وجهه الشيخ الأنصارى قدس سره (٣) بأن المتبادر من جنبته من الحرام ما تكون

ص: ٢٥٨

١- (١) بحار الأنوار ١١٧: ٧٧.

٢- (٢) منتهى المطلب ٢٣٥: ٣.

٣- (٣) كتاب الطهاره ٣٦٦: ٢. (الطبعة القديمه).

(مسألة ١) العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس (١)، و على هذا

حرمته لخصوصيه الفاعل أو القابل لا من جهة نفس الفعل و ليست حرمته في الحيض و الصوم الواجب إلّا من جهة الفعل، و أما في الوطء في الظهار قبل التكفير يمكن أن تكون لخصوصيه الفاعل أو القابل.

و أورد في المستمسك على التوجيه بأن حرمته في الحيض من جهة القابل و في الصوم الواجب من جهة الفاعل، و أما حرمته من جهة الفعل فتختص بما إذا نذر ترك الوطء مع رجحانه، أو كان الوطء مضراً و نظير ذلك الوطء في الظهار، حيث إن الظهار نوع عهد لترك الفعل فينبغي أن يكون الطهارة في الظهار أقرب و في الحيض و الصوم مورد الإشكال، ثم ذكر دعوى أنصرف روايات الباب إلى ما كانت الجنبه بالزنا فقط لا تخلو عن وجه، و إن كان مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الحرمة من جهة الفاعل و القابل و الفعل (١).

أقول: دعوى انصراف الروايات إلى خصوص ما كانت الجنبه بالزنا فاسد، فإن نظر السائلين إلى السؤال عن الصلاة في خصوص ثوب الزانى الذى عرق فيه غير محتمل، بل مقتضى إطلاقها ما إذا كانت الجنبه بعنوانها محرمة أو محلله.

نعم، شمولها لمثل الوطء في الصوم الواجب مشكل فإن المحرم فيه هو الإفطار لا الجنبه، و لذا لو نسي كونه صائماً و جامع فلا يحكم بحرمة بل لا يبطل صومه على كلام يأتي في محله.

لأن الجنبه ترتفع بتمام الغسل ارتماساً أو ترتيباً و قبل تمامه هو جنب من الحرام فيترتب عليه نجاسه عرقه و لو كان العرق الخارج أثناء الاغتسال، و ذكر قدس سره أنه

ص: ٢٥٩

فليغتسل في الماء البارد، وإن لم يتمكن فليترمس في الماء الحار و ينوى الغسل حال الخروج أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل.

يتعين على الجنب من الحرام الاغتسال بالماء البارد لئلا يخرج العرق أثناء اغتساله و يطهر بدنه من العرق قبل الاغتسال، وإن لم يجد الماء البارد فليترمس في الماء الحار بجميع جسده، والمراد الكر ليظهر بدنه بالارتماس المزبور أولاً ثم ينوى الغسل حال الخروج أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل.

ما ذكره قدس سره من لزوم الاغتسال في الماء البارد و مع عدم تمكنه إلّا من الماء الحار فليترمس في الماء الحار ليس فيه ترتب، بل الجنب من الحرام مخير بين الأمرين كما لا يخفى، و أيضاً فالارتماس أو الاغتسال في الماء البارد مبني على اشتراط الاغتسال بتقديم طهاره البدن.

و أما لو قيل بكفايه طهاره البدن بالاغتسال حيث تحصل الطهاره من الخبث و الاغتسال بالغسله الواحد كما يأتي فلا موجب لتعين أحد الأمرين، و لا يكون في الفرض الاغتسال بالغسله حيث الماء يصير غسله بعد الاغتسال لا قبله.

و ما في بعض الكلمات من تقدم الطهاره الخبيثه على الاغتسال (١) رتبته ليس له وجه، و أيضاً الاغتسال بعد الارتماس في الماء فيه إشكال حتى في غير الجنابه من الحرام، حيث إن ظاهر الأمر بفعل إسناده إلى فاعله حدوثاً، و لا يكفي الإبقاء إلّا في مورد قيام القرينه عليه، فالاغتسال بالارتماس بقاءً في نفسه محل إشكال و لو مع قطع النظر عن الجنابه من الحرام، و عليه فالمتعين عليه أن يغتسل بالماء البارد بحصول الارتماس.

ص: ٢٦٠

[إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضاً]

(مسألة ٢) إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضاً (١)، خصوصاً في الصورة الأولى.

نعم، لو قيل بكفايه الاغتسال بالغسل بقاء يجوز الاغتسال له بعد الارتماس و طهاره بدنه و تحريك بدنه تحت الماء بقصد الاغتسال ارتماساً أو ينوى الغسل حال الخروج بأن يكون اغتساله بالخروج ترتيباً و لا يضر نجاسه العضو الخارج بالعرق بعد غسل ذلك العضو، فإن المعتبر في الغسل عدم نجاسه العضو قبل غسله و لا يضر نجاسته بعد غسله و لو قبل تمام الاغتسال.

لا إشكال في نجاسه العرق أو مانعيته للصلاة بناءً على ما تقدم في الصورة الأولى؛ لأن الجنابة قد حصلت في الأول من حرام و لا ترتفع قبل تمام الاغتسال على ما تقدم.

و بتعبير آخر صرف الوجود من الجنابة من الحرام محقق و هو موضوع للنجاسة أو المانعية.

و بهذا يظهر وجه الإشكال في الصورة الثانية فإنه إذا حصلت الجنابة من حلال أولاً فلا يحصل بالثاني جنابه أخرى؛ لأن الجنب لا يجنب ثانياً ما لم يغتسل قبل موجبها.

نعم، لو كان مفاد ما تقدم من الروايات أن خروج المنى أو غيبوبه الحشفه إن كان محرماً فالعرق الخارج من جسده نجس أو مانع عن الصلاة، و إن لم يكن محرماً فالعرق الخارج طاهر بلا فرق بين كون الموجب للغسل بالفعل ذلك المحرم أو ما حصل من قبله، و لا- يبعد ظهورها في ذلك فإن المتبادر منها أن خصوصيه في السبب المحرم هو الموجب للحكم بنجاسه العرق أو مانعيته للصلاة.

لا يقال: على ذلك يقع التعارض بين صدرها و ذيلها في الفرض؛ لأن مقتضى

[المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه]

(مسألة ٣) المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه (١)، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم يغتسل، وإذا وجد الماء ولم يغتسل بعد فعرقه نجس لبطلان تيممه بالوجدان.

صدرها كون السبب المحرم موجباً لنجاسه العرق أو مانعيه الصلاه، و ذيلها كون حليه السبب هو الموجب لطهارته أو عدم مانعيته لها، ولا يمكن أن يحكم بالعرق في الفرض بالحكمين فيرجع إلى أصالة الطهاره أو عدم مانعيته.

فإنه يقال: بما أن الحكم بالطهاره يكفي فيه عدم تمام ملاك الحكم بالنجاسه يكون مفاد قولهم -إن كانت الجنابه من حلال فلا بأس بالصلاه في الثوب الذي يعرق فيه- أن السبب الحلال لا يقتضى المانعيه فلا يعارض قولهم إن كانت من حرام، فلا يجوز الصلاه فيه حيث إن الحكم بالمانعيه لتمام ملاكها معها.

تيمم المجنب من الحرام

هذه المسأله مبنيه على المسأله المعروفه بينهم فى أن التيمم مبيح أو رافع، و توضيحه أنه لا ينبغي الريب فى أن التيمم طهاره كما يدل عليه الكتاب العزيز و الأخبار، فإن تعقيب قوله سبحانه: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» ب «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ» (١) مقتضاه أن التيمم طهاره فاقد الماء، حيث إن مسح الوجه و اليدين بالتراب فى ذلك الزمان لكونه غايه ذل الشخص و تحطيط نفسه كان أمراً مستصعباً، فذكر الله أنه لا يريد أن يجعل عليكم من حرج و لكن يريد الطهاره لكم.

و أما الأخبار فقد ورد فيها: «أن التيمم أحد الطهورين» (٢) و أن فاقد الماء إذا تيمم:

ص: ٢٦٢

١- (١) سورة المائدة: الآية ٦.

٢- (٢) الكافى ٦٣: ٣-٦٤.

«فقد فعل أحد الطهورين» (١) يعنى الطهارتين.

و الكلام فى أنه طهاره بالإضافة إلى الصلاه و سائر ما يشترط بالطهاره بمعنى أنه يجوز الإتيان بها بالتيمم، أو أنه طهاره رافعه للحدث كالطهاره المائيه، غايه الأمر رافعيه الطهاره المائيه غير موقته بل يرفع الحدث الحاصل قبله مطلقاً بخلاف التيمم، فإن رافعيته للجنبه أو غيرها موقته يرتفع ما دام عذره باقياً، و بعد ارتفاعه يكون جنباً بالسبب السابق.

و على ذلك قلنا بأن التيمم طهاره رافعه كالمائيه و لكن رفعه موقت يكون العرق الخارج بعد التيمم طاهراً أو غير مانع عن الصلاه، حيث إنه حال خروجه ليس بجنب، نعم إذا وجد الماء و لم يغتسل يحكم بنجاسته أو مانعيته لها لكونه جنباً بالسبب السابق.

و لو قيل بكونه طهاره أى مبيحاً بالإضافة إلى الصلاه و سائر ما يشترط بالطهاره مع بقاء جنبته يحكم بنجاسه عرقه أو مانعيته لكونه من عرق الجنب من حرام، و لا يبعد دعوى انصراف الروايات إلى خروج العرق حال الحدث لا حال الطهاره.

و على ذلك فما فى المتن بناءً على نجاسه العرق هو الأظهر، و يترتب على المسلكين فى التيمم أن الجنب إذا تيمم بدلاً عن الغسل ثم أحدث بالأصغر و كان غير معذور بالإضافة إلى الوضوء يتعين عليه الوضوء، و مع عدم التمكن منه أيضاً يتيمم بدلاً عن الوضوء؛ لارتفاع جنبته على الفرض ما دام عذره باقياً، و يتعين عليه التيمم بدلاً عن الغسل على مسلك المبيحيه، بلا فرق بين تمكنه على الوضوء أو عدم تمكنه؛ لكونه جنباً و الجنب مع عدم تمكنه على الغسل يتيمم بدله.

ص: ٢٦٣

[الصبي الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه إشكال]

(مسألة ٤) الصبي الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه إشكال (١) و الأحوط أمره بالغسل إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى.

يقع الكلام فى مقامين:

الأول: بناءً على نجاسه عرق الجنب من حرام أو مانعيته عن الصلاة، يكون عرق الصبي إذا أجنب من حرام كعرق البالغ.

الثانى: بناءً على نجاسته أو مانعيته يكون اغتساله قبل بلوغه رافعاً للنجاسه أو المانعيه أم لا يصح اغتساله قبل بلوغه.

و استشكل الماتن فى المقام الأول و ذكر أن الأحوط أمره بالغسل حيث يصح غسله فترتفع نجاسته على تقديرها و مقتضاه رفع الجنابه عنه باغتساله قبل بلوغه.

و وجه الإشكال فى المقام الأول أن جنابه الصبي لا تكون محرمة حيث لا يكون فى حقه تكليف فلا يدخل عرقه فى مدلول الروايات المتقدمه، و بتعبير آخر المراد من الجنابه فيها و إن كانت أسبابها على ما تقدم فى المسألة الثانيه، حيث إنّ المفهوم فى العرف العام من الجنابه حصول موجبها إلّا أن ظاهرها كون السبب حراماً بالفعل كما هو ظاهر العنوان المأخوذ فى الموضوع، فالسبب المزبور غير حرام من الصبي و ظاهرها حرمة على المجنب الذى خرج منه العرق.

لا يقال: كما لا تكون جنابه من حرام كذلك لا تكون من حلال، فإن الحليه كالحرمه مجعوله فى حق البالغين.

فإنه يقال: المراد من الحليه بقرينه المقابله عدم التحريم فيعم جنابه الصبي.

و لم يبق فى البين إلّا دعوى أحد أمرين:

الأول: دعوى أن المرفوع من الصبي قلم المؤاخذه لا ثبوت الأحكام.

[عرق الإبل الجلاله بل مطلق الحيوان الجلال على الأحوط]

الثانى عشر: عرق الإبل الجلاله بل مطلق الحيوان الجلال على الأحوط (١).

و الثانى: دعوى أن المراد من الجنابه من حرام الموجب المحرم على البالغين، و هذا الموجب و لو حصل من الصبى يوجب نجاسه عرقه أو مانعيته عن الصلاه، و شىء منهما لا يمكن المساعدة عليه؛ فإن ظاهر رفع القلم عنه كرفع القلم عن المجنون عدم جعل التكليف فى حقه، و ظاهر الروايات كما أشرنا حرمة موجب الجنابه لمن يخرج منه العرق و إن كان معذوراً فى مخالفه الحرمة كما فى الواطئ بالشبهه.

و مما ذكرنا من ظهور الروايه فى الحرمة الفعلية للمجنب و كون المرفوع فى الصبى قلم التكليف كالرفع فى المجنون يظهر أن الحكم بصحة الغسل من الصبى أخذاً بخطابات الغسل، و كذا الحكم بصحة سائر عباداته بخطاباتها مشكل.

نعم، يمكن الحكم بمشروعيه عباداته التى منها الغسل بما ورد فى أمر الأولياء بأمر أطفالهم بالصلاه و الصيام فإن ظاهر الأمر بالأمر بها مطلوبيتها عن الصبى، لا لأن المطلوب مجرد تعويدهم بها فراجعها.

عرق الإبل الجلاله

إشاره

قال المحقق فى المعبر، قال الشيخان فى الإبل الجلاله أن عرقه نجس يغسل منه الثوب، و قال سلا: غسله ندب و هو مذهب من خالفنا (١)، و حكى (٢) القول بالنجاسه عن القاضى و عن العلامة فى المنتهى (٣).

و يستدل على ذلك بصحيحه هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا تأكل

ص: ٢٦٥

١- (١) المعبر ١: ٤١٤، المقنع: ٧١، النهايه: ٥٣، المراسم: ٥٦.

٢- (٢) كشف اللثام ١: ٤١٥.

٣- (٣) المهذب ١: ٥١، منتهى المطلب ٣: ٢٣٤.

للحوم الجلاله و إن أصابك من عرقها فاغسله» (١) .

و مصححه حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلاله، و إن أصابك شيء من عرقه فاغسله» (٢) .

و قد حمل المشهور من المتأخرين و جمع من المتقدمين الأمر بالغسل في الروايتين على الاستحباب، و قد عنون في الوسائل الباب ١٥ من أبواب النجاسات ب(كراهه عرق الجلال) و ذلك لما حكى من الإجماع على طهاره عرق غير الإبل من جلال سائر الحيوان، و الصحيحه الأولى مدلولها مطلق الجلال، و حمل الأولى على الاستحباب يوجب حمل الثانيه عليه أيضاً؛ لأن مساقهما واحد.

أضف إلى ذلك ما ورد في طهاره سائر ما لا يؤكل من طهاره رطوباتهم غير البول و الغائط و حتى من غير الإبل، فإنه لا خلاف حتى في عرقه إلّا ما حكى عن نزّه ابن سعيد (٣) .

أقول: لم يظهر من الروايات أن الأمر بغسل العرق من الإبل الجلال أو مطلق الجلال للإرشاد إلى النجاسه ليحمل على استحباب الغسل بما تقدم، فإنه فرق بين الأمر بغسل الثوب و البدن و غيرهما من شيء، كبول ما لا يؤكل لحمه، و بين الأمر بغسل نفس ذلك الشيء كالعرق في الروايتين، فإنه يستفاد من الأمر بالغسل في الأول النجاسه؛ لأن إطلاق الأمر بغسل الثوب أو غيره يعم ما إذا زال ذلك الشيء المصاب بخلاف الثاني، فإنه لا يستفاد منه الإطلاق و لا يعم صورته زواله، و لو اغمض عن ذلك

ص: ٢٦٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٢٣، الباب ١٥ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢.

٣- (٣) نزّه الناظر: ١٩.

[الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفأر]

(مسألة ١) الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفأر بل مطلق المسوخات، و إن كان الأقوى طهاره الجميع (١).

فلا ظهور فى الروايتين بالإضافة إلى نجاسه؛ لأن الظهور فى الإرشاد إلى النجاسة يتم مع عدم القرينه على الخلاف، و القرينه هنا موجوده فإن الإبل الجلاله و سائر الجلال مما لا يؤكل لحمه، على ما تقدم فى البحث فى نجاسة البول و الغائط منها، و أجزاء ما لا يؤكل و رطوباته مانعه عن الصلاه، فالأمر بغسل العرق لو لم يكن ظاهراً فى أنه لإزاله المانعيه و لا أقل من عدم ظهوره فى أنه للنجاسة.

و دعوى أن الأمر بالغسل ظاهره أن للغسل خصوصيه و لو كان الغرض مجرد إزاله العرق لما كان للغسل خصوصيه.

يدفعها أن الإزاله فى مثل العرق يكون بالماء عادة فلا ظهور لهما فى خلاف ما ذكر و الله سبحانه هو العالم.

و مثلها دعوى أن ذكر العرق ظاهره خصوصيه و لو كانت لإزاله المانعيه لما كان له خصوصيه فإن دفعها لكون العرق مورد الابتلاء فاختص بالذكر دون سائر الرطوبات.

و مما ذكر يظهر أن الإبل لا خصوصيه لها بل تعم المانعيه لكل جلال.

الثعلب و الأرنب و...

المحكى (١) عن ظاهر المقنعه فى باب لباس المصلى و مكانه نجاسة الثعلب و الأرنب، و فى موضع آخر نجاسة الفأره و الوزغه، و مثله ما عن النهايه و الوسيله (٢) و عن السيد فى مصباحه نجاسة الأرنب (٣)، و عن الحلبيين نجاسته و نجاسه

ص: ٢٦٧

١- (١) حكاه فى المستمسك ١: ٤٤٠، و انظر المقنعه: ١٥٠ و ٧٠.

٢- (٢) النهايه: ٥٢. الوسيله: ٧٧.

٣- (٣) نقله فى المعبر ١: ٤٢٦، و كشف اللثام ١: ٤١٢.

الثعلب (١)، و عن ابن الجنيد إضافه الوزغ، و عن الفقيه إضافه الفأره (٢).

و يستدل على النجاسه فى الثعلب بمرسله يونس عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته هل يحل أن يمس الثعلب و الأرنب أو شيئاً من السباع حيّاً أو ميتاً؟ قال: «لا يضرّه، و لكن يغسل يده» (٣) كما يستدل على النجاسه فى الفأره بصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام عن الفأره الرطبه قد وقعت فى الماء فتمشى على الثياب أ يصلّى فيها؟ قال: «اغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره انضحه بالماء» (٤).

و فى خبره المروى فى قرب الإسناد عن أخيه قال: سألته عن الفاره و الكلب إذا أكلا من الخبز و شبيهه، أ يحل أكله؟ قال: «يطرح منه ما أكل و يحل الباقي» (٥).

و فى موثقه سماعه عن أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن الخنفساء تقع فى الماء أ يتوضأ به؟ قال: نعم لا بأس به، قال قلت: فالعقرب؟ قال: أرقه (٦).

و فى صحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفاره و الوزغه تقع فى البئر؟ قال: «يتزح منها ثلاث دلاء» (٧).

و لكن المنسوب إلى المشهور خصوصاً المتأخرين الطهاره فى الجميع، و ما ورد فى الفأره و غيرها يحمل على التنزه، أما بالإضافة إلى الأرنب و الثعلب فلما ورد ما يدل

ص: ٢٤٨

١- (١) الكافى فى الفقه: ١٣١، غنيه النزوع: ٤٤.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٧٤، و المقنع: ١٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٣٠٠، الباب ٦ من أبواب غسل المس، الحديث ٤.

٤- (٤) المصدر السابق: ٤٦٠، الباب ٣٣ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٢٤: ١٩٨، الباب ٤٥ من أبواب الأطعمه المحرمه، الحديث ٢.

٦- (٦) وسائل الشيعة ١: ٢٤٠، الباب ٩ من أبواب الأسار، الحديث ٥.

٧- (٧) المصدر السابق: ١٨٧، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

(مسألة ٢) كل مشكوك طاهر، سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الأعيان النجسه أو لاحتمال تنجسه (١) مع كونه من الأعيان الطاهرة.

على قبولهما التذكية و نجس العين غير قابل لها، فإن أثرها الطهارة، و في صحيحه البقباق قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهره و الشاه و البقره، إلى أن قال: فلم أترك شيئاً إلّا سألته عنه؟ فقال: لا بأس به حتى انتهيت إلى الكلب؟ فقال: رجس نجس (١)» .

و العمده ما ورد في قبولهما التذكية، و ضعف المرسله، و أما هذه الصحيحه فهي قابله للتخصيص كما خصص بالإضافه إلى الخنزير.

و ما ورد مما يستدل على نجاسه الفأره يحمل على التنزه بقريته صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن العظايه و الحيه و الوزغ يقع في الماء فلا- يموت أ يتوضأ منه للصلاه؟ فقال: لا- بأس به. و سألته عن فأره وقعت في حبّ دهن و أخرجت قبل أن تموت، أ يبيعه من مسلم؟ قال: نعم و يدهن به (٢) مع أنه يحتمل أن يكون المراد من أثرها في الصحيحه المتقدمه خرؤها.

و قد تقدم أن ما ورد في الترح لا يستفاد منه نجاسه الماء و لا نجاسه الواقع في البئر فراجع.

و الظاهر الأولي أن يبدل المسوخ في عبارته الماتن بالسباع لورودها في المرسله و لم يرد ما يستفاد منه نجاسه المسوخ كلها فتدبر.

حكم المشكوك في طهارته

يظهر من الكلمات أن الرجوع إلى أصالة الطهارة في الشبهة الموضوعيه أو الحكميه متسالم عليه عندهم، و يدل عليه موثقه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام «كل شيء

ص: ٢٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٢٦، الباب الأول من أبواب الأسار، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤٦٠، الباب ٣٣ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

نظيف حتى تعلم أنه قدر، فإذا علمت فقد قدر، و ما لم تعلم فليس عليك» (١).

و فى خبر حفص بن غياث الذى لا يبعد اعتباره سنداً عن جعفر عن أبيه عن على عليه السلام: «ما أبالي أبول أصابني أو ماء، إذا ما أعلم» (٢).

و مقتضى الأولى الحكم بالطهارة بلا- فرق بين الشك فى كونه من عين النجس أو لاحتمال تنجس الطاهر سواء كانت الشبهة حكميه أم موضوعيه.

نعم، ربما يقال إن الدم المرئى فى جسد الحيوان أو منقار الطير محكوم بالنجاسة، و يستدل عليه بالموثقة الأخرى لعمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عما تشرب منه الحمامة؟ فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره و اشرب، و عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب؟ فقال: كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلّا أن ترى فى منقاره دمًا فإن رأيت فى منقاره دمًا فلا توضأ منه و لا تشرب» (٣).

و فيه عدم كون مفادها الحكم الظاهرى للدم المرئى فى جسد الحيوان أو فى خصوص منقار سباع الطير، و أنه يحكم بكونه من القسم النجس، بل فى مقام أن الطيور حتى السباع منهم طاهره فلا تكون مباشرتها الماء موجباً لانفعاله و عدم استعمالها فى رفع الحدث و الأكل و الشرب، إلّا إذا كان على بدنهما كالمنقار نجاسة خارجيه من الدم، حيث إن الرؤيه فى هذه الروايه و غيرها من موارد ذكرها فى الخطابه ظاهره أخذها طريقاً كما فى قولهم: صم للرؤيه و افطر للرؤيه (٤).

ص: ٢٧٠

١- ((١)) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- ((٢)) المصدر السابق: الحديث ٥.

٣- ((٣)) وسائل الشيعة ١: ٢٣٠، الباب ٤ من أبواب الأسار، الحديث ٢.

٤- ((٤)) وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧ و ٢٩٠، الباب ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ٤ و ١٢ و ١٣.

و القول بأن الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسة ضعيف، نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطات أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول فإنها مع الشك محكومة بالنجاسة (١).

هذا، وقد ذكرنا أن ورود الرواية في مقام طهاره سؤر الحيوانات الطائره لا ينافي كونها في مقام بيان نجاسه الدم أيضاً كما هو الأصل في كل حكم يذكر في الخطاب، ولكن لا يبعد أن يكون ذكر الدم من باب المثال من أن نجاسه سؤر الطيور ما إذا كان في بدنها نجاسه عرضيه، و لكون الغالب في النجاسة العرضيه الحاصله في جسد السباع منها هو الدم في المنقار اختص بالذكر فتدبر.

كأنه لا خلاف في أن البلل الخارج بعد البول و قبل الاستبراء بالخرطات ناقض للوضوء بحسب الحكم الظاهري، و ظاهر كلماتهم الحكم بأنه بول فيترب عليه النجاسة كما أن البلل الخارج بعد المنى و قبل الاستبراء بالبول ناقض للغسل بحسب الظاهر، و ظاهرها أيضاً الحكم بكونه متياً فيترب عليه النجاسة أيضاً.

و في صحيحه محمد بن مسلم، قلت: لأبي جعفر عليه السلام رجل بال و لم يكن معه ماء؟ قال: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات، و ينتر طرفه، فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول، و لكنه من الحبائل (١).

و في صحيحته الأخرى: «من اغتسل و هو جنب قبل أن يبول، ثم يجد بللاً، فقد انتقض غسله، و إن كان بال ثم اغتسل، ثم وجد بللاً، فليس ينتقض غسله، و لكن عليه الوضوء؛ لأن البول لم يدع شيئاً» (٢)، فإن ظاهر الأمر بالوضوء في الأولى أو الأخير بعد خروج البول و الحكم بالاغتسال في الثاني بعد خروجه قبل الاستبراء بالبول الحكم

ص: ٢٧١

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٢٠، الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٢٨٣، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

(مسألة ٣) الأقوى طهاره غساله الحمام و إن ظن نجاستها، لكن الأحوط الاجتناب عنها (١).

على البلل المزبور بالبول و المنى خصوصاً بملاحظه ما ورد فى حصر النواقض و موجب الجنابه و يأتى تمام الكلام فى مباحث الاستنجاء.

غساله الحمام

و عن الصدوقين (١) المنع عن التطهير بغساله الحمام و عن النهايه و السرائر أنه لا يجوز استعمالها على حال (٢)، و المحكى عن بعض كروض الجنان و حاشيه الكركى النجاسه و نسبها فى الثانى إلى المشهور (٣).

و المستند لعدم جواز التطهير بها أو نجاستها الأخبار الوارده فى النهى عن الاغتسال بغساله الحمام و فى موثقه ابن أبى يعفور «إياك أن تغتسل من غساله الحمام، ففيها تجتمع غساله اليهودى و النصرانى و المجوسى و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم، فإن الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب و إن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (٤) و سائر الروايات التى فى سند كثير منها ضعف، و مع ذلك علل النهى فيها بأمور لا تناسب النجاسه الخبيثه، و لو تم الظهور فى الخبث فلا بد من حمل النهى فيها على الكراهه لبعض ما ورد ما هو صريح فى أن غساله الحمام محكوم به بالطهاره كسائر المياه المشتبه طهارتها و نجاستها.

ص: ٢٧٢

١- (١) حكى عنهما فى ذخيره المعاد ١:١٤٤، و المستمسك ١:٤٤٣.

٢- (٢) النهايه: ٥، السرائر ١: ٩٠-٩١.

٣- (٣) حكاها فى المستمسك ١:٤٤٣. و انظر روض الجنان ١: ٤٢٨.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١: ٢٢٠، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٥.

[يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلي في معابد اليهود و النصارى مع الشك في نجاستها]

(مسأله ٤) يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلي في معابد اليهود و النصارى مع الشك في نجاستها، و إن كانت محكومه بالطهاره (١).

و فى صحيحه محمد بن مسلم قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام جائئاً من الحمام و بينه و بين داره قدر، فقال: «لو لا ما بينى و بين دارى ما غسلت رجلى، و لا نحيت ماء الحمام» (١) حيث إن المتعين كون المراد بماء الحمام الغساله الجاريه على أرضه.

و فى صحيحته الأخرى قلت لأبى عبد الله عليه السلام الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره، اغتسل من مائه؟ قال: «نعم، لا بأس أن يغتسل منه الجنب، و لقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى، و ما غسلتهما إلّا مما لزق بهما من التراب» (٢) فإنه لو كانت غسالته المجتمعه فى البئر محكومه بالنجاسه لكانت حين جريانها على أرض الحمام أيضاً كذلك، و دعوى أن مع جريانها تطهر باتصالها بماء الحياض، يدفعها أن هذا يجرى فى اتصال الغساله المجتمعه فى بئرها أيضاً فيطهر ما فيها.

و المتحصل فلا بد من الالتزام بأن المراد من الأخبار الناهيه التنزه عن الاغتسال حتى الاغتسال بمعناه اللغوى، لا الحكم بالنجاسه حتى مع العلم بحصول النجاسه فى زمان، فإنه مع العلم بحصول الطهاره فى زمان و الشك فيها فعلاً يرجع إلى أصاله الطهاره بعد تعارض الاستصحابين.

معابد اليهود و النصارى

و فى صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الصلاه فى البيع و الكنائس و بيوت المجوس؟ فقال: «رش و صلّ» (٣).

ص: ٢٧٣

١- (١) وسائل الشيعة ١: ١٤٨-١٤٩، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٥: ١٣٨، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلى، الحديث ٢.

و فى صحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيع و الكنائس، يصلّى فيها؟ فقال: نعم، و سألته: هل يصلح بعضها مسجداً؟ فقال: نعم (١)، إلى غير ذلك.

و ربما يقال إن تخصيص استحباب الرش بصوره احتمال النجاسه بلا وجه لإطلاق الأخبار؛ و لأن الرش لا يعالج النجاسه الواقعيه على تقديرها، بل يوجب سرايتها إلى غير ذلك الموضع من ثوب المصلّى أو غيره.

أقول: الإشكال بالرش فى صوره النجاسه المحتمل به أنه يوجب سرايتها يجرى فى غير هذا المورد أيضاً، و فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يبول بالليل فيحسب أن البول أصابه، فلا يستيقن فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال، و لا يتنشف؟ قال: «يغسل ما استبان أنه أصابه، و ينضح ما يشك فيه من جسده، أو ثيابه، و يتنشف قبل أن يتوضأ» (٢).

حيث إن ظاهر النضح هو الرش و كذا سائر موارد النضح و الرش.

و لو كان الرش لاحتمال النجاسه فيمكن حملها على الاستحباب فى جميع موارد، و منها المقام لما دل على عدم الاعتناء بالنجاسه المحتمل فى الثوب و البدن فضلاً عن غيرهما، و قد تقدم ما فى معتبره حفص بن غياث من قول على عليه السلام: «ما أبالى أبول أصابنى أو ماء، إذا لم أعلم» (٣).

و أما إذا لم يكن الرش لاحتمال فحملها على الاستحباب دون الاشتراط فى الصلاه فى البيع و الكنائس و بيوت المجوس لا يخلو عن تأمل، إذ غاية الأمر إطلاق

ص: ٢٧٤

١- (١) وسائل الشيعة ١٣٨: ٥، الباب ١٣ من أبواب مكان المصلّى، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٣٢٠: ١، الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤٦٧: ٣، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

[فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص]

(مسأله ٥) فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص بل يبنى على الطهاره (١)، إذا لم يكن مسبوقاً بالنجاسه و لو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال.

الأمر بالصلاه فيها، فيقيد بالأمر بالرش الوارد فى بعضها الآخر، و يأتى تمام الكلام فيها فى بحث الصلاه، إن شاء الله تعالى.

إذا شك فى الطهاره و النجاسه هل يجب الفحص؟

لا بد من كون المراد بالحكم بالطهاره فى الشبهه بلا اشتراط الفحص، الشبهه الموضوعيه، و قد يستدل على ذلك بإطلاق موثقه عمار المتقدمه من قوله عليه السلام «كل شىء نظيف حتى تعلم أنه قذر» (١)، و بقوله عليه السلام فى صحيحه زراره بعد السؤال: فهل علىّ إن شككت فى أنه أصابه شىء أن أنظر فيه؟ قال: لا- و لكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذى وقع فى نفسك» (٢).

و لكن الاستدلال بالصحيحه غير تام، فإن الموجب لبطلان الصلاه نجاسه الثوب و البدن المحرز، فلا مانع مع الشك فى النجاسه و عدم لزوم الفحص فيما كان الأثر للنجاسه الواقعيه غير مستفاد منها، و بهذا يظهر فى بعض ما ورد بمضمون الصحيحه.

و العمده الإطلاق فى موثقه فإن مقتضاها الحكم بالطهاره ما لم يحصل العلم بالقذاره، و مع العلم بها وجداناً أو تعبداً كما فى موارد استصحاب النجاسه ينتهى موضوع الطهاره الظاهريه المستفاده من الموثقه و نحوها، هذا و فى الشبهه الحكميه يعتبر الفحص عن الأدله لما هو المقرر فى محله من أن مع عدمه لا تكون الشبهه موضوع أصل عقلاً و نقلاً.

ص: ٢٧٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٦٦، الحديث الأول.

طريق ثبوت النجاسه أو التنجس العلم الوجدانى (١)، أو البيّنه العادله، و فى كفايه العدل الواحد إشكال (٢) فلا- يترك مراعاة الاحتياط.

طرق ثبوت النجاسه

المراد طريق وجود العين المحكوم به بالنجاسه أو المحكوم به بالتنجس، و إلّا فطريق نفس الحكم خارج عن المهم فى المقام و موكول إلى الطرق المعتمده فى الأحكام المقرره فى علم الأصول، و اعتبار العلم الوجدانى فى إحراز موضوع النجاسه أو التنجس ذاتى، إذ العلم عين الانكشاف، و كونه مثبتاً للواقع لازم عقلى لا يمكن التصرف و الردع فيه.

ولا- ينبغى الريب أيضاً فى اعتبار البيّنه فى ثبوتها و المراد بها قول عدلين، حيث يستفاد من الروايات الوارده فى أن القضاء بالبيّنه، و فسر بقول عدلين أن قولهما مبيّن للواقع مع قطع النظر عن القضاء فيكون القضاء بهما قضاءً بالبيّنه أضف إلى ذلك الروايات الوارده فى موارد متفرقه حيث يستفاد منها أن اعتبارها أمر مفروغ عنه لا يرفع اليد عنه إلّا مع قيام دليل فى مورد كما فى ثبوت الزنا حيث لا يثبت إلّا بأربعة رجال.

لا يبعد القول باعتبار خبر الثقة فى الموضوعات كالأحكام فيما إذا لم يكن المخبر من قبيل موارد الدعاوى و الترافع، فإن عمده ما دل على اعتبار خبر الثقة و هى السيره العقلانيه على الاعتناء جاريه فى الموضوعات أيضاً، و لم يردع عنه الشرع.

نعم، ربّما يتوهم الردع من روايه مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سمعتة يقول: «كل شىء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقة، أو المملوك عندك و لعله حرّ قد باع نفسه، أو خُدع فبيع قهراً، أو امراه تحتك و هى أختك أو رضيعتك، و الأشياء كلها

على هذا حتى يستبين لك غير ذلك، أو تقوم به البينه» (١).

و فى السند ضعف فإن مسعده بن صدقه غير موثق و وقوعه فى سند تفسير القمى لا يحسب توثيقاً له على ما تعرضنا لما يقال من التوثيق العام فى رجال كامل الزيارات و التفسير و أنه غير تام.

و قد يجاب بأن الروايه لا تصلح للردع عما عليه العقلاء من الاعتناء بأخبار الثقات، فإن المراد فيها ما يوضح الأمر و كونها بمعنى شهاده العدلين اصطلاح حادث، و قد استعملت بمعناها اللغوى فى الكتاب العزيز و غيره، غايه الأمر ما يوضح الواقع فى الدعاوى و موارد الترافع يكون إخبار عدلين أو خبر عدل و امرأتين عدلتين، و يكون ما يوضح الأمر فى غير موارد الترافع و الدعاوى خبر الثقة كما هو مقتضى السيره المشار إليها.

و الحاصل مدلول الروايه أن الأشياء كلها على الحليه حتى يظهر خلافها أو يقوم ما يوضح خلافها و يدخل فيما يوضح خلافها خبر الثقة.

أقول: لو كان المراد بالبينه شهاده العدلين كما لا يبعد ظهورها فيه حتى فى زمان أبى عبد الله عليه السلام لما أمكن أيضاً ردع السيره بها حيث تثبت حرمه الشئ بإخبار ذى اليد، و استصحاب كونه موضوع الحرمة و نحوهما، فكما يرد الاستثناء على الروايه بها كذلك يرد التخصيص بخبر الثقة فى غير مقام الترافع و الدعاوى، و بين البينه و خبر الثقة فى غير مقام الترافع و الدعاوى العموم من وجه فلا بأس بعطفه فى الاستثناء بالبينه.

ص: ٢٧٨

و تثبت أيضاً بقول صاحب اليد^(١) بملك أو إجاره أو إعاره أو أمانه بل أو غضب،

و المتحصل قد ثبت في علم الأصول أن العموم أو الإطلاق لا تصلح للردع عن السير في المورد الخاص على خلافه.

و قد يظهر اعتبار خبر الثقة من الروايات المتفرقة في الأبواب المختلفه كجواز الاعتماد بأذان الثقة و إخباره عن كون المرأه ذات بعل و عدّ منها:

صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دمًا و هو يصلي؟ قال: «لا يؤذنه حتى ينصرف» ^(١) فإنه لو لم يكن إخباره معتبراً لما كان فرق بين إخباره و عدمه. و في صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«اغتسل أبي من الجنابه، فقليل له: قد أبقيت لمعه في ظهر ك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمعه بيده» ^(٢) و في دلاله هذه على اعتبار خبر الثقة تأمل ظاهر، فإنه يمكن أن يكون اعتناؤه عليه السلام لكون خبره موجباً للشك و لكونه قبل الفراغ يكون مورد قاعده الاشتغال لا لكون القول المزبور خبر ثقة.

العمده في اعتبار إخباره السير الدارجه بين المتشرعه على الاعتناء بإخبار ذي اليد في نجاسه الشيء و عروض الطهاره سواء كانت يده عليه يد ملك عين أو ملك منفعه أو ملك انتفاع أو كانت العين بيده أمانه بل أو غضباً، هذا مع ورود بعض الروايات مثل ما ورد في إخبار البائع بنجاسه ما يبيعه من الدهن المتنجس من إعلامه المشتري ليستصبح به ^(٣)، و ما ورد في إقرار ذي اليد بأن ما بيده لغيره ^(٤)، و إن يمكن المناقشه في

ص: ٢٧٩

١- ((١)) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٤، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- ((٢)) المصدر السابق: ٤٨٧، الباب ٤٧، الحديث ٢.

٣- ((٣)) وسائل الشيعة ١٧: ٩٨، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٣-٥.

٤- ((٤)) وسائل الشيعة ٢٣: ١٨٣، الباب ١ و ٢ و ٥ من أبواب كتاب الإقرار.

الأول بأنّ الصدق فى موردّه مفروض، فإنّ البائع لا يقدم على إخبار يسقط مبيعّه عن بعض المالىه هذا فيما إذا لم يكن ذو اليد ثقّه، وإلّا فلا ينبغى الريب فى اعتبار إخباره بموضوع النجاسه أو غيرها من الأحكام بالإضافه إلى ما بيده أو غيره على ما تقدم.

وفى موثقه ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّى فيه و هو لا يصلّى فيه، قال: لا يعلمه، قلت: فإن أعلمه؟ قال: يعيد (١).

لا- يقال: علم المصلّى بنجاسه ثوبه أو كونه من أجزاء غير مأكول اللحم بعد الصلاه لا يوجب الإعادة و إخبار المالك بنجاسه ثوبه أو أنه لا يصلّى فيه لا يزيد على العلم.

فإنه يقال: نعم، و لكن قوله عليه السلام «فإن أعلمه» الخ مطلق يعم الإخبار قبل الصلاه و بعدها و يرفع اليد عن الإطلاق المزبور بالإضافه إلى الإخبار بعد الصلاه بقريته صحيحه العيص بن القاسم: عن رجل صلى فى ثوب رجل أياماً ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلّى فيه؟ قال: «لا يعيد شيئاً من صلاته» (٢) حيث إن هذه الصحيحه مختصه بصوره الإخبار بعد الصلاه و الحال مقتضاهما الاعتناء بقول ذى اليد، و لكن المفروض فيهما كون ذى اليد مالكاً فالتعدى منهما إلى غير المالك يحتاج إلى التشبث بالسيره المشار إليها.

وقد يستدل على اعتبار إخبار ذى اليد بالعلم الحاصل بالتنجس فى أكثر الأشياء التى كانت بيد الآخرين كالأوانى و الفرش و الثياب المستعمله و الذبائح و لو لم يكن اعتبار إخبار ذى اليد بطهارتها لكانت محكومّه ببقاء التنجس بمقتضى الاستصحاب،

ص: ٢٨٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٨٨، الباب ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٧٥، الباب ٤٠، الحديث ٦.

و لا- اعتبار بمطلق الظن و إن كان قوياً (١)، فالدهن و اللبن و الجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهاره و إن حصل الظن بنجاستها، بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها، بل قد يكره أو يحرم إذا كان في معرض حصول الوسواس (٢).

و لا فرق في اعتباره بين إخباره بالطهاره أو النجاسه.

أقول: كما يفرض العلم بالتنجس في زمان ما فيها كذلك العلم بطهارتها في زمان آخر حاصل، و استصحاب تنجسها معارض باستصحاب بقاء طهارتها و لو يجريان الماء عليها في أزمه فترجع إلى أصله الطهاره، و الشاهد لذلك أنها محكوم به بالطهاره بالأخذ من يد الآخرين و لو لم يخبروا بطهارتها.

ينبغي أن يقيد بما لم يصل إلى مرتبه الاطمئنان، و إلّا فالاطمئنان علم في اعتبار العقلاء لم يردع عنه الشرع و لا يكون مع حصوله موضوع للأصول العمليه.

نعم، قد ذكرنا في بحث القضاء أنه لا يكون الاطمئنان مدركاً للقضاء لما ورد من أنه يكون بالبينه، بل لا سيره في اعتبار الوثوق و خبر الثقة بالإضافة إلى موارد لا أنها مردوعه بما ورد في ميزان القضاء و مدركه.

لا- يخفى أنه ليس في البين ما يدل على حرمة الوسواس بنفسه، بأن يحكم بفسق الوسواس فيما إذا لم يكن موجباً لترك الواجب أو ارتكاب الحرام كمن يكرر الوضوء لاحتماله الخلل في وضوئه السابق و يعيد الصلاه لاحتماله الخلل فيها، نعم لا يجوز فيما إذا كان موجباً لأحدهما، و ما في صحيحه عبد الله بن سنان المرويه في مقدمات العبادات قال: ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل مبتلى بالوضوء و الصلاه، و قلت: رجل عاقل، فقال أبو عبد الله عليه السلام: و أى عقل له و هو يطيع الشيطان؟ فقلت له:

و كيف يطيع الشيطان؟ فقال: سلّه، هذا الذي يأتيه من أى شيء هو؟ فإنه يقول لك: من

عمل الشيطان (١). و لكن مجرد إطاعه الشيطان بالاعتناء بالشك لا- يكون محرماً حيث إن إطاعته في ترك الواجب أو فعل الحرام غير جائزه، و طاعته في فعل المكروه كالاشتغال ببعض الأعمال المكروهه الموجهه لترك مثل صلاه الليل و التذكر لموته و ما بعده فضلاً عن الاشتغال بما يوجب التلف و تضعيع أوقاته الثمينه فلا دليل على حرمة.

أضف إلى ذلك أن الشك و النسيان مطلقاً من الشيطان فلا يمكن أن يقال أن تدارك المنسى أو المشكوك طاعه له مطلقاً، بل طاعته تكون في صورته عدم انطباق الاحتياط على عمله بأن يكون تردیده في عدم موافقه التكليف الواقعي بلا موجب، و حيث إنه يحتمل عدم موافقته فلا يتحقق التشريع بفعله و لا يخرج عمله عن العبث و تضيق الوقت، و هذا فيما إذا لم يكن عمله هذا مستلزماً لترك الواجب أو ارتكاب الحرام كما ذكرنا، و إلّا فلا يجوز كما إذا أوجب وسواسه نقض الصلاه الواجبه التي قد دخل فيها بناءً على عدم جواز قطع الفريضة.

و في صحيحه زراره و أبى بصير قالاً: قلنا له: الرجل يشك كثيراً في صلاته حتى لا يدري، كم صلى و لا ما بقى عليه؟ قال: يعيد، قلت: فإنه يكثر عليه ذلك كلما أعاد شك؟ قال: يمضى في شكّه، ثم قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاه فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود، فليمض أحدكم في الوهم و لا يكثرن نقض الصلاه، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك، قال زراره ثم قال: إنما يريد الخبيث أن يطاع فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (٢). فإن غايتها النهي عن تعويد الخبيث

ص: ٢٨٢

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٦٣، الباب ١٠ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٨، الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٢.

[لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهاره و النجاسه]

(مسأله ١) لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهاره و النجاسه (١).

لما يوجب نقض الصلاه فلا يجوز الاعتناء بنقضها بكثرة الشك و ما فى ذيلها: «إنما يريد الخبيث أن يطاع» المراد به إطاعته بترك الواجب أو فعل الحرام، و إلا فقد تقدم عدم إمكان الالتزام بحرمة إطاعته مطلقاً فتدبر.

و على الجملة فالاحتياط برعايه التكليف الواقعى لا يخرج عن الحسن إلا بالمزاحمه الموجهه لرعايه الاحتياط فعل الحرام أو ترك الواجب أو ارتكاب مكروه آخر كما تقدم.

و أما إذا كان معرضاً للوسوسه بأن كانت مقدمه معده لكونه وسواساً فلا يمكن الحكم بحرمة فإن المقدمه السببيه للحرام لا تكون محرمة فضلاً عن غيرها، مع أنك سمعت عدم الدليل على حرمة كونه وسواساً مطلقاً.

و على الجملة الحكم بحرمة المقدمه المعده للحرام تحتاج إلى دليل خاص، و كذا حرمة ارتكاب ما هو مظنه للابتلاء بالحرام و لا يكفى فيه مجرد حرمة ذى المقدمه.

حكم الوسواسى

قد يقال إن الوسواس من الحالات النفسانيه.

و الظاهر أن أول مراتبها أن تمنع تلك الحاله عن إذعانه بالمعلومات مع حصول العلم له بها.

و أعلى منها أن تمنع تلك الحاله عن حصول العلم له من الأسباب التى يتعارف حصوله منها لغيره من متعارف الناس كأن لا يحصل له العلم بطهاره ثوبه بغسله الذى يكون ذلك الغسل واجباً لطهارته و زوال العين للسائرين.

و أعلاها أن توجب تلك الحاله حصول العلم بخلاف الواقع من أسباب خياليه

لا وجود لها في الخارج أصلاً، كمن يجزم بتنجس ثوبه أو بدنه مع وقوفه في السطح لإصابه القطره من الأرض من الغسالة التي تصب فيها، وبما أن العلم بذاته حجه لا- يمكن الردع عنه حتى فيما كان مخالفاً الواقع، فعدم الاعتبار بالإضافة إلى عمل الوسواسي يكون بتقيد التكاليف المترتبة على نجاسة الأشياء بما إذا لم يحرز تلك النجاسة بالوسواس، مثلاً حرمة شرب النجس مقيده بما إذا لم تكن النجاسة محرزه بالوسواس وكذلك نجاسة الثوب و البدن مانعه عن الصلاة إلّا إذا كانت النجاسة محرزه بالوسواس إلى غير ذلك.

و أما عدم اعتبار علمه بالإضافة إلى عمل غيره مرجعه عدم اعتبار شهادته بموضوع النجاسة، و الدليل على التقيد في المقام الأول مضافاً إلى الإجماع قوله عليه السلام:

«لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة» (١) حيث إنّ الوسواس إذا علم بحصول النجاسة لثوبه أو بدنه أثناء صلاته بحيث يحتاج تطهيره إلى قطعها يعمه القول المزبور، و لقوله عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «و أي عقل له و هو يطيع الشيطان» (٢).

و عدم اعتبار علمه بالإضافة إلى عمل الآخرين أي عدم قبول شهادته و خبره فإن المعتبر في قبول الشهاده و الخبر وقوعهما عن حس أو علم متعارف على ما تقرر في بحث الشهاده و بحث خبر العدل و الثقة.

أقول: صحيحه زراره و أبي بصير معاً لا تدل على أزيد من لزوم عدم الاعتناء بالشك الموجب لنقض الصلاة، فلا يستفاد منها غير ما يستفاد من صحيحه محمد بن

ص: ٢٨٤

١- (١) وسائل الشيعة ٨: ٢٢٨، الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٦٣، الباب ١٠ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث الأول.

مسلم وغيرها من قوله عليه السلام: «إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان» (١).

و أما صحيحه عبد الله بن سنان فيمكن أن يقال إن العلم بالحاصل بالوسواس ببطان الصلاة و الوضوء و كذا غيرهما لا يوجب لزوم تداركه، لكن لا- لتقييد موضوع لزوم التدارك بما إذا كان الخلل من غير الوسواس، بل لأن عدم لزوم التدارك على الوسواس لكون اعتقاده لحصول الخلل خيالياً.

و الحاصل دعوى عدم ثبوت الأحكام الواقعية في حق الوسواس مع علمه بها بأن يقال مانعيه نجاسه الثوب و البدن مختصه بصورة عدم كون الإنسان وسواساً، و كذا اشتراط الطهارة من الحدث أو غيره فهذا غير صحيح؛ لإطلاق الأدلة الدالة على الاشتراط، و ظاهر الروايتين الناهية إحداهما عن تعويد الشيطان من النفس راجع إلى عدم الاعتناء بكثرة الشك المبطل في الصلاة، و الأخرى منهما راجع إلى وهم الخلل في الوضوء و الصلاة و لا تعم صورته العلم بالخلل المفروض مطابقتها الواقع.

نعم، إذا كان الاعتقاد خيالياً- و لم يكن في الحقيقة علماً كما هو المفروض في علم الوسواس بما هو وسواس فيمكن ردعه عن العمل باعتقاده، بأن يقال لا يريد الشارع منك الواقع و لا يكون الحدث مبطلاً لصلاتك كما إذا كان عامياً لا يلتفت إلى مطلوبه الواقع من كل أحد لإطلاق الأدلة و عدم ثبوت التقييد فيها و عدم احتمال الخطأ في علمه بموضوع تلك الأحكام.

ص: ٢٨٥

(مسألة ٢) العلم الإجمالي كالتفصيلي، فإذا علم بنجاسه أحد الشيئين يجب الاجتناب عنهما، إلّا إذا لم يكن أحدهما محلاً لابتلائه فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضاً (١).

العلم الإجمالي بالنجاسة

ذكر الشيخ قدس سره (١) و تبعه غيره أن من شرط تنجيز العلم الإجمالي بالحرمة أو ما هو موضوع لها عدم خروج بعض أطرافه عن الابتلاء، و وجهه في المستمسك (٢) أخذاً من الشيخ العراقي ما حاصله، أن القدره على المكلف به و الابتلاء ليسا شرطاً في الحكم المتعلق بفعل العبد مثلاً خطاب حرمة شرب الخمر، مدلوله أن الخمر محكوم بحرمة الشرب؛ و هذا الحكم يعم المقدور و الداخل في محل الابتلاء و غير المقدور و غير الداخل في الابتلاء، فلا فرق في الحرمة بين خمر و خمر، و لكن الفرض من الخطاب الدال على حكم الخمر صيروره الحرمة تكليفاً و ثقلاً و داعياً إلى ترك المقدور و الداخل في الابتلاء، فالحرمة لا تصير على العهد و الاشتغال في مورد القدره و الابتلاء، و عليه فلا مانع عن الرجوع إلى الأصل النافي في الطرف المقدور و الداخل في الابتلاء من بعض أطراف العلم؛ لأن التكليف في ذلك الطرف بحيث يتوجه إليه خطاب التكليف فعلاً كالمشكوك البدوي.

و السر في جعل الابتلاء شرطاً في التكليف في مقابل القدره هو أن الخارج عن الابتلاء مقدور حيث إن المقدور بالواسطة يدخل في القدره؛ و لذا يصح أمر أهل الصين بالحج فإنه مقدور بالقدره على المسير إلى مكة، و لكن لا يصح خطاب النهي عن ماء نجس هناك ما لم يكونوا على سفر مكة.

ص: ٢٨٦

١- (١) فرائد الأصول ٢: ٢٣٣، التنبيه الثالث من تنبيهات الشبهة المحصورة.

٢- (٢) المستمسك ١: ٤٥١ و ٤٥٢.

و فيه أن مدلول خطاب التحريم كما أنه انحلالى بالإضافة إلى متعلق الفعل كالخمر في مثال تحريم الخمر، كذلك انحلالى بالإضافة إلى المكلفين، فالمكلف الذى لا- يتمكن من شرب خمر يصبح اعتبار حرمة شربه عليه من اللغو المحض، و مجرد المفسده فى ارتكابه لا يصحح اعتبار حرمة شربه عليه؛ و لذا لا يصح اعتبار الحرمة للصعود إلى السماء السابعة و إن كان فيه مفسده فالحرمة أى المنع الاعتبارى مصححه أن يكون بوصله إلى المكلف داعياً إلى ترك الفعل لو وجد له داع نفسانى إلى ارتكابه، أو تكون تلك الحرمة مؤكداً بوصولها داعيه النفسانى إلى تركه، و هذا يجرى فى الخارج عن الابتلاء و الداخلى فيه و لا يجرى فى غير المقدور؛ و لذا أنكرنا اشتراط الابتلاء بأطراف العلم فى تنجيزه، نعم إذا كان عدم الابتلاء بعدم التمكن على ارتكاب بعض الأطراف عقلاً أو شرعاً كما إذا كان معلوم الحرمة فجريان الأصل النافى فى باقى الأطراف يكون بلا معارض.

و على الجملة الغرض من خطاب الحرمة تفهم اعتبار الحرمة و الغرض من اعتبارها صيرورتها بوصولها داعياً إمكاناً أو مؤكداً للداعى.

لا يقال: لا يجرى حديث: «رفع عن أمتى ما لا يعلمون» (١) فى ناحيه الخارج عن الابتلاء ليعارض الجارى فى الداخلى فى الابتلاء؛ لأن الرفع امتنانى و لا امتنان فى رفع الحرمة المتعلقة بالخارج عن الابتلاء.

فإنه يقال: و إن اختص حديث الرفع بالداخلى فى محل الابتلاء إلّا أن أصله الحليه أو الطهاره الجاريه فى الخارج عن الابتلاء تعارض حديث الرفع و أصله الحليه الجاريتان فى الداخلى فى الابتلاء، و بما أنه يكون المورد بعد تساقطهما مورد الاشتغال

ص: ٢٨٧

١- (١) وسائل الشيعة ١٥: ٣٦٩، الباب الأول من أبواب جهاد النفس و ما يناسبه، الحديث الأول.

[لا يعتبر في البينة حصول الظن بصدقها]

(مسألة ٣) لا يعتبر في البينة حصول الظن بصدقها (١)، نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها (٢).

[لا يعتبر في البينة ذكر مستند الشهادة]

(مسألة ٤) لا يعتبر في البينة ذكر مستند الشهادة (٣)، نعم لو ذكرا مستندها و علم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة.

فلا بد من رعايه العلم الإجمالي في الطرف الداخل في الابتلاء فتدبر.

في البينة

و ذلك لإطلاق ما دل على اعتبار البينة فإن مقتضاه ثبوت الواقع بها ظن الواقع بوقفها أو بخلافها أو لا يظن أصلاً.

فإن المتعارضين لا يمكن اعتبار كل منهما و الجامع بينهما يعنى إحداهما الكلى لا يدخل في الاعتبار فإن الموضوع للاعتبار ما يكون بالحمل الشائع بينه كما أن اعتبار كل منهما تخييراً بأن يكون الأخذ بإحداهما عملاً موضوعاً لاعتبارها نظير ما يقال في التخيير بين الخبرين المتعارضين في الأحكام و التخيير بين فتوى المجتهدين المتساويين في العلم يحتاج إلى دليل آخر نظير ما ورد في الترجيح بين البيتين في بعض موارد القضاء.

هذا فيما لم يكن بين الشاهدين و المشهود عنده اختلاف في الأعيان النجسه و المتنجسه بملاقاتها حيث إنه في الفرض يكون الإخبار عن نجاسه عين أو تنجس طاهر إخباراً عن كونها عين النجس أو إخباراً عن ملاقاتها لإحداها، و كما يعتبر الإخبار عن عين النجس خارجاً أو ملاقاتها لطاهر بالدلاله المطابقه، كذلك تعتبر فيما إذا كان بالدلاله الالتزاميه حتى ما إذا لم يكن المخبر ملتفتاً إلى الملازمه على ما تقرر في بحث اعتبار الخبر.

و بتعبير آخر البينه لا يعتبر قولها في ثبوت الحكم الشرعى الكلى المجعول في

[إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى]

(مسألة ٥) إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى (١)، و إن لم يكن موجباً عندهما أو عند أحدهما، فلو قالوا إن هذا الثوب لاقى عرق المجنب من حرام أو ماء الغسالة، كفى عند من يقول بنجاستهما و إن لم يكن مذهبهما النجاسة.

الشرعية، بل الحكم الشرعى يثبت بالإخبار عن المعصوم أو بقول المفتى، و إنما تعتبر البيّنة؛ لأن بها يحرز الموضوع الحاصل لذلك الحكم الشرعى الكلى؛ و لذا لو ذكرت البيّنة مستندها، بأن قال: هذا الماء القليل نجس فإنه وقع فيه عرق الجنب من الحرام أو وقع فيه قطره من العصير العنبي بعد غليانه، لا تعتبر على ما فى المتن، و لو أخبرت البيّنة بما لا يراه الشاهدان موضوعاً للنجاسة تثبت النجاسة فيما يراه المشهود عليه موضوعاً لها.

نعم، ربّما يقال إنه إذا أخبرت البيّنة عن نجاسة شيء و تنجسه و لم يعلم اختلاف الشاهدين مع المشهود عنده فى الحكم، يحمل على وفاقهما مع المشهود عنده؛ لأن الأصل عدم الخطأ لأن السيرة المتشرعة قد جرت على الاعتناء بالشهادة ما لم يعلم خلافها و بأن مستند الشاهدين لا يصلح لها و هذا أيضاً ظاهر الماتن.

و لكن فى ثبوت السيرة مع احتمال أن المستند للبيّنة غير صالح للشهادة خصوصاً مع العلم بالاختلاف فى بعض الموضوع للنجاسة و التنجس غير ثابتة فتدبر.

قد ظهر الوجه فى ذلك مما تقدم من أن البيّنة يثبت بها الموضوع للحكم لا نفس الحكم، فإن ثبوت الحكم يكون بالخبر عن المعصوم أو ظاهر الكتاب و غيرهما من أدله الأحكام؛ و لذا لا يكون عدم كونه موضوعاً عند الشاهدين أو أحدهما مضراً باعتبار الشهادة فيما إذا كان ذلك موضوعاً عند المشهود عنده، أضف إلى ذلك اعتبار المدلول الالتزامى للخبر الذى تدخل فيه الشهادة و إن لم يعتقد أو لم يلتفت بذلك المدلول الالتزامى المخبر و الشاهد.

[إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى فى ثبوتها]

(مسأله ٦) إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى فى ثبوتها(١)، و إن لم تثبت الخصوصيه، كما إذا قال أحدهما: إن هذا الشيء لاقى البول، و قال الآخر: إنه لاقى الدم فيحكم بنجاسته، لكن لا يثبت النجاسة البوليّه و لا الدميه بل القدر المشترك بينهما، لكن هذا إذا لم ينفِ كل منهما قول الآخر بأن اتفقا على أصل النجاسة و أما إذا نفاه كما إذا قال أحدهما: إنه لاقى البول، و قال الآخر: لا بل لاقى الدم، ففي الحكم بالنجاسة إشكال.

إذا أخبر أحدهما بإصابه البول مثلاً، و الآخر بإصابه الدم بأن لا ينفى المخبر بإصابه البول إصابه الدم، كما أن المخبر بإصابه الدم لا- ينفى إصابه البول فبناءً على كفايه خبر العدل تثبت النجاسة، بل تثبت إصابه كل منهما، و أما بناءً على اعتبار خبر العدلين فلا يمكن الحكم بالنجاسة؛ لأن نجاسته و إن كانت مدلولاً التزامياً لكل من الخبرين إلّا أن المدلول الالتزامى لا يثبت بالبينه، و على تقدير ثبوت النجاسة بالبينه القائم به ثبوتها فى الفرض مشكل، فإن المخبر بإصابه البول لا يخبر عن النجاسة مطلقاً، بل بالنجاسة الناشئه عن إصابه البول، كما أن المخبر بإصابه الدم يشهد بالنجاسة الناشئه عن إصابته لا مطلقاً، و المفروض احتياج كل من الأمرين فى الثبوت إلى شهاده الشاهدين.

و على الجملة فلو قيل فى الفرض باعتبار المدلول الالتزامى مع عدم اعتبار المدلول المطابقى لكل من الشهادتين لم يكن فرق بين هذا الفرض و بين ما إذا نفى كل منهما ما شهد به الآخر؛ لأن نفى كل منهما الآخر فى المدلول المطابقى لا المدلول الالتزامى، فمع عدم اعتبار المدلول المطابقى للتعارض أو غيره فلا موجب لرفع اليد عن دليل الاعتبار بالإضافه إلى المدلول الالتزامى.

لا- يقال: فرق بين الصورتين؛ لأن مع شهاده أحدهما بوقوع البول فيه تكون الشهاده شهاده بوقوع عين النجاسة فيه، و أن تلك العين هى البول و الشاهد الآخر أيضاً

يشهد بوقوع العين النجسه فيه و أن تلك العين كانت دمًا، فتكون نظير ما إذا شهد أحدهما بوقوع الدم الأسود فيه و الآخر بوقوع الدم الأحمر فيه حيث إن الشهادتين تحسب بينه على وقوع عين النجاسه فيه فى الأول، و على وقوع الدم فيه فى الثانى.

و على الجملة سماع الشهادتين فيما ذكر لا لاعتبار البيئه بالإضافة إلى الإخبار عن الحكم، بل بالإضافة إلى موضوع الحكم و هو وقوع عين النجاسه فى الماء القليل أو وقوع الدم فيه.

فإنه يقال: يمكن القول بأنه مع عدم اتحاد الواقعه المخبر بها لا- ثبوت للنجاسه فيما ذكر بأن كان ما أصاب الماء فى إخبار أحدهما وجوداً و ما أصاب الماء بإخبار الآخر وجوداً آخر، كما إذا صرح أحدهما بأنى رأيت بالأمس أن قطره بول أصابت هذا الماء، و قال الآخر و لكنى رأيت اليوم أن قطره دم أصابته، أو قال الأول إنى رأيت بالأمس أن قطره الدم الأحمر وقعت فى الماء المزبور، و قال الثانى و لكنى رأيت اليوم أن قطره دم أسود وقعت فيه، و ذلك فإنه إن اعتبر خبر العدول يحكم بنجاسه الماء المزبور، و لكن الفرض اعتبار البيئه خاصه و شىء من الواقعتين لم يثبت بالبيئه، و ليس المراد أن البيئه لا تعتبر فى الواقعه الكليه بمعنى أنه إذا شهد أحدهما أن هذا الماء أصابته عين النجاسه و شهد بها الآخر أيضاً، أو قال أحدهما إنه أصابت هذا الماء قطره إما بول أو دم، و قال الآخر أيضاً بمثل ذلك فلا يعتبر قولهما، بل المراد أنه يعتبر فى البيئه أن يكون كل منهما حاكياً عن واقع واحد و أمراً واحداً سواء كان ذلك الأمر الواحد شخصياً أو كلياً من حيث العنوان.

نعم، إذا كانت الواقعه المخبر بها متحده، بأن أخبر كل منهما بإصابه القطره التى يخبر بإصابتها الآخر، و كان اختلافهما فى العوارض، بأن قال أحدهما إن القطره التى رأيت أصابتها كان ليلاً و قال الآخر كان نهاراً، أو كان اختلافهما فى الصنف، بأن قال

أحدهما: إن القطره التى رأيت أصابتها كانت دمًا أحمر، وقال الآخر: إنها كانت دمًا أسود، أو فى النوع بأن قال: تلك القطره كانت دمًا وقال الآخر كانت بولًا.

فيمكن القول بثبوت النجاسه حتى فى فرض الاختلاف فى النوع، حيث إن كل من الشهادتين تنحل إلى أمرين أحدهما واقعه متفق عليها وهى وقوع تلك القطره التى كانت من عين النجاسه، غايه الأمر أحدهما يعين زمان وقوعه بغير ما يعينه الآخر، وكذا فى الاختلاف فى الوصف أو النوع، وربما يفصل مع اتحاد الواقعه المحكى عنها بين الاختلاف فى العوارض والصفة وبين الاختلاف فى النوع بدعوى أن العوارض كالزمان أو الأوصاف ككون الدم أحمر أو أصفر لا دخل لها فى تنجس الطاهر بملاقاه عين النجاسه، فالموضوع للتنجس يثبت بشهادة العدلين، بخلاف الاختلاف فى النوع، فإن الواقع فى الماء المفروض وإن كان موجوداً واحداً إلا أن البول و الدم و وقوع كل منهما موضوع للتنجس و شىء منهما لم يثبت بالبينه حيث لم تقم به البينه، و العنوان الانتزاعى أعنى وقوع أحدهما فى الإناء مدلول التزامى للشهاده المفروضه من كل منهما و المدلول الالترامى يتبع المدلول المطابقى حدوثاً و حجيّه.

بل مع الاختلاف لا تثبت النجاسه حتى على القول باعتبار خبر العدل؛ لأن المفروض أن كلاً من الشاهدين ينفى الموضوع للتنجس الذى يخبر عنه الآخر، و بهذا يظهر الفرق بين وحده الواقعه المخبر بها و تعددها فإنه مع تعددها، و الالتزام باعتبار خبر العدل تثبت النجاسه دون وحدتها كما ذكر.

أقول: يعتبر فى البينه على واقعه أن تكون تلك الواقعه قد حكاها عدلان، بأن يكون قول أحدهما تكراراً لما قاله الآخر، و أما إذا لم يكن التعدد فى الحكايه بنفسها بل تعددها بتعدد الواقعه المحكى بها فلا بينه بل خبر عدل إن قلنا باعتباره فيعتبر فيما إذا

لم يعارض الخبر الآخر من العدل الآخر.

و أيضاً سقوط الدلالة الالتزامية عن الاعتبار فيما لم تكن الدلالة المطابقية معتبرةً ينحصر بما إذا كان سقوط الدلالة المطابقية بالتعارض، فإن التعارض و التنافي يسرى إلى المدلول الالتزامى أيضاً كما ذكرنا، و أما إذا لم يكن اعتبار المدلول المطابقى لا للتعارض، كما إذا أخبر العدلان كل منهما عن واقعه غير واقعه الآخر فالمدلول الالتزامى أيضاً لا يعتبر لعدم كونها خارجاً واقعه واحده.

و أما مع اتحاد الواقعه و الاختلاف فى النوع كما إذا قال إن القطره التى رأيت أصابتها الماء القليل كانت بولاً و قال الآخر كانت دمًا، فالمدلول الالتزامى و هى إصابه الجامع بين البول و الدم لا تعتبر، لا للتعارض أيضاً، بل لو كانا غير متعارضين كما إذا قال أحدهما إن تلك القطره كانت بولاً و قال الآخر ما أدرى ما هى لما كان أيضاً اعتبار لعدم كون المدلول المطابقى بينه.

و أما إذا كان التعارض فى المدلول التضمنى فسقوط الحكايه عن الاعتبار فى بعضها للتعارض أو لعدم كونه ذا أثر لا يوجب سقوط بعضها الآخر، و من هنا لو قال أحد العدلين إن الدم الذى رأيت إصابته الماء القليل كان دمًا أسود، و قال الآخر إنه كان دمًا أصفر فتعارضهما فى وصف الدم لا يوجب سقوط شهادتهما بإصابه الدم.

نعم، مع عدم اتحاد الواقعه المخبر بها بأن قال أحدهما أصاب هذا الماء دمٌ أسود ليلًا و قال الآخر لا أدرى، و لكن أصاب الماء الدم الأحمر نهاراً، فعدم اعتبارهما فى تمام المدلول ليس تعارض، بل لعدم كونهما حكايه عن واقعه واحده، ففى مثل ذلك عدم اعتبار المدلول التضمنى أيضاً لعدم كونه واقعه واحده خارجاً قد كرر نقلها.

و على الجملة سقوط الدلالة الالتزامية عن الاعتبار بعدم اعتبار الدلالة المطابقية

(مسأله ۷) الشهاده بالإجمال كافيّه أيضاً، كما إذا قال: أحد هذين نجس، فيجب الاجتناب عنهما (۱)، و أما لو شهد أحدهما بالإجمال و الآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما: أحد هذين نجس، و قال الآخر: هذا معيّن نجس، ففي المسأله

وجوه (۲): وجوب الاجتناب عنهما، و وجوبه عن المعين فقط، و عدم الوجوب أصلاً.

غير صحيح على إطلاقه، فإنه لو لم يكن اعتبار المدلول المطابقى لكونه ليس حكماً و لا موضوعاً لحكم و كان مدلوله الالتزامى حكماً أو موضوع حكم فلا محاله يعتبر ذلك المدلول الالتزامى كما تقدم فى أن إخبار العدلين بنجاسه شىء غير معتبر، و إنّما المعتبر المدلول الالتزامى و هو أن الشىء قد أصابه أحد الأعيان النجسه على ما تقدم.

الشهادة بالإجمال و إن كانت كافيّه كما إذا قال إنه قد وقعت فى هذا الإناء قطره من الدم إلّا أنه يعتبر فى سماعها تعدد الحكايه عن واقعه واحده، و لو قال أحدهما ذبحت شاه و وقعت قطره من دمها فى أحد الإناءين، و قال الآخر لا- أدرى و لكن ذبح دجاجة أو سقطت نقطه دم رعاف فى أحدهما لا تثبت النجاسه إلّا على القول بإخبار العدل الواحد.

و نظير ذلك ما إذا علم أحدهما بوقوع عين نجس فى إناء زيد و علم الآخر بوقوع نجاسه فى إناء عمرو و اشتبه الإناءان و شهدا بأن أحدهما نجس، فإنه لا تسمع إلّا بناءً على اعتبار خبر العدل فإنه عليه يحكم فى هذا الفرض بنجاستهما كما لا يخفى، بخلاف ما إذا قيل باعتبار البيّنه خاصه فإنه لا- تثبت النجاسه فى الفرضين حتى على القول باعتبار الدلاله الالتزاميه فى نفس الإخبار بالنجاسه، فإن المراد بأحدهما نجس فى خبر أحدهما ما وقع عليه دم الشاه، و فى قول الآخر ما وقع عليه دم الدجاجة أو دم الرعاف و كذا الحال فى الفرض الثانى.

قد ظهر مما تقدم أنه بناءً على اعتبار البيّنه يكون المتعين هو الحكم بالطهاره

[لو شهد أحدهما بنجاسه الشيء فعلاً و الآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً فالظاهر وجوب الاجتناب]

(مسألة ٨) لو شهد أحدهما بنجاسه الشيء فعلاً و الآخر بنجاسته سابقاً مع الجهل بحاله فعلاً فالظاهر وجوب الاجتناب (١)، و كذا إذا شهدا معاً بالنجاسه السابقه، لجريان الاستصحاب.

فى كلا الإناءين؛ لأن الواقعه المخبر بها فى خبر أحدهما نجاسه المعين من الإناءين و فى خبر العدل الآخر نجاسه الواحد لا بعينه، و قد تقدم أن أحدهما المعين فى الشهاده غير أحدهما لا بعينه، و لا ينحل الخبر الأول إلى شهادتين أحدهما الإخبار عن نجاسه أحدهما و ثانيهما أن ذلك الواحد هو هذا المعين، و هذا ظاهر.

نعم، بناءً على اعتبار خبر العدل الواحد يجب الاجتناب عن المعين فقط؛ لأن شهاده الآخر بنجاسه الواحد لا بعينه كالعالم الإجمالى بنجاسته فى انحلاله بقيام الطريق عن التكليف فى بعض أطرافه فيرجع فى بعضها الآخر إلى الأصل، و هذا بخلاف ما إذا أخبر كل منهما عن نجاسه الواحد لا بعينه فإنه يكون علماً بنجاسه أحدهما لا بعينه غايه الأمر تنزيلاً لا حقيقه.

لا يقال: فيما إذا شهد أحدهما إجمالاً و الآخر بالتعيين فقد شهد كل منهما بما يتفقان فى وجوب الاجتناب عن المعين غايه الأمر أن وجوب الاجتناب عند أحدهما ظاهرى، و عند الآخر واقعى فيؤخذ بما يتفقان.

فإنه يقال: قد تقدم عدم اعتبار البيئه بالإضافه إلى الحكم و إنما يثبت بها الموضوع و حيث إن الحكايه عن الموضوع غير متعدده فى نفسها و إنما تعددها بتعدد المحكى عنه حيث إنه على إخبار أحدهما معين، و فى الآخر غير معين.

إذا أخبرا بالنجاسه السابقه فلا ينبغى الريب فى اعتبار الشهاده و لو بناءً على اعتبار العدلين فى الشهاده، و لكن مع رعايه اتحاد الواقعه المخبر بها، و يكون بقاء النجاسه مقتضى الاستصحاب فإنه لا فرق فى ثبوت الحاله السابقه بين العلم الوجدانى

والتزيلي على ما تقرر في بحث قيام الطرق و الأصول المثبتة مقام العلم المأخوذ في الموضوع بنحو الطريقيه كما هو ظاهر الخطابات الذي ذكر في ناحيه الموضوع للحكم العلم و نحوه.

و أما إذا أخبر أحدهما بنجاسته سابقاً مع جهله بنجاسته الفعلية، و أخبر الآخر بنجاسته الفعلية مع جهله بنجاسته السابقة فمع تعدد الواقعه و اعتبار خبر العدلين لا يثبت شىء منهما بخلاف ما لو قيل باعتبار خبر العدل فإنه تثبت النجاسه السابقه و الفعلية،بمعنى أنه لا يحتاج في الحكم بنجاسته الفعلية أيضاً إلى الاستصحاب مع احتمال طرو المطهر.

لا- يقال:بناءً على اعتبار البيئه أيضاً يجب الاجتناب فعلاً؛ لأن كلاً من الشهادتين إخبار عن كون الحكم الفعلى للشىء وجوب الاجتناب.

فإنه يقال: نعم، و لكن قد تقدم عدم اعتبار الحكم المخبر به بالبيئه خصوصاً ما إذا كان المخبر به فى أحد الخبرين الحكم الواقعى و فى الآخر الحكم الظاهرى-كما فى المقام-حيث إن المخبر عن نجاسته سابقاً مع جهله بحاله فعلاً يخبر عن وجوب الاجتناب الظاهرى فعلاً بمقتضى الاستصحاب، هذا كله مع تعدد الواقعه المخبر بها.

و أما مع اتحادها كما قيل إنه ظاهر المتن و إن لم يتحقق لنا هذا الظهور، فالظاهر ثبوت النجاسه الفعلية فيما إذا كان عدم وقوع المطهر على تقدير نجاسته سابقاً محرزاً أو محتملاً و أما مع العلم بوقوعه على تقدير نجاسته سابقاً، فالمرجع قاعده الطهاره حتى على القول باعتبار خبر العدل.

و توضيح ذلك أنه مع العلم بوقوع المطهر و دوران أمره بين أن يكون وقوعه بعد وقوع المنجس المشهود به فى الشهادتين أو وقوعه قبله يكون المقام من موارد تعاقب

[لو قال أحدهما إنه نجس، و قال الآخر إنه كان نجساً و الآن طاهر فالظاهر عدم الكفايه]

(مسأله ٩) لو قال أحدهما: إنه نجس، و قال الآخر: إنه كان نجساً و الآن طاهر، فالظاهر عدم الكفايه و عدم الحكم بالنجاسه (١).

الحالتين للشئ مع الشك في المتقدم و المتأخر؛ و ذلك لأن كلاً من الشاهدين يشهدان على أن قطره من الدم أصابت الماء القليل، و القطره من الدم المخبر بها في خبر أحدهما هي المخبر بها في كلام الآخر منهما، غايه الأمر أنهما يختلفان في زمان وقوعها، فأحدهما يقول إنه كان أول الليل و يقول الآخر أنه وقع في منتصف الليل، و المفروض أن المطهر قد وقع قبل منتصف الليل، فيكون استصحاب عدم وقوع المطهر إلى زمان وقوع المنجس موجباً لنجاسته و استصحاب بقاء طهارته قبل منتصف الليل، أى حين وقوع المطهر موجباً لطهارته فعلاً فيتعارضان و يرجع إلى أصالة الطهاره حتى على القول باعتبار خبر العدل.

و حديث أن استصحاب بقاء نجاسته الحاصله في أحد الزمانين من استصحاب الفرد المردد قد تقدم الكلام فيه و أشرنا في المقام من أنه من قبيل استصحاب الحاله في تعاقب الحالتين الذي يدخل في استصحاب القسم الثاني من الكلى فيما كانت تلك الحاله موضوعاً للحكم أو بنفسها حكماً، و أما إذا علم بعد وقوع المطهر عليه بعد ذلك الوقوع المنجس، فالنجاسه الفعلية للماء المزبور محرز بالبينه التي ذكرنا أن الاختلاف في زمانه لا يضر باعتبارها بخلاف ما إذا احتمل وقوع المطهر، فإنه في الفرض يكون استصحاب عدم وقوع المطهر بعد وقوع المتنجس المحرز بالبينه مقتضاه النجاسه الفعلية، و بما ذكرنا يظهر أنه يمكن إرجاع قوله (لجريان الاستصحاب) إلى كلا الفرضين في كلامه فتدبر.

كان نظره قدس سره في التفرقه في الحكم بين هذه المسأله و المسأله السابقه أن كلاً من الشاهدين يخبران عن وجوب الاجتناب الفعلى في المسأله المتقدمه، و بذلك

[إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى]

(مسأله ١٠) إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى فى الحكم بالنجاسه، و كذا إذا أخبرت المربيه للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسه ثيابه، بل و كذا لو أخبر المولى بنجاسه بدن العبد أو الجاريه (١)، أو ثوبهما مع كونهما عنده أو فى بيته.

يدخل خبرهما فى البيئه بخلاف هذه المسأله فإنهما يختلفان فى وجوب الاجتناب فعلاً و عدمه فلا يثبت بهما وجوب الاجتناب حتى على القول باعتبار خبر العدل، و لكن لا يخفى أنه إذا فرض تعدد الواقعه فالتفرقه المزبوره لها وجه بناءً على اعتبار البيئه فى إخبارها عن الحكم أيضاً.

و أما مع وحده الواقعه و اعتبار البيئه فى الموضوع كما ذكرنا يتعين الحكم بالنجاسه الفعلية؛ لأن كلاً منهما يخبران عن وقوع قطره من البول فى الماء القليل المفروض، و ذلك الوقوع فى كلام أحدهما بعينه مخبر به فى كلام الآخر أيضاً فتثبت نجاسه الماء.

و أما قول أحدهما فالآن طاهر خبر عدل، و المفروض أنه لا يعتبر كما لا يخفى.

و الحاصل يرجع فى المقام إلى استصحاب النجاسه الثابته بقولهما بوقوع البول فيه، و الأمر كذلك حتى بناءً على اعتبار خبر العدل حيث مع تعارض خبر أحدهما بطهاره الماء فعلاً مع خبر الآخر منهما بنجاسته يتساقطان فيرجع إلى استصحاب النجاسه السابقه الثابته بقول أحدهما بلا معارض، و كذلك الحال فى فرض وحده الواقعه حيث يحتمل بقاء النجاسه الثابته بقول كل واحد منهما كما لا يخفى.

إخبار ذى اليد

و ذلك لقيام السيره المتشرعه على الاعتناء بإخبار ذى اليد بنجاسه ما يكون تحت سلطانه و يده.

[إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما في نجاسته]

(مسأله ١١) إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما في نجاسته (١)، نعم لو قال أحدهما: إنه طاهر، و قال الآخر: إنه نجس تساقطا، كما أن البينة تسقط مع التعارض، و مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدّم عليه.

و دعوى أنه لم تثبت السيره فيما إذا كان لما في اليد إرادته مستقلة يدفعها عدم الفرق في سيرتهم بين إخبار المولى بنجاسه يد عبده أو أمته، و بين إخباره بنجاسه ثوبهما فإنه إن لم يعتبر خبر المالك في الأول لم يعتبر في الثاني أيضاً، نعم الاعتبار ما لم يعارض بإخبار العبد أو الأمه بالطهاره حيث إن إخبارهما بطهاره بدنهما أو ثوبهما لا يقصر في الاعتبار من إخبار سائر الناس بطهاره ما في أيديهم، اللهم إلا أن يكون المراد بذى اليد هو المتصرف في الشيء و استعماله بنحو يمكن أن تقع عليه النجاسه، و هذا لا يتحقق بالإضافة إلى ما يكون له إرادته و اختيار كالعبد و الولد و الزوجه فإن ارتكاز المشرعه على عدم الفرق بين العبد و الولد و الزوجه و كما لا يعتبر إخبار الأب و الأم أو الزوج بالإضافة إلى تنجس يد الولد الكبير و الزوجه كذلك لا يعتبر بالإضافة إلى يد العبد و الأمه، و كذلك الحال بالإضافة إلى ثيابهم التى لا يستعملها غير العبد و الأمه و غير الولد و الزوجه كما لا يخفى.

فإن السيره المشرعه على سماع إخبار ذى اليد بالنجاسه بلا فرق بين كون يده مستقلة أو مشتركه، و من هنا يسمع إخبار من يكون من أهل بيت في إخباره عن نجاسه أثاثه، نعم يعتبر عدم تعارض خبره بالنجاسه بخبر الآخر بالطهاره، و إلا تساقطا كما هو الحال في البينه أيضاً، حيث تسقط مع المعارضه بينه أخرى على الطهاره، و إذا تعارض قول صاحب اليد بالبينه تقدّم البينه على ما تقدم في بحث ثبوت نجاسه الماء من أن المستفاد مما ورد في القضاء من سماع بينه مدعى الملك، و لزوم الأخذ بها في مقابل قول ذى اليد بأن المدعى غير مالك، و أن العين ملكه، و بتعبير آخر اعتبار قول ذى

[لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين أن يكون فاسقاً أو عادلاً]

(مسألة ١٢) لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين أن يكون فاسقاً أو عادلاً بل مسلماً أو كافراً.

[في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيّاً إشكال]

(مسألة ١٣) في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيّاً إشكال، وإن كان لا يبعد إذا كان مراهقاً (١).

[لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال]

(مسألة ١٤) لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال (٢) كما قد يقال، فلو توضأ شخص بماء مثلاً وبعده أخبر ذو اليد بنجاسته يحكم بطلان وضوئه، وكذا لا يعتبر أن يكون ذلك حين كونه في يده، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم عليه بالنجاسة في ذلك الزمان، ومع الشك في زوالها تستصح.

اليد في النجاسة نظير اعتبار قوله في دعوى الملك.

لا يبعد دعوى ثبوت السيرة إذا كان الصبي مميزاً يعرف النجاسة و الطهارة بلا فرق بين المراهق وغيره، كما لا يبعد عموم تلك السيرة بين كون ذي اليد عادلاً أو فاسقاً، بل مسلماً أو كافراً بحيث يعرف الطهارة و النجاسة في دين المسلمين، و ما ورد في عدم سماع قول المشرك بل الكافر في الإخبار عن التذكية لا يرتبط باعتبار خبره عن النجاسة.

للسيرة المشار إليها و ما تقدم من روايه عدم إعادته الصلاة فيما إذا أخبر صاحب الثوب بعدها بأنه لا يصلّي فيه (١) لا يدل على عدم اعتبار قوله بعد الاستعمال فإن عدم الإعادة لكون المورد من موارد حكومه حديث: «لا تعاد» (٢) و أن النجاسة الواقعة للثوب حال الصلاة غير مانعه عنها كما تدل عليه صحيحه زواره و غيرها.

ص: ٣٠٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٧٥، الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٧١-٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

و أما اعتبار قول من كان صاحب اليد و إن كان خبره عن نجاسه كانت زمان كونه ذا يد فإثبات السيره مشكل، حيث يقال إن الإخبار عن النجاسه فى المقام من صغريات القاعده العقلائيه بأن من ملك شيئاً ملك الإقرار به.

و على الجملة فلم تثبت السيره على قبول قول من كان ذا اليد إلّا إذا كان ثقة فإن خبر الثقة معتبر بالسيره سواء كان ذا اليد أو غيره، و أما مع كونه ثقة فالاعتبار غير محرز بلا فرق بين اليد القريبه و البعيده و إن قيل بالاعتبار فيهما أو فى القريبه كما إذا باع شيئاً ثم أخبر بنجاسته فإن السيره مع عدم الوثوق غير ثابتة.

يشترط فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبه مسريه (١)، فإذا كانا جافين لم ينجس و إن كان ملاقياً للميته، و لكن الأحوط غسل ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل و إن كانا جافين، و كذا لا ينجس إذا كان فيهما أو فى أحدهما رطوبه غير مسريه، ثم إن كان الملاقى للنجس أو المتنجس مائعاً تنجس كله، كالماء القليل المطلق و المضاف مطلقاً و الدهن المائع و نحوه من المائعات، و إن كان الملاقى جامداً اختصت النجاسه بموضع الملاقاه، سواء كان يابساً كالثوب اليابس إذا لاقت النجاسه جزءاً منه، أو رطباً كما فى الثوب المرطوب أو الأرض المرطوبه فإذا وصلت النجاسه إلى جزء من الأرض أو الثوب لا يتنجس ما يتصل به و إن كان فيه رطوبه مسريه، بل النجاسه مختصه بموضع الملاقاه، و من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدين، نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاه منه فالاتصال قبل الملاقاه لا يؤثر فى النجاسه و السرايه، بخلاف الاتصال بعد الملاقاه و على ما ذكر فالبطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبه مسريه إذا لاقت النجاسه جزءاً منها لا تتنجس البقيه، بل يكفى غسل موضع الملاقاه إلّا إذا انفصل بعد الملاقاه ثم اتصل.

كيفية التنجس

المراد من الرطوبه المسريه أن يكون فى كل منهما أو فى أحدهما أجزاء مائيه عرفاً بحيث ينتقل بالملاقاه من أحدهما إلى الثانى، و يقابلها الرطوبه غير المسريه و هو أن يكون فيهما أو فى أحدهما نداوه تحسب عرضاً لهما أو لأحدهما من غير أن يكون لهما وجود مستقل عرفاً، و هذه النداهه و إن تسرى إلى ملاقيه مع طول الملاقاه و لكن لا تكون عند العرف إلّا من انتقال عرض إلى معروض آخر، كالفراش على الأرض

النديه حيث مع طول البسط أو الوضع من حيث الزمان يكسب الفراش النداهه من الأرض، و من ذلك الرطوبه التي تسرى إلى جدران المسجد الذي يكون مجاوراً للكنيف و البالوعه التي تكون نجسه.

و العمده في كون الرطوبه بالنحو الأول تكون موجهه للنجاسه دون الثاني، الارتكاز بأن الثاني لا يوجب تقذر الطاهر الملاقي، و في صحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذته؟ قال: «يغسل ذكره و فخذيه» (١).

و في صحيحه البقباق عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله و إن مسه جافاً فاصب عليه الماء» (٢).

و في صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: أنه وطئ على عذره يابسه فأصاب ثوبه فلما أخبره قال: أليس هي يابسه؟ فقال: بلى، فقال: لا بأس (٣).

و على الجملة بقرينه الارتكاز المشار إليه المراد باليابس ما لا ينتقل الأثر إلى الطاهر، بحيث يحتاج في الإزالة إلى غسل ذلك الطاهر فالرطوبه التي يعبر عنها في لغه الفرس ب(نم داشتن) لا- يوجب التنجس، و إنما يوجهه إذا قيل في تلك اللغه (خيس هست).

و لو اغمض النظر عن الارتكاز فلا يستفاد من الجمود على الروايات إلّا عدم التنجس مع عدم الرطوبه بحيث يقال إنه يابس، و في موثقه أبي بكير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يبول و لا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط؟ قال: «كل

ص: ٣٠٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٤١، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٢٢٥، الباب الأول من أبواب الأسار، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٤٤، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث ١٤.

شئ يابس ذكى» (١) و لا يبعد صدق اليابس مع النداهه التى لا تكون مسريه بالمعنى المتقدم حيث يقال-عرفاً-إن الثوب يابس و لكن فيه النداهه و هى التى لا تكون مسريه.

و مما ذكرنا يظهر أنه لا- مجال للقول بأن إطلاق الأمر بالغسل فى ملاقى النجاسات يرفع اليد عنه فى صورته الجفاف، أى ما لا رطوبه فيهما و لا فى أحدهما أصلاً بقريته قوله عليه السلام: «كل يابس ذكى» و يبقى غير تلك الصوره تحت الإطلاق.

ثم إنه قد تقدم نجاسه الماء القليل و المضاف مطلقاً أى بلا فرق بين قليله و كثيره بملاقاه النجاسه و كذلك سائر المائعات التى لا يطلق عليها الماء لا مطلقاً و لا مضافاً كالدهن المائع.

و ذكرنا أن المضاف أو المائع مع وحدته عرفاً يتنجس جميعه بملاقاه موضع منه للنجاسه إلّا إذا كان لموضع الملاقاه ميز كالجارى من العالى بالدفع بل بغيره، و هذا بخلاف الجامد فإنه يختص النجاسه بموضع الملاقاه.

و فى مصححه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: «إذا وقعت الفأره فى السمن فماتت فيه فإن كان جامداً فألقها و ما يليها، و إن كان ذائباً فلا تأكله و استصبح به، و الزيت مثل ذلك» (٢).

و فى موثقه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأره تقع فى السمن أو فى الزيت فتموت فيه، فقال: «إن كان جامداً فطرحها و ما حولها و يؤكل ما بقى، و إن كان ذائباً فاسرج به و أعلمهم إذا بعته» (٣).

إلى غير ذلك مما يستفاد منه أن الجامد و لو مع الرطوبه المسريه فى جميعه

ص: ٣٠٥

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٧: ٩٧، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق: ٩٨، الحديث ٣.

[إذا شك في رطوبه أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها لم يحكم بالنجاسه]

(مسأله ١) إذا شك في رطوبه أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها لم يحكم بالنجاسه، و أما إذا علم سبق وجود المسريه و شك في بقائها فالأحوط الاجتناب (١)، و إن كان الحكم بعدم النجاسه لا يخلو عن وجه.

تختص النجاسه فيه بموضع الملاقاه فلا يكون الاتصال بموضع الملاقاه و لو مع الرطوبه المسريه فى تمام الشىء موجبا لتنجسه بجميعة، بل يكون التنجس فى موضع الملاقاه خاصه.

نعم، إذا انفصل موضع المتنجس عن موضع الطاهر ثم حصل الاتصال يحكم بنجاسه موضع الاتصال من الطاهر، حيث إن ذلك الموضع مما أصابه القذر و الفرق بين فرضى الاتصال حال الملاقاه و بين الاتصال بعد الانفصال أنه لو كان الاتصال بعد الانفصال يدخل الاتصال المزبور فى موضوع أدله التنجيس حيث إن موضع الطاهر يلاقى رطوبه مع رطوبه الموضع المنفصل من سطحهما و يكون الطاهر مما أصابه القذر كما لا يخفى.

لا بد من الالتزام بكون الاحتياط استحيابياً، و ذلك فإن إحراز الرطوبه المسريه الحاصله قبل ذلك يجرى إذا قيل بأن الموضوع للتنجس هو ملاقاته الطاهر للتنجس مع الرطوبه المسريه فى أحدهما أو كلاهما، أو قيل بأن الموضوع له و إن كان تأثر أحدهما من الآخر إلّا أن إثبات نجاسه الطاهر باستصحاب الرطوبه المسريه لا يكون من الأصل المثبت لخفاء الواسطه.

و لكن لم يتم شىء من الوجهين فإن الارتكاز المشار إليه آنفاً قرينه على أن التنجس عبارته عن تأثر الطاهر من النجس و هكذا ما كان فى بعض الروايات من أن كل يابس ذكى، و ذكرنا أنه لا يبعد صدقه مع الرطوبه غير المسريه أيضاً و على ذلك فلو شك فى الرطوبه المسريه حال الملاقاه فاستصحابها لا يثبت تأثر الموضوع للتنجس شرعاً.

[الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص و إن كان فيهما رطوبه مسريه لا يحكم بنجاسته]

(مسأله ٢) الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص و إن كان فيهما رطوبه مسريه لا يحكم بنجاسته إذا لم يعلم مصاحبه لعين النجس، و مجرد وقوعه لا يستلزم نجاسه رجله، لاحتمال كونها مما لا تقبلها، و على فرضه فزوال العين يكفى فى طهاره الحيوانات (١).

و دعوى خفاء الواسطه فقد بين فى الأصول ضعفه حيث إن مع ثبوت الارتكاز العرفى و فهمهم لا معنى لخفائها و مع عدمه فلا معنى للقول بأن الموضوع للتنجس هو التأثير و فى صحيحه على بن جعفر قال: سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب، أ يصلّى فيه؟ قال: «لا بأس إلّا أن ترى أثر فتغسله» (١) و ظاهر رؤيه الأثر فى الثوب و لو كان ذلك الأثر الرطوبه الكامنه فى الدود بمروره على العذره فتكون داله على أن تنجس الثوب موضوعه تأثره بالنجس أو المتنجس.

و دعوى أن التأثير يعتبر فيما إذا كانت الرطوبه المسريه فى النجاسه خاصه، و أما إذا كانت فى الطاهر الملاقى فقط فيكفى فى التنجس الملاقاه مع تلك الرطوبه مدفوعه بأن تأثر الطاهر انتقال بعض رطوبته إلى النجس بمقتضى الارتكاز المتقدم و يعبر عن الانتقال فى صورتين بالسرايه.

الذباب الواقع على النجس

لا- يخفى أنه لو قيل بتنجس بدن الحيوان و إن مطهره زوال عين النجاسه عن عضوه الحامل للعين، يتعين فى فرض الشك فى زوال العين و الرطوبه المسريه فى الثوب أو غيره أن يحكم بتنجسه؛ لأن تأثر رطوبه الثوب من عضو الحيوان الملاقى له محرز، و مقتضى الاستصحاب بقاء ذلك العضو على نجاسته و هذا بخلاف القول بأن

ص: ٣٠٧

النجس هو العين على عضو الحيوان و عضوه لا- يتنجس بها، فإن استصحب بقاء العين على عضوه لا يثبت ملاقاته الثوب لتلك العين.

نعم، قد يقال بأنه يحكم بطهاره الثوب على القولين للقطع بأن الثوب فى الفرض لم ينفعل بنفس عضو الحيوان فإنه لو كانت العين حال الملاقاه على عضوه موجوده فملاقاه الثوب تلك العين سابق على ملاقاته نفس الثوب فينجس بالسبب السابق دون نفس العضو؛ لأن المعلول يستند إلى علته السابقه مع تحقق العلل، و إن لم تكن العين على عضوه زمان الملاقاه فلا- تنجس للثوب لطهاره عضو الحيوان بزوال تلك العين التى كانت عليه.

و على الجملة لا- فرق بين القولين فى أن المرجع فى الفرض أصاله الطهاره و لكن لا يخفى ما فيه، فإن إثبات الموضوع بالأصل لا يثبت حدوث الحكم بحدوثه و لا يكون للموضوع تأثير فى الحكم؛ لأنه ليس من السبب بل الحكم أمر اعتبارى يثبت بالاعتبار فالاستصحاب فى الموضوع يحرز به ثبوت الحكم، و أما حدوثه بما ذا فلا شأن للاستصحاب فى ذلك، ألا ترى أنه علم بنجاسه أحد المائعين و بطهاره الآخر منهما ثم علم بحدوث حاله فى أحدهما فإنه إما طهر المتنجس منهما أو تنجس الطاهر منهما، فإنه إذا فرض ملاقاته أحدهما للآخر بعد ذلك يحكم بنجاسه الملاقى لما هو نجس بالاستصحاب، مع أننا نعلم بأنه لم تحدث النجاسه فى الملاقى بالكسر بهذه الملاقاه فإن مستصحب النجاسه لو كان نجساً فى الواقع فنجاسه ملاقيه كانت من قبل حين حدوث تغير فى أحدهما، و لو كان طاهراً فالملاقى للطاهر أيضاً طاهر.

و الجواب فى الفرعين واحد و هو ما تقدم من شأن الاستصحاب فى الموضوع بثبوت الحكم لا- حدوثه بحدوثه و تأثيره فى حكمه.

و قد يقال: إنّ التفصيل بين القول بتنجس بدن الحيوان أو عدم تنجسه في الحكم بنجاسه الثوب في الفرض و عدم الحكم بتنجسه كان مبنياً على القاعده الأولىه المستفاده من الروايات العامه، و لكن المستفاد من بعض الروايات الوارده في سؤر الحيوان عدم الفصل في الحكم، بل يحكم إما بطهاره الثوب على القولين أو بنجاسته على القولين فإنه (سلام الله عليه) قد ذكر في موثقه عمار الساباطي بطهاره سؤر الحيوان إلّا أن ترى في منقاره دماً (١) .

و ظاهر رؤيه الدم في منقاره حال شربه الماء، و المراد بالرؤيه العلم للقطع بعدم دخاله خصوصيه للرؤيه، فإن كان المراد بالعلم الوجداني فالاستصحاب لا- يثبت العلم الوجداني فيحكم بطهاره الملاقي في فرض احتمال بقاء عين النجاسه التي كانت على عضو الحيوان، و إن كان المراد مطلق العلم و لو ما كان مقتضى الاستصحاب يكون الموضوع للنجاسه الملاقي بالفتح بحسب الظاهر هو إحراز عين النجاسه على عضوه الملاقي و لا يحتاج إلى إثبات أن الطاهر قد لاقى تلك العين التي على عضوه.

أقول: قد تقدم أن العلم في الموثقه قد ذكر طريقاً و أن مدلولها أن جوارح الطير كغير جوارحه طاهره في نفسها، و لا تكون مباشرتهم الماء و غيره موجباً لانفعاله، و إنّما النجاسه فيها تكون في العين التي قد تحمل بعض أعضائها كالدم في منقارها فأخذ العلم طريقاً معناه أنه قد ذكر في الخطاب من غير أن يؤخذ في ناحيه الموضوع ثبوتاً، و لو سلم أن المذكور فيها حكم ظاهري للماء الذي يشرب منه جوارح الطير و أنه يحكم بنجاسته مع العلم بالدم في منقارها، و لو كان العام تعدياً فهي معارضه بصحيحه

ص: ٣٠٩

[إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين يكفي إلقاؤه و إلقاء ما حوله]

(مسأله ٣) إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين يكفي إلقاؤه و إلقاء ما حوله (١)، و لا- يجب الاجتناب عن البقيه، و كذا إذا مشى الكلب على الطين فإنه لا يحكم بنجاسه غير موضع رجله إلّا إذا كان وحلاً، و المناط في الجمود و الميعان أنّه لو اخذ شيء منه فإن بقي مكانه خالياً حين الأخذ-و إن امتلاً بعد ذلك-فهو جامد، و إن لم يبق خالياً أصلاً فهو مائع.

على بن جعفر المتقدمه الوارده في الدود يقع على الثوب من الكنيف (١)، فإن ظاهرها الحكم بالطهاره إلّا مع العلم بتأثر الثوب. و على الجملة فلا موجب لرفع اليد عن التفصيل المتقدم الذي تقتضيه القواعد الأوليه.

تنجس الجامد

قد تقدم أن المائع فيما إذا أصاب النجس موضعاً منه تنجس جميعه، و أما الجامد فلا يتنجس إلّا موضع الملاقاه منه، و المراد بالمائع مقابل الجامد، و ذكروا أن الجامد أنه إذا أخذ منه شيء يبقى موضعه خالياً و إن زال الخلو بعد ذلك و لو بزمان قصير، بخلاف المائع فإنه إذا أخذ منه شيء فمجرد الأخذ يزول الخلو عن موضع الأخذ.

و المذكور في الروايات التفصيل بين الزيت و السمن و العسل تاره، كروايه إسماعيل بن عبد الخالق عن أبي عبد الله عليه السلام قال:سأله سعيد الأعرج السمان عن الزيت و السمن و العسل تقع فيه الفأره فتموت كيف يصنع به؟ قال:«أما الزيت فلا تبعه إلّا لمن تبين له فيبتاع للسراج، و أما الأكل فلا، و أما السمن فإن كان ذائباً فهو كذلك، و إن كان جامداً و الفأره في أعلاه فيؤخذ ما تحتها و ما حولها ثم لا بأس به، و العسل كذلك إذا كان جامداً» (٢).

ص: ٣١٠

١- (١) وسائل الشيعه ٥٢٦:٣، الباب ٨٠ من أبواب النجاسات.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٩٨:١٧، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٥.

و يمكن أن يكون وجه التفصيل ما قيل من أن الزيت و الأصل منه أخذه من الزيتون لا يجمد و يكون مائعاً بخلاف السمن بل العسل فإنه يحصل فيهما الانجماد؛ و لذا ذكر فيهما التفصيل بين ذوبانهما و جمودهما.

و بهذا يتحد في المضمون مع سائر الروايات الوارد فيها التفصيل بين الذوبان و الجمود بلا فرق بين الزيت و السمن و العسل حيث يحمل الزيت فيها على المأخوذ من غير الزيتون و من الداله على التفصيل بين الزيت و السمن و العسل صحيحه معاويه بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت: جرد مات في زيت أو سمن أو عسل، فقال: «أما السمن و العسل فيؤخذ الجرد و ما حوله و الزيت يستصبح به» (١) و لكن قد ورد في بعض الروايات عدم الفرق بين الزيت و غيره.

و في مصححه زواره عن أبي جعفر عليه السلام «إذا وقعت الفأره في السمن فماتت، فإن كان جامداً فألقها و ما يليها، و كل ما بقي، و إن كان ذائباً فلا تأكله و استصبح به و الزيت مثل ذلك» (٢).

و في صحيحه الحلبي عن الفأره و الدابه تقع في الطعام و الشراب، فتموت فيه، فقال: «إن كان سمناً أو عسلاً أو زيتاً فإنه ربّما يكون بعض هذا، فإن كان الشتاء فانزع ما حوله و كله، و إن كان الصيف فارفعه حتى تسرج به، و إن كان ثرداً فاطرح الذي كان عليه و لا تترك طعامك من أجل دابه ماتت فيه» (٣).

و ما في ذيل الصحيحه من طرح الذي كان عليه يحمل على وقوع مثل الخنفساء

ص: ٣١١

١- (١) وسائل الشيعة ١٧: ٩٧، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٢٠٥-٢٠٦، الباب ٥ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٤: ١٩٥، الباب ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة، الحديث ٣.

[إذا لاقت النجاسه جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى إلى سائر أجزائه إلّا مع جريان العرق]

(مسأله ٤) إذا لاقت النجاسه جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى إلى سائر أجزائه إلّا مع جريان العرق (١).

مما يحرم أكله، و لكن لا ينجس الطعام و الشراب جامداً كان أو مائعاً.

و على الجملة يؤخذ بالروايات المفصله بين جمود السمن و العسل و بين ذوبانهما فإنهما مع ذوبانهما يتنجس كله كسائر المائع، و يكون المراد بالزيت فى الروايات التى ذكر فيها مع السمن و العسل و لكن أمر بالاستصباح به من غير تفصيل، و لكن قيد السمن و العسل بالتفصيل على الزيت بالأصالة بخلاف ما ذكر فيه: أن الزيت مثل العسل و السمن، فإنه يحمل على الزيت من غير الزيتون.

و ربّما يقال إن العسل و السمن حتى فى الصيف يكون لهما غلظه بحسب العاده، و لا يكونان مثل سائر المائعات كاللبن، غايه الأمر تكون غلظتهما فى الشتاء أشد و عليه فحكمه (سلام الله عليه) بـتنجس السمن و العسل فى الصيف شاهد بأن المراد بالجامد ليس ما ذكر الماتن من أنه لو أخذ منه بقى مكانه عند الأخذ خالياً، بخلاف المائع فإنه بمجرد الأخذ لا يبقى مكانه خالياً أصلاً، بل المراد مرتبه من الكثافه و الغلظه بحيث تمنع عن السرايه فيكون المراد بالمائع مقابله، و عليه فلو أخذ من السمن مقداراً و بقى حين الأخذ مكانه خالياً و لكن عاد سطحه إلى التساوى و لو بعد حين فهو مائع بخلاف الجامد.

أقول: الوارد فى الروايات الذائب فلا يصدق عليه الذائب على ما يكون مكان المأخوذ منه عند الأخذ خالياً، فالتفصيل بين الجامد و غيره بما ذكر فى المتن متعين و يمكن فرض ما ذكر فى العسل أيضاً، و الله سبحانه هو العالم.

سريان النجاسه

المراد جريانه من الموضع المتنجس أو من غيره فإنه لو كان العرق كثيراً متصلاً بعضه ببعض نظير الماء المتصل فيكفى فى تنجس البقيه و سائر الأعضاء التى يكون العرق

[إذا وضع إبريق مملوّ ماءً على الأرض النجسه و كان فى أسفله ثقب]

(مسأله ٥) إذا وضع إبريق مملوّ ماءً على الأرض النجسه و كان فى أسفله ثقب (١)، يخرج منه الماء، فإن كان لا يقف تحته بل ينفذ فى الأرض أو يجرى عليها فلا- يتنجس ما فى الإبريق من الماء، و إن وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق بسبب الثقب تنجس، و هكذا الكوز و الكأس و الحب و نحوها.

[إذا خرج من أنفه نُخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم لم يحكم بنجاسه ما عدا محله]

(مسأله ٦) إذا خرج من أنفه نُخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم لم يحكم بنجاسه ما عدا محله (٢)، من سائر أجزائها، فإذا شك فى ملاقاته تلك النقطه لظاهر الأنف لا يجب غسله، و كذا الحال فى البلغم الخارج من الحلق.

المتصل عليها بمجرد الملاقاه، و لا يكون التنجس فيما إذا كان العرق من قبيل الرطوبه المسريه على الأعضاء من غير أن يكون بصوره القطرات المتصله بعضها ببعض.

إذا كان الثقب فى أسفل الإبريق بحيث يخرج الماء منه بدفع وقوه و يرسب فى الأرض لرخوتها أو يجرى عليها فلا يتنجس ما فى الإبريق حتى ما إذا كان أسفل الإبريق مماساً للأرض المتنجسه فإن وقوع الماء مع خروجه عن الإبريق بدفع وقوه نظير وقوع مائه على اليد النجسه لا يوجب سرايه النجاسه على ما تقدم، و ذكرنا أن ذلك ليس لتعدد المائين عرفاً فإنهما واحدان، بل ما دل على التنجس منصرف عن هذا الفرض.

و أما إذا كان الماء يقف تحت الإبريق بأن يكون الماء الواقف المتنجس مماساً لماء الإبريق بذلك الثقب فظاهر المتن تنجس ما فى الإبريق، و لكن يمكن أن يقال إن مجرد وقوفه تحت الإبريق لا يمنع عن الدفع و القوه فى الخارج ما لم يتقارب سطح ما فى الإبريق إلى سطح الماء الواقف فتدبر.

لما تقدم من أن غير المائع لا يتنجس بالملاقاه إلّا موضعها، و إذا شك فى ملاقاته الدم أو ذلك الموضع لظاهر الأنف فمقتضى الاستصحاب عدم ملاقاته ظاهره للنجاسه.

(مسألة ٧) الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه (١)، و لا يجب غسله و لا يضر احتمال بقاء شيء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن.

قد تقدم أن الرطوبة المسريه شرط تنجس الطاهر بملاقاه النجاسه أو المتنجس و عليه فلا يتنجس الثوب بالتراب المتنجس في الفرض، نعم يستفاد من صحيحه على بن جعفر أن الصلاه فيه غير جائزه إلّا مع نفضه و إخراج التراب المتنجس منه، قال: سألته عن الرجل يمر بالمكان فيه العذره فتهب الريح فتسفي عليه من العذره فيصيب ثوبه و رأسه، يصلّي فيه قبل أن يغسله؟ قال: «نعم ينفضه و يصلّي فلا بأس» (١).

نعم، لا- دلالة لها على المنع لسائر الحمل كما إذا وضع وصله متنجسه في جيبه و صلى، و على ذلك فإن نفض و شك في بقاء التراب المتنجس و كان شكه في مقدار ذلك التراب أنه الأقل أو الأكثر فلا بأس بالصلاه في ذلك الثوب لأصالة عدم التراب المتنجس الزائد، و لا- يجرى استصحاب بقاء التراب المتنجس فإنه من استصحاب القسم الثالث من الكلي، و إن كان مقداره معلوماً و شك في خروج تمام ذلك المقدار فلا بأس باستصحاب ذلك المقدار، فإنه من قبيل استصحاب الشخص و يترتب على هذا الاستصحاب عدم جواز الصلاه فيه.

نعم، لا- يترتب على هذا الاستصحاب تنجس ملاقيه كما إذا وضع الثوب المزبور في ماء قليل فإنه لا يحكم بنجاسه ذلك الماء؛ لأن استصحاب التراب السابق لا يثبت ملاقيه الماء بذلك التراب على غرار ما تقدم في استصحاب بقاء العين في بدن الحيوان حال ملاقاته الماء.

ص: ٣١٤

(مسأله ٨) لا- يكفى مجرد الميعان فى التنجس بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر، و بعبارة أخرى يعتبر وجود الرطوبة فى أحد المتلاقيين، فالزئبق إذا وضع فى ظرف نجس لا- رطوبه له لا- ينجس و إن كان مائعاً (١)، و كذا إذا أذيب الذهب أو غيره من الفلزات فى بوتقه نجسه أو صب بعد الذوب فى ظرف نجس لا- ينجس إلّا مع رطوبه الظرف أو وصول رطوبه نجسه إليه من الخارج.

[المتنجس لا يتنجس ثانياً]

(مسأله ٩) المتنجس لا يتنجس ثانياً و لو بنجاسه أخرى (٢)، لكن إذا اختلف

المراد أن ميعان الزئبق لا- يكون كميعان السمن و الدهن و العسل و غيرها من المضاف، بل و لا يكون من الرطوبة المسريه فلا تكون ملاقاته النجاسه أو المتنجس موجباً لتنجسه، بل لو كان فى أحدهما رطوبه مسريه أو أصاب الزئبق الرطوبه الخارجيه تنجس موضع ملاقاته النجاسه، و كذا الحال فى سائر الفلزات المذابه فإنها تعد من الجوامد فلا تسرى النجاسه من موضع منه إلى سائر مواضعها.

و على الجملة المائع الذى لا- يتأثر بملاقاه يابس كالجامد اليابس، نعم لو تنجس موضع من الفلز قبل ذوبه أو حال ذوبانه فمع استمرار ذوبانه بعد الملاقاه و إن لا يتنجس سائر مواضعه كما ذكرنا إلّا أنه بعد ذلك غير قابل للتطهير و لو بالغسل؛ لعدم إمكان إحراز أن الموضع المتنجس منه قد غسل لاحتمال صيروره الموضع المتنجس منه فى باطن الفلز، و أما سرايه النجاسه إلى جميع أجزائه كما فى ظاهر التنقيح (١) فلم يظهر له وجه.

المتنجس لا يتنجس ثانياً

و الوجه فى ذلك أن نجاسه الشئ بمعنى انتقاض طهارته غير قابل للتعدد، و عليه فلو أصاب الثوب بولاً ثم أصابه البول مره أخرى فلا تتعدد نجاسه الموضع الذى

ص: ٣١٥

حكمهما يرتب كلاهما، فلو كان لملاقى البول حكم، و لملاقى العذره حكم آخر، يجب ترتيبهما معاً؛ ولذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين، وإن لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم و قلنا بكفايه المره فى الدم، و كذا إذا كان فى إناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره و إن لم يتنجس بالولوغ و يحتمل أن يكون للنجاسه مراتب فى الشده و الضعف و عليه فيكون كل منهما مؤثراً و لا إشكال.

أصابه البول مرتين، و هذا مما لا- ينبغى التأمل فيه، و إنما الكلام فيما إذا أصابه منجس من نوع آخر فإن لم يكن لذلك النوع الآخر حكم خاص فالأمر كما تقدم، كما إذا أصاب الثوب البول ثم أصاب ذلك الموضع الغساله المتنجه، و إنما الكلام فيما كان لما أصابه ثانياً حكم خاص كما إذا أصاب الثوب الماء المتنجس أولاً ثم أصاب ذلك الموضع البول، فظاهر العبارة أن إصابه البول لا يوجب فى الفرض نجاسه الثوب، و لكن يجرى عليه حكم التنجس بالبول فيجب غسله مرتين و عليه فيشكل الأمر بأن الغسل مرتين مطهر للنجاسه الحاصله للثوب بإصابه البول و المفروض أن النجاسه لم تحصل للثوب فى الفرض بإصابته.

و قد يقال فى الجواب إن ما ورد فى لزوم غسل الإناء من الولوغ بالتراب أولاً ثم بالماء (١) مقتضى إطلاقه ثبوت هذا الحكم سواء تنجس الإناء بنجاسه أخرى قبل ذلك أم لا، كما أن ما ورد فى غسل الثوب مرتين بإصابه البول إياه (٢) مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين تنجس الثوب قبل ذلك بنجاسه أخرى و عدمه فاللازم الأخذ بالإطلاق برعايه ما له حكم خاص.

و فيه أن ما ورد فى غسل الثوب من نجاسه البول مرتين و الإناء من ولوغ الكلب

ص: ٣١٦

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٥١٦، الباب ٧٠ من أبواب النجاسات.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٣٩٥ و ٣٩٦، الباب الأول، الحديث ١ و ٢ و ٧.

بالتراب إرشاد إلى أن تطهير الثوب أو الإناء من النجاسة البولية أو الحاصلة له بولوغ الكلب يكون مطهرهما الغسل مرتين أو الغسل بالتراب، و المفروض أن المتنجس أولاً- بالماء المتنجس لا- يتنجس ثانياً بإصابه البول؛ لأن نقض الطهارة لا- يتكرر و ينحصر الدفع بأن للنجاسة مراتب بالشده و الضعف، فيمكن أن يكون المتنجس بالماء المتنجس أولاً متنجساً بمرتبته أخرى بولوغ الكلب أو إصابه البول و هكذا.

و أما ما ذكر في المستمسك من أن عدم تنجس المتنجس ثانياً مخالف لأصله عدم التداخل المتسالم عليه عند أكثر المحققين، فإن مقتضاها أن يحصل مع كل ملاقاته نجاسة أخرى للشئ غير النجاسة التي حصلت بملاقاه أخرى، و مقتضى تعدد النجاسة تعدد المطهر و العمده في التداخل ظهور الاتفاق عليه (١) فلا يمكن المساعدة عليه.

و ذلك فإن أصله عدم التداخل فيما إذا كان الحكم المترتب على كل شرط قابلاً للتكرار و ذكرنا أن نجاسة الشئ بمعنى انتقاض طهارته غير قابل للتكرار فقله عليه السلام:

«اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٢) إرشاد إلى انتقاض طهاره الثوب بإصابه البول و أن مطهره الغسل فلا يفرق في طهارته بغسله بين إصابه البول إياه مره أو مرات فلا- حاجه في المقام إلى التشبث بالإجماع، بل الإجماع مدركى مستفاد من الروايات الظاهره فيما ذكرنا.

نعم، يمكن أن يكون لطهاره الشئ مراتب أو أن الطهاره من الخبث كالطهاره من الحدث، و كما أنه يمكن أن تنتقض الطهاره من الحدث الأصغر و لا تنتقض من الحدث

ص: ٣١٧

١- (١) مستمسك العروه الوثقى ١: ٤٧٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٥، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

[إذا تنجس الثوب بما يكفي فيه غسله مره، و شك في ملاقاته لما يحتاج إلى التعدد يكتفى فيه بالمره]

(مسأله ١٠) إذا تنجس الثوب مثلاً بالدم مما يكفي فيه غسله مره، و شك في ملاقاته للبول أيضاً مما يحتاج إلى التعدد يكتفى فيه بالمره (١)، و يبنى على عدم ملاقاته للبول، و كذا إذا علم نجاسه إناء و شك في أنه ولغ فيه الكلب أيضاً أم لا، لا يجب فيه التعفير و يبنى على عدم تحقق الولوغ، نعم لو علم تنجسه إما بالبول أو الدم أو إما بالولوغ أو بغيره يجب إجراء حكم الأشد من التعدد في البول و التعفير في الولوغ.

الأكبر كذلك يمكن انتقاض طهاره شيء من الخبث بمرتبته و لا تنتقض بمرتبته أخرى، و مع انتقاضها بمرتبتين يلزم استعمال ما هو مطهر من كلتا المرتبتين.

و الحاصل العمده في المقام ما ذكر لا لأن أصاله عدم التداخل تجرى في التكليف بأن تكون طبيعه واحده تعلق بها أمرين في كل من القضيتين الشرطيتين أو غيرها فإن أصاله عدم التداخل في الأغسال كالحيض و الجنابه و مس الميت الأمر بها إرشادي إلى حصول الحدث المانع عن الصلاه، و أن كل مانع يقتضى رافعاً غير الرفع للحدث الآخر كما لا يخفى.

كأنه لا- يجرى في الفرض الاستصحاب في تنجس الثوب فإن ما أصابه الدم مطهره غسله مره، و ما أصابه البول مطهره غسله مرتين، و بعد غسله مره من إصابه الدم و جريان الاستصحاب في ناحيه عدم إصابه البول إياه يحرز طهارته، فإن الشارع قد حكم بطهاره المتنجس بالدم بالغسل مره إذا لم تصبه نجاسه أخرى موجه لتعدد غسله، و مع هذا الأصل الحاكم لا تصل النوبه إلى الاستصحاب الحكمي أي استصحاب بقاء نجاسه الشيء .

و هذا بخلاف ما إذا علم بإصابه البول أو الدم فإن استصحاب بقاء نجاسته بعد غسله مره يقتضى إحراز طهارته بالغسل مرتين، و استصحاب عدم إصابته البول و إن

لا يعارض أصاله عدم إصابته الماء المتنجس أو الدم مثلاً؛ لأن الغسل مره مقطوع به إلّا أنه لا يثبت أنه أصابه الماء المتنجس أو الدم ليظهر بالغسل مره فالاستصحاب فى ناحيه بقاء نجاسته محكم.

أقول: عدم جريان الاستصحاب فى ناحيه بقاء نجاسه الشىء بعد غسله مره فى الفرض الأول، و إن يكون من قبيل استصحاب الشخص لا الكلى حيث إنه بعد غسله مره يحرز عدم بقاء شدة النجاسه على تقدير إصابه البول أو عدم بقاء حكمه، و يحتمل بقاء أصل النجاسه التى حصلت بإصابه الماء المتنجس أو الدم، إلّا أن مع الأصل الحاكم أى استصحاب عدم إصابه البول لا تصل النوبه إلى الاستصحاب الحكمى؛ لما أشرنا من أن الشارع قد حكم بطهاره كل متنجس بالماء المتنجس بالغسل مره فيما لم يصبه البول.

و كذا ما إذا علم بأنه أصاب الإناء الولوغ أو غيره، فإن استصحاب عدم الولوغ مقتضاه طهارته بمجرد الغسل فإن الشارع قد حكم بطهاره الإناء من كل متنجس بالغسل كما هو مقتضى موثقه عمار الوارده فى أنه كيف يطهر الإناء (١) الذى يكون قدراً، و قد خرج عن حكم الموثقه ما إذا كان تنجسه بالولوغ، و مع استصحاب عدم تنجسه بالولوغ يحكم بطهارته بالغسل من دون تعفير و لا- يحتاج إلى إثبات أنه تنجس بغير الولوغ لما تقرر فى محله من أن استصحاب عدم عنوان المخصص و المقيّد للفرد المشكوك يدخله تحته العام و المطلق.

و هل الحكم كذلك فى غير الإناء من سائر الأشياء كالثوب و البدن و غيره فيما

ص: ٣١٩

(مسألة ١١) الأقوى أن المتنجس منجس كالنجس (١) لكن لا- يجرى عليه جميع أحكام النجس فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاه هذا الإناء أو صب ماء الولوغ في إناء آخر لا يجب فيه التعفير

احتمل ما أصابه مما له حكم خاص فهو مبنى على ثبوت عموم أو إطلاق بأن كل متنجس يطهر بطبيعي الغسل أو بالغسل مره إلّا الثوب أو البدن فيما إذا أصابه البول فإنه إن ثبت هذا العموم أو الإطلاق بخطاب أو بغيره فباستصحاب أن الثوب أو البدن أو غيرهما مما هو متقدر لم يصبه البول يحكم بطهارته بالغسل مره أخذاً بالعموم أو الإطلاق على ما تقدم، و لكن في ثبوت العموم أو الإطلاق كذلك تأمل، و استصحاب أن الثوب أو البدن لم يصبه البول لا يثبت أنه أصابه الماء المتنجس مثلاً.

و عليه فلا- بأس باستصحاب بقاء نجاستهما بعد غسلهما مره بناءً على جريان الاستصحاب في نفس الحكم، و أما بناءً على أنه معارض بعدم اعتبار النجاسة لهما بعد غسلهما مره يكون المرجع بعد تعارضهما قاعده الطهارة، و الله سبحانه هو العالم.

المتنجس منجس

قد تقدّم أن ملاقاته الطاهر النجاسة مع الرطوبة المسرية موضوع لتنجس ذلك الطاهر بلا- فرق بين كون الرطوبة المسرية في النجاسة أو الطاهر أو أصابهما من الخارج و يعبر عن ذلك بسرايه النجاسة و لم يثبت الخلاف في ذلك إلّا إلى المحدث الكاشاني (١) حيث ظاهر كلامه أن التنجس يختص بالثوب و البدن، و أمّا غيرهما فلا يتنجس، بل العين الموجوده على الطاهر هي النجس فلا بأس بالطاهر مع إزالتها بأي مزيل. و ذكرنا أن عدم التنجس ربّما يظهر من كلام السيد المرتضى.

ص: ٣٢٠

و كيف ما كان فالقول المزبور ضعيف فتنجس المضاف و الماء القليل و كل الأشياء بملاقاه عين النجاسه مستفاد من الروايات المتفرقه فى الأبواب المختلفه، فهل التنجس يختص بملاقاه عين النجاسه أو يعمّ ملاقاه المتنجس؟

و بتعبير آخر المتنجس كالتنجس فى أن ملاقاه الطاهر إتياء مع الرطوبه المسريه موضوع أيضاً لتنجس ذلك الطاهر أو يختص الموضوع للتنجس بملاقاه النجاسه خاصه و على الأول أى بناءً على تنجس الطاهر بملاقاه المتنجس فهل التنجس يثبت مطلقاً أو فيه تفصيل؟

المشهور على ما قيل ملتزمون بأن المتنجس كالتنجس فى أن ملاقاته توجب التنجس مع الرطوبه المسريه بلا فرق بين متنجس و متنجس آخر و بلا فرق بين طاهر و طاهر آخر.

و بتعبير آخر كل طاهر يحكم بنجاسته بملاقاه النجاسه يحكم بتنجسه بملاقاه المتنجس أيضاً، بل دعوى الإجماع على ذلك واقعه فى كلمات جمله من الأعيان كالقاضى فى الجواهر (١) و المحقق فى المعتبر (٢) و الفاضل الهندى فى كشف اللثام (٣) و غيرهم قدس سرهم و عن بعضهم دعوى الضروره على ذلك و لم ينسب الخلاف فى المسأله إلّا إلى المحدث الكاشانى (٤) المخالف فى المسأله المتقدمه و إلى ظاهر ابن إدريس حيث ذكر كلاماً فى مسأله ملاقاه جسد الميت بعد برده و قبل غسله ما ظاهره عدم تنجس

ص: ٣٢١

١- (١) جواهر الفقه: ١٤. المسأله ٣٠.

٢- (٢) المعتبر ١: ٣٥٠.

٣- (٣) كشف اللثام ١: ٤٤٥.

٤- (٤) مفاتيح الشرائع ١: ٧٥، الوافى ١: ٢٤، (الطبعه القديمه).

الطاهر بملاقاه المتنجس (١) و لكن لا- يخفى أن عدّ تنجس الطاهر بملاقاه المتنجس من الضروره لو أُريد منه أن التنجس فى الجملة من ضروريات الفقه فلا بأس و إلّا فالحكم على الإطلاق غير ثابت كما يأتى فضلاً عن الإجماع أو الضروره.

و قد ذكر الأغا رضا الاصبهانى قدس سره فى الرساله التى وجهها إلى علامه البلاغى قدس سره أنه لم أجد أحداً من المتقدمين يفتى بتنجيس المتنجس فضلاً عن كون ذلك مجمعاً عليه فيما بينهم فإن وجدت منهم من يفتى بذلك فلتخبرونا بذلك و إلّا لبدلنا ما فى منظومه الطباطبائى قدس سره (٢): و الحكم بالتنجيس إجماع السلف و شذ من خالفهم من الخلف

إلى: و الحكم بالتنجيس إحداث الخلف و لم نجد قائله من السلف

و كيف ما كان فلم يثبت فى المسأله إجماع و على تقديره فهو مدركى مستفاد من الوجوه الآتیه المستدل بها على التنجيس و عمده تلك الوجوه الروايات:

منها ما ورد فى غسل الإناء الذى شرب منه الكلب (٣) حيث إن شرب الكلب الماء من إناء يكون عادة من غير ملاقاه فمه و طرف لسانه الإناء، و لو لا أن الماء يتنجس و ينجس الإناء لم يكن وجه لغسل الإناء و تعفيره.

و كذا ما ورد فى غسل الإناء من شرب الخنزير الماء منه (٤).

ص: ٣٢٢

١- (١) السرائر ١٦٣: ١.

٢- (٢) عنه فى التنقيح فى شرح العروه ٢٢٤: ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٢٥: ١، الباب الأول من أبواب الأسار، الحديث ٣.

٤- (٤) المصدر السابق، الحديث ٢.

و منها روايه العيص بن القاسم التي رواها الشهيد قدس سره في الذكرى قال: سألته عن رجل أصابه قطره من طشت فيه وضوء؟ فقال: «إن كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه» (١) فإنه لو لا- تنجس بدنه أو ثوبه من الوضوء المفروض لما كان وجه للأمر بغسلهما.

و روايه المعلى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق فيسيل منه الماء، أمر عليه حافياً؟ فقال: أليس وراءه شيء جاف؟ قلت: بلى، قال: فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً (٢)، فإنه لو لا تنجس الرجل من الأرض المتنجسه بالمشى عليها لما كان وجه للسؤال عن وجود أرض يابسه، و ذكر أن تنجس الرجل من بعض الأرض يطهره بعضها الآخر من الأرض.

و موثقه عمار الساباطي عن رجل يجد في إنائه فأره و قد توضأ من ذلك مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثيابه إلى أن قال الإمام عليه السلام في الجواب فعليه أن يغسل كل ما أصابه ذلك الماء (٣) فلو لا- أن الماء المتنجس منجس لكل ما أصابه لم يكن وجه للأمر بالغسل منه.

و ربّما يجاب عن هذه الروايات و أمثالها مع ما في بعضها من ضعف السند أن مدلولها خارج عن مورد الكلام فإن الكلام في تنجيس المتنجس فيما إذا كان المتنجس يابساً و الرطوبة المسريه في الطاهر الملاقي له، و المفروض في الروايات المتقدمه عكس هذا، و أن الرطوبة المسريه في المتنجس و الملاقي الطاهر يابس و لا بأس في

ص: ٣٢٣

١- (١) الذكرى ٨٤: ١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٥٨، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٤٢، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

مثله الالتزام بالسرايه نعم، لو أنكر أحد السرايه فى ذلك الفرض أيضاً تكون تلك الروايه حجه عليه.

لا يقال: لا فرق بحسب الارتكاز بين كون الرطوبه المسريه فى الطاهر الملاقى أو فى المتنفس؛ و لذا لم يفرق فى تنجس الطاهر بعين النجاسه بين كون الرطوبه فى عينها أو فى الطاهر الملاقى لها.

فإنه يقال: عدم الفرق فى الطاهر الملاقى لعين النجاسه لوجود ما يدل على عدم الفرق و فى صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام سأله عن الفراش يصيبه الاحتلام كيف يصنع به؟ قال: «اغسله و إن لم تفعل فلا تنام عليه حتى ييبس فإن نمت عليه و أنت رطب الجسد فاغسل ما أصاب من جسدك» (١) فإن ظاهرها تنجس جسد الإنسان الرطب الملاقى لموضع المنى اليابس من الفراش، و ليس فى الروايات المتقدمه ما يدل على عدم الفرق فى تنجس الطاهر بملاقاه المتنفس بين كون الرطوبه المسريه فى المتنفس أو فى الطاهر الملاقى له.

لا يقال: صحيحه على بن جعفر المتقدمه معارضه بصحيحه أبى اسامه قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: تصيبني السماء و على ثوب فتبله و أنا جنب فيصيب بعض ما أصاب جسدى من المنى فأصلى فيه؟ قال: «نعم» (٢).

فإنه يقال: هذه مما دلت على طهاره المنى و قد طرحت فى مقام المعارضه لموافقته للتقيه هذا لو لم يكن حملها على صورته الشك بإصابه المبتل لموضوع المنى

ص: ٣٢٤

١- ((١)) وسائل الشيعة ٣: ٤٤٣، الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٩.

٢- ((٢)) المصدر السابق: ٤٤٥، الباب ٢٧، الحديث ٣.

من الجسد كما قيل، و نحوها روايه على بن أبى حمزه (١) فلا حظها.

أقول: الأظهر ثبوت الارتكاز بعدم الفرق بين الرطوبه المسريه فى المتنجنس أو فى الطاهر الملاقى له كما فى الطاهر الملاقى لعين النجاسه، و لو كان منشأ الارتكاز ما صدر عنهم صلوات الله عليهم فى موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام: سئل عن الموضع القدر يكون فى البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس و لكنه قد ييس الموضع القدر؟ قال: لا يصلّى عليه و اعلم موضعه حتى تغسله. و عن الشمس هل تطهر الأرض؟ قال: إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس ثم ييس الموضع فالصلاه على الموضع جائزه و إن أصابته الشمس و لم ييس الموضع القدر و كان رطباً فلا تجوز الصلاه عليه حتى ييبس و ان كانت رجلك رطبه أو جبهتك رطبه أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر فلا تصلّ على ذلك الموضع حتى ييبس (٢)، فإن ظاهر ذيلها تنجس الجسد الطاهر الرطب بملاقاه موضع القدر من الأرض و لو كانت قذاره بمثل صب الماء المتنجنس.

و على الجملة فالمستفاد من الروايات المتقدمه و لو بملاحظه هذه الموثقه تنجس الطاهر الملاقى للمتنجنس و لو فى الجملة.

و ربّما يستدلّ على التنجس بملاقاه المتنجنس بصحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن البوارى يبل قصبها بماء قدر أ يصلّى عليه؟ قال: «إذا ييست فلا بأس» (٣) بناءً على اعتبار اليبس و اشتراطه غير مقيد بكونه بالشمس ليظهر موضع

ص: ٣٢٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٤٥، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٥٢، الباب ٣٠، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٥٣-٤٥٤، الحديث ٢.

السجود بل اعتباره لعدم سرايه النجاسه إلى جسد المصلى و ثوبه فتكون من قبيل الروايات المتقدمه.

و نحوها موثقه عمار الساباطى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الباريه يبل قصبتها بماء قذر هل تجوز الصلاه عليها؟ فقال: «إذا جفت فلا بأس بالصلاه عليها» (١).

ولا يخفى أنه لو تمّ الدليل على طهاره موضع السجود يقيد نفى الباس فيهما بما إذا وضع جبهته فى السجود على ما يصحّ السجود عليه كما هو الحال فى موثقه عمار المتقدمه الداله على جواز الصلاه على الأرض القذره مع عدم الرطوبه فى الرجل و الجبهه، و هذا ليس بعيداً بحيث يتعين حملهما على صورته الجفاف بالشمس بل الحمل عليه يحتاج إلى ورود القرينه كما لا يخفى.

لا- يقال: الصحيحه و الموثقه الأخيره كافيه فى الحكم بكون المتنّجس منجساً بضميمه ما تقدّم من انفعال الماء القليل بملاقاه القذر سواء كان ذلك القذر عيناً نجسه أو متنّجساً و ذلك فإنّ المستفاد منهما أن الرطوبه المسريه الموجوده فى البوارى و الحصر يكون منجساً للثوب و البدن و إذا فرض تنّجس الثوب و البدن بها فإنّ لاقى أحدهما بعد جفاف الرطوبه التى أصابهما شيئاً طاهراً مع الرطوبه المسريه فيه فتلك الرطوبه بما أنها ماء فيتّنجس بملاقاه ذلك الثوب أو البدن، و المفروض أن الماء المتنّجس الموجوده فى ذلك الشىء منجس للشىء المزبور أخذاً بما دلّ على أن الماء المتنّجس ينجس ما أصابه كما هو المستفاد من موثقه عمار الوارده فى ماء حب وجد فيه فأره متسلّخه (٢).

ص: ٣٢٦

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٥٤، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ١٤٢، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

فإنه يقال: لا حاجه إلى هذا التطويل بل موثقه عمار المتقدمه الدالّه على عدم جواز الصلاه على الأرض القذره اليابسه فيما إذا كان بدنه من رجليه أو غيرها رطبه كافيه فى الالتزام بسرايه القذاره من الأرض إلى العضو الرطب الملاقى لتلك الأرض اليابسه، بل لو اغمض عن ذلك فلا- يمكن إثبات السرايه بما ذكر فإنه يمكن الالتزام بتنجيس الرطوبه المسريه التى تكون فى الثوب الطاهر أو البدن الطاهر بالملاقاه مع الحصرير اليابس، و لكن لا- يوجب تنجس تلك الرطوبه تنجس الثوب فإن تنجس تلك الرطوبه لكونها من الماء القليل و لكن لم تصب تلك الرطوبه نفس الثوب أو البدن بعد تنجسها.

و المستفاد من قوله عليه السلام: «و يغسل كلّ ما أصابه ذلك الماء» (١) أن إصابه الماء القليل المتنجس بعد تنجسه موضوع لتنجس الطاهر، و تنجس الشئ بتنجس الماء الذى فيه غير ثابت إلّا فى مورد كونه أناءً للماء الذى يصيبه القذر أو كان الشئ مما أصابه الماء بعد تقدّره و الثوب و البدن الطاهرين المرطوبين بالرطوبه المسريه لا يكون منهما، و هذا نظير ما تقدّم من أن مجرد الاتصال مع الرطوبه المسريه فى الجامد لا يوجب سرايه النجاسه إلى غير الجزء الذى أصابته النجاسه.

لا يقال: لا مناص عن الالتزام بأنه لا فرق فى منجسيه المائع المتنجس بين أن يكون أصابته الجسم الطاهر بعد تنجسه أو من قبل بدلاله صحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل بال فى موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر، و قد عرق ذكره و فخذه؟ قال: يغسل ذكره و فخذه (٢) فإن مقتضاها تنجس الفخذ و لو

ص: ٣٢٧

١- (١) وسائل الشيعة ١: ١٤٢، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٢١، الحديث ٦.

بإصابه عرق ذكره بالعرق الذى على فخذيه.

فإنه يقال: مضافاً إلى أن ذلك فى المتنفس بواسطتين و لا بأس بالالتزام به و لا يمكن التعدى إلى الرطوبة المسريه التى تنفس بأزيد من الواسطتين يعارضها ذيلها: «عمن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه؟ قال: «لا» (١) و إن يمكن الجواب عن المعارضه بأن الحكم بعدم لزوم الغسل لعدم العلم بإصابه الموضع النجس من اليد الثوب جمعاً بين الصدر و الذيل بالإطلاق و التقيد.

و المتحصل لا- ينبغى التأمل فى انفعال الماء القليل و كلّ مضاف و مائع بإصابه النجاسه و المتنفس على ما تقدّم فى بحث تنفس المضاف و يدلّ عليه ما تقدّم من الروايات التى ذكرنا فى انفعال الماء القليل.

كما لا- ينبغى التأمل فى أن إصابه الماء المتنفس أو المائع المتنفس شيئاً طاهراً يوجب انفعاله على ما استفيد من موثقه عمار الوارده فى حب الماء الذى وجدت الفاره فيه متسلخه (٢).

و أمّا تنفس الجامد الرطب بالمتنفس اليابس فالعمده فيه الارتكاز المشار إليه و لا يبعد كون منشئه بعض الروايات الوارده منهم سلام الله عليهم كموثقه عمار (٣) المسئول فيها عن الصلاه على أرض قدره على ما تقدّم.

و فى موثقه الثانيه قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الحائض تعرق فى ثوب تلبسه

ص: ٣٢٨

١- (١) تهذيب الأحكام ١: ٤٢١، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ١٤٢، الباب الأول من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٥٢، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

فقال: «ليس عليها شيء إلا أن يصيب شيء من مائها أو غير ذلك من القذر فتغسل ذلك الموضع الذي أصابه بعينه» (١). فإن مقتضاها تنجس الثوب و لو بملاقاه ثوب آخر متنجس بالماء المتنجس و قد كانت الرطوبة المسريه في ثوبها فإنه يصدق في الفرض أن ثوبها أصابها القذر فإن القذر كما تقدّم في مقابل النظيف و الإصابه تصدق مع الرطوبة في أحد المتلاقيين بل بدونها أيضاً، غاية الأمر يرفع اليد عن الإصابه بدونها بما تقدّم من أن: «كلّ يابس ذكي» (٢).

و يمكن أن تكون هذه الموثقه من المطلق الدال على كفايه طبعي الغسل في تطهير كلّ متنجس جامد و ما ورد في كيفية تطهير الإناء المتنجس حيث لو لم يكن المتنجس موجباً لتنجس ما يلاقيه لما كان حاجه إلى تطهير الإناء المتنجس اليابس مع أن مقتضى الإطلاق في بعضها عدم الفرق في لزوم الغسل بين كون الإناء رطباً أو يابساً.

و في موثقه عمار بن موسى الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خل أو ماء أو كامخ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و عن الإبريق و غيره يكون فيه خمر أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس، و قال: في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر، قال: تغسله ثلاث مرات، سئل:

يجزيه أن يصب فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتى يذلكه بيده، و يغسله ثلاث مرات (٣).

و احتمال أن الأمر بغسل الإناء لارتفاع حرمه الأكل و الشرب فيه لكون الأكل

ص: ٣٢٩

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٥٠، الباب ٢٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٥١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥. و في الاستبصار: «زكي».

٣- (٣) المصدر السابق ٢٥: ٣٦٨، الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرّمه، الحديث الأول.

و الشرب فى الإناء الملاقى لعين النجاسه كالأكل و الشرب فى إناء الذهب و الفضه موهوم جدّاً، و يدفعه صدر الموثقه لأن الدن لا يؤكل فيه و لا يشرب فيه.

نعم، يمكن أن يقال إن الأمر بغسل الإناء فى الموثقه و نحوها لاهتمام الشارع بالتحفظ و الاجتناب عن النجاسات العينيه المتخلفه آثارها فى الأواني كما يشهد بذلك قوله عليه السلام فى الموثقه: «لا يجزيه حتى يدلكه و يغسله بيده ثلاث مرات».

و لكن هذا أيضاً غير تام لما ورد فى الإناء الذى شرب منه الخنزير من أنه يغسل سبع مرات (١)، مع أنه لا يبقى فى الإناء المزبور أثر للخنزير، بل و لا أثر من الماء الذى شرب منه بعد جفاف الإناء.

و الحاصل يستفاد مما ورد فى غسل الإناء تنجس الإناء بالماء المتنجس بمباشره الكلب و الخنزير أو وقوع قدر آخر فيه كإصابه الماء المتنجس، و أن الإناء المزبور ينجس الطعام و الشراب الذى يجعل فيه بلا تطهيره.

نعم، يمكن أن يقال لا يستفاد منها أزيد من تنجس المائع بالإناء المتنجس، و أمّا غير المائع فلا يستفاد إلّا من الموثقين السابقين.

و أما خبر زكريا بن آدم (٢) فظاهره تنجس الجامد بالمضاف المتنجس بعين النجس، و لكن تنجس الجامد بالماء المتنجس بعين النجس أو سائر المائع المتنجس العمده فيه موثقه عمار الوارده فى حب ماء وجد فيه فأره (٣)، نعم هى لا تعم الإصابه

ص: ٣٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤١٧-٤١٨، الباب ١٣ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٧٠، الباب ٣٨، الحديث ٨.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٤٢، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

قبل تنجس الماء أو المائع و خبر زكريا يعمّه فيؤخذ بها من تلك الجهة لو تمّ أمر السند فيها و لم يمكن استفادته ذلك من غيرها. و قد يستدلّ على تنجيس المتنجس بما ورد في سؤر الكلب حيث ذكر أن الموجب لتنجيس سؤره لكونه رجس نجس و في صحيحه البقباق حتى انتهت إلى الكلب فقال: «رجس نجس لا تتوضأ بفضلّه و اصيب ذلك الماء، و اغسله بالتراب أول مره ثمّ بالماء» (١).

و في خبر معاوية بن شريح ذكر بعد النهي عن سؤره أنه نجس (٢).

و وجه الاستدلال أن المراد بالنجس يعمّ عين النجاسة و المتنجس، و النجس و إن طبق في الروايتين على الكلب فيكون من عين النجاسة إلّا أن مقتضى التعليل أن نجاسة الشيء و لو كان عرضاً موجب لتنجيس ما يلاقه.

و فيه أنه على تقدير تسليم أن النجس يعمّ المتنجس فلم يذكر نجاسة الشيء تعليلاً ليؤخذ بإطلاقه و غايه ما يستفاد دخاله كون الكلب رجساً و نجساً في نجاسه سؤره و استعمال التراب في تطهير الإناء الذي تنجس بولوغه؛ و لذا لا يجري التعفير في سائر المتنجسات و لا في إصابه سائر الأعيان النجسه، و بتعبير آخر لا يحرز صدق الرجس النجس على سائر الأعيان النجسه فضلاً عن المتنجسات.

نعم، ذكر في خبر معاوية أن الفرق بين الكلب و غيره من الحيوانات أن الأول نجس (٣) و لذا ينجس سؤره و لكن على تقدير ظهور النجس في الأعم بحيث يعم

ص: ٣٣١

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٢٦، الباب الأول من أبواب الآسار، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٦.

٣- (٣) المصدر السابق.

المتنجس لا- يمكن الاعتماد عليها؛ لضعفها سنداً و على تقدير الإغماض عن كل ذلك فلا يمكن التعدى إلى غير المائعات و أوانيتها كما لا يخفى.

و قد يستدل على عدم تنجيس المتنجس بروايه سماعه عن أبي الحسن موسى عليه السلام أنى أبول ثم اتمسح بالأحجار فيجىء منى البلل ما يفسد سراويلي قال:

«ليس به بأس» (١) بدعوى البلل لو تنجس بالموضع المتنجس بالبول و نجس السراويل لما ذكر عليه السلام نفى الباس.

و فيه أن الروايه إمّا محموله على التقية فى جواز استنجاء موضع البول بالأحجار كما عليه العامه، و إمّا ناظره بعدم كون الخارج موجباً للوضوء بعد تقييده بالاستبراء الوارد فى سائر الروايات فلا تصل النوبه إلى الالتزام بمعارضه الروايه لصدر صحيحه العيص بن القاسم (٢) الداله على تنجس الفخذ بموضع البول ليؤخذ بقاعده الطهاره هذا مع ضعف الروايه سنداً فلاحظ.

و دعوى أنه لم يفرض فيها الوضوء قبل خروج البلل يدفعها أنها مطلقه كسائر الروايات الوارده فى عدم ناقضيه البلل فالمقيد لها مقيد لهذه الروايه أيضاً.

و يستدل عليه أيضاً بما فى ذيل صحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه؟ قال:

«لا» (٣).

ص: ٣٣٢

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٨٣، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق: ٣٥٠، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٢.

٣- (٣) المصدر السابق ٣: ٤٠١، الباب ٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

و فيه أنه قد تقدّم أن إصابه عرق اليد بالثوب لا يلزم تنجس الثوب فلعله من عرق موضع من اليد لم يمسّ الذكر كما لا يخفى.

و بروايه حفص الأعور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الدن يكون فيه الخمر ثم يجفّف، يجعل فيه الخلّ؟ قال: «نعم» (١) فإن تجويز جعل الخل في الدن المزبور ظاهره عدم تنجس الخل به.

و فيه أنها مقتّده بالغسل الوارده في موثقه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خلّ أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» (٢) و يحتمل أن تكون الروايه مما دلّ على طهاره الخمر و قد تقدّم أنها محموله على التقية، و يؤيده أن لحفص الأعور روايه في طهاره الخمر (٣).

و بصحيحه على بن مهزيار قال: كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره: أنه بال في ظلمه الليل و أنه أصاب كفّه برد نقطه من البول لم يشك أنه أصابه و لم يره و أنه مسح بخرقه ثم نسي أن يغسله و تمسّح بدهن فمسح به كفّيه و وجهه و رأسه ثم توضأ وضوء الصلاه فصلّى فأجابه بجواب قرأته بخطّه: «أمّا ما توهمت ممّا أصاب يدك فليس بشيء إلّا ما تحقق فإن حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتها بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها و ما فات وقتها فلا إعاده عليك لها من قبل أنّ الرجل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاه إلّا ما كان في وقت، و إذا كان جنباً أو صلى على

ص: ٣٣٣

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٩٥، الباب ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٩٤، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٥: ٣٦٨، الباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمه، الحديث ٣.

غير وضوء فعلية إعادته الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته لأن الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك إن شاء الله» (١).

و يقال بدلاله هذه الصحيحه على عدم تنجيس المتنجس و إن التنجيس ينحصر بملاقاه عين النجاسه و ذلك فإنه قد ذكر فيها كبريان:

إحداهما بطلان الصلاه مع الحدث سواء كان بالجنبه أو بالحدث الأصغر و أنه تجب إعادته تلك الصلاه فى الوقت و قضائها مع الانكشاف مع فوت الوقت.

و ثانيتهما أن الصلاه مع الخبث المنسيه موجه للإعادته فى الوقت و لا يجب قضاؤها خارج الوقت.

و قد طبق الكبرى الثانيه على مورد السؤال و حكم بلزوم إعادته الصلاه التى صلاها بالوضوء المزبور و لا يجب قضاؤها مع التذكر خارج الوقت.

و هذا التطبيق لا يصح إلّا مع عدم تنجيس المتنجس فإن البول الذى أصاب الكف يوجب تنجس اليد؛ لأن الملاقاه بعين النجاسه و لا يوجب تنجس اليد بعد مسحها بخرقه أو غيرها تنجس الدهن، و لا ساير الأعضاء التى مسحها بالدهن، و لا نجاسه الماء الذى توضع به فيحكم بصره ذلك الوضوء كما أنه لو توضع ثانياً لصلاه اخرى مع تلك اليد يكون محكوماً بالصحه.

غايه الأمر أن الكف بما أنها متنجسه منسيه تجب إعادته الصلاه التى صلاها بالوضوء الأوّل فيما لو تذكر فى الوقت و أمّا إذا تذكر بعد الوقت فلا قضاء.

ص: ٣٣٤

لا يقال: كيف يصحّ الوضوء المزبور مع أن طهاره أعضائه شرط فيه.

فإنه يقال: الاشتراط لانفعال الماء القليل الذى يتوضأ به فلو بنى على عدم انفعاله فلا اشتراط، و أما الصلاه التى صلاها بالوضوء ثانياً فتصحّ فلا إعادته و لا قضاء فإن الكفّ و إن لا تطهر بالغسل فى الوضوء الأول إلّا أن يغسلها ثانياً فى الوضوء الثانى فتطهر فلا يبقى للجسد خباثته.

و لكن أورد على الروايه بأنها مضمرة و لا- يعتبر إلّا فيما كان مضمراً من أحرز أنه لا يسأل غير الإمام عليه السلام كزاره و محمد بن مسلم و أمثالهما و على بن مهزيار و إن كان من أمثالهما إلّا أن السائل سليمان بن رشيد لا هو، غايه الأمر أنه اطمأن أو أحرز بطريق معتبر أن المسئول هو الإمام عليه السلام و إحرازه و اطمئنانه لا يكون حجه لنا.

أقول: المضمّر فى المقام على بن مهزيار الراوى لا سليمان بن رشيد، و الظاهر و لا أقل من الاحتمال أنه قد ذكر فى الكتاب تعيينه عليه السلام و قد قرأ على بن مهزيار الكتاب و جوابه بخط المسئول فيكون الإضمار من على بن مهزيار لمعلوماته أنه لا يروى عن غير الإمام عليه السلام و لكن مع ذلك لا بد من إرجاع المراد من الروايه إلى الإمام عليه السلام و ذلك فإن الحكم بإعادة الصلاه التى صلاها بالوضوء المزبور لا- يصحّ حتى بناءً على عدم تنجيس المتنجس فإنه إذا غسل الكف المزبور فى الوضوء الأول مرتين كما إذا غسل قبل الوضوء أى غسل الوجه مره و عند غسل اليد بعد غسل الوجه اخرى يحكم بصحة الوضوء كما أنه إذا غسل بالكف المزبوره الوجه يكون صب الماء به على الوجه غسله مرّه و غسله بعد غسل الوجه ثانياً يوجب طهارته فالحكم بإعادة تلك الصلاه لا يتم إلّا إذا لم يجر الماء على الكف فى ذلك الوضوء قبله مرتين و مقتضى إطلاق الحكم بإعادة الصلاه التى صلاها بالوضوء المزبور يمنع التقريب المزبور.

و يستدل أيضاً على عدم تنجيس المتنجس ببعض الروايات الواردة في الاغتسال في الكنيف الذى يبال فيه و ينزو من تلك الأرض الماء في الإناء و الثوب فإن الجواب بنفى البأس يعطى عدم تنجيس الأرض المتنجسه بعين البول الماء و الثوب فما ظنك بالمتنجس بغيره ففي معتبره عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

اغتسل في مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابه فيقع في الإناء ما ينزو من الأرض فقال:

«لا بأس به» (١).

و فى صحيحه هشام بن سالم اغتسل من الجنايه و غير ذلك فى الكنيف الذى يبال فيه و على نعل سنديه فاغتسل و على النعل كما هي؟ فقال: «إن كان الماء الذى يسيل من جسدك يصيب أسفل قدميك فلا تغسل قدميك» (٢).

و فيه أنه لم يفرض إحراز النزو من موضع القذر فتحمل الأولى على صورته احتمال كون الموضع قدراً.

و أمّا الثانيه فالسؤال فيها راجع إلى الاغتسال مع لبس النعل، و الجواب فيها راجع إلى أنه لو وصل ماء الاغتسال من ساير الجسد إلى باطن الرجل فهو يكفى فى الاغتسال و غسل الرجل و إلّا فيغسل الرجل، و أمّا النزو من موضع النجس فليس وارداً فى السؤال و الجواب فلا يمكن التمسك بإطلاقها من هذه الجبهه.

و على تقدير الإطلاق فيهما فيحملان على فرض جفاف الأرض بالشمس بقرينه مثل صحيحه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام: عن البول يكون على السطح فى المكان

ص: ٣٣٦

١- (١) وسائل الشيعة ٢١٣: ١، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٧.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢١٤، الحديث ١٠.

الذى يصلى فيه؟ فقال: «إذا جففته الشمس فصل عليه فهو طاهر» (١).

و يؤيده خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينتضح على الثياب ما حاله؟ قال: «إذا كان جافاً فلا بأس» (٢).

و المتحصل أنه لم يثبت ما يوجب رفع اليد عما دلّ على تنجيس المتنجس حتى فيما إذا لم يستقر الماء القليل مع المتنجس كما فيما ينزو من الأرض المتنجسه في الإناء و الثوب و الله سبحانه هو العالم.

نعم، قد يقال بدلاله موثقه حنان بن سدير على مذهب الكاشاني من عدم تنجيس المتنجس قال: سمعت رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: إنى ربما بلت فلا أقدر على الماء و يشتد ذلك على فقال عليه السلام: «إذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل: هذا من ذاك» (٣) بدعوى أن مسح الذكر و زوال البول بالمسح و إن لم يطهر الموضع إلا أنه لا يوجب تنجيس الريق الموضوع عليه؛ و لذا لو تردد أن الخارج بعد المسح مما أصاب ثوبه بول أو من الريق فيحكم بأنه طاهر؛ لأصاله عدم إصابه البول ثوبه.

و فيه أنه لم يفرض في الرواية مسح موضع خروج البول بالريق و لو فرض إطلاقها فهو مقيد بمثل صحيحه العيص المتقدمه (٤) كما قيدنا ذيلها بصدرها، أضف إلى ذلك أن علاج الاشتداد على السائل بناءً على عدم كون المتنجس و لو بعين النجاسه بعد زوال العين منجساً ينحصر بالاستبراء بالخرطاط لا بمسح الذكر بالريق فإنه بعد

ص: ٣٣٧

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٥١، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: ٥٠١، الباب ٦٠، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٢٨٤، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.

٤- (٤) المصدر السابق: ٣٥٠، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٢.

الاستبراء يحكم بطهاره البلل الخارج منه فلا ينجس الثوب و لا البدن.

و أمّا بناءً على تنجيس المتنّجس ينحصر العلاج فى صورته فقد الماء بمسح موضع غير المتنّجس من الذكر بالرّيق لأنّ يحمل فى صورته رؤيه الرطوبه فى الثوب على أنّها من الرّيق لا- من البلل المتنّجس بخروجه بأطراف مخرج البول، و على ذلك فالموثقه تدل على تنجيس المتنّجس لا على نفيه.

كما يقال بأنّ لازم القول بتنجيس المتنّجس سرايه النجاسه إلى كلّ طاهر بمرور الزمان فينجس الأبنيه و الأثاث و كلّ ما فى السوق و تسرى إلى أهله و أهل البيوت، و هذا مما يقطع بخلافه، و أنّ الشارع لا يعتبر حكماً يصير بعدم إمكان امتثاله، و هو وجوب الاجتناب عن كلّ شيء ، من اللغو الظاهر.

و يكفى فى الجزم بالسرايه المزبوره ملاحظه الأوانى المستعمله فى الأمكنه التى يدخلها الصغير و الكبير و النساء و الرجال من الذين لا- يبالون بالنجاسه، و من ملاحظه آلات المستعمله من البنائين حيث يستعملونها فى جميع البناءات و الأمكنه مع نجاسه بعضها و لم تجرِ عادتهم على تطهيرها بعد استعمالها، و ملاحظه الغفله عن نجاسه شيء الموجب لمباشره ساير الأشياء بالأعضاء المتنّجسه بذلك الشيء إلى غير ذلك فإنّ سرايه النجاسه إلى ساير الأشياء و العلم بها بمرور الزمان مما يقطع به.

و عن المحقق الهمدانى و من يدعى الإذعان بقول المعصوم عليه السلام من إجماع العلماء لكون إجماعهم سبباً عادياً للعلم به و زعم أنّ الأسباب المشار إليها لا يوجب القطع لكلّ أحد بابتلائه بالنجاسه الموجهه لتنجيس ما فى بيته من الأثاث فى طول عمره مقلد محض لا يقوى على استنتاج المطلب من المبادئ المحسوسه فضلاً عن أن يكون

و إن كان الأحوط خصوصاً في الفرض الثاني (١) و كذا إذا تنجس الثوب بالبول وجب تعدد الغسل، لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاه هذا الثوب لا يجب فيه التعدد، و كذا إذا تنجس شيء بغساله البول بناءً على نجاسه الغساله لا يجب فيه التعدد.

من أهل الاستدلال (١).

أقول: لا- يمكن لنا الجزم بتنجس جميع ما في الأسواق من الأمتعه و الأثاث و ما في البيوت و الأبنيه بمرور الزمان حيث يرد على بعضها مطهر و لو مع الغفله عن نجاسته و طهارته به، و أن الملاقاه في بعضها الآخر يكون بلا رطوبه مسريه كالنقود التي تنتقل من بعض الناس إلى الآخرين و تتناولها أيدي كثير من الناس بمرور الزمان.

نعم، الإنصاف تنجس الماء القليل الموضوع في مثل أطراف الصحن أيام الزياره و الأواني المستعمله في شرب الماء منها، و كذا تنجس بعض المقاهي من حيث أثاثه التي لا- تستعمل فيه الماء المعتصم غير بعيد، و لكن الاحتياط منها بالاجتناب ليس أمراً عجيباً في أذهان المتشرعه المباليين في الدين، و لا يكون لزوم الاجتناب عنها لغواً لا يمكن امتثاله.

أضف إلى ذلك موارد انحلال العلم الاجمالي بالالتفات إلى التنجس بعد انقضاء بعض أطرافه مما يمكن جريان الأصل معه في بعضها الآخر أو لكون التكليف في بعضها معلوماً تفصيلاً نظير الانحلال في المال الذي يؤخذ من الجائر.

فإن الثابت من التعفير هو الإناء الذي تنجس بشرب الكلب من مائه فيتعدى إلى الإناء الذي شرب من اللبن فيه مثلاً، و أمّا الإناء الآخر الذي صب فيه من ذلك الماء أو اللبن فتنجس به فيدخل في إطلاق موثقه عمار الداله على غسل الإناء المتقذر ثلاث

ص: ٣٣٩

مرات (١)، ولا سبيل لنا إلى الجزم و الاطمينان بأن ملاك لزوم التعفير تنجس الإناء بالماء الذى شرب منه الكلب، و هذا يجرى فى الإناء الذى صب فيه ذلك الماء المتنجس.

نعم، يمكن أن يقال: إن التعفير فى الإناء الثانى الذى صب فيه الفضل لو لم يكن أقوى فلا ريب فى أنه احتياط لازم؛ و ذلك أنه لم يفرض فى الموثقه إناء قد شرب الكلب منه و بقى فضله فيه بل المسئول به حكم الماء بعد شرب الكلب منه و قد حكم سلام الله عليه بأن الكلب: «رجس نجس لا- تتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرّه ثمّ بالماء» (٢) و الضمير فى (اغسله) يرجع إلى ما فيه الفضل فيعمّ ما إذا كان فى الإناء الأول أو اريق فى إناء آخر، و كذا الحال فى تنجس الثوب بالماء المتنجس بالبول أو الغساله فإن تعدّد الغسل ثابت فى الثواب الذى أصابه البول.

و أمّا ما أصابه الماء المتنجس بالبول فيدخل فى إطلاق مثل موثقه عمار: «و يغسل كلّ ما أصابه ذلك الماء» (٣) و موثقه الأخرى: «ليس عليها شيء إلّا أن يصيب شيء من مائها أو غير ذلك من القدر فتغسل ذلك الموضع الذى أصابه بعينه» (٤) فإن القدر يعمّ الغساله و الماء المتنجس بالبول أو غيره.

ص: ٣٤٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٩٦-٤٩٧، الباب ٥٣ من أبواب النجاسات.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٢٢٦، الباب الأول من أبواب الأسأر، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ١٤٢، الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٤٥٠، الباب ٢٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

[قد مرّ أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاه تأثره]

(مسأله ١٢) قد مرّ أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاه تأثره، فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبة أصلاً كما إذا دهن على نحو إذا غمس في الماء لا يتبلل أصلاً يمكن أن يقال إنه لا يتنجس بالملاقاه و لو مع الرطوبة المسريه و يحتمل أن يكون رجل الزنبور و الذباب و البق من هذا القبيل (١).

يشترط التأثير في الملاقاه

قد تقدّم اعتبار الرطوبة المسريه في أحد المتلاقيين، و أن الملاقاه بدونها لا تكون موجباً لتنجس الطاهر و اعتبار الرطوبة المسريه لانتقالها من النجس أو المتنجس إلى الطاهر أو انتقالها من الطاهر إلى أحدهما، و لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبة كما ذكر فلا يتنجس بالملاقاه مع النجاسه أو المتنجس الرطبين.

و مثل لذلك ما إذا دهن جسم بحيث يمنع التدهين عن تأثره برطوبه ما يلاقيه فلا يتنجس ذلك الجسم و فيه لو فرض عدم تأثر ذلك الجسم برطوبه ما يلاقيه بالتدهين فالدهن الممسوح به يتنجس بذلك النجس أو المتنجس، و بما أن الرطوبة المسريه للدهن متنجس فيوجب نجاسه ذلك الجسم.

اللهم إلّما أن يقال هذا النحو من الملاقاه مما يكون إصابته للطاهر قبل تنجسه غير موجب لتنجس الطاهر إلّا في موارد الإناء و نحوه كما تقدّم.

و أمّا ما ذكره في رجل الزنبور و الذباب و البق فالواقع خلافه، و لكن ذكرنا أن الرجل و غيرها من أعضاء الحيوان لا يتنجس حيث إن أدلّه التنجيس قاصره عن الشمول لغير موارد التطهير بالغسل غير الجارى في الحيوان.

و تظهر الثمره بين القول بتنجس بدن الحيوان و أن طهارته بزوال العين و بين عدم تنجسه ما إذا أصاب عين النجاسه عضو الحيوان و يبس على ذلك العضو كما إذا أصابه الدم و يبس على عضوه ثم ذبح الحيوان فبناءً على التنجس لا يكفي في تطهير ذلك

(مسأله ١٣) الملاقاه فى الباطن لا- توجب التنجيس فالنخامه الخارجيه من الأنف طاهره و إن لاقت الدم فى باطن الأنف، نعم لو ادخل فيه شىء من الخارج و لاقى الدم فى الباطن فالأحوط فيه الاجتناب (١).

العضو إلّا الغسل، و بناءً على عدم تنجسه يكفى فى طهارته إزاله العين.

أضف إلى ذلك ما تقدّم من أنه لو لاقى ذلك العضو الطاهر مع الرطوبه المسريه و شك فى بقاء عين النجاسه على ذلك العضو عند الملاقاه فيحكم بتنجس الملاقى بناءً على تنجس بدن الحيوان و يحكم بطهارته بناءً على عدم تنجسه كما تقدّم سابقاً.

قد تقدّم أن ما دلّ على تنجيس الطاهر لا- يعم الملاقاه فى الباطن بل لا دليل على نجاسه الدم و غيره ما دام فى الباطن، و إنما يحكم بالتنجس فيما إذا كان الداخلى ظرفاً لملاقاه الشئيين الخارجيين و كان أحدهما طاهر و الآخر نجس كما إذا وضع إصبعه الطاهر على إصبعه النجس مع الرطوبه داخل فمه فإنه يتنجس إصبعه الطاهر، و أمّا فى غير ذلك فلا دليل على التنجس فراجع.

يشترط فى صحة الصلاة واجبه كانت أو مندوبه إزاله النجاسه عن البدن (١) حتى الظفر و الشعر و اللباس ساتراً كان أو غير ساتر، عدا ما سيجىء من مثل الجورب و نحوه مما لا تتم الصلاة فيه.

وجوب الطهارة فى الصلاة

بلا خلاف معروف أو منقول بل ظاهر الكلمات أن الحكم متسالم عليه و الروايات بالغه حدّ التواتر إلّا أنها وردت فى موارد خاصه من البول و الدم و المنى و إصابه رطوبه الكلب و نحو ذلك و لم يرد روايه جامعها لجميع أفراد النجس و المتنجس، و أن الشرط فى الصلاة طهاره البدن و الثوب من جميعها، و ما فى صحيحه زراره: «أصاب ثوبى دم رعا ف أو غيره أو شىء من منى» (١) لا يعدّ من الروايه الجامعه حيث من المحتمل كون (غير ذلك) معطوفاً على (الرعا ف) لا على (الدم) و يؤيد فرض إصابه المنى بعد ذكره، و مع ذلك فهو يختص باللباس و لا يعمّ البدن إلّا أن يقال بعدم احتمال الفرق.

و أمّا صحيحه زراره: «لا صلاة إلّا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار» (٢) بدعوى أن الطهور و إن ينصرف عند الإطلاق إلى الطهارة من الحدث فيما كان بمعنى الطهارة كما فى هذه الروايه إلّا أن قوله عليه السلام فى ذيلها: «و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار» قرينه على أن المراد منه ما يعمّ الخبث و أن الصلاة المنفيه تعم فقد الطهارة الحديثيه و الخبيثه، و لكن يأتى أن الحكم المذكور فى ذيلها حكم آخر و لا يكون قرينه على كون المراد فى صدرها مطلق الطهارة و لو من الخبث فيكون من

ص: ٣٤٣

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٠٢، الباب ٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٢. و تمام الروايه فى التهذيب ١: ٤٢١، الباب ٢٢، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

قبيل الطهور الوارد في صحيحه اخرى: «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود» (١) في كون المراد به الطهارة من الحدث و يمكن كون المراد بالطهور فيهما ما يتطهر به فلا دلالة لهما على موضع استعماله.

و كيف كان فالروايات المشار إليها الواردة في موارد متفرقة كافية في ثبوت الاشتراط بضميمة عدم احتمال الفرق بين تلك الموارد و غيرها من أفراد النجاسة و المتنجس و بعض أجزاء البدن و بعضها الآخر خصوصاً بملاحظه ما ورد في اغتفار تنجيس ثوب لا يتم الصلاة فيه كمرسلة إبراهيم بن أبي البلاد عمن حدثهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالصلاة في الشيء الذي لا تجوز الصلاة فيه وحده يصيب القذر مثل القلنسوة و التّكّه و الجورب» (٢).

و مرسلة عبد الله بن سنان عمن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «كلّ ما كان على الإنسان أو معه مما لا يجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلّى فيه و إن كان فيه قذر مثل القلنسوة و التّكّه و الكمره و النعل و الخفين و ما أشبه ذلك» (٣) فإن ظاهر مثلهما أنّه قذاره ما لا يتم الصلاة فيه مانعه عن الصلاة.

و يمكن الاستدلال على اعتبار طهاره حتى مثل الظفر و الشعر من المصلى أو مانعيه نجاستهما بما في موثقه عمّار من قوله عليه السلام: «و إن كانت رجلك رطبه و جبهتك رطبه أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع حتى

ص: ٣٤٤

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٧١-٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٥٦، الباب ٣١ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٥٦-٤٥٧، الحديث ٥.

و كذا يشترط فى توابعها من صلاه الاحتياط و قضاء التشهد و السجده المنسيين، و كذا فى سجدتى السهو على الأحوط و لا يشترط فيما يتقدمها من الأذان و الإقامة و الأدعية التى قبل تكبيره الإحرام، و لا فيما يتأخرها من التعقيب، و يلحق باللباس على الأحوط اللحاف (١) الذى يتغطى به المصلى مضطجعا إيماءً سواء كان متستراً به أو لا، و إن كان الأقوى فى صورته عدم التستر به بأن كان ساتره غيره عدم الاشتراط.

يبس» (١) فإن (غير ذلك) تعم ما ذكر كما لا يخفى.

ثم إن مقتضى ما تقدم اعتبار طهاره الثوب و البدن فى قضاء الأجزاء المنسيه و صلاه الاحتياط؛ لأن تلك الأجزاء بعينها من الصلاه غايه الأمر تغير مواضعها بالنسيان كما هو ظاهر قضائها بعد الصلاه أى الإتيان بها بعد الصلاه حيث إن القضاء لغه الإتيان بالشىء، و كذا يعتبر فى صلاه الاحتياط فإنها من الصلاه على تقدير نقصها، نعم لا يعتبر فى سجدتى السهو حيث إنهما ليستا من أجزاء الصلاه؛ و لذا لا تبطل بتركهما و لو عمداً و إنما وجبتا لمجرد إرغام الشيطان، و كذا لا تعتبر فى الأذان و الإقامة و التعقيب؛ لكونها خارجة من الصلاه لأن افتتاحها التكبيره و اختتامها التسليمه؛ و لذا لا يعتبر فيها ساير ما يعتبر فى الصلاه أيضاً.

نعم، يعتبر فى الإقامة القيام و الطهاره من الحدث و لكن بدليل آخر غير ما دلّ على اعتبارهما فى الصلاه كما يأتى.

المعتبر فى الصلاه التستر بالثوب كما هو ظاهر ما ورد فى أن المجزى فى الصلاه الإزار و القميص (٢) على ما يأتى مما يستفاد منه عدم جواز الصلاه عارياً، و أمّا

ص: ٣٤٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٥٢، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٣٩٧-٣٩٨، الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلى، الأحاديث ٨-٥.

و يشترط فى صحه الصلاه إزالتها عن موضع السجود(١) دون المواضع الأخر فلا بأس بنجاستها إلّا إذا كان مسريه إلى بدنه أو لباسه.

الستر الواجب بنفسه هو التحفظ عن الفرج و العوره بحيث ينظر إليه سواء كان بالثوب أو بغيره، و عليه فالمصلى مضطجعا مع تمكنه على الثوب لا يجوز له الصلاه عارياً و أن يغطى جسده و منه عورته باللحاف و مع عدم تمكنه لا بأس به لوجوب الصلاه و لو عارياً مع عدم التمكن، و لكن لا يعتبر طهارته فإن لسان الأدله اعتبار طهاره ثوب المصلى، نعم إذا كان ملتفاً باللحاف بحيث يعدّ ثوباً فيعتبر طهارته سواء كان ستره به أو بغيره.

و على الجملة فما فى المتن من التفصيل بين صورته التستر به و عدمه لا يمكن المساعده عليه.

وجوب طهاره مسجد الجبهه

بلا خلاف ظاهر أو منقول إلّا ما حكى (١) عن الراوندى و الوسيله و قد نقل المعتبر القول بجواز السجود على الأرض و الحصر و البوارى المتنجه بالبول فيما إذا جففتها الشمس منهما و استجوده (٢) مع أنهم لم يلتزموا بطهاره الأشياء المزبوره بتجفيف الشمس لانحصار المطهر للمتنجس بالماء.

و على الجملة فهؤلاء لا- يجوزون السجود على المتنجس بأن لم يلتزموا باشتراط طهاره موضع الجبهه من السجود بل يلتزمون بالعفو عن نجاسه موضعها فى الموارد المزبوره.

و حكى (٣) عن فخر المحققين اعتبار طهاره مكان المصلى بأن لا يكون فيه

ص: ٣٤٦

١- (١) حكاه المحقق فى المعتبر ١:٤٤٦.

٢- (٢) المعتبر ١:٤٤٦.

٣- (٣) حكاه السيد الخوئى فى التنقيح فى شرح العروه الوثقى ٣:٢٦١. و انظر إيضاح الفوائد ١:٩٠.

نجاسه مسريه، و عن غيره اعتبار عدم النجاسه المسريه فى موضع الصلاه لئلا يتنجس الثوب أو البدن بتلك النجاسه المسريه.

و تظهر الثمره بين القولين فى ما إذا كانت النجاسه المسريه موضع عفو فى الثوب و البدن كالدّم الأقل من الدرهم أو كانت السرايه إلى مثل الجورب و نحوه مما لا تتم الصلاه فيه فعلى ما ذهب إليه الفخر عدم جواز الصلاه فى ذلك الموضع و عن غيره جوازها فيه.

و كيف ما كان فالمستند للحكم المزبور مضافاً إلى التسالم بالإضافه إلى طهاره موضع الجبهه مع الالتزام بمطهره تجفيف الشمس بل مع عدمه أيضاً فى غير الموارد التى أشرنا إليها صحيحه الحسن بن محبوب قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجصّ يوقد عليه بالعدره و عظام الموتى ثم يجصّص به المسجد أ يسجد عليه؟ فكتب إليه بخطّه: «إن الماء و النار قد طهّراه» (١).

و تقريب الاستدلال أن المرتكز فى ذهن السائل اعتبار طهاره موضع السجود و المتيقن منه موضع الجبهه و قد قرّر سلام الله عليه السائل على مرتكزه و لم يردعه و إنما أجاب بالجواز فى الفرض نظراً إلى طهاره موضعه بالنار و الماء.

نعم، قد يقع الكلام فى فقه الحديث و بيان أن الجص بعد تنجسه بملاقاه العدره حيث يوقد عليه بالعدره و عظام الموتى كيف يطهره الماء و النار؟

و قد يقال: إن الجص و إن يتنجس بملاقاه العدره و الدسومه الخارجه من عظام الموتى إلّا أن العدره و العظام يطهران بالاحتراق و صيرورتهما رماداً؛ لما يأتى من أن

ص: ٣٤٧

الاستحالة فى الأعيان النجسه و المتنجسه توجب الطهاره و لو بانتفاء موضع النجاسه و معروضها ثم إن الجص المتنجس يطهر بصب الماء عليه أو إلقائه فى الماء ليتمكن استعماله فى التجصيص و وجه طهارته بذلك حصول الغسل به حيث لا- يتوقف حصوله على خروج الغساله؛ لما يأتى من أنه يكفى فى تطهير الأرض الرخوه و باطن الصابون و نحوهما- مما لا- يخرج عنه الغساله- وصول الماء الطاهر إلى مواضعه المتنجسه و إن لم يخرج منها و لو فرض عدم فهم وجه طهاره الجص فى فرض السؤال فلا يضر ذلك بالاستدلال بالروايه على اعتبار طهاره مسجد الجبهه لتقرير السائل على معتقده.

و أما دعوى أن المراد بالنار الشمس و أن الجص المزبور للتجصيص المتوقف على الرطوبه و استعماله بالماء إذا جففته الشمس يطهر فيجوز السجود عليه فلا يمكن المساعده عليها؛ فإن إرادته الشمس من النار فى نفسه غير محتمل خصوصاً بملاحظه فرض السائل طبخ الجص بالنار التى وقودها العذره و عظام الموتى.

أقول: المذكور فى الصحيحه طهاره الجص بالماء و النار لا بالماء خاصه كما هو مقتضى التوجيه المزبور، مع أن التجصيص غالباً يكون بجعل الماء القليل فى الإناء و إلقاء الجص فى ذلك الماء تدريجاً بحيث ربما يبقى ما يلقى فى الإناء من الجص يابساً حيث يجذب الماء ما القى فيه قبل ذلك، نعم تسرى رطوبته إلى ذلك اليابس أيضاً بخلط ما فى الإناء باليد و نحوها حتى يصلح استعماله فى التجصيص، و من الظاهر أن سرايه رطوبه إلى اليابس بخلط ما فى الإناء من الجص لا يعدّ غسلاً، و على تقدير الإغماض عن ذلك أيضاً فالمعتبر فى تطهير المتنجس بالماء القليل ورود الماء عليه كما هو مقتضى القول بتنجس ما فى الإناء من الماء القليل بإدخال القدر فيه مع أن

المتعارف في التخصيص إدخال الجص و إلقاءه في ماء الإناء.

و يمكن أن يقال بأنه لم يفرض في السؤال تنجس الجص المطبوخ بالعدرة و عظام الموتى حيث إن العظم من الميتة مما لا تحله الحياه، و العذرة استعمالها وقوداً يكون بعد جمعها من الكنائف مما تجعل في سطوح البيوت و نحوها بعد جفافها فالمراد من تطهير النار إزالتها باستحالتها رماداً، و من مطهره الماء إزاله الأثر الباقي منهما على الجص حيث يستهلك ذلك الأثر فكان الموجود في ذهن السائل أن العذرة و عظام الموتى لا يجوز السجود عليهما بعد الاحتراق و قبله.

و هل الجص الذي يبقى فيه بعض الأثر منهما بعد احتراقهما كذلك لا يجوز السجود عليه؟ فأجاب سلام الله عليه بأنه لا بأس بالسجود على الجص المزبور لزوال العذرة و عظام الموتى و أثرهما بالنار و الماء، و لا- دلالة في الحديث على اعتبار طهاره مسجد الجبهه من النجاسه الحكميه لا سؤالاً و لا جواباً.

نعم، ربما يستدل على اعتبار طهاره المسجد بما في النبوى المرسل: «جنبوا مساجدكم النجاسه» (١) و التعبير بالجمع لا يدل على اعتبار الطهاره في جميع المساجد السبعه فإن الجمع بملاحظه أفراد المصلين حيث إن المسجد ينصرف إلى موضع الجبهه.

و فيه أن الروايه ضعيفه سنداً و دلالة فإنه لو لم يكن ظاهر المساجد بيوت الله المعد للصلاه فلا أقل من احتمالها نظير النهى عن النهى في قوله عليه السلام: «جنبوا مساجدكم البيع و الشراء و المجانين و الصبيان» (٢).

ص: ٣٤٩

١- (١) وسائل الشيعة ٥: ٢٢٩، الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٢٣٣، الباب ٢٧، الحديث الأول.

و على الجملة لا يمكن الاستدلال بهذا الخبر لا على طهاره مسجد الجبهه و لا اعتبار طهاره جميع المساجد السبعة، فما قيل من الاستدلال به على طهاره مواضع الأعضاء السبعة ضعيف.

لا يقال: كون المراد بالمساجد بيوت الله يأتي في صحيحه ابن محبوب المتقدمه (١).

فإنه يقال: السؤال فيها كان راجعاً إلى السجود على الجص المفروض طبخه بالعدرة و عظام الموتى بخلاف النبى و نحوه فإنهما ناظران إلى حكم المساجد.

لا يقال: لو فرض دلالة صحيحه ابن محبوب على طهاره موضع السجود و لو من الجبهه فقد يعارضها ما فى موثقه عمار من قوله عليه السلام: «إن كانت رجلك رطبه أو جبهتك رطبه أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر فلا تصل على ذلك الموضع حتى ييبس» (٢) فإن مفهومها جواز الصلاة على ذلك الموضع القدر مع جفاف الجبهه و لو كانت الطهاره فى مسجد الجبهه أو سائر المواضع معتبره لما صحَّ الصلاة فى ذلك الموضع القدر و لو مع جفاف الجبهه أو سائر المواضع.

فإنه يقال: المعتبره فى السجود كما يأتي فى المسألة الآتية مسَّ الجبهه أى شىء منها الأرض أو غيرها مما يصحَّ السجود عليه و الطهاره معتبره فى مسجد الجبهه و لو فى المقدار الذى يتحقق به المسَّ المعتبر فى السجود لا فى تمام الموضع الذى يقع عليه الجبهه، و دلالة الصحيحه على صحه الصلاة و لو مع نجاسه تمام موضع الجبهه

ص: ٣٥٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٥٢٧، الباب ٨١ من أبواب النجاسات.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٥٢، الباب ٢٩، الحديث ٤.

بالإطلاق فيرفع اليد عن هذا الإطلاق بحملها على صورته نجاسة بعض موضع الجبهة بصحيحه ابن محبوب المفروض فيه نجاسة تمام موضع الجبهة لو لا طهارته بالنار و الماء، بل العمدة في رفع اليد عن إطلاق الموثقة التسالم على اعتبار طهاره موضع الجبهة، و المقدار المعلوم من التسالم عدم جواز الصلاة مع نجاسة تمام موضع الجبهة بأن لا تقع الجبهة على موضع يكون و لو مقدار ما من ذلك الموضع طاهراً، و اعتبار الزائد على ذلك مدفوع بأصاله البراءة عن الاشتراط، بل للموثقة المزبورة حيث لا تصل معها النوبة إلى الأصل العملى.

و مما ذكرنا يظهر الحال فى مثل صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألت عن البوارى يبل قصبها بماء قدر أ يصلى عليه؟ قال: «إذا يبست فلا بأس» (١) فإنه يحمل على ما إذا جعل للموضع المعتبر فى السجود من الجبهة شيئاً طاهراً يصح السجود عليه، كما أنه يرفع بمثل هذه الصحيحه اليد عن إطلاق النهى فى موثقه عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاذ كونه يصيبها الاحتلام أ يصلى عليها؟ قال: «لا» (٢) بحملها على صورته عدم جفاف الاحتلام و تعدى النجاسة إلى ثوبه أو بدنه كما دلّ على ذلك موثقه عمار المتقدمه (٣).

و أيضاً المقدار المنكشف فى صحيحه ابن محبوب (٤) من اعتقاد السامع بطهاره المسجد سطح الموضع المماس للجبهة.

ص: ٣٥١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤٥٣-٤٥٤، الباب ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر السابق: ٤٥٥، الباب ٣٠، الحديث ٦.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤٥٢، الباب ٢٩، الحديث ٤.

٤- (٤) المصدر السابق: ٥٢٧، الباب ٨١ من أبواب النجاسات.

[إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر و بعضه نجس صح]

(مسألة ١) إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر و بعضه نجس صح إذا كان الطاهر بمقدار الواجب فلا يضر كون البعض الآخر نجساً و إن كان الأحوط طهاره جميع ما يقع عليه و يكفي كون السطح الطاهر من المسجد طاهراً، و إن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجساً، فلو وضع التربة على محل نجس و كانت طاهره و لو سطحها الطاهر صحت صلاته.

(مسألة ٢) تجب إزالة النجاسة عن المساجد (١) داخلها و سقفها و سطحها و طرف الداخل من جدرانها، بل و الطرف الخارج على الأحوط إلا أن لا يجعلها الواقف جزءاً من المسجد، بل لو لم يجعل مكاناً مخصوصاً منها جزءاً لا يلحقه الحكم، و وجوب الإزالة فوري فلا يجوز التأخير بمقدار ينافي الفور العرفي، و يحرم تنجيسها أيضاً، بل لا يجوز إدخال عين النجاسة فيها و إن لم تكن منجسة إذا كانت موجبه لهتك حرمتها، بل مطلقاً على الأحوط، و أما إدخال المتنجس فلا بأس به ما لم يستلزم الهتك.

و أما اعتبار طهاره باطنه أو سطحه الآخر أو طهاره ما تحت ذلك الموضع المماس فشيء منها لا يستفاد لا من السؤال فيها، و لا من التقرير لما كان في ارتكازه، و لا من التسالم المشار إليه آنفاً فيرجع إلى أصله البراءة عن غير طهاره السطح الطاهر ممّا يمس الجبهه كما لا يخفى.

وجوب تطهير المساجد

لم يظهر الخلاف في وجوب إزالة النجاسة عن المساجد بل ظاهر جماعه كالشيخ قدس سره و ابن ادریس و العلامة و ولده و الشهيد (١) و غيرهم دعوى الإجماع عليه.

ص: ٣٥٢

١- (١) الخلاف ٥١٨: ١، ذيل المسألة ٢٦٠. السرائر ١٦٣: ١، نهج الحق و كشف الصدق: ٤٣٦، إيضاح الفوائد ٩٢: ١، الذكري ٣: ١٢٩.

و قد يقال بأن عدم جواز تنجيسها و وجوب إزاله النجاسه عنها من المرتكزات فى أذهان المشرعه لرعايه قداسه المكان حيث عدّت للصلاه و العباده و المخالف هو صاحب المدارك و صاحب الحدائق (١) شاذ لا ينافى قطعيه الحكم و قد استدل فى الحدائق على جواز تنجيسها بروايه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الدملى يكون بالرجل فينفجر و هو فى الصلاه؟ قال: «يمسحه و يمسح يده بالحائط أو بالأرض و لا يقطع الصلاه» (٢) بدعوى أن المسح فيها يعمّ حائط المسجد، بل هو الغالب فى الصلاه.

و لكن لا يخفى ما فيه للمناقشه فى سنده بعلى بن خالد و إن وصفها بالموثقه و عدم إطلاقها فإنه لو عمّ حائط المسجد لعمّ حائط المملوك للغير.

و ما ذكر من الغالب فى الصلاه هى الصلاه فى المسجد كما ترى.

أقول: إزاله النجاسه عن المسجد فيما كانت نجاستها هتكاً أو تكون موجباً للتعدى إلى المصلين ظاهره، و أمّا مع عدمهما كما إذا تنجس سقفه أو جدراناه بالماء المتنجس أو باليد القذره و نحوهما فلا سبيل لنا إلى إحراز الارتكاز خصوصاً فيما كان المسجد متروكاً لا يصلى أحد فيه إلّا نادراً.

نعم، قد يستدل على عموم الحكم و الارتكاز بصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الدابه تبول فيصيب بولها المسجد أو حائطه أ يصلى فيه قبل أن يغسل؟ قال: «إذا جف فلا بأس به» (٣) بدعوى أن أصل إزاله البول عن المسجد كان مسلماً بحسب ارتكاز على بن جعفر، و إنما سأله عن جواز تقديم الصلاه فيه على إزالته،

ص: ٣٥٣

١- (١) مدارك الأحكام ٣٠٦:٢، الحدائق الناضره ٢٩٤:٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٣٥:٣، الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٨.

٣- (٣) المصدر السابق: ٤١١، الباب ٩، الحديث ١٨.

و الإمام عليه السلام لم يردع في الجواب عن مرتكزه ثم إن البول من الدواب و إن كان طاهراً إلا أن حكمه عليه السلام بجواز الصلاة فيه مع جفافه بالقضيه الشرطيه الظاهره في المنع مع عدم جفافه؛ لرعايه التقيه كما هو الحال في ساير ما ورد ظاهره نجاسه بول الدواب و أرواثها.

و على الجملة فرض السائل إصابه البول لحائط المسجد و سؤاله عن جواز الصلاة فيه قبل غسله ظاهره ارتكاز لزوم تطهيره، و لما لم يرد في الجواب ما يردعه عن الارتكاز يكون عدم الردع كافياً في ثبوت الحكم.

و ربّما يقال في الجواب: إنه لا سبيل لنا إلى إحراز أن المرتكز عند السائل كان لزوم تطهير المسجد عن النجاسات؛ و لذا سئل عن جواز تقديم الصلاة على تطهيره من بول الدابه، بل من المحتمل جداً أنه كان يعرف طهاره بول الدابه لبعده خفاء طهارته على مثل علي بن جعفر، و أنه كان يعتقد استحباب تنزيه المساجد و سأل أخاه أن الصلاة في المسجد المزبور قبل غسله ينافي استحباب التنزيه أم لا؟

و فيه أن هذا الاحتمال لا يناسب الجواب و لا ظاهر السؤال، نعم يمكن أن يقال:

إنه و إن كان يعتقد تطهير المساجد عن النجاسات و لكن لا سبيل لنا إلى إحراز اعتقاده أنه واجب نفسى، بل لعل اعتقاده كان مبنياً على الممانعه من سرايه تلك النجاسه إلى ثوب المصلى و بدنه و قد سأل أخاه عليه عن الصلاة فيه قبل غسله من بول الدابه لاحتماله طهاره بوله، فيكون نظير روايته الأخرى قال: سألته عن الثوب يوضع في مريط الدابه على بولها أو روثها؟ قال: «إن علق به شيء فليغسله و إن أصابه شيء من الروث أو الصفرة التي يكون معه فلا يغسله من صفرة» (١).

ص: ٣٥٤

و على الجملة الروايه الأولى تكون مما دلّ على نجاسه أبوال الدواب و لا بعد لخفاء طهارتها فى ذلك الزمان لمثله أيضاً كما يظهر من سؤاله فى الروايه الثانيه.

و قد يستدل على الحكم بموثقه محمد الحلبي قال:نزلنا فى مكان بيننا و بين المسجد زقاق قدر فدخلت على أبى عبد الله عليه السلام فقال:أين نزلتم؟ فقلت:نزلنا فى دار فلان، فقال:إن بينكم و بين المسجد زقاقاً قدراً أو قلنا له:إن بيننا و بين المسجد زقاقاً قدراً؟ فقال:لا بأس، الأرض تطهر بعضها بعضاً (١)، فإنه لو لم يكن تنجيس المسجد و لو بالدخول فيه بالنعل أو الرجل القذر محرماً لم يكن معنى لتعليل نفى البأس بأن النجاسه الحاصله من الأرض تزول ببعضها الأخرى و لو بالمشى عليه.

و لكن لا- يخفى أنه لم يظهر أن وجه السؤال فى مسأله تنجيس المسجد، بل من المحتمل أن يكون السؤال ناظراً إلى الصلاه فى ذلك المسجد مع كون المشى إليه موجباً لتنجس الخف أو الرجل و أجاب عليه السلام بعدم الباس لزوال تنجسهما عند الوصول إليه ببعض الأرض الأخرى فيكون مدلولها قريب إلى ما يدلّ عليه روايه المعلى بن خنيس قال:سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً؟ فقال:أ ليس وراءه شىء جاف؟ قلت:بلى، قال:لا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً (٢).

و مما ذكرنا يظهر الحال فى ما رواه فى آخر السرائر من روايه محمد الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام (٣) بل ذيلها ظاهر فيما احتملنا فلاحظ.

ص: ٣٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣:٤٥٨، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر السابق:الحديث ٣.

٣- (٣) السرائر ٣:٥٥٥ و فيه:و قلت له:إن طريقى إلى المسجد فى زقاق يبال فيه فرّما مررت به و ليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته؟ قال:أ ليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسه؟ قلت:بلى، قال:فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً.

و أمّا الاستدلال بالروايات الواردة فى اتخاذ الكنيف مسجداً من أنه ينظف و يلقى عليه التراب بناءً على إطلاقها و عدم كون المراد بالمسجد فيها خصوص المصلّى فلا يصلح؛ لأنه لا دلالة لها على أزيد من اعتبار طهاره الأرض منها التى يصلّى عليها، و لا تعمّ تطهير جدرانها و سطحها الباطن، و لعلّ اعتبار ظاهر أرضها لأن لا تسرى النجاسه إلى بدن المصلّى أو ثيابه فى موارد الرطوبة المسريه فى الأرض أو فى ثوبه و بدنه.

و قد يستدلّ على الحكم بقوله سبحانه: ﴿وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرَا بَيْتَنَا لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (١) بدعوى أنه بعد اعتبار القذاره لأُمور تعمّها الآية المباركه.

و لكن لا- يخفى أن لزوم التطهير من القذاره العرفيه غير ثابت و لو بنحو الواجب الكفائى بالإضافة إلينا فكيف تعمّ الآية القذاره الشرعيه بعد اعتبارها؟ خصوصاً بأن الخطاب لإبراهيم و ابنه إسماعيل على نبينا و عليهم الصلاه و السلام.

إزاله النجاسه عن المساجد وجوبها فوري فإنه لا يحتمل تأخيرها جائزاً إلى أواخر عمر المكلف و حيث لم يحدّد بزمان كإلى سنه أو سنتين يتعين الفوريه العرفيه مع أنها تناسب المرتكز عند المشرعه من قداسه المساجد و نحوها و أيضاً يستفاد ممّا دلّ على وجوب الإزاله حرمة تنجيسها كما هو مقتضى الملازمه بين وجوب فعل و عدم جواز ما لا يجتمع جوازه مع وجوب ذلك الفعل فإذا أمر بدفن الموتى فيستفاد

ص: ٣٥٦

منه حرمة نبش قبره و إذا أمر بنجاء النفس المحترمه عن الهلكه فيستفاد منه حرمة إلقائها فى الهلكه.

و قد ألحق قدس سره بحرمة تنجيسها إدخال عين النجاسه فيها بلا فرق بين كون إدخالها يعدّ هتكاً لها أم لا، و لعلّه استفاد فى صورته عدم الهتك من قوله سبحانه: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» (١) و للنبوى: «جنبوا مساجدكم النجاسه» (٢).

و لكن يرد عليه أن ما دلّ على جواز صلاه المستحاضه فى المسجد و دخول من به جروح أو قروح و دخول الصبيان المساجد مما جرت عليه سيره المتشرعه مع أن كلّ ذلك من إدخال النجاسه فى المسجد؛ و لذا التزم بعض الأصحاب بالجواز فى مثل هذه الفروض مما ثبت السيره بالدخول و الإدخال فيها.

و فيه ما تقدم سابقاً من أن للمشرك نجاستين:

إحدهما: خارجيه حيث إن الشرك و الاعتقاد بخلاف التوحيد قذاره نفسانيه.

و ثانيتهما: القذاره الاعتباريه بحيث يتنجس ما يلاقيه بالرطوبه و المناسب لمنعهم عن دخول المسجد الحرام أو البيت الحرام بيت التوحيد و نفى الشرك يناسب إرادته الأول من القذارتين من الآيه، بل لم يظهر اعتبار النجاسه بالمعنى الثانى فى زمان نزول الآيه فلا يمكن التعدى إلى سائر النجاسات الاعتباريه، و لو اغمض عن ذلك فمن المحتمل دخاله كلتا النجاستين فى الحكم المزبور، و بهذا الاعتبار وصفوا بالنجاسه بالمعنى المصدري و كأنهم النجاسه فلا يجرى ذلك فى مثل الدم و البول و المنى فضلاً عن المتنجات.

ص: ٣٥٧

١- (١) سورة التوبه: الآيه ٢٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٢٢٩، الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢.

(مسأله ٣) وجوب إزاله النجاسه عن المساجد كفائي (١) و لا اختصاص له بمن نجسها أو صار سبباً فيجب على كل أحد.

و أما النبوى فقد تقدّم الكلام فيه و المتحصل لو كان إدخال عين النجاسه أو المتنجس هتكاً للمسجد و معابدهم فلا يجوز كما لا- يجوز الهتك و لم يكن الشئ نجساً كجعل المسجد مجمع زباله و أما فى غير ذلك فالأصل عدم التحريم و المنع و الله سبحانه هو العالم.

وجوب تطهير المساجد كفائي

فإن الغرض و هو حصول الطهاره للمسجد يحصل بفعل البعض فيكون تكليف كل بتطهيره ما دام لم يحصل الطهاره له و لو بفعل البعض من غير فرق بين تلوّث المسجد بغير فعل المكلف أو بفعل مكلف.

و ربّما يقال إن مع تنجيسه بفعل مكلف يكون لوجوب التطهير جهه اختصاص به و إن وجب على السائرین أيضاً بنحو الواجب الكفائي وجهه الاختصاص به إجباره على تطهيره أو دفع الأجره لتطهيره فيما إذا لم يحصل التطهير بالتبرع، و الوجه فى ذلك أنه كما يحرم تنجيس المسجد حدوثاً كذلك يحرم تنجيسه بقاءً، و بقاء نجاسته مستند إليه.

و فيه إن أريد من جهه الاختصاص أن الإزاله تجب عليه عيناً غايه الأمر لو لم يقم بها وجب على السائرین كفايه كما فى وجوب نفقه ولد الفقير على والده الغنى فإنه لو ترك الإنفاق يجبر عليه، و مع عدم التمكن على الإجبار و أخذ النفقه منه يجب على السائرین كفايه فهذا لا دليل عليه فى المقام و حرمة التنجيس بقاءً ليس إلّا عباره أخرى عن وجوب الإزاله.

و بتعبير آخر ما استفيد بالملازمه المتقدّمه حرمة التنجيس حدوثاً خاصاً، و أما حرمة إبقائه على نجاسته فهى عباره أخرى عن ترك الإزاله الواجبه على نحو الكفايه

[إذا رأى نجاسه في المسجد و قد دخل وقت الصلاة يجب المبادره إلى ازالته]

(مسألة ٤) إذا رأى نجاسه في المسجد و قد دخل وقت الصلاة يجب المبادره إلى ازالته مقدماً على الصلاة مع سعه وقتها و مع الضيق قدامها (١) و لو ترك الإزالة مع السعه و اشتغل بالصلاة عصي لترك الإزالة، لكن في بطلان صلاته إشكال و الأقوى الصحه هذا إذا أمكنه الإزالة، و أمّا مع عدم قدرته مطلقاً أو في ذلك الوقت

و تطهير المسجد لا يدخل في الضمان إلّا مع الأمر به لا بنحو التبرع فإن المسجد أو وصفه لا يدخل في تلف المال في اليد أو إتلافه على ما تقرر في محله من أن المسجد لا يكون مالاً حتى للموقوف عليهم ليكون فيه ضمان تلف الوصف أو تلف العين، و سيأتي أن تنجيس مال الغير أيضاً لا يوجب ضمان أجره تطهيره بل يكون ضمان تلف الوصف فينتفي في تنجيس المسجد ضمان الوصف أيضاً.

التزام بين الصلاة و الإزالة

لأن الموجب لتقديم الصلاة في ضيق الوقت لكون وجوبها أهم حيث إن الصلاة من إحدى الخمس الذي بنى الإسلام عليه (١)، و أنها أول ما يحاسب به العبد (٢)، و أنها من فرائض الله (٣) إلى غير ذلك بلا فرق بين درك ركعه من الصلاة مع إزالتها عن المسجد أولاً في الوقت أم لا.

و ما قيل من أن ثبوت البديل لأحد الواجبين في باب التزام مرجح لما ليس له بدل قد ذكرنا في محله عدم تمامه حيث يحتمل أن يكون المبدل أقوى ملاكاً من البديل و الواجب الآخر هذا فيما إذا كان الموضوع لوجوب البديل عدم التمكن على المبدل، و أمّا إذا كان الموضوع له عدم التمكن بمعنى عدم اشتغال الذمه بتكليف آخر فالإتيان

ص: ٣٥٩

١- (١) وسائل الشيعة ١: ١٥، الباب الأول من أبواب مقدمه العبادات.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤: ٣٤، الباب ٨ من أبواب أعداد الفرائض، الحديث ١٠.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ١٥، الباب الأول من أبواب مقدمه العبادات.

فلا إشكال فى صحه صلاته (١) و لا فرق فى الإشكال فى الصورة الأولى بين أن يصلى فى ذلك المسجد أو فى مسجد آخر (٢) و إذا اشتغل غيره بالإزالة لا مانع من

بالواجب الآخر مع البدل و إن يتعين إلّا أن عدم التكليف بالمبدل مع ذلك التكليف يخرج عن باب التزام بينهما فإن الملاك فيه عدم التكليف بالآخر من المتزامين بصرف قدره فى أحدهما لا بمجرد ثبوت التكليف بأحدهما كما لا يخفى، بخلاف سعه الوقت حيث لا- تراحم بين الواجب الموسع و الواجب المضيق، بل يمكن الأمر بكلّ منهما بلا حاجة إلى الترتب، و حيث إن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص فلا بأس بالحكم بصحه الصلاه التى أتى بها زمان ترك الإزالة أخذاً بإطلاق متعلق الأمر.

و قد ذكرنا أن الترخيص فى التطبيق على كلّ فرد يجرى فى الفرد المزامح لوجوب الإزالة و لو بنحو الترتب، و على ذلك فيؤتى بذلك الفرد بداعى الأمر بطبيعى الفعل كما يؤتى غيره بهذا الداعى.

و أمّا دعوى صحه الفرد المزبور لشموله للملاك و إن لا- يعمه الطبيعى المتعلق به الأمر كما عن صاحب الكفايه فلا يمكن المساعدة عليها؛ لأن السبيل إلى إحراز إعلان دخوله فى الطبيعى المتعلق به الأمر و إذا فرض عدم دخوله فيه فكيف يحرز حصوله فيه؟

لدخول الفرد المزامح للإزالة تحت إطلاق متعلق الأمر مع عدم الأمر بالإزالة حتى بناءً على أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده الخاص لفرض عدم الأمر بالإزالة فى الفرض.

أو فى مكان ثالث؛ لأن الصلاه فى أى مكان فرض ضد للإزالة على الفرض و بناءً على أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده الخاص تكون الصلاه منهيّاً عنها بناءً على ذلك القول أو على القول بأن الأمر بالشىء يقتضى عدم الأمر بضده و لو موسعاً و حتى على نحو الترتب.

مبادرته إلى الصلاة قبل تحقق الإزالة (١).

لا يقال: النهى الغيرى لا يوجب بطلان العمل حيث إن النهى المزبور يجتمع مع الصلاح الخالص الموجب لصحته عباده.

فإنه يقال: مع النهى الغيرى لا يمكن كشف الملاك و لو بالأمر أو الترخيص فى التطبيق عليه و لو مترتباً، نعم يأتى فى التعليقه الآتیه أن عدم كشف الملاك ينحصر بصوره داعويه النهى الغيرى فانتظر.

لأنه كما يجوز له فى هذا الحال ساير الأفعال المباحه كذلك يجوز الاشتغال بالواجب الموسع.

و بتعبير آخر كما أن الأمر بالمركب الارتباطى لا يسقط إلّا بالإتيان بجزئه الأخير و لكن مع ذلك تسقط داعويته بالإضافة إلى الأجزاء المأتيه كذلك الواجب الكفائى و إن لا يسقط عن السائرين إلّا بتمام الفعل من البعض إلّا أن داعويته للسائرين بالإقدام يسقط باقدام البعض و الأمر بالإزالة ينافى الأمر بالصلاه بداعويته حتى بناءً على أن الأمر بالإزالة منهى عنده الخاص؛ و لذا لو لم يلتفت إلى نجاسه المسجد أو جهل بها فتصحّ صلاته و لو انكشف بعد الصلاه أنه كان متنجساً.

و لا يقاس ذلك بصوره الصلاه فى الدار المغصوبه جهلاً بغصبها أو الوضوء بالماء المغصوب جهلاً بغصبيه الماء حيث ذكرنا أن مع النهى الواقعى لا يصح الوضوء و الصلاه و الوجه فى عدم القياس أن النهى عن الغصب نفسى يكشف عن الفساد الغالب فلا تصحّ عباده بخلاف النهى الغيرى فإنه لا- مبغوضيه فيه و إنما لا يعمه الأمر لتنافى الغرض لا الملاك و مع عدم النهى كما هو مقتضى فرض الجهل لا تنافى فى الفرض بل يمكن الأخذ بإطلاق متعلق الأمر فى الفرد المزاحم بالالتزام بالتخفيف فيه مع عدم داعويه النهى الغيرى.

[إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجساً كانت صلاته صحيحة]

(مسألة ٥) إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجساً كانت صلاته صحيحة، وكذا إذا كان عالماً بالنجاسة ثم غفل و صلى، و أمّا إذا علمها أو التفت إليها في أثناء الصلاة فهل يجب إتمامها ثم الإزالة أو إبطالها و المبادره إلى الإزالة؟ وجهان أو وجوه، و الأقوى وجوب الإتمام (١).

و بما ذكرنا يظهر الخلل فيما ذكر في التنقيح في المسألة الخامسة من قياس الصلاة مع نجاسة المسجد في صورته الجهل بها بناءً على النهي الغيري بالصلاة في الدار المغصوبة، أو الوضوء بالماء المغصوب مع الجهل بالغصب فلاحظ و تدبر.

و علّل ذلك قدس سره في مسألة عدم جواز قطع الفريضة بأن دليل الفوريه قاصر الشمول لمثل المقام فتبقى حرمة قطع الصلاة الفريضة بلا مزاحم، و أورد عليه بأن وجوب فوريه الإزالة بعينه ما دلّ على وجوب الإزالة و مرجعه إلى حرمة إبقاء المسجد على تنجسه و الحرمة ساريه إلى كلّ زمان و منه زمان الالتفات إليه أثناء الصلاة، و على ذلك تكون حرمة قطع الصلاة و حرمة إبقاء المسجد على نجاسته من المتزاحمين و لم يعلم أهميه أحدهما بل الأهميه في كلّ منهما محتمله فيكون الحكم التخيير ثم ذكر في آخر كلامه بما أن العمده في دليل حرمة قطع الصلاة الإجماع و لا إجماع في الفرض فالمتيقن رعايه التكليف بالإزالة فوراً.

و قد يقال بأنه كما لا إطلاق في ناحيه وجوب الإزالة بحيث يعمّ تنجس المسجد حال كون المكلف أثناء الصلاة كذلك لا إطلاق في دليل حرمة قطع الفريضة بحيث يعمّ مثل الفرض فإن عمده الدليل على عدم جوازه الإجماع لا مثل ما ورد من أن تحريمها التكبير و تحليلها التسليم حيث إن المراد من تحريمها الدخول بها، و من التحليل الخروج منها و لذا تعمّ ذلك الصلاة المندوبه مع أنه لا حرمة للقطع فيها.

و بتعبير آخر للصلاه موانع و قواطع و المعتبر فيها تركها من الشروع في تكبيره

الإِـحرام إلى آخر الصلاة و لا فرق في ذلك بين الصلاة المندوبه و المستحبه إلّا في بعض الموانع فالمراد من تحليلها بيان أوّل فعل يعتبر معه رعايه تلك القواطع و الموانع و آخر فعل منها التسليمه كما لا يخفى.

أقول: قد تقدم أن حرمة تنجيس المسجد و إن يستفاد من دليل وجوب الإزالة إلّا أن الحرمة في تنجيسه حدوثاً، و أمّا إبقاؤه على نجاسته فهو فعل لمن نجسه و لا يستفاد حرمة مع الدليل على وجوب الإزالة بنحو الواجب الكفائي لعدم تعدّد تكليف وجوب الإزالة حرمة و التنجيس بقاءً، و إرجاع وجوب الإزالة إلى حرمة بقاء المسجد على نجاسته غير صحيح؛ لأن بقاء المسجد على نجاسته ليس فعلاً- ليتعلق به الحرمة، نعم هو فعل من نجسه و المفروض أن وجوب الإزالة لا- يختص به بل يثبت للجميع بنحو الواجب الكفائي، و عليه فما دلّ على وجوب إزالته لا يعمّ ما إذا حصل التنجيس حال الصلاة أو التفت إلى التنجس أو علم بها أثناءها بأن استفيد من الدليل المزبور فوريته حتى بالإضافة إلى هذا الحال، و كذا لا دليل على حرمة قطع الصلاة في الفرض؛ لأن العمده فيه الإجماع و هو غير حاصل في الفرض فيكون الحكم التخيير بين قطع الصلاة و الاشتغال بالإزالة أو إتمامها ثم إزالتها.

لا- يقال: إذا لم يكن في دليل وجوب الإزالة فوريه بالإضافة إلى الفرض و كذا في دليل حرمة قطع الصلاة فيحوز للمكلف في الفرض ترك كلاً الأمرين بأن قطع صلاته و ترك إزالته في زمان لو لم يقطع الصلاة لكان مصلياً فيه.

فإنه يقال: لعدم الإجماع على حرمة قطع الصلاة في فرض الاشتغال بالإزالة و إلّا فالظاهر ثبوت الإجماع على عدم جواز قطعها مع عدم الاشتغال بالإزالة.

و قد يفصل بين ما إذا كان المسجد تنجس أثناء الصلاة أو ما إذا التفت إليه أثناء

[إذا كان موضع من المسجد نجساً لا يجوز تنجيسه ثانياً]

(مسأله ٦) إذا كان موضع من المسجد نجساً لا يجوز تنجيسه ثانياً بما يوجب تلويثه (١) بل و كذا مع عدم التلويث إذا كانت الثانية أشد و أغلظ من الأولى، و إلّا ففي تحريره تأمل بل منع إذا لم يستلزم تنجيسه ما يجاوره من الموضع الطاهر لكنه أحوط.

الصلاه و بين ما إذا احتمل نجاسته قبل الصلاه و علمها أثناءها فإنه يجرى فى الأولين استصحاب حرمه قطع الصلاه الثابته قبل حدوث تنجسه أو قبل الالتفات إليه بخلاف ما إذا علمه أثناءها فإن حرمه القطع فى الفرض من الأول غير ثابت نظراً إلى وجوب إزاله تنجس المسجد فوراً الثابت واقعاً قبل الدخول فى الصلاه.

و فيه أن وجوب الاتمام أو حرمه القطع غير ثابت فى شىء من الفروض الثلاثه؛ و لذا لو علم عند الدخول فى الصلاه بحدوث نجاسه المسجد و هو فى أثناءها يجوز له القطع قبل حدوثها للتهيؤ للإزاله بمجرد الحدوث.

أضف فيها إلى ذلك أن الاستصحاب فى الفرضين الأولين من الاستصحاب فى الشبهه الحكميه و هو غير جار فى أمثال المقام مما تقع المعارضه فيها بين استصحاب المجعول و استصحاب عدم الجعل بالإضافة إلى الظرف الذى يحتمل اختصاص الحكم المجعول بما قبله فتدبر.

لا يجوز تنجيس المسجد ثانياً

و قد علل حرمه تلويثه و إن لم يكن منجساً لموضعه بأنه هتك و مناف للأمر بتعظيم المشاهد و مساجد الله، و لكن فى إطلاق كونه هتكاً و منافياً لتعظيمه تأمل بل منع، و يظهر ذلك بملاحظه تلويث بدن الشهيد و لو كان متنجساً من قبل بدمه الخارج من عروقه المقطوعه.

و قد يقال بأن حرمه تلويثه مبنى على حرمه دخول النجاسه الملوته فى المساجد.

[لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز]

(مسألة ٧) لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز (١) بل وجب، و كذا لو توقف على تخريب شيء منه، و لا- يجب طم الحفر و تعمير الخراب، نعم لو كان مثل الآجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب.

و فيه أن الدخول لا يتحقق بالتلوّث بل يحصل قبله.

و أيضاً دعوى اختصاص الآيه بحرمة إدخال النجاسة الملوثة لا يمكن المساعدة عليها لما تقدّم من عدم دلالة الآيه على حرمة دخول النجاسة حتى يخرج عنه بما إذا لم يكن منجسه و ملوثة بالسيرة المتشرعة من إدخال غير المنجسه و الملوثة فيها اللهم إلّا أن يقال إن التلوّث حرمة بالفحوى فإنه إذا كانت النجاسة الثانية أشدّ و أغلظ حرمة كما إذا ألقى البول على موضع من المسجد المتنجس من قبل بالماء المتنجس فالتلوّث بنظر العرف لا يقصر عن الفرض المزبور و قد تقدّم أن النجاسة قابله للتعدّد فيما إذا كان بينهما اختلاف فى المطهر و لا أقلّ من تبدل النجاسة الأخف إلى الشديد، و المستفاد مما دلّ على وجوب الإزالة عدم جواز التنجيس بالأشدّ أيضاً و لو كون الموضع متنجساً بالأخف قبله، نعم إذا لم تكن النجاسة الثانية أشدّ أو أكثر فلا دليل على عدم جواز تنجيس المتنجس سواء قيل بالتداخل فى المزيل أو فى المزال كما لا يخفى فإنه لا يستفاد من دليل وجوب الإزالة حرمة.

تطهير المسجد

يقع الكلام فى جواز حفر أرض المسجد و وجوبه فيما إذا توقف تطهيره عليه، و كذا فيما لو توقف التطهير على تخريب شيء منه و أنه إذا حصل الحفر بالجواز أو الوجوب فهل يجب طم الحفر أو تعمير الخراب أم لا- يجب؟ و أنه إذا أخرج شيء من المسجد خارجه للتطهير أو لغايه اخرى مجوزه له فهل يجب رده على مكانه بعد تطهيره أو بعد تدارك الغايه المزبوره؟

أما الكلام في الجبهه فقد يقال إن ما دلّ على عدم جواز

تخريب شيء من المسجد لا يعمّ ما إذا كان التخريب لمصلحه عامه كالتوسعه وإحداث باب أو (روشن) فيه و تخريب شيء منه لتطهيره من تلك المصلحه.

و يناقش في ذلك بأن تطهيره من تنجسه الموقوف على حفره أو تخريب شيء منه لا يعدّ من مصالح المصلين فيه، بل قد يوجب منع الصلاه وإضرار المصلين، و عليه فما دلّ على حرمة تخريبه كذلك مثل قوله سبحانه: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا» (١) يكون مع ما دلّ على وجوب تطهيره من المتزاحمين، و بما أن الأهميه محتمله في كلّ منهما يكون الحكم التخيير، بل يمكن أن يقال بعدم جواز التخريب فإن إطلاق دليل تحريمه يرفع موضوع وجوب الإزاله حيث لا تمكن مع تحريمه على إزاله نجاسته.

و بتعبير آخر إذا توقف الواجب على فعل المنهى عنه فمع احتمال الأهميه في جانب الحرمة أيضاً يكون إطلاق تحريمه حاكماً على وجوب ذى المقدمه، أضف إلى ذلك أنه لم يثبت وجوب تطهير المسجد من التنجس في الفرض إذ العمده في وجوبه الإجماع و الارتكاز و هما غير ثابتين في الفرض، نعم لا- بأس بالالتزام بوجوب التطهير و لا- أقلّ من جوازه إذا كان الحفر أو التخريب يسير بحيث لا تمنع عن الصلاه في ذلك الموضع و لا يكون إضراراً بالمصلى فيه.

و هذا مع عدم البازل لتعمير الخراب و طمّ الحفر و إلّا فالحفر و التخريب المزبور يعدّ من المصالح العامه فيما كانت النجاسه في موضع السرايه إلى لباس المصلى أو

ص: ٣٦٦

بدنه و إذا كانت في غير ذلك الموضع فلا ينبغي التأمل في جوازه أيضاً لانصراف ما دلّ على عدم جواز تخريب المسجد عن مثل هذا الفرض.

و أمّا عدم وجوب طم الحفر و تعمير الخراب فلأن الإنسان لا يضمن الاتلاف فيما إذا كان مكلفاً به لمصلحه المالك بحيث يعدّ إتلافه إحساناً لمالك المال كما إذا توقف إخماد حريق دار المالك على كسر بابه أو تخريب جدار بيته، و المفروض أن الحفر أو التخريب لمصلحه المسجد، بل المسجد لا يدخل في ملك أحد كما تقدم فإن وقفه تحرير للأرض و البناء و يختص الضمان بموارد كون المتلف ملكاً للغير و العمده في المقام هذا الوجه، و إلّا فلا يجرى الوجه الأوّل فيما إذا كان القائم بتطهيره منجساً له.

و مما ذكر يظهر الفرق بين إتلاف أجزاء البناء و سائر آلاته فإن وقف سائر آلاته من قبيل تملك المسجد أو المصلين فيضمن له أو لهم متلفها.

و أمّا وجوب ردّ الآجر و نحوه من أجزاء البناء بعد تطهيره إلى المسجد فلأنه يدخل في وقف البناء مسجداً و الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها (١) فلا يجوز التصرف في البناء و أجزائها بما ينافي الوقف؛ و لذا لو لم يمكن صرفه في هذا المسجد لتعين صرفه في مسجد آخر حفظاً لغرض الواقف المستفاد من وقفه، بل الملحوظ فيه بحسب المتفاهم العرفي حفظ مراتب الانتفاع، و لا يخفى أنه لا يمكن الاستدلال على وجوب الردّ بما دلّ على وجوب ردّ الحصى أو التراب المأخوذ من البيت أو المسجد الحرام إليه و ذلك فإن الإخراج فيهما لم يكن بأمر الشارع لو لم نقل باحتمال اختصاص الحكم بالبيت و المسجد الحرام و لا يجرى في سائر المسجد و الإخراج المفروض في المقام ما يتوقف عليه تطهير المسجد.

ص: ٣٦٧

(مسألة ٨) إذا تنجس حصير المسجد وجب تطهيره (١) أو قطع موضع النجس منه إذا كان ذلك أصلح من إخراجه و تطهيره كما هو الغالب.

نقل عن كثير من الأصحاب لزوم تطهير سائر آلاته، بل لم ينقل فيه خلاف، و لكن لا يخفى أن المستفاد مما تقدم من الروايات الواردة في جعل الكنيف مسجداً، و صحيحه على بن جعفر (١) المتقدمه الداله على لزوم تطهير المسجد بالتقرير إزاله النجاسه عن نفس المسجد و بنائه و لا يشمل فرشته و آلاته.

نعم، لو قيل بحرمة إدخال النجاسه و المتنجس و وجوب إخراجهما عنه لتعين تطهير ما ذكر، و لكن الالتزام بما ذكر غير ممكن فإن الآيه المباركه «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» (٢) لا يمكن استفاده حرمة إدخال سائر النجاسات العينيه فضلاً عن المتنجسات و النبوى ضعيف سنداً و دلالة على ما تقدم. ثم بناءً على تقدير وجوب التطهير أو جوازه يختار ما لا يكون فيه إتلاف أو كان التلف فيه أقل كما هو مقتضى عموم الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها (٣) كما أنه لا يجوز تنجيس الحصير حيث إن تنجيسها تصرف في الوقف التمليكى على خلاف جهه الوقف بل يجرى ذلك في مثل المنابر الموقوفه للمساجد فإنه و إن كان وقفها تملكياً أو انتفاعياً إلا أنه لا يجوز للموقوف عليهم التصرف المنافى لوقفها عرفاً فإن الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها فالفرق بين تنجيس الحصير و المنابر بالالتزام بعدم جواز الأول و عدم حرمة الثانى مشكل، و عليه فإن كان التنجيس تجاوزاً عن وقفهما فلا يبعد أن يجب تطهيرهما على من نجسه خاصه لكون الإبقاء على النجاسه المستند إلى من نجسهما أيضاً تجاوزاً عن

ص: ٣٤٨

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٤١١، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٨.

٢- (٢) سورة التوبة: الآيه ٢٨.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١٩: ١٧٥، الباب ٢ من أبواب كتاب الوقوف و الصدقات.

[إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع فإن وجد متبرع بالتعمير بعد الخراب جاز]

(مسألة ٩) إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع كما إذا كان الجص الذى عمر به نجساً أو كان المباشر للبناء كافراً فإن وجد متبرع بالتعمير بعد الخراب جاز (١) وإلا فمشكل.

[لا يجوز تنجيس المسجد الذى صار خراباً]

(مسألة ١٠) لا يجوز تنجيس المسجد الذى صار خراباً (٢) وإن لم يصل فيه أحد و يجب تطهيره إذا تنجس.

وقفهما بحسب المتفاهم العرفى.

الأظهر أنه يكفى فى تطهير المسجد غسل ظاهر جدرانه و سقفه و أرضه و لا يجب تطهير بواطنها فإنه كما أشرنا ليس فى البين دليل على وجوب الإزالة بأزيد مما ذكر خصوصاً فيما إذا كان التطهير موجباً لانعدام المسجد سواء وجد باذل للبناء أم لا فإن مقتضى الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها إبقاء البناء الأول إلا إذا كان البناء الثانى لمصلحه المصلين من التوسعه فيه و نحوها، فإنه يمكن أن يقال بجواز التخريب فى الفرض أخذاً بالسيره الظاهره الثابته من صدر الإسلام و الله سبحانه هو العالم.

المراد المسجد الذى لا يخرج بخرابه عن عنوان المسجد بأن يقال إنه مسجد خراب لا أنه كان مسجداً و صار بالفعل شارعاً أو ميداناً أو حماماً أو نحو ذلك فإن حكم هذا القسم يأتى فى المسألة الثالثه عشر.

و الوجه فى عدم الجواز فإن ظاهر الأمر بإزاله النجاسه عن المساجد و حرمة تنجيسها أنه لرعايه قداسه المكان، و لا فرق فى ذلك بين المسجد العامره و الخربه التى لا يصلى فيه أحد لخرابه نعم صحيحه على بن جعفر المتقدمه (١) و إن ورد السؤال فيه عن المسجد الذى يصلى فيه، و كذا ما ورد فى جعل الكنيف مسجداً (٢) إلا أن الارتكاز

ص: ٣٦٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤١١، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٥: ٢٠٩، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد.

[إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة لا مانع منه]

(مسأله ١١) إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهرة لا مانع منه (١) إن أمكن إزالته بعد ذلك كما إذا أراد تطهيره بصب الماء و استلزم ما ذكر.

[إذا توقف التطهير على بذل مال وجب]

(مسأله ١٢) إذا توقف التطهير على بذل مال وجب (٢) و هل يضمن من صار سبباً للتنجيس؟ وجهان لا يخلو ثانيهما من قوه (٣).

المشار إليه يعم غيره أيضاً.

قد تقدّم أن حرمة التنجيس مستفاده مما ورد في وجوب تطهير المسجد و إزاله النجاسه عنه و التنجيس الذى يتوقف عليه التطهير و يطهر بعد ذلك غير مستفاد عدم جوازه، و لا تصل النوبه إلى ما قيل من حرمة تنجيس الموضع الزائد مع وجوب الإزاله من المتزاحمين و وجوب الإزاله المتحقق بامثاله طهاره تمام ذلك الموضع أهم من عدم جواز تنجيس المسجد بالتنجيس الزائل فى زمان قصير.

التفرقه بين المقام بالالتزام ببذل المال الموقوف عليه التطهير و ما ذكره من عدم وجوب بذل الكفن فى تجهيز الميت الواجب لكون وجوب التكفين مع عدم الكفن ضرورياً مشكل، نعم يمكن أن يقال إنه يستفاد مما دل على أن أول ما يخرج من تركه الميت الكفن أنه كما لا يجب على السائرین أداء دين الميت كذلك لا يجب بذل الكفن مع عدم التركه له حيث إن الكفن كما ذكرنا مقدم على سائر الديون و مع الإغماض عن ذلك فوجوب التجهيز كفائى و لا يوجب ضرراً مع اشتراك الجميع فى بذل الكفن كما لا يوجب التطهير فى المقام ضرورياً مع اشتراك السائرین فى بذله.

هذا لما تقدم من أن المسجد لا يكون ملكاً للغير ليضمن إتلاف عينه أو وصفه، نعم لو كان وقف شىء تملكياً لعنوان عام أو انتفاعياً كذلك فيلتزم بالضمان و إن تدارك إتلاف الوصف فى أمثال المقام مما لا يمكن إيصاله إلى المالك بغير إصلاح العين يكون بضمان إصلاحه و إرجاعه إلى الحاله الأولىه أخذاً بسيره المشرعه بل

[إذا تغيّر عنوان المسجد ففي جواز تنجيسه و عدم وجوب تطهيره كما قيل إشكال]

(مسأله ١٣) إذا تغيّر عنوان المسجد (١) بأن غصب و جعل داراً أو صار خراباً بحيث لا يمكن تعميره و لا الصلاة فيه و قلنا بجواز جعله مكاناً للزرع ففي جواز تنجيسه و عدم وجوب تطهيره كما قيل إشكال، و الأظهر عدم جواز الأول بل وجوب الثاني أيضاً.

العقلاء في نظائر ما ذكر.

هذا بالإضافة إلى ضمان تلف العين و الوصف أو إتلافهما بمعنى سقوط العين عن المالك رأساً أو عن بعض ماله بالتصرف فيها، و أمّا مجرّد التنجيس في غير المشروبات و المائعات فلا يوجب ذلك و مجرد إيجاد الموضوع للتكليف على الغير الموقوف أمثاله على صرف المال لا يوجب الضمان و لا يعدّ من إتلاف المال على الغير كما إذا أبرأ الدائن المديون الذي عنده زاد و راحله عن دينه فإنه لا يضمن المبرئ ما يصرفه المديون في حجه الواجب عليه بإبراء دأئه.

و الحاصل أن المساجد لعدم كونها ملكاً لا يدخل إتلاف عينه أو وصفه في الضمان و أن مجرّد التنجيس في غيرها من الوقوف التمليكية أو الانتفاعية لا يوجب النقص في المالكه ليوجب ضمان الوصف الذي يكون ضمانه فيهما و سائر الموارد التي لا يمكن فيها إيصال بدل الوصف أي قيمته إلى المالك إلّا بإرجاع العين و إصلاحها بأجره الإصلاح، و لا مجال أيضاً لدعوى أن تنجيس المسجد فيما توقف على بذل المال إتلاف لذلك المال على السائرين؛ لما تقدم من أن إيجاد الموضوع للتكليف على الغير الموقوف أمثاله على صرف المال لا يعدّ إتلافاً على الغير بذلك المال.

إذا تغيّر عنوان المسجد بأن بنى بعد هدمه داراً أو جعلوه جادّه و الحاصل يكون بحيث لا يصدق عليه عنوان المسجد فعلاً بل يقال كان مسجداً و لا ينافي زوال عنوان المسجد بقاؤه وقفاً و تحرير أرضه للعباده لما ذكر في محلّه من أن زوال عنوان

الموقوف لا- يوجب إنهاء الوقف و بطلانه، و بما أن ظاهر الخطابات فى العناوين التى ذكرت موضوعاً للأحكام الوارد فيها أنها بفعليتها موضوعات لها تكون حرمة تنجيس المسجد و وجوب إزاله النجاسه عنه دائرتين مدار فعليه العنوان، و لا- يجرى بعد زوالها استصحاب حرمة التنجيس و لا وجوب تطهيره بناءً على الاستصحاب التعليق.

و الوجه فى عدم الجريان أن عنوان المسجد مفهوم للحكم فلا استصحاب بعد زواله هذا أولاً.

و ثانياً عدم الاعتبار بالاستصحاب فى الأحكام الكليه التخييريّه فضلاً عن التعليقيّه.

و لو قيل باعتباره فيها فلا بد من التفصيل بين حرمة التنجيس حيث إن استصحابها تخييري و بين وجوب الإزاله فإن استصحابه تعليقي لا- يجرى فى موارد تعليق الموضوع كما فى المقام، و قد ذكر فى محلّه عدم اعتباره، و ما ذكرنا سابقاً فى توجيه الاستصحاب التعليقى من استصحاب مثل الحليه المغياه بغليان العصير حال صيرورته زبيياً.

أمّا ما فى المتن من ابتناء الخلاف على القول بجواز جعله مكاناً للزرع لم يظهر وجهه فإن ظاهر الخطاب ما ذكرنا حتى لو قيل بعدم جواز الزرع و نحوه أخذاً بما دلّ على أن الوقف على حسب ما يوقفها أهلها (١) فإن مقتضاه عدم جواز التصرف فى العين الموقوفه بما ينافى الوقف أو غرض الواقف.

نعم، لا بأس بالتصرف فى العين الموقوفه بما لا ينافيها و لو فرض صيروره ما كان

ص: ٣٧٢

[إذا رأى الجنب نجاسه في المسجد فإن أمكنه إزالتها بدون المكث في حال المرور وجب المبادره]

(مسأله ١٤) إذا رأى الجنب نجاسه في المسجد فإن أمكنه إزالتها بدون المكث في حال المرور وجب المبادره إليها (١) و إلّا فالظاهر وجوب التأخير إلى ما بعد الغسل لكن يجب المبادره إليه حفظاً للفوريه بقدر الإمكان و إن لم يمكن التطهير إلّا بالمكث جنباً فلا يبعد جوازه بل وجوبه و كذا إذا استلزم التأخير إلى أن يغتسل هتك حرمة.

مسجداً بحيث من الخراب لا- يعدّ زرعه منافياً فلا بأس به و لكن لا يجوز إجارته من الحاكم أو غيره حيث إن الإجاره تملك منفعه العين، و قد ذكرنا أن الوقف في المساجد و نحوها تحرير فلا تدخل عينه و منفعته في ملك أحد و إنما يتصدى الحكم بالإجاره في الوقف الذي يمكن فيه ذلك التملك فيتصدى الحاكم بها حسبه.

و ذلك لعدم المزامحه بين وجوب الإزالة و حرمة المكث فإن الجنب يجوز له المرور جنباً في غير المسجدين، نعم لو لم يمكن التطهير إلّا بالمكث فيها و أمكن للجنب الاغتسال فإن مقتضى إطلاق حرمة المكث عدم وجوب الإزالة في زمان يسع الاغتسال حيث لم يعلم أهميه الإزالة بحيث لا- يجوز تأخيرها حتى بهذا المقدار بل الاغتسال في الفرض كتهيئه سائر مقدماته، و لو لم يمكن تطهيره إلّا جنباً و توقف على المكث فيه فقد نفى البعد عن جواز الإزالة، بل وجوبها و لكن لا يخفى أنه بعيد فإن حرمة مكث الجنب في المسجد مع وجوب تطهيره تكليفان متزاحمان و لم يحرز أهميه الإزالة، بل الأهميه في كلّ منهما محتمله فيكون إطلاق دليل حرمة المكث بالمسجد نافياً للتكليف بالإزالة؛ لأنه لا يمكن الأمر بفعل مع حرمة مقدمته.

لا يقال: بما أن المكلف في الفرض غير متمكن على الاغتسال فليتميم للدخول لكون التيمم طهاره فاقد الماء.

فإنه يقال: إذا كان المكلف فاقد الماء بالإضافة إلى الصلاة فلا بأس و يخرج عن

(مسأله ١٥) فى جواز تنجيس مساجد اليهود و النصارى إشكال (١) و أمّا مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرّقهم.

[إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانه جزءاً من المسجد لا يلحقه الحكم]

(مسأله ١٦) إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانه

فرض الكلام، و أمّا إذا كان واجداً بالإضافة إليها فلا دليل على كون التيمم رافع للحدث على ما تقدّم سابقاً.

و الحاصل أن التيمم مبيح لا رافع هذا كلّ فيما إذا لم يكن بقاء المسجد متنجساً هتكاً لمعبد المسلمين و إلّا قدم جانب الإزالة مع عدم قيام الغير بها لكونها أهم، و لا يحتاج فى الفرض إلى التيمم للدخول فى المسجد ما لم يكن فاقداً الماء للصلاه لما تقدّم من أن التيمم طهاره لمن كان فاقداً للماء بالإضافة إلى الصلاه.

لا إشكال فى أن مجرّد تنجيس مساجدهم غير محرم لعدم الدليل عليه و اختصاص ما تقدم بمساجد المسلمين من روايات جعل الكنيف مسجداً (١) و صحيحه على بن جعفر (٢) و حتى النبوى جنبوا مساجدكم النجاسه (٣)، و يلزم على القائل بحرمه تنجيسها الالتزام بوجوب تطهيرها و لو مع تنجسها بمباشره أهلها من الكفار.

نعم، لو صار ما كان معبداً لهم مسجداً للمسلمين لحقه الحكم و هذا أمر آخر.

و على الجملة الالتزام بصدق عنوان المسجد على بيعهم و كنائسهم فإنهم يعبرون عن مساجدهم بما ذكر لا يوجب لحوق حكم مساجد المسلمين بها.

ص: ٣٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٥: ٢٠٩، الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ٤١١، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ١٨.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٥: ٢٢٩، الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد، الحديث ٢.

جزءاً من المسجد لا- يلحقه الحكم من وجوب التطهير و حرمة التنجيس (١) بل و كذا لو شك في ذلك، و إن كان الأحوط للتحقق.

[إذا علم إجمالاً بنجاسه أحد المسجدين أو أحد المكانين من مسجد وجب تطهيرهما]

(مسألة ١٧) إذا علم إجمالاً بنجاسه أحد المسجدين أو أحد المكانين من مسجد وجب تطهيرهما (٢).

كما إذا بنى البناء و قال جعلت أرض البناء مسجداً فإنه يخرج جدرانها و سقفها عن كونه مسجداً فإن مقتضى كون الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها (١) كون الجدران و السقف و الصحن خارجة عن المسجد و تتصل به، و هذا الاتصال لا يوجب سرايه حكم المسجد إليها و بذلك يظهر حكم ما إذا وقف أحد الأرض مسجداً، و تخيل آخر أنها وقفت لنزول المارة و جعل لها جدراناً و سقفاً فإنه لا يجرى على الجدران و السقف حكم المسجد، و لا ينافى كون الأرض مسجداً بقاء الجدران و السقف ملكاً فإن المسجديه تنافى الملكيه و المفروض عدم كونها غير الأرض مسجداً.

و عليه فلو شك في كون صحن المسجد وقف مسجداً أم لا و كذا جدرانها فمقتضى الاستصحاب عدم وقفها مسجداً، و لا أقل من أصله البراءة عن حرمة تنجيسها و وجوب إزاله النجاسه عنها ثم إن إحراز أن الصحن أو غيره وقف مسجداً أو أنه وقف على المسجد يمكن بالسيره العمليه من المترددين و أنهم يعاملون معاملته المسجد أم لا، و سيأتى أن هذه السيره طريق يعتمد عليه في إحراز خصوصيات الوقف و بتعبير آخر الشهره العمليه كالشهره القولية مما يؤخذ بها في إحراز أصل الوقف و خصوصياته و ليس في غالب الموقوفات طريق إلى إحراز أصل وقفها إلا السيره العمليه و الشهره القولية.

للعلم الإجمالى بوجوب الإزاله عن أحدهما و مقتضى سقوط الأصول

ص: ٣٧٥

[لا فرق بين كون المسجد عامّاً أو خاصّاً]

(مسأله ١٨) لا فرق بين كون المسجد عامّاً (١) أو خاصّاً و أمّا المكان الذى أعدّه للصلاه فى داره فلا يلحقه الحكم.

[هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكّن من الإزاله الظاهر العدم]

(مسأله ١٩) هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكّن من الإزاله؟ الظاهر العدم (٢) إذا كان مما لا يوجب الهتك، و إلّا فهو الأحوط.

النافيه فى كلّ من طرفى العلم رعايه احتمال التكليف فى كلّ منهما.

الوارد فى الروايات لزوم تطهير المسجد المستفاد منها عدم جواز تنجيسها و مقتضى الإطلاق أو العموم فيها عدم الفرق بين مسجد و مسجد آخر كان مسجد سوق أو محلّه أو بلد أو جامع و هكذا، و أمّا كون المسجد عامّاً أو خاصّاً فإن اريد منه عدم الفرق بين مسجد الجامع و بين مسجد سوق فالأمر كما ذكره.

و أمّا لو اريد منه من الخاص المسجد الذى يكون موقوفاً على طائفه خاصه بحيث لا يجوز الصلاه فيها لغير تلك الطائفه كما إذا جعله مسجداً للفقراء أو للزوار و نحو ذلك فلم يحرز تحقق المسجديه بذلك فإن وقف الأرض أو البناء مسجداً أى مكاناً للعباده عبارته اخرى عن تحريرهما بحيث لا يقبل الملكيه إلى الأبد فيكون كلّ الناس سواء فى العباده فيه فالمنع عن عباده بعض الناس فيه و اعتباره فى وقفه ينافى عنوان المسجديه؛ و لذا يعدّ المنع عن دخول الكافر و المشرك فيه من أحكامه لا أن دخولهما ينافى وقف الواقف و إنما المنافى لوقفه مسجداً المزاحمه للعباده فيه.

نعم، الأمر فى مسجد البيت المعبر عنه فى العرف ب(نمازخانه) لا يدخل فى عنوان المسجد حقيقه و لا يخرج عن ملك مالكة و لا يترتب عليه الأحكام المذكوره للمساجد و منها عدم جواز تنجيسه تكليفاً و وجوب إزالتها عنها.

قيل الأظهر الوجوب فيما إذا أحرز أن الغير يقوم بإعلامه بتطهيره لأن الغرض من وجوب الإزاله يقوم بطبيعى الفعل الصادره عنه بالمباشرة أو التسبيب؛

و لذا يكون الواجب مع تمكّنه على التطهير بالمباشره أحد الأمرين لا- خصوص التطهير بالمباشره، و أمّا إذا لم يتمكن عليه بالمباشره و علم أيضاً بعدم قيام الغير به على تقدير إعلامه أمّا لعدم مبالاته بالدين أو أنه لا يثق بإخباره فلا تكليف حتى بالاضافه إلى الإعلام، و إذا احتمل قيام الغير به يكون المورد من موارد الشك في التكليف من جهة الشك في القدره، و فيما إذا أحرز الغرض و شك في تفويته بمعنى فوته مع التمكن على استيفائه كما إذا رأى غريقاً و لم يتمكن من إنقاذه بالمباشره و احتمل تمكّنه عليه بالتسبيب و الإعلام يكون المورد من موارد الاشتغال فإنه كما أن العلم بالتكليف منجز كذلك العلم بالغرض الملزم.

أقول: ظاهر عباره الماتن قدس سره ليس كون المعتبر في وجوب الإزالة المباشره بحيث لو استأجر غيره لصب الماء على الموضع المتنجس أو أمر ولده أو عبده بذلك لم يحصل موافقه تكليفه و بتعبير آخر الواجب على من التفت إلى تنجس المسجد تطهيره بالمباشره أو بالاستنابه و التسبيب، و إذا لم يمكنه ذلك فيسقط التكليف عنه لعجزه و أنه لا يصدق على إعلامه الغير بالنجاسه حتى فيما إذا علم أنه يثق بإخباره فيقوم بتطهيره التطهير بالتسبيب، بل هو داخل في إرشاد الغير إلى موضوع التكليف المتوجه إليه و أن هذا الإرشاد غير لازم هذا بالإضافة إلى صورته وثوق الغير به أو بإخباره فضلاً عما إذا لم يكن للغير وثوق به أو لا يعلم أنه يثق به أم لا.

و على الجملة التسبيب يحصل فيما إذا صحّ إسناد الفعل إليه أيضاً بأن يقال إنه طهر المسجد بل هذا نظير ما عجز عن الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر في مورد لعلمه بأنه لا- يترتب على أمره أو نهيه أثر و أعلم الغير بأن فلاناً يترك المعروف أو يرتكب المنكر الفلاني ليأمر هو بالمعروف أو النهي عن المنكر فإنه لا سبيل إلى

(مسأله ٢٠) المشاهد المشرفة كالمساجد فى حرمه التنجيس بل وجوب الإزالة إذا كان تركها هتكاً (١) بل مطلقاً على الأحوط، لكن الأقوى عدم وجوبها مع عدمه ولا فرق فيها بين الضرائح وما عليها من الثياب و سائر مواضعها إلّا فى التأكد و عدمه.

الالتزام بوجوب هذا الإعلام، نعم إذا كان الواجب الكفائى بحيث يعلم بعدم رضا الشارع بترك ذلك الفعل و أمره بتحصيله بأى وجه كما فى تجهيز الميت المؤمن فإنه يجب على من يعجز عن تجهيزه بالمباشره أو التسبب إعلام الغير به ليقوم هو بتجهيزه، و منه ما إذا كان بقاء المسجد على نجاسته هتكاً للمسجد أو للمسلمين فإنه يجب على العاجز إعلام الغير به نظير إعلام الغير بالغريق ليقوم الغير بإنقاذه.

إذا كان التنجيس بحيث يكون هتكاً و إهانته للمشهد فلا ينبغى الريب فى حرمة، و كذا تجب الإزالة بحيث مع بقاءه على النجاسة يعدّ مهانه، و الدليل على ذلك ارتكاز المشرعه، و ما ورد فى شأن المشاهد من قداستها و فضلها، و أمّا إذا لم يكن هتكاً فظاهر الماتن التفصيل بين التنجيس و الإزالة بحرمه الأول و عدم وجوب الثانى.

و قد يقال فى وجهه أن تنجيس المشاهد و الضرائح تصرف فيها على خلاف وقفها فإنها وقفت أى جعلت ملكاً للمسلمين أو الإمام عليه السلام لأن يزار فيها مع التحفظ على طهارتها و نظافتها و عدم وجوب الإزالة بعد التنجس لعدم الدليل عليه.

وفيه أن الوقف كما ذكر إذا اقتضى عدم جواز تنجيسها يقتضى أيضاً لزوم إزاله تلك النجاسة على من نجسها فإن إبقاءها على نجاستها تصرف منها على خلاف وقفها، و أيضاً لحاظ نظافتها و عدم تنجيسها فى وقفها حتى فى صورته عدم كون التنجيس مهانه غير محرز خصوصاً بملاحظه أوقات الزحام و دخول المواكب و العزاءات فى الصحن أو الحرم الشريف.

(مسألة ٢١) تجب الإزالة عن ورق المصحف الشريف و خطّه بل عن جلده و غلافه مع الهتك كما أنه معه يحرم مسّ خطّه أو ورقه بالعضو المتنجس و إن كان متطهراً من الحدث، و أمّا إذا كان أحد هذه بقصد الإهانة فلا إشكال في حرمة (١).

طهاره المصحف و أحكامه

تجب إزاله النجاسه عن ورق القرآن و خطه بل و جلده و غلافه مع كون نجاستها هتكاً له فإن ما ورد في عظمه القرآن و كونه معجزه خالده و كذا ما هو المرتكز في أذهان المتشرعه من أنه لا- يعامل معه معامله ساير الكتب مقتضاه عدم جواز هتكه و الممانعه عنه، و أمّا مع عدم الهتك فقد يقال بوجوب الإزالة و يستدلّ بقوله سبحانه «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (١) فإن الآية المباركه و إن كانت ناهيه عن المسّ بالحدث كما هو إسناد الطهاره إلى الماسّ لا العضو الممسوس به إلّا أنه يمكن استفاده الحكم بالأولويّه.

لا- يقال: غايه الأمر يستفاد مما دلّ على عدم جواز مسّ المحدث عدم جواز تنجيسه، و أمّا وجوب تطهيره نظير وجوب تطهير المساجد فلا يستفاد منه.

فإنه يقال: ظاهر الآية أى عدم تقييد المنهى عنه بفعل المخاطب لزوم الممانعه عنه، نعم يجرى ذلك بالإضافة إلى خطّه خاصّه، و أمّا مسّ ورقه فغير ظاهر فإن المحرم على المحدث مسّ خطّه.

أقول: لو تم ما ذكر لكان مقتضاه عدم جواز مسّ خطّ القرآن باليد النجسه و إن لم يوجب تنجّس خطّه أو ورقه و يلزم الممانعه عن المسّ و لو كان الماسّ صغيراً يتعلم القرآن بلا طهاره، و كذا لا يجوز مسّ كتابته مع نجاسه بدن الماسّ و إن لم يكن عضوه الخاص متنجساً كصاحب القروح أو الجروح، و أيضاً ما ذكر في دلاله الآية المباركه

ص: ٣٧٩

[يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس]

(مسألة ٢٢) يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس، و لو كتب جهلاً- أو عمداً وجب محوه، كما أنه إذا تنجس خطّه و لم يمكن تطهيره يجب محوه.

[لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر]

(مسألة ٢٣) لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر، و إن كان في يده يجب أخذه منه (١).

على عدم مسّ المحدث كتابه القرآن لا- يخلو عن المناقشه حيث يحتمل أن يكون المراد بمسّه إدراكه و كشف المرادات من آياته بتمامه فيكون المقصود من «الْمُطَهَّرُونَ» المطهرون من دنس العصيان و المخالفه المعبر عنهم في موضع آخر من الكتاب ب «الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» (١) و على الجملة لم يذكر في الآية «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» ليكون ظاهرها الطهاره من الحدث.

نعم لا يجوز مسّ المحدث كتابه القرآن للروايات التي عمدتها موثقه أبي بصير (٢) و لا يستفاد منها ممانعه الغير من مسّها مع الحدث فضلاً عن أن يستفاد منها إزاله تنجس ورقه أو خطّه أو غير ذلك مع عدم الهتك لعدم إحراز تمام الملاك لعدم جواز المسّ و من هنا يظهر الكلام في مسأله ٢٢.

لو قيل بأن الكفار مكلفون بالفروع و منها حرمة تنجيس المصحف يكون إعطاء المصحف بيده مع إحراز تنجسه في يده من التسبب إلى الحرام حيث إن الكافر لا يعلم التنجيس و حرمة.

و على الجملة لا- يدخل المقام في مسأله إعطاء العنب لمن يصنعه خمراً حيث إن المفروض في تلك المسأله أن الصانع يعلم صنع الخمر و أنه حرام فيكون إعطاؤه له داخلاً في مسأله إعانه الغير على الحرام فقد ذكرنا في المكاسب المحرمه أن الإعانه

ص: ٣٨٠

١- (١) سورة النساء: الآية ١٦٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٨٣، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

[يحرم وضع القرآن على العين النجسه]

(مسألة ٢٤) يحرم وضع القرآن على العين النجسه (١) كما أنه يجب رفعها عنه إذا وضعت عليه و إن كانت يابسه.

[يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه، بل عن تربه الرسول و سائر الأئمه صلوات الله عليهم]

(مسألة ٢٥) يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه، بل عن تربه الرسول و سائر الأئمه صلوات الله عليهم المأخوذه من قبورهم و يحرم تنجيسها، و لا- فرق فى التربه الحسينيه بين المأخوذه من القبر الشريف أو من الخارج إذا وضعت عليه بقصد التبرك و الاستشفاء. و كذا السبحه و التربه المأخوذه بقصد التبرك لأجل الصلاه.

على غير الظلم من المحرمات ليست بحرام، و إنما المحرم هو التعاون على الحرام و العصيان و أمّا وجوب أخذه منه فهو مبنى على لزوم الممانعه عن تنجيس المصحف على ما تقدّم من استفادته من الآيه المباركه، و بما أن شيئاً من الأمرين غير ثابت يكون عدم جواز الإعطاء و وجوب الأخذ فى صورته الهتك خاصّه لعلمنا بأن الشارع لا يرضى بهتك حرّماته.

و أمّا تعليل مسأله وجوب الأخذ بدليل منع الغير على المنكر و عدم جواز الإعطاء بحرمه الإعانه على الإثم فغير صحيح فإن الثابت المنع عن المنكر ما إذا كان الفعل فى مذهب فاعله منكراً أيضاً؛ و لذا لا يمنع الكفار فى بلاد المسلمين عن شرب الخمر فى بيوتهم و أكل الميتة و غير ذلك من المحرمات التى لا يرونها محرمة بحسب مذاهبهم، و مسأله الإعانه قد تقدمت الإشارة إليها فلا يفيد.

ثم إن تقييد الماتن الحكم فى مسأله ٢١ بصورة الهتك مع إطلاقه فى هذه المسأله لا يجتمعان.

هذا فيما إذا كان الوضع مهانه بشأن الكتاب العزيز لا فى مثل جعله على بساط و نحوه من جلد الميتة، و إذا كان وضعها عليها مهانه له وجب رفعها عنها لكون بقائه عليها كوضعها مهانه و هتكاً و بهذا يظهر الحال فى المسأله الخامسه و العشرين.

[إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترقات في بيت الخلاء أو بالوعته وجب إخراجه]

(مسألة ٢٦) إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترقات في بيت الخلاء أو بالوعته وجب إخراجه ولو بأجره (١) وإن لم يمكن فالأحوط والأولى سدّ بابيه وترك التخلّي فيه إلى أن يضمحلّ.

[تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه]

(مسألة ٢٧) تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه الحاصل بتطهيره (٢).

حيث إن بقاءه في بيت الخلاء أو بالوعته مهانه له فيجب إخراجه ولو بأجره على ما ذكر في تطهير المسجد، ولو لم يمكن إخراجه فاللزام سدّ بابيه وترك التخلّي إلى أن يضمحلّ؛ لأن التخلّي فيها قبل اضمحلاله مهانه أخرى فلا وجه للالتزام بالأحوط الأولى كما لا يخفى.

فإن كان المصحف للغير فلا يضمن إلّا النقص الحاصل بتنجيّسه إن حصل على ما تقدّم من أن ضمان اليد والإتلاف يعمّ الأوصاف سواء كانت من أوصاف الكمال أو الصحة.

و عليه فلا ضمان فيما لم يوجب تنجيّسه نقصان قيمته السوقية كالفرش المكتوب عليه سورة من سور القرآن وإن كان تطهيره محتاجاً إلى مثونه وأجره حيث ذكرنا أن فعل ما يوجب دخول الغير في موضوع تكليف يحتاج موافقته إلى بذل المال لا يكون من إتلاف المال عليه، وإنما يستند الاتلاف إلى تكليف الشارع.

وأما النقص الحاصل بتطهيره فيمكن أن يقال بأن ضمانه على من تصدى لتطهيره فيما إذا كان المصحف للغير فيضمن له ذلك النقص أي تفاوت قيمه كونه متنجساً و قيمته بعد تطهيره، ولكن الأظهر عدم الضمان؛ لأن تطهيره إحسان لمالكه بإسقاطه بتطهيره التكليف المتوجه إليه أيضاً بنحو الكفائي فلا يقاس المقام بإتلاف مال الغير لحفظ المتلف نفسه بل يقاس بإتلافه لحفظ نفس المالك كما لا يخفى.

(مسألة ٢٨) وجوب تطهير المصحف كفائي لا يختص بمن نجسه، و لو استلزم صرف المال وجب، و لا يضمنه من نجسه إذا لم يكن لغيره و إن صار هو السبب للتكليف بصرف المال، و كذا لو ألقاه في البالوعة فإن مئونه الإخراج الواجب على كل أحد ليس عليه؛ لأن الضرر إنما جاء من قبل التكليف الشرعي، و يحتمل ضمان المسبب كما قيل، بل قيل باختصاص الوجوب به، و يجبره الحاكم عليه لو امتنع أو يستأجر آخر، و لكن يأخذ الأجر منه (١).

إذا كان بقاء المصحف على نجاسته هتكاً فقليل بأنه لا يجب على غير من نجسه تطهيره حتى مع فرض تركه تطهيره فهذا غير محتمل، و إن أريد أنه يجب عليه تطهيره أولاً و مع امتناعه يجب على السائرین نظير ما يقال في وجوب إنفاق الوالد على ولده فهذا يحتاج إلى دليل، و الذي عندنا عدم رضا الشارع ببقاء المصحف على نجاسته.

و إذا لم يكن بقاؤه على نجاسته هتكاً ففي ثبوت وجوب الإزالة في الفرض تأمل بل منع، و على تقديره فيكون الحكم فيه كما في صوره الهتك، و قد تقدم سابقاً أن فعل ما يحصل موضوع التكليف للسائرین الموقوف أمثاله على صرف المال لا يكون من إتلاف ذلك المال على السائرین نظير إبراء المديون عن دينه الموجب لحصول الاستطاعة له على ما تقدم.

و على الجملة فما قيل من اختصاص الوجوب بمن نجسه و ضمانه المال المصروف على تطهيره بلا وجه.

ثم إن المصنف قدس سره قد قيد المصحف بما إذا لم يكن لغيره، و مقتضاه أنه إذا كان لغيره يضمن مئونه التطهير للغير، و لكن قد تقدم أن ضمانه بالإضافة إلى تلف الوصف لو كان، و إلّا فلا يفرق في مئونه التطهير بين ما إذا كان المصحف لنفسه و قد طهره الغير أم

[إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال]

(مسأله ٢٩) إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال إلّا إذا كان تركه هتكاً و لم يمكن الاستيذان منه فإنه حينئذ لا يبعد وجوبه (١).

كان لغيره، و كذا في النقص الحاصل بالتطهير على ما تقدم.

نعم، لا يبعد الالتزام بضمان النقص الحاصل بالتطهير فيما إذا كان التطهير حصل ممن نجّسه و كان المصحف للغير اللهم إلّا أن يلتزم أن تطهيره إذا حصل بإذن المالك كما يأتي يكون إذن المالك إذناً له في إتلاف وصفه الموجب لنقص ماليته مجاناً.

ظاهر كلامه قدس سره أنه لا حاجة في تطهير مصحف الغير إلى الإذن منه فيما إذا كان بقاؤه على تنجّسه هتكاً و يجب التطهير بلا استيذان فيما لم يمكن الاستيذان و لو بامتناع المالك عن الإذن.

و الأظهر أنه إن أمكن الاستيذان منه حتى في صورته كون بقائه على تنجّسه هتكاً تعين الاستيذان فإن لم يأذن و لم يباشر في تطهيره وجب التطهير؛ لأن ما دلّ على عدم جواز التصرف في مال الغير بلا طيبه نفسه و رضاه مقتضى الجمع بينه و بين العلم بعدم رضا الشارع ببقاء المصحف على تنجّسه هو التطهير بالاستيذان نظير ما ذكر في تجهيز الميت بالاستيذان من الولي و أن الاستيذان منه قيد للواجب لا أنه شرط في وجوب التجهيز على السائرين، و يستفاد هذا المعنى من الماتن أيضاً لو كانت العبارة بعطف عدم إمكان الاستيذان بالواو.

لا- يقال: مع لزوم التطهير على السائرين و لو بنحو الواجب الكفائي يعلم إذن الشارع في التصرف في مال الغير، و مع إذن الشارع لا معنى للاستيذان من مالك المال كما لا أثر لامتناعه عن الإذن.

و بتعبير آخر مع إذن الشارع و رضاه في التصرف في مال الغير لا تحقق لعنوان الغضب و العدوان على المالك فإن الشارع هو المالك الحقيقي كما ذكر ذلك في أكل

طعام الغير لدفع الجوع المهلك، و لا- يقاس المقام بالاستيذان من الولي في تجهيز الميت فإن ورد أن تجهيز الميت للولي في مورد إيجابه على السائرين كفايه و معناه أن الأمر بالتجهيز المقيد بالاستيذان من الولي متوجه على السائرين.

فإنه يقال: لا- فرق بين ما دلّ على أن تجهيز الميت للولي و بين النهي عن التصرف في مال الغير بإتلافه عينه أو وصفه بلا إذن مالكة في أن مقتضى الجمع العرفي بين الأمر على السائرين و النهي المزبور هو القيام بالفعل بتحصيل إذن مالكة، و الأمر في أكل طعام الغير لدفع الجوع المهلك أيضاً كذلك، غايه الأمر لو لم يأذن المالك في الأكل سقط النهي للعلم بعدم رضا الشارع بهلاك النفس. و كون الأمر بحفظه أهم من حرمة التصرف في مال الغير بلا رضا صاحبه، و فيما كان بقاء المصحف على تنجسه هتكاً و لم يأذن المالك في تطهيره و لم يباشر به بنفسه أو لم يمكن الاستيذان و لو بتوقفه على مضي زمان على بقاء المصحف على تنجسه مع كونه هتكاً تعين الإزالة للعلم بعدم رضا الشارع بهتك المصحف أو مهانته و لو بعدم إزاله النجاسه عنه، و لكن هذا من تقديم جانب الأمر بالإزالة على النهي في التصرف في مال الغير في مقام تراحم الملاكين لا في مقام تراحم التكيلفين في مقام الامتثال، فإن التراحم بين التكيلفين ينحصر بما إذا كان متعلق كلّ منها غير الآخر وجوداً، و لم يتمكن المكلف من الجمع بينهما في الامتثال، و فيما نحن فيه عنوان المنهى عنه و هو التصرف في مال امرئ مسلم بلا طيبه نفسه ينطبق على نفس الإزالة و التطهير.

و على ذلك فلو لم يكن بقاء المصحف على تنجسه هتكاً، و لم يمكن الاستيذان من المالك و لم يأذن فيه فلا علم لنا بعدم رضا الشارع ببقائه على تنجسه فيكون مقتضى إطلاق النهي عن التصرف في مال الغير عدم جواز التطهير.

[يجب إزاله النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب]

(مسأله ٣٠) يجب إزاله النجاسه عن المأكول (١) و عن ظروف الأكل و الشرب إذا استلزم استعمالها تنجس المأكول و المشروب.

و بتعبير آخر لا- إطلاق في ناحيه ما استفيد منه وجوب تطهير المصحف ليعم فرض عدم إذن المالك فيه أو عدم إمكان الاستيذان منه ليقع التعارض بينهما فيسقطان في مورد اجتماعهما، و يرجع فيه إلى إصالة الحليه أو أصالة البراءه من الوجوب و الحرمة فيحكم بالجواز.

ثم إن في مورد لزوم التطهير فإن كان التطهير بإذن المالك فلا ضمان في إتلاف وصف المصحف بالنقص الحاصل بالتطهير فإنه قد وقع بإذن المالك.

أضف إلى ذلك أنه إحسان إلى المالك فيما إذا كان هو أيضاً مكلفاً بالتطهير و قد أحرز تكليفه و لو بإخبار من استأذن منه في التطهير و في غير ذلك فلا- يبعد الضمان؛ لأن جواز التطهير للغير أو وجوبه لا- ينافي الضمان كما فرض أكل طعام الغير دفعاً لجوعه المهلك.

ليس وجوب إزاله النجاسه عن المأكول كوجوب إزالتها عن المسجد وجوباً نفسياً، بل وجوب إزالتها عن المأكول شرطى حيث إن أكل النجس و المتنجس محرّم، و تستفاد حرمة مما ورد في إهراق المرق المتنجس و غسل اللحم المتنجس و إهراق الماء المتنجس و النهى عن شربه و كذا النهى عن أكل السمن أو الدهن أو الزيت المتنجس، و مما ورد في تطهير الأواني المتنجسه فإن ظاهره أن غسلها لتنجس ما يجعل فيها قبل تطهيرها إلى غير ذلك.

(مسأله ٣١)الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه خصوصاً الميتة بل و المتنجسه(١) إذا لم تقبل التطهير إلّا ما جرت السيره عليه من الانتفاع بالعدرات و غيرها للتسميد و الاستصباح بالدهن المتنجس، لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميتة مطلقاً فى غير ما يشترط فيه الطهاره، نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم، و فى بعضها لا يجوز بيعه مطلقاً كالميتة و العدرات.

الانتفاع بالنجس و المتنجس

قد ذكر تفصيل الكلام فى المقام فى المكاسب المحرّمه و المتحصل منه أن الأصل جواز الانتفاع بكلّ نجس و متنجس، و إنما المنهى عنه أكل النجس و المتنجس و شربهما تكليفاً و عدم جواز استعمالهما فيما يشترط فيه الطهاره شرطاً أو وضعاً و لم يرد فى البين ما يوجب رفع اليد عن الأصل المزبور.

نعم، لا بأس بالالتزام فى الميتة بالكراهه للروايات الوارد فيها النهى عن الانتفاع بها و إن يتعين رفع اليد عن ظهورها بحملها على الكراهه لثبوت الرخصه فى بعضها.

و أمّا بالإضافة إلى المعاوضه فإن لم يكن لعين النجس منفعة محلّله مقصوده فالمعاوضه عليها محكوم به بالبطلان لكون أخذ المال بإزائها من الأكل بالباطل، و كذا ما إذا نفى الشارع المالىه عنها كما فى الميتة فإن ما ورد فى كون ثمنها سحتاً مقتضاه إلغاء مالىتها و كما فى الخمر و أن يحل الانتفاع بجعلها خلّاً و أيضاً إذا كان للمتنجس منفعة محلّله مقصوده و منفعة محرّمه فالمعاوضه عليها باشتراط استعمالها فى المحرم يوجب بطلان الشرط، و أمّا نفس المعاوضه فهو مبنى على أن الشرط الفاسد مفسد للعقد أم لا فراجع فى تفصيل الكلام إلى محلّه.

ثمّ إن ما ذكر قدس سره من إلحاق بيع العدرات بالميتة مبنى على عدم المالىه للعدرة و إلّا يحكم بحليه المعاوضه عليها كالمعاوضه على الروث.

[كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذلك يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه]

(مسأله ٣٢) كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذلك يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه و كذا التسبب لاستعماله فيما يشترط فيه الطهاره، فلو باع أو أعار شيئاً نجساً قابلاً للتطهير يجب الإعلام بنجاسته، و أما إذا لم يكن هو السبب في استعماله بأن رأى أن ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلى فيه نجس فلا يجب إعلامه (١).

التسبب إلى الحرام يتحقق مع جهل المباشر حرمة الفعل أى عنوانه المحرم مع كونه محرماً عليه و إن كان معذوراً فى ارتكابه لجهله بحرمة كمن قدّم الطعام المتنجس إلى الجاهل به، و يرتفع عنوان التسبب بإعلامه أن الطعام متنجس.

نعم، لو علم أن الغير يأكل الطعام قبل تطهيره بعد إعلامه يكون تقديمه إليه بعد إعلامه من إعانه الغير على الإثم و العدوان.

و قد ذكرنا فى بحث المكاسب المحرمه أنه لا دليل على حرمة الإعانه فى غير مورد ظلم الغير و أن المحرم هو التعاون على الإثم و العدوان بأن يجتمع مع الغير فى تحقيق حرام و عصيان بأن يصدر ذلك الحرام منهما أو منهم، و كذلك لا تسبب إلى الحرام فيما إذا لم يكن الفعل محرماً على المباشر لا تكليفاً و لا وضعاً كما فى تقديم الطعام المتنجس إلى الطفل و المجنون، و تقديم الثوب المتنجس لمن يصلى فيه مع جهله بنجاسته فالصلاه فى الثوب المتنجس جهلاً كالصلاه فى الثوب الطاهر فى الصحه؛ و لذا يجوز الايتمام بمن يصلى فى الثوب المتنجس جهلاً- و لا يجوز الايتمام بصلاه من توضأ بالماء المتنجس جهلاً فإن الصلاه مع التوضؤ بالماء المتنجس محرم وضعاً و يجب إعادتها أو قضاؤها مع العلم بالحال بعد الصلاه.

و قد ورد فىمن أعار ثوباً للغير و هو يصلى فيه و المعير لا يصلى فيه أنه لا يعلمه و لكن ورد فىمن يبيع الدهن أو السمن المتنجس أنه من إعلام المشتري بنجاسته

(مسألة ٣٣) لا يجوز سقى المسكرات للأطفال (١) بل يجب ردعهم و كذا سائر الأعيان النجسه إذا كانت مضره لهم بل مطلقاً و أما المتنجسات فإن كان التنجس من جهه كون أيديهم نجسه فالظاهر عدم البأس به و إن كان من جهه تنجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم و إن كان الأحوط تركه، و أما ردعهم عن الأكل أو الشرب مع عدم التسبب فلا يجب من غير إشكال. ليستصبح به.

و على الجملة التسبب إلى الحرام حرام، و لكن إعلام الغير بحرمة الفعل الذى يرتكبه الغير مع جهله بالحال من غير تسبب منه غير واجب إلّا فى موارد يعلم بأهميه الغرض و أن الشارع لا يرضى بارتكابه بل أوجب التحفظ عليه كحفظ النفس أو العرض من التلف و أوجب على المكلفين منع المرتكب عنه و لو مع جهل المرتكب أو عدم الحرمة فى حقه كمنع الأطفال عن الزنا و اللواط و السرقة و نحو ذلك من المحرمات على البالغين.

و مما ذكر يظهر أن ما ذكره قدس سره فى إعاره الشيء النجس كالثوب غير تام؛ لأن عمده الدليل على حرمة التسبب المفهوم من خطاب التحريم من أن المحرم هو الأعم من الفعل المباشري و التسببي لا مجرد مبغوضيه الفعل ليقال بوجوب الإعلام أيضاً فإن المبغوضيه عن المكلف فى فعل بالمباشره أو التسبب لا فى الفعل مطلقاً إلّا فى موارد أشرنا إليها كما لا يخفى.

لا- لكونه من التسبب إلى الحرام بل للأخبار الوارده فى المنع عن ذلك بل ظاهر بعضها لزوم منعهم عن ذلك و مثله بعض المحرمات فى الشريعة كالسرقة و نحوها و سائر الأعيان النجسه التى تكون مضره لهم بحيث لا يجوز إيقاعهم فى ذلك الضرر.

و أما الردع فلا ينبغي الريب في حسنه؛ لكونه إحساناً إلى الطفل.

و أما وجوبه على غير الولي لم يقم عليه دليل و لا يبعد الالتزام بوجوبه على وليهم؛ لأن تحفظهم عن الضرر من شئون ولايته.

و أما في غير ذلك من الأعيان النجسه فلم يقم عليه دليل و التعدى من مثل الخمر إلى ساير الأعيان النجسه فيه ما لا يخفى.

و من هنا يظهر جواز التسيب إلى أكلهم المتنجسات خصوصاً المتنجس بأيديهم النجسه كما هو مقتضى السيره المتشرعه من عدم التزامهم بتطهير أيديهم قبل أكلهم، و إذا كان هذا حال التسيب فالأمر في عدم لزوم روعهم عن أكل المتنجسات أظهر.

نعم يجب على الأولياء منع أطفالهم عما يضرهم في أبدانهم و أخلاقهم و يستفاد ذلك مما ورد في حق الحضانه مستشهداً بقوله سبحانه «لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ» (١) و ما ورد في تأديب أطفالهم و حقوق الأولاد، نعم هذا الوجوب غير مربوط بوجوب الإعلام أو حرمة التسيب بل بعنوان التحفظ على الأطفال و تأديبهم فإن هذا تكليف على الأولياء يستفاد مما اشير إليه فلاحظ.

ص: ٣٩٠

[إذا كان موضع من بيته أو فراشه نجساً فورد عليه ضيف و باشره بالرطوبة المسريه ففى وجوب إعلامه إشكال]

(مسأله ٣٤) إذا كان موضع من بيته أو فراشه نجساً فورد عليه ضيف و باشره بالرطوبة المسريه ففى وجوب إعلامه إشكال، و إن كان أحوط بل لا يخلو عن قوه، و كذا إذا احضر عنده طعاماً ثم علم بنجاسته، بل و كذا إذا كان الطعام للغير و جماعه مشغولون بالأكل فرأى واحد منهم فيه نجاسه، و إن كان عدم الوجوب فى هذه الصوره لا يخلو عن قوه لعدم كونه سبباً لأكل الغير بخلاف الصوره السابقه (١).

الإعلام بالنجاسه

قد تقدم أن المستفاد مما دلّ على عدم جواز أكل المتنفس و شربه أن لا فرق فى المبعوضيه بين أن أكل أو آكل من يحرم عليه أيضاً ذلك الأكل أو الشرب و يكون ذلك فيما إذا كان المباشر مقهوراً فى إرادته كما فى صوره الإكراه أو جاهلاً بحرمة و أراد أكله أو شربه لجهله بالحال.

و أمّا إذا لم يكن فى البين تسبب إلى الأكل و الشرب بما ذكر فلا يستفاد لا من الخطابات و لا من غيرها فعل ما لعلّه يمنع عن ارتكاب الحرام الواقعى إلّا فى موارد قيام دليل خاص أو العلم بأهميه الغرض فيها بحيث لا يرضى الشارع بفوته مهما أمكن؛ و لذا لا يجب إعلام الغير بأن ما يرتكبه من الفعل ارتكاب للحرام الواقعى أو ترك للواجب الواقعى.

و ما قيل من أن التحفظ على الغرض الملزم للمولى لازم مهما أمكن، و عليه فلا فرق بين التسبب و ترك الإعلام فى أن كلّاً منهما خلاف التحفظ على الغرض يدفعه بأن اللازم على المكلف من التحفظ على الغرض ما يقتضيه التكليف المتوجه إليه و عليه يكون فرق بين التسبب و غيره و فى صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «ما كان عليك لو سكت» (١).

ص: ٣٩١

[إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد؟ فيه إشكال]

(مسأله ٣٥) إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد؟ فيه إشكال، و الأحوط الإعلام بل لا يخلو من قوه إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهاره.

و ربّما يقال إنه يستفاد من صحيحه معاويه الوارده فى بيع الزيت المتنجس: «بینه لمن اشتراه ليستصبح به» (١) أنه يجب الإعلام بنجاسه الشىء مما يأكله الغير بمعنى أن الواجب على كلّ أحد هو ترك أكل المأكول النجس و المشروب النجس فلا بد من التصدى له و لو بالإعلام، و لكن استفاده ذلك فى سائر المحرمات غير ممكن.

و فيه أن وجوب الإعلام بالإضافة إلى البائع المعطى للزيت النجس و هو داخل فى التسبب بالمعنى المتقدم لا التسبب بمعنى فعل مطلق السبب ليقال بأن التسبب ربّما يتحقق مع علم الغير بحال الفعل مما يدخل فيه فعل الفاعل فى عنوان الإعانة على الإثم.

و مما ذكرنا يظهر أن التسبب بالمعنى المتقدم لا يتحقق بمجرد كون موضع من بيته أو فراشه نجساً و باشره الضيف بالطوبه المسريه مع جهله بنجاسته فإنه إنما يجب إعلامه فيما إذا كانت مباشرته مع الطوبه موجباً لتنجس طعامه الذى يقدمه للضيف بعد ذلك و نحوه.

و أمّا إذا لم يكن إلّا موجباً لتنجس طعامه الذى يأكله بعد رجوعه فى بيته ففيه تفصيل فإنه لو كان سبباً لمباشرته كان وضع المنديل المتنجس فى موضع يباشره الضيف عادة فلا بد من الإعلام.

و أمّا لو أصاب اتفاقاً يد الضيف إلى جدار متنجس فلا تسبب بالإضافة إلى أكله

ص: ٣٩٢

الطعام المتنجس بعد رجوعه إلى بيته، كما لا- تسبب بالإضافة إلى صورته رؤية أحد من الضيوف تنجس الطعام الذي قدمه المضيف إليهم.

و يدخل في التسبب الفرض الذي ذكر في مسأله ٣٥ حيث لا- يعتبر في التسبب كون المعطى للشيء المتنجس مالكا له بل يجرى ذلك فيما يرده الغاصب المال على مالكة فلاحظ.

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

